

## فتاویٰ قاضی خان

در فقہ حنفیہ باعانتِ تصحیح مولوی محمد راد مفتی سوہریم کورٹ و مولوی حافظ احمد کبیر  
امین مدرسہ کلکتہ بہادر و مولوی محمد سلیمان مری مولوی جرنیل کیٹھ و مولوی غلام  
عیسیٰ متعلقہ صد ردیوانہ و مولوی تمیز الدین ازبائیچہار جلد قالب طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیتھوگرافک ٹاؤن بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد اول

از کتاب الطہارت تا کتاب النکاح بیان صند و شانزدہ صفحہ

س ۵۳۸۱ نہ عیسوی



فهرست جلد اول فتاویٰ تاضیحان

۳	فصل فی رسم المفتی
۴	کتاب الطہارت
۴	فصل فی المیاء
۶	فصل فی الماء الراکد
۹	فصل فی البئر
۱۰	فصل فیما یقع فی البئر
۱۶	فصل فی ماء الحمام
۱۷	فصل فی الماء المستعمل
۲۰	فصل فیما لا یجوز به التوضی
۲۲	فصل فی الأسار
۲۳	فصل فی النجاسة الّتی تصیب الثوب
۲۳	او الخف او البدن او الارض
۲۹	باب الوضوء والغسل فرض الوضوء
۳۲	فصل فیما ینقض الوضوء
۵۱	فصل فی النوم
۵۲	فصل فیما یوجب الغسل
۵۷	فصل فی المسح علی الخفین
۶۵	باب التیمم
۶۵	فصل فی صورة التیمم

٤٦	فصل في ما يجوز له التيمم
٤٧	فصل في ما يجوز به التيمم
٨٠	فصل في المسجد
٨٥	كتاب الصلوة
٨٥	باب الاذان
٨٦	فصل في معرفة القبلة
٨٩	واما معرفة الاوقات
٩٢	مسائل اشتباه القبلة
٩٦	مسائل الاذان
١٠٠	باب افتتاح الصلوة
١٠٠	امانية الصلوة
١٠٩	فصل في من يصح الاقتداء به وفي من لا يصح
١٣٣	فصل في المسبوق
١٣٨	فصل في مسائل الشك
١٣٣	مسائل الريا
١٣٣	فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
١٣٠	فصل في الاستخلاف
١٣٣	باب الحديث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره
١٣٣	فصل في ما يكره في الصلوة
١٣٦	فصل في ما يوجب السهو

- ١٥٥ فصل في ما يفسد الصلوة
- ١٦٨ فصل في قراءة القرآن
- ١٩٣ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب
- ١٩٦ باب صلوة المسافرين
- ٢٠٣ باب صلوة المريض
- ٢٠٤ باب صلوة الجمعة
- ٢١٦ باب صلوة العيدين وتكبيرات ايام التشريق
- باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة
- ٢٢٠ على الجنائز والتكفين وغير ذلك
- ٢٢٠ كتاب الصوم
- الفصل الاول في روية الهلال ومن يجب عليه الصوم
- ٢٢٠ ومن لا يجب
- ٢٢٥ الفصل الثاني في النية
- الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار
- وفي الاحكام المتعلقة به
- ٢٣٩ الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره
- ٢٣٣ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم
- ٢٣٥ الفصل السادس فيما يفسد الصوم
- ٢٥٢ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط
- ٢٥٣ فصل فيمن يح عليه التشبه ومن لا يجب

- فصل في النذر بالصوم ..... ٢٥٢
- فصل في الاعتكاف ..... ٢٥٨
- فصل في صدقة الفطر ..... ٢٦٢
- باب التراويح ..... ٢٦٩
- فصل في مقدار التراويح ..... ٢٧١
- فصل في وقت التراويح ..... ٢٧٣
- فصل في نية التراويح ..... ٢٧٧
- فصل في مقدار القراءة في التراويح ..... ٢٧٥
- فصل في الشك في التراويح ..... ٢٧٧
- فصل في السهو ..... ٢٧٨
- فصل في امامة الصبيان في التراويح ..... ٢٨١
- فصل في اداء التراويح قاعدا ..... ٢٨٢
- فصل في الوتر ..... ٢٨٣
- كتاب الزكاة ..... ٢٨٣
- فصل في صدقة الابل ..... ٢٨٥
- فصل في صدقة البقر ..... ٢٨٦
- فصل في صدقة الغنم ..... ٢٨٧
- فصل في صدقة الحملان والفصالان والبجائل ..... ٢٨٧
- فصل في الخيل ..... ٢٨٨
- فصل في مال التجارة ..... ٢٨٩

٣٠١	فصل في اداء الزكوة
٣٠٥	فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكوة
٣٠٦	فصل في تعجيل الزكوة
٣٠٧	فصل فيمن يوضع فيه الزكوة
٣١١	فصل في النذر
٣١٢	فصل في العشر والمخراج
٣١٩	فصل في العشر
٣٢٠	فصل في خراج الرأس
٣٢١	فصل في احياء الموات
٣٢٢	كتاب الحج
٣٣١	فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج
٣٣٢	فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور
٣٣٣	فصل فيما يجب بلبس الخيط وازالة النشف
٣٣٧	فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام
٣٣٨	فصل في كيفية اداء الحج
٣٣٩	فصل في العمرة
٣٣٩	فصل في القران
٣٥٠	فصل في التمتع
٣٥١	فصل في فائت الحج
٣٥٢	فصل في الاحصار

٣٥٣	فصل في الحج عن الميت
٣٥٨	فصل في محظورات الحرم
٣٥٩	فصل المقطعات
٣٦٣	فصل في الادعية والأذكار
٣٦٨	كتاب النكاح
٣٦٨	الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح
٣٦٨	الفصل الأول في الألفاظ التي يعقد بها النكاح
٣٦٤	فصل في النكاح على الشرط
٣٦٥	فصل في شرائط النكاح
٣٩٢	فصل في نكاح الجاهل
٣٩٣	فصل في فسخ عقد الفضيحة
٣٩٣	فصل في الوكالة
٣٩٤	فصل في الكفاءة
٣٩٣	فصل في الأولياء
٣٩٥	باب في المحرمات
٣٩٤	فصل في اقترار أحد الزوجين بالحرمه
٣٩١	فصل في مسائل القسب
٣٩٥	باب في ذكر مسائل المهر
٣٣٥	فصل في المتعة
٣٣٦	فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

- فصل في تكرار المهر ..... ٢٢٢
- فصل في الخلوة ..... ٢٢٨
- فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت ..... ٢٥٠
- فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت ..... ٢٥٣
- فصل في دعوى النكاح ..... ٢٥٤
- فصل في العنين ..... ٢٤٣
- فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح ..... ٢٤٤
- باب الرضاع ..... ٢٥٠
- فصل في الحضنة ..... ٢٤٤
- باب النفقة ..... ٢٥٩
- فصل في التسم ..... ٢٩٤
- فصل في نفقة العدة ..... ٢٩٨
- فصل في حقوق الزوجة ..... ٥١
- فصل في المرأة التي لا تدرك انهما نكحها مطلقه ..... ٥٠٣
- فصل في نفقة الاولاد ..... ٥٠٥
- فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام ..... ٥٠٩
- فصل في نفقة المملوك ..... ٥٠٣

تمت فهرست جلد اول من فتاوي قاضي خان





### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين حد ايقر بنا  
الى محضات الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حدا  
به يفتح كل مقال ويختتم وصلوة ينال بها ما يطلب ويغتنم قال الشيخ القاضي  
الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين امام الائمة في  
العالمين مفقه الشرق والصين فقيه السلف استاذ الخلف ذو المحامد والمكلام  
الحسن بن المنصور بن محمود الاوزجندی تغمد الله بالرحمة والرضوان ذكره  
في هذا الكتاب من المسائل التي يغلب وقوعها وتعمس الحاجة اليها وتدور عليها  
واقعات الامة وتقتصر عليها رغبات الفقهاء والائمة وهي انواع واقسام فمنها  
ما هي مروية عن اصحابنا المتقدمين ومنها ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين  
رضوان الله عليهم اجمعين ورتبته ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس  
فصلا وبنت لكل فرع اصلا وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت  
على قول او قولين وقد مت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر اجابة للطالين  
وتيسير للراغبين وعلى الله توكلت فيما تمت واستعصمت به الخطاء فيما

نويت وهو حسيه ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في**  
**رسم المفتي** المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استفتى عن مسألة وسئل  
عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف  
بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهد امتقنا لان  
الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا  
ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجته لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح  
وثبت وبين ضده وان كانت المسئلة مختلفة فافيهما بين اصحابنا فان كان مع  
اي حنفية رحمه الله احد صاحبيه ياخذ بقولهما للوفور والشرائط واستجماع  
ادلة الصواب فيهما وان خالف ابا حنيفة صاحبه في ذلك فان كان اختلافهم  
اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير  
احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما للاجتماع المتأخر  
على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه  
رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول اي حنفية رحمه الله وتكلموا  
في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثلاً فيصيب في الثمانية و  
يخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط  
ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس وعرفهم  
وان كان المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل  
بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وانفق فيها المتأخرون على شئ يعمل به  
وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلد اغير  
مجتهد ياخذ بقول من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه

فان كما افقه الناس عنده فيمصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويتثبت في الجواب ولا يجاز  
خوف من الافتراء على الله تعالى تحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهار

### فصل في المياه

الماء الذي يتوضأ به ثلثة . الماء الجارى . والماء الراكد . وماء البير وافواها الماء الجارى  
ان كان قوي الجرى يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر  
ان النجاسة قد بلون او طعم او ريح ماء النهر والقناة او احتمل عذرة ما غترف انسان بقرب  
العذرة تجازو الماء طاهر ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من  
اعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى ويجوز التوضؤ بما يجري فيه . حفير ان يخرج الماء من  
احدهما ويدخل في الاخرى فوضا انسان فيما بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد  
الماء اذا جرى على الحيفة او فيها النكان الماء كثير الاتستبين فيه بالحيفة فالماء طاهر وان كانت  
تستبين لقله الماء فالماء نجس وعن ابي يوسف رحمه الله ساقية صغيرة وقعت فيها كلب  
فجرى الماء على ظهر الكلب فوضا انسان من اسفله لا باس به ما لم يتغير لون الماء او ريحه  
او طعمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله معناه عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر  
فيكون الماء غاليا عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي  
يجري عليه ولا يجري في جانبيه ماء له قوة الجريان فوضا انسان من اسفله ببقع ان لا يجوز  
ويكون نجسا . سطح عليه نجاسة جري عليه المطر ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة  
فالماء نجس وما اصاب الثوب من تقاطره يفسده قال محمد رحمه الله ان كانت النجاسة في  
جانب واحد من السطح او جانبيين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في  
ثلثة جوانب فللماء نجس هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب او فيه فالماء

نجس ما دامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة بجريان الماء عليها فابعد ما من الماء طاهر  
حوض صغير يدخل الماء في جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان اربع ارباع فادونه يجوز  
فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه  
الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جاريا وفي الوجه  
الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان . وكذا قالوا في عين ماء هي سبع في سبع ينبع  
الماء من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها  
والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا من المعنى فينظر فيه ان كان ما  
وقع من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز فيه التوضي والا فلا وذلك  
يختلف بكثرته الماء الذي يدخل فيه وقوته وعن محمد رحمه الله في كوزين احدهما  
طاهر والاخر نجس فصبي من فوق واختلط الماءان في الهواء يكون طاهرا . الماء الذي  
جريه ضعيف لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو القى فيه تبنه لاند  
من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان يمكن بين كل غرتين مقدار ما يغلب على  
ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان بحيث لو رفع الماء  
اغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسالة اليه يجوز فيه التوضي  
وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغسالة لا يتوضا فيه الا ان يمكن  
بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه يجعل وجهه الى مورد الماء ويجعل  
النهر بين قدميه ان كان صغيرا واختلفوا في كرامة البول في الماء الجاري والاصح هو  
الكرامة فهل يجره قد اثلث حقه فصار بعض الماء يدخل في الثلث ثم يخرج  
منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل  
لا يستقر جازوا والا فلا . التجنب اذا قام في المطر الشديد متجيا ابعد ما تضر

واستشقق حتى اغتسل باعضائه جاز لأنه ماء جار

### فصل في الماء الراكد

يجوز الوضوء والاغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حده قال بعضهم اذا كان الحوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضطرب الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين ذراعاً فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات اليق واختلفوا في قد عمقه قال بعضهم ان كان بحال لو رفع بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق . حوض اعلاه عشرين ذراعاً واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماوه وانتهى الى موضع هو اقل من عشرين ذراعاً يجوز فيه التوضي هذا اذا كان الماء في اسفل الحوض اكثر من الماء الذي كان في اعلاه وانتهى الماء الطاهر الى الماء النجس مرة فاما اذا كان الماء الطاهر اكثر من الماء الذي في اسفله ينبغي ان يكون طاهراً وان كان الحوض مدوراً اختلفوا في مقداره انه كم يكون حتى يكون كبيراً وقصيراً قليل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعاً ولو كان الحوض مستقيماً وكوته اقل من عشرين ذراعاً ينظر ان كان الماء منفصلاً عن السقف جاز فيه الوضوء حوض كبير النجم ونقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزقاً بالجمد الا انه يتحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز وان لم يتحرك من النقب وان بسط على وجه الجمد يقد رما لو رفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته فالحكم حاز فيه الهضوء والا فلا وان كان الماء في النقب كما الماء في الطست لا يجوز

فيه الوضوء الا ان يكون النقب عشرة عشر حوض كبير فيه مشرعة توضع انسان  
في المشرعة واغتسل ان كان الماء متصلا بالالواح بمنزلة الباب لا يجوز فيه الوضوء  
واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينتفع كحوض كبير انشعب منه حوض  
صغير فتوضع انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا  
بماء الحوض الكبير . وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحته من الماء اذا كانت الالواح  
مشدودة . حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت مريئة كالعدرة ونحوها لا يجوز  
الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنحى الى ناحية اخرى  
بينه وبين النجاسة اكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير مريئة  
كالبول ونحوه فعلى قول مشايخ العراق رحمهم الله هي والمريئة سواء . وقال مشايخ  
ومشايخ بلخ رحمهم الله جاز الوضوء في موضع النجاسة . واجمعوا على انه لو توضع انسان  
في الحوض الكبير واغتسل كان لغيره ان يغتسل في موضع الاغتسال . غدير عظيم يابس  
في الصيف وراشت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ ينظر ان كانت النجاسة في موضع  
دخول الماء فالكل نجس وان انجس ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا  
يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر عشرين  
عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا لو انجس المتنجس منه طاهرا لم يظهر فيه  
اثرا للنجاسة . وكذا الغدير اذا قل ماءه قصارا ربعا في اربع وقعت فيه نجاسة ثم دخل  
الماء ان صار الماء الجدي عشرين في عشرين قبل ان يصل الى النجس كان طاهرا . حوض صغير  
تنجس ماءه فدخل الماء من جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
يصير طاهرا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال  
ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في

أو سبعة فذلك غير لازم إنما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الأرض  
ورخاوتها

### فصل فيما يقع في البئر

الواقع فيه أنواع . منها ما لا يفسد . ومنها ما يفسد جميع الماء . ومنها ما يفسد  
البعض . أما الأول فالأدنى الطاهر إذا وقع في البئر لطلب الدلو أو الثبرد وليس  
على أعضائه نجاسة وخرج حيا فإنه لا يفسد فالماء طاهر وظهور لا ينزح منه شيء  
وكذا لو وقعت فيه شاة وأخرجت حية إلا أن مهنا ينزح عشرون دلو والتسكين  
القلب لا للتطهير حية لولم ينزح وتوضأ منه جاز . وذكر في الكتاب الأحسن أن  
ينزح منها دلاء ولم يقدر عن محمد رحمه الله في كل موضع ينزح لا ينزح أقل من  
عشرين دلو إلا أن الشرع لم يرد بنزح ما دون العشرين . وكذا الحمار والبغل  
إذا وقع في بئر فأخرج حيا ولم يصب الماء فم الواقع وإن أصاب ينزح به جميع الماء  
وكذا لو وقع في البئر ما يוכלل لحمه من الأبل والبقر والطيور والدجاجة المحبوسة  
وإن كانت محلاة فوكت في البئر وخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البئر استحسانا  
واحياطاً وثقة وإن توضأ به جاز كما لو شربت من أناء . وكذلك سكان البيت كالفأنة  
والهرة والحية إذا وقعت وخرجت حية عند أي خيفة رحمه الله ينزح منها دلاء  
عشرة أو أكثر لكرامة السور وإن لم ينزح وتوضأ به جاز . وكذا الصبي إذا دخل يده  
في البئر في الأناء لا يتوضأ منه استحساناً أما لم ينزح وإن لم ينزح وتوضأ جاز . وأما ما  
يفسد ماء البئر فهو على نوعين أحدهما ينزح منه كل الماء والثاني ينزح منه البعض  
أما الأول فإذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الإشرية التي لا يحل شربها  
إو الدم أو البول . بول الصبي والجارية فيه سواء . وكذا بول ما يוכלل لحمه وبول

ما لا يוכל لحمه . وكذا الومات فيها شاة أو ما هو مثلها في الجثة كالظية والأدمى أو ما  
 فيه ما له دم سائل كالقارة ونحوها إذا انتفخت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب القارة أو قطعة  
 من لحم الميتة أو وقع فيها كلب وخنزير مات أو لم يميت أصاب الماء فيه أو لم يصب أما  
 الخنزير فلا ن عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الوا بثل الكلب وانتفض فاصاً  
 الثوب أكثر من قدر الدم فسد أو لأن ما واه في النجاسات وسائر السباع  
 بمنزلة الكلب وكذلك لو توضأ فيه طاهراً وغتسل لأن الماء المستعمل في إقامة  
 القرية أو إسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو  
 وقع المحدث أو الجنب في البئر لطلب الدلو وعلأ عضائه نجاسة فإن  
 لم يكن مستنجياً أو كان مستنجياً بالحج فانه ينزع كل الماء وإن لم يكن على  
 عضائه نجاسة فعن أبي حنيفة رحمه الله ثلث روايات والأظهر انه  
 يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنبابة ثم يتنجس بالماء التنجس حتى  
 لو كان تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن . لو وقعت الحائض  
 بعد انقطاع الدم وليس على عضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب ولو  
 وقعت قبل انقطاع الدم وليس على عضائها نجاسة فهي كالرجل  
 الطاهر إذا اغتسل للتبرد لأنها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير  
 الماء مستعملاً . لو وقعت في البئر خرقة أو خشبة نجسة ينزع كل الماء  
 والروث واختاء البقر بمنزلة البول وعن محمد رحمه الله التينة والتينتان  
 عفو وبول المرأة والقارة وخرؤهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء  
 والثوب . وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب لتعدراً الاحترار  
 عنه وخرء ما لا يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء والثوب في ظاهر

الرواية عن أبي خيفة رحمه الله وبه يوسف رحمه الله لتعذر الامتناع عنه ولو وقع بعر الابل  
 والغنم في البئر لا يفسد ما لم يفتش والفاحش فيه ما يستكثره الناس واليسير ما  
 يستقبله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعة او بعرتين فهو فاحش وعن محمد رحمه الله  
 ان اخذ ربع وجه الماء فهو فاحش كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والنكسر  
 كان ذلك في الصرا وفي المفازة وما يعلو من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبر  
 خرو ما يוכל منه من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط والاوز  
 بمنزلة الدجاجة وذرق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاواز ولا يفسد  
 ماء البئر موت الطيور في الماء يفسد الماء وسوى فيه البري والبحري وموت ما لادم  
 له كالسمك والسرطان والحية وكل ما يعيش في الماء لا يفسد ماء الاواز وغيره وموت  
 ما لادم له كالسمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وكذا الضفدع  
 بربية كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع عظيمة لها دم سائل تفسد الماء وكذا  
 الوزغة الكبيرة وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله جلدا لادمي او لحمة اذا وقع في الماء  
 ان كان مقدارا ظفرا يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو وقع في الماء ظفرو لا يفسد  
 للماء شعر الخنزير اذا وقع في الماء يفسده لانه نجس العين وشعر لادمي طاهر غظام الروا  
 اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثير  
 اكثر من قدر الدرهم عرق الاثان ولبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب ما لم يفتش بمغتر  
 سؤر الحمار عظم الميتة وموفا وشعرها وعصياها وقرنها وظلفها وحافرها اذا دبسر  
 ولم يبق عليها دسومة لا يفسد الماء المحدث اذا غسل اطراف اصابعه ولم يفسد  
 عضوانا ما اشار الحاكم رحمه الله في المختصر لانه يصير مستعملا وعن ابي يوسف رحمه الله انه  
 لا يصير مستعملا ما لم يغسل عضوانا ما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير أعضاء وضوءه

كالجنب والغنخ إذا وقع في البئر فأرة أو فأرتان أو ثلث فأرات ينزع منها عشرون  
 دلو أو ثلثون لأن الفأرة لا تكون فوق الجرد ثم في الجرد ين لا ينزع أكثر من عشرين  
 أو ثلثين دلو. وإن وقع فيها أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع  
 كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس وفي الخمس ينزع منها أربعون  
 دلو أو خمسون فكل ذلك في الأربع. وإذا وجب نزع بعض الماء بعد دمن الدلاء  
 فالمعتبر في ذلك دلو هذه البئر فإن جاؤا بدلو عظيم يسع فيها عشرون دلو من  
 دلوهم جاز لحصول المقصود. إذا نزع الماء وحكم بطهارة البئر حكم بطهارة الدلو  
 والرياء تبعاً لغيره من نجاسة بقمقة وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة  
 العروة. وكذلك جب النجس إذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه بحكم بطهارة  
 الجنب. وفي كل موضع ينزع جميع الماء فإيسر الطرق في ذلك أن يجاء بقصبة  
 ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم  
 ينقص فينزع بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحرج وما ينزع  
 من ماء البئر لا يطيب به المسجد احتياطاً. بئر تنجس ماؤه فأراد نزع الماء  
 بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع  
 النجاسة فيه حتى لو نزعوا ذلك المقدار بقية مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهراً  
 وطهوراً وثمة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فعيى فجاء من الغد ووجد  
 الماء أكثر مما ترك فمنهم من قال ينزع جميع الماء. ومنهم من قال ينزع مقدار  
 الماء الذي بقى عند الترك هو الصحيح. المرأة إذا وصلت ذوائبها بشعر  
 غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعجلاً. وإن غسل رأس  
 عليه شعر طویل يصير الماء مستعجلاً يغسل الشعر لأن النابت من

الراس تبع للرأس ما دام متصلاً به فيصير الماء مستعملاً بغسله بخلاف  
 المسئلة الأولى . عظم الفيل إذا لم يكن عليه دسومة وغسله لا يفسد الماء  
 القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . عظم  
 الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسد لأنه طاهر بجميع أجزائه وإنما الألباح الانتفاع  
 به كرامة له . الميت المسلم إذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد والكافر  
 يفسد وإن غسل غير مرة . السقط إذا استهل فحكمه حكم الكبيران وقع  
 في الماء بعد ما غسل لا يفسد . وإن كان لم يستهل يفسد الماء وإن غسل  
 غير مرة . ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا سأل عنه الدم  
 المرة إذا أكلت طعاماً فسقط من فيها شيء يكره أكله . وكذا لو كسرت عضواً  
 ويصل قبل أن يغسل ذلك العضو . ولو أكلت فأرة فشربت من أناء في  
 فوره يفسد وإن شربت بعد ساعة لا يفسد . ولو وقعت المرة في جيب ماء  
 فأخرجت جبة من ساعته فتوضأ انسان من ذلك الماء جاز . بشر أن وقعت  
 في كل واحدة منهما مرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من أحد هما ولو صب  
 في الأخرى ينزع من الثانية جميع الماء كالواقع فيها شاة وماتت . بشر وجب فيها نزع  
 أربعين دلواً فنزحوا يوماً عشرين ويوماً عشرين جاز ولا يشترط النزح المتدراك وكذا  
 الثوب إذا تنجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوماً مرة ويوماً مرتين جاز  
 لحصول المقصود . بشر وجد فيها فأرة ميتة انكثت متفحمة تعاد صلوة ثلاثة أيام  
 ولياليها وانكثت غير متفحمة تعاد صلوة يوم وليلة في قول أبي خنيفة رحمه الله وكذا  
 لو واد طائر أو وقع في بئر فأخرج ميتاً بعد أيام ولا يدرى أنه ميتة مات بعد الوقوع انكان  
 متفحماً تعاد صلوة ثلاثة أيام ولياليها وإن لم يكن متفحماً تعاد صلوة يوم وليلة

فأرآ مائت فجب فوقعت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح منه عشرون  
 دلو او ثلثون دلو كان الفأرة وقعت في البئر . وان وقعت الفأرة في الحرج وتفسخت  
 ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح جميع الماء كان الفأرة وقعت في  
 البئر متفسخة . بيضة سقطت من الدجاجة في عرقة او ماء لا تفسد ذلك  
 وكذا السخلة اذا سقطت من امها او وقعت في الماء مبتلة لا تفسد وكذلك  
 الانفحة اذا خرجت من الشاة بعد موتها . اذا مات العقرب او القراد او الجحاة  
 في الاناء لا يفسد وان وقعت فيها حلة ومات فيها ينزح منه دلاء ثم في  
 رواية ينزح عشرون دلو او ثلثون وفي رواية ان نزح اقل من عشرة جاز  
 اذا وقع في البئر سام ابرص ومات فيها ينزح منها عشرون دلو في ظاهر  
 الرواية الصعوة والعصفورة بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الجثة . والحمامة  
 والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون دلو او خمسون وان تفسخ شيء من  
 ذلك ينزح جميع الماء . والبطة والاوزا كان صغيرا فهو كال دجاجة ينزح منها اربعون  
 او خمسون وان كان كبيرا فهو كال جمل العظيم ينزح جميع الماء . صب ماء الوضوء  
 في بئر عند ابي حنيفة رحمه الله ينزح كل الماء وعند صاحبيه ان كان استنجى  
 بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا  
 لكن ينزح منها عشرون دلو اليصير الماء طهورا . فأرآ مائت في دهن يفسد الدهن  
 فاتكان الدهن جامدا قورما حوله ويقتفع بالبل في الكلا وكل شيء وان كان ذا شئ لا ينفع  
 به في الأبد ان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله . وطريق غسله ياتى بعد  
 هذا ان شاء الله تعالى . فأرآ وقعت في بئر ومائت ينزح منها عشرون دلو فان نزح  
 منها دلو وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزح هذا الدلو

ان كان المصوب هو الدلو الاول ينزع من البئر الثانية عشرون دلو او ان صبل الدلو  
 الثاني ينزع من الثانية تسعة عشر وان صب الدلو العاشر ينزع من الثانية  
 احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاولى كانت تظهر قبل نزع هذا الدلو باحد عشر دلو  
 فكذا الثانية . لو نزع الدلو الأخير من البئر فما دام الدلو الأخير في هواء هذه  
 البئر لا يحكم بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز التوضي بماء البئر وان نزع الدلو الأخير  
 عن راس البئر يحكم بطهارة البئر فارة ماتت فيجب ماء فصب ماء الحية في بئر ينزع الأكثر  
 مما صب فيه من عشرين دلو او عند ابي يوسف رحمه الله ينزع المصوب وعشرون  
 دلو . الا ناء كالبئر في حكم البعرة والبرعتين فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله . رجل  
 نزع ماء بئر انسان فيبس البئر لا يضمن شيئا ولو صب ماء الأنية يضمن لان ماء  
 الأنية مملوك وماء البئر غير مملوك

### فصل في ماء الحمام

دخول الحمام مشروع للرجال والنساء جميعا خلا لما قاله بعض الناس . روى ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتنور وخالد بن وليد رضي الله عنه  
 دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة . اذا خرج من  
 الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس به عند عامة العلماء رحمهم الله واختلف  
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمهم الله ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه جنبا حتى لو خرج انسان  
 من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى جاز . ماء حوض  
 الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها  
 نجاسة فان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالقصعة

يتنجس ماء الحوض وان كان يغترف الناس من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من  
الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان  
الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه  
لا يتنجس البردي اذا القى في الماء النجس ابتداء فله قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا  
حتى لو اتخذ وامنه شر الك النعل كان نجسا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله وعامة  
الشافعية يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد  
اذا اصابه ماء نجس وتشرب على قول محمد رحمه الله لا يطهر ابدا وعلى قول ابي يوسف  
رحمه الله اذا ادخله الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة يطهر وينبغي لمن  
دخل الحمام ان يمكث مكثا متعارفا ويصب الماء صبا متعارفا من غير اسراف  
حوض الحمام اذا اتنجس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه  
ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء  
الجاري عليه والاول احوط

### فصل في الماء المستعمل

اتفقوا اصحابنا رحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبق  
طهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستجلا وفي الوقت  
الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال . اما السبب فاتفقوا على انه يصير مستجلا اذا  
استعمله للطهارة واختلفوا فيه انه هل يصير مستجلا لسقوط الفرض اذا لم ينو ذلك  
او قصد التبريد او اخراج الدلو من البئر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله يصير  
مستجلا وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستجلا . واما وقت ثبوت حكم  
الاستعمال فاتفقوا على انه ما دام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال

عن العضو لاختلافوا فيه قال بعضهم يصير مستعملاً وانكأ في الهواء بعد بدليل ان المحدث  
 اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يديه تحت ذراعيه وغسلهما بذلك الماء  
 لا يجوز حروى ذلك عن اصحابنا رحمهم الله . وكذا المحدث اذا غسل عضو فقبل  
 ان يجتمع في المكان غسل به عضو الآخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله وقال  
 بعضهم لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك . واما الاختلاف  
 في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في المشهور  
 عنهما هو نجس . وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوباً ان كان ذلك  
 الماء ماء الاستنجاء فاصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندنا وان  
 لم يكن ذلك ماء الاستنجاء فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 لا يمنع ما لم يفحش . والفاحش عند ابي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل  
 ان كان ربع الثوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبراً في شبر  
 فهو كثير وفي رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله يقدر ربع وقيل  
 اراد به ربع الكم وربع الذيل لاربع جميع الثوب . المحدث او الجنب اذا  
 ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذلك  
 اذا وقع الكوز في الجنب وادخل يده في الجنب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير  
 الماء مستعملاً وكذلك الجنب اذا ادخل يده ورجليه في البئر لطلب الدلو  
 لا يصير الماء مستعملاً لكان الضرورة . الجنب اذا اخذ الماء بفيه  
 لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذا لو اخذ  
 الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملاؤ به الأنية  
 كان طاهراً وظهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبقى طهوراً هو الصحيح اما

لا نهصار الماء مستعملاً لسقوط الفرض اولاً لأنه خالطه البزاق فلا يكون طهوراً  
 ولو ادخل يده او رجليه في الاناء للتبرد يصير الماء مستعملاً لأن عدم الضرورة ولو  
 ادخل المحدث رأسه في الاناء يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي  
 يوسف رحمه الله قال رحمه الله اغتسلت بالماء في كل شيء يغسل ويريد به الغسل  
 اماماً يمسح فلا يصير الماء مستعملاً وان اراد به المسح . وقال محمد رحمه الله اذا  
 كان على ذراعيه جباثر فغسهما في الماء او غمس رأسه في الاناء لا يجوز ويصير  
 الماء مستعملاً . المحجب اذا شرب الماء قبل ان يتمضمض هل ينوب عن المضمضة  
 قالوا ان كان فقيهاً لا ينوب عن المضمضة لأنه يمض مضافاً ليصل الماء الى كل الفم  
 وان كان جاهلاً لا ينوب لان الجاهل يعيب الماء عاباً فيصل الماء الى كل الفم . انتفاع  
 الغسالة في الاناء ان كان قليلاً لا يفسد وحد القليل ان لا يستين مواقع القطر  
 في الماء كالطل وان كان يستين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للمتوضي والمغتسل  
 ان يتمسح بالمنديل روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
 ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للمتوضي دون للغتسل والصحيح ما قلنا الا انه  
 ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى اثر الوضوء على اعضائه . غسالة الميت من  
 الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رما لا يمكن  
 الاحتراز عنه يكون عفواً . والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتباراً بثوب المحي  
 المحدث اذا استنجى فاصاب الماء ذيله او كفه ان اصابه الماء الاول والثاني  
 او الثالث يتنجس نجاسة غليظة وان اصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء  
 للمستعمل . ويكره شرب الماء المستعمل . المحدث اذا توضأ في ارض المسجد  
 لا يجوز في قول أبي حنيفة ولأبي يوسف رحمه الله لان عندهما الماء المستعمل .

نجس وان توطأ في اناء في المسجد جاز عند هم . ويكره التجرد في المسجد . وكما  
يصير الماء مستعملاً بازالة الحدث والجنابة يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل  
الطعام وبعد . وكذا لو اغتسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء على الوضوء وصلوة  
الجمعة وصلوة العيد وليلة عرفة وليلة القدر . وكذا اذا اغتسل المرأة  
للحيض أو النفاس أو غسّل ميتاً ثم اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه  
الوجوه لأقامة القرية . ولو توطأ الطاهر لازالة الطين أو الدرن أو العجين أو  
اغتسل الطاهر للتبرّد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه . الصبي العاقل اذا  
توطأ أو اغتسل يريد به التطهير ينبغي ان يصير الماء مستعملاً لأنه قوي قرينة معتبرة

### فصل فيما لا يجوز به التوضي

لا يجوز التوضي بماء الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح أو السفرجل دقاً ناعماً ثم  
يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح أو السفرجل  
ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء . وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لأنه  
ليس بماء المطلق . ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء القش ولا بالماء الذي  
يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا بماء الورد  
والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار شحينا . فان بقيت  
رفته ولطافته جاز به التوضي . وكذا لو طبخ بالماء ما يقصد به المبالغة في التنظيف  
كالسدر والحرض وان تغير لونه لكن لم يذهب رفته يجوز به التوضي وان صار  
شحينا مثل السويق لا يجوز به التوضي . ولو توطأ بماء السيل يجوز وان خالواخذ  
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائاً كان او اجالاً . وان كان شحيناً <sup>بده الأنية</sup> لا يجوز به التوضي . وكذا التوضي بماء الزعفران والورد <sup>والصحيح</sup> اما

رقيقاً والماء غالب وان غلبته الحجرة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضي ثم عند أبي  
 يوسف رجع يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح. وعلى قول  
 محمد رحمه الله يعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والريح. ويجوز التوضي بالماء الذي  
 الق فيه الخمر أو الباقي المبتل وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب رفته ولو طبخ  
 فيه الخمر والباقي وريح الباقي يوجد منه لا يجوز به التوضي. وذكر الناطق  
 إذا لم يذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم الماء جاز به الوضوء. وكذلك الويل الخمر  
 بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء وإن صار ثخيناً لا يجوز. وكذلك الوالقي الزاج في  
 الماء خمر أسود لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي. ولو وقع الثلج في الماء وصار ثخيناً  
 غليظاً لا يجوز به التوضي لأنه بمنزلة الجمد وإن لم يصير ثخيناً جاز. ولو توضأ في  
 حوض أنجم ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه. وإن كان الجمد على  
 وجه الماء قطعاً قطعاً كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وإن كان قليلاً يتحرك  
 بتحريك الماء يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عيدان أو خشب تتحرك بتحريك  
 الماء يجوز به التوضي والأفلا. ولو توضأ بالثلج إن كان يذوب ويسيل الماء على  
 أعضائه يجوز والأفلا. وإن بال جاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ  
 إن لم يتغير طعم الماء أولونه أو ريحه يجوز والأفلا وإن كان الماء راكداً إن كان  
 قليلاً لا يجوز فيه التوضي أصلاً وإن كان كثيراً لا يجوز التوضي في موضع الجماسة  
 كذا الوصب خابية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جاز  
 أو أظهر أثره في ذلك. إذا كان على يده نجاسة ومسحها بخرقه مبلولة  
 للاستعمل حكمه عن الفقيه أبي جعفر رجع أنه قال يظهر إذا كان الماء متقاطر على يده  
 لا يمسح به أنه لا يمسح بالاشربة ولا يغرها من المايعات نحو الخل والمرق إلا

بنبذ التمر فانه يجوز به التوضي عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الأول  
وجوده يمنع التيمم في قوله . وتفسير النبذ ان يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوة  
ولا يصير شحينا ولا مسكرا وان صار مسكرا لا يحل شربه فلا يجوز به التوضي  
وان طبخ اد في طبخة فالصحيح انه لا يجوز التوضي به على قول أبي يوسف رح  
يتيمم ولا يتوضأ بنبذ التمر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رح يجمع بينه  
وبين التيمم فان كان معه سؤر الحمار ونبذ التمر يتوضأ بسؤر الحمار ويتيمم  
ولا يلتفت الى نبذ التمر لان سؤر الحمار كان طهورا في الأصل وانما صار  
مشكوكا بشرب الحمار اما نبذ التمر ما كان طهورا في الأصل . وفي رواية يجمع بين  
الكل . وما يحل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسد . الماء اذا اختلط بالمخاط ولو بالبراق  
جاز به التوضي ويكره

### فصل في الاسار

من الاسار سؤر طائر لا كرامة فيه وهو سؤر ما يוכל لحمه من الانعام والطيور وسؤر  
الادمي على اى صفة كان . وسؤر مكروه وهو سؤر سواكن البيوت كالفأرة والحية  
والوزغة والهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رح . واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة  
فمنهم من جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسد . ومنهم من قدره بالكثير الفاحش والصحيح  
انه مفسد وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه . وكذا سؤر سباع الطير . وسؤر نجس وهو  
سؤر الخنزير وسؤر الكلب وسؤر السباع الوحش كالاسد والفهد ونحو ذلك  
وسؤر مشكوك وهو سؤر الحمار والبقل . واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في  
طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد . وان اصاب الثوب والبدن لا يفسد  
والصحيح ان الشك في طهوريته وعرقهما ظاهر في ظاهر الرواية لا يفسد الماء والثوب

وذكر شمس الأئمة الكواثر رح ان عرقهما نجس وانما جعل عفوا في الثوب والبدن  
لكان الضرورة . وفي طهارة لبس الاتان روايتان . اما سؤر الفرس عن ابي حنيفة  
رح فيه روايتان واظهرها انه طاهر وطهور وهو قولهما ثم السؤر الطاهر بمنزلة الماء  
المطلق . وان استعمل الكرويه مع القدرة على الماء المطلق صحت طهارته ويكره وفي  
المشكوك يجمع بينه وبين التيمم ولو اكتفى باحد هما وصل لا يجوز صلواته

### فصل في النجاسة التي

تصيب الثوب او الخف او البدن او الارض . النجاسة نوعان غليظة وخفيفة  
فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش والغليظة اذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة  
واختلفوا في مقدار الدرهم انه يعتبر وزنا وبسطا الصحيح ان في المتجسدة كالعدنة  
والروث وكحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزنا وفي غير المتجسدة كالخمر والدم والبول  
يعتبر القدر ببسطا . واختلفوا ايضا في الدرهم الذي يقدر به . قال شمس الأئمة  
السخسي رح يعتبر فيه اكبر دراهم البلد اذا كان في البلد دراهم مختلفة ثم النجاسة  
الغليظة ما لا شبهة في نجاستها وثبت نجاستها بدليل مقطوع به كالدمل السفوح  
وكحم الميتة وبول ما لا يؤكل لحمه . واما الروث واختلاء البقر فعند ابي حنيفة رحمه الله  
نجس نجاسة غليظة وعند صاحبيه رح خفيفة لا فرق عندهم بين المأكول وغير  
المأكول في كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدرا بالرجح في قول محمد رح وهو راوية عن  
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية دراع في ذراع . بول  
ما يؤكل لحمه نجس في قول ابي حنيفة وايي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لتعارض  
الدلائل قال محمد رح طاهر . العذرة ونحو الكلب وجميع السباع نجس نجاسة  
غليظة . خرو ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر الا ما له رائحة كريهة كخرو الدجاج

والبط والاذ وهو نجس بنجاسة غليظة . ذرق سباع الطير كالبارى والحدا لا يفسد  
الثوب . واختلف المشايخ في بول المرأة والقارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا  
زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم استحسانا  
يفسد اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة دم السمك وما  
يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يفسد اذا  
فحش . دم الحجلة والوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث لا يفسد  
عندنا . العجالة والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو اطل به وجه الحنف وصلي جاز  
صلوته . وما يبقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش  
وعن ابي يوسف رحمه الله يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر . الدم الذي  
يظهر على راس الحجر وانتفخ ولم يسيل ليس بنجس في قول ابي يوسف رحم وقال محمد  
رحم نجس . ماء الطابق نجس قياسا ليس بنجس استحسانا . وصورته اذا حرقته  
العدرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده . استحسانا ما لم يظلم اغ  
النجاسة فيه . وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كوته طابق . وبيت  
البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه . وكذا الحمام اذا  
امرق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه . وكذا الوكان في  
الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل لكوز في القياس يكون نجسا  
لان البلة في اسفل الكوز صار نجسا بنجاء الاصطبل وفي الاستحسان لا  
يتنجس لان الكوز ظاهر والماء الذي فيه ظاهر فما يترشح منه يكون ظاهرا  
اذا صلي معه شعرا الادعي قد ذكرنا انه يجوز صلوته . ولو قلع انسان سنه  
او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل او صلي وسنه او اذنه في كمه يجوز

صلوته في ظاهر الرواية . وكذا الوصل وفي عنقه قلادة فيها من كلب أو ذئب  
يجوز صلوته . وما يطهر جلده بالد باغ يطهر كحجه بالذكاة ذكره شمس  
الائمة الحلواني رحمه . وقيل يجوز بشرطان يكون الذكاة من أهلها في محلها  
وهو ما بين اللبنة واللحيين وقد سمي بحيث لو كان ما كولا يحل أكله بتلك  
الذكاة . وذكر الناطقة رحمه إذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه  
أكثر من قدر الد رهم لا يجوز صلوته وإن كان مذبوحا . ولو صلى ومعه  
لحم بازي قد ذبح جازت صلوته لأن سؤر الثعلب ونحوه نجس وما كان  
سؤره نجسا لا يطهر كحجه بالذكاة وإنما يطهر إذا لم يكن سؤره نجسا وعن  
الفقيه أبي جعفر رحمه إذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوة  
ولو وقع في الماء أفسده . وذكر الناطقة رحمه عن محمد رحمه إذا صلى على جلد كلب  
أو ذئب قد ذبح جازت صلوته . الكلب إذا أخذ ثوب إنسان أو عضوه  
بفيه إن أخذ في الغضب لا يفسد وإن أخذ في المزاح واللعب يفسد لأن  
في الوجه الأول يأخذ بسننه وسننه ليس بنجس وفي الوجه الثاني يأخذ بفيه  
ولعابه نجس إذا مشى كلب على تلح فوضع إنسان رجله على ذلك الموضع  
إن كان التلح رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل يصير التلح نجسا وما يصيبه  
يكون نجسا وإن لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل بأنه لا يتنجس التلح وهو محمول  
على الوجه الثاني . وكذا الكلب إذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين  
والردغة . إذا صلى وهو حامل شهيد عليه دمه جازت صلوته وإن  
أصاب دم الشهيد ثوب إنسان أفسده . لعاب الفيل نجس كلعاب  
الفهد والأسد إذا أصاب الثوب فخرطوه تنجسه الثوب النجس إذا غسّل

ثلاثا وعصر مرة لا يظهر الا في رواية عن ابي يوسف رح وان غسل ثلاثا وعصر في كل  
مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ بحيث لو  
عصره لا يسيل منه الماء فالكل ظاهر والا فماتقطر منه نجس فاذا اصاب شيئا افسد  
اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لكن لم يبلغ فيه صيانة  
لثوب لا يجوز. اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابسا لم يتنجس وان كان  
رطبا ولم يظم اثر النجاسة فيه فكذلك اذا رمى بعدرة في نهر فاستنضح الماء من وقوعها  
فاصاب ثوبا ان ظم لون النجاسة فيه يصير نجسا والا فلا. وكذا الوبال الحمار ذماء  
جار فاصاب الرش ثوب انسان لا يفسد ما لم يتيقن انه بول وان كان الماء راكدا  
وزاد على قدر الدرهم افسد الكلب اذا خرج من الماء وانتفضض ما ثوب انسان افسد  
قليل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسد الا اذا اصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية  
اطلق ولم يفصل. اذا صلى ومعه فأرة او هرة او حية يجوز صلوته وقد اساء. وكذا اكل ما  
يجوز التوضي لسوره. وان كان في كفه ثعلب او جر وكتب لا يجوز صلوته لان سوره  
نجس لا يجوز التوضي به. ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته  
وان كانت مذبوحة لان جلدها يحمل الدباغ فلا يقيم الذكاة مقام الدباغ واما  
فيمص الحية ذكر شمس الائمة الكلو فيصح الصحيح انه طاهر. اذا صلى وفي كفه بيضة  
مذرة قد حال محها بما جازت صلوته. وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت البيضة  
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسد في قياس قول ابي حنيفة رح  
امراة صلت ومعهما صبي ميت ان لم يكن استهل فصلوتهما فاسدة غسل او لم  
يغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت  
صلوتهما. والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة. ثوب اصابه عصير ومض

على ذلك ايام جازت صلوته فيمعدن علمائنا لانه لا يصير خيرا في الثوب امرأة  
صلت ومعها دود القز جازت صلوتها لانه ليس بنجس . ثوب اصاب  
النجاسة طرفا منه ونسب ذلك الموضع يغسل منه طرفا جازت الصلوة فيه  
اذا قلء ملاء الغم ينبغي ان يغسل فيه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوته  
لانه يطهر بالبزاق في قول ابى حنيفة واى يوسف رح . وكذا اذا شرب  
الخمر ثم صلى بعد زمان . وكذا اذا اصاب النجاسة بعض اعضائه نجسها  
بلسانه حتى ذهب اثرها . وكذا السكين اذا تنجس فلحسه بلسانه ومسحه  
بريقه . وكذا الصبي اذا قلء على ثدى الام ثم مص الثدي مرارا يطهر . اذا صلى  
في ثوب محشوب طائفة نجس وظهارته طاهر جازت صلوته في قول محمد رح  
ويجعل كثوبين وعلى قول اى يوسف رح لا يتجاوز ويجعل كثوب واحد ولو صلى  
في ثوب محشوب طائفة طاهر وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلوته  
في قول محمد رح . وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول اى يوسف رحمه الله  
لا يجوز صلوته في الفصيلين وقوله اقرب الى الاحتياط الارض والشجر اذا  
اصابته نجاسة فاصابها المطر ولم يبق لها الاثر تصير طاهرا . اذا صلى ومعه  
تكة من شعر الكلب جازت صلوته لانه تنجس . المرأة اذا اختضبت بخناء نجس  
وغسلت ذلك الموضع ثلاثا ماء طاهر يطهر لانها انت بما في دسها وينبغي  
ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوّن بلون الخناء . اذا كان على  
بدن الرجل نقطة دبست ماتحتها من رطوبة ظميد صب الجلبة عنها قوضا وامر الماء  
على الجلبة جاز وان لم يصب الماء تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن  
الحمار اذا وقع في الملهية وصلوا له كان الكل طاهرا حل اكله في قول محمد رحمه الله .

قول ابي يوسف رح نجس وكذا العذرة اذا احترقت فصارت رمادا. والطين  
النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا الجلد المدبوغ اذا اصابته  
نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان  
ينشف النجاسة ان امكن عصره في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند  
ابي يوسف رح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رح لا يطهر ابدا  
وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالحجر والحديد اذا صوّء بالماء النجس عند محمد  
رحه الله لا يطهر ابدا وعند ابي يوسف رح يغسل اللحم في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر  
والحديد يموء بالماء الطاهر ثلاثا ويبرد في كل مرة فيطهر. وكذا الحصير من  
البردي اذا اصابته نجاسة وهو جدد لا يطهر عند محمد رح وعند ابي يوسف  
رح يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرك النعل والبوريات  
القصب يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويطهر بالاخلاق لانه لا ينشف النجاسة  
وعن محمد رحه الله جلد الميتة اذا يبس ووقع في الماء لا يفسد. ولو صلى معه  
جانت صلواته وان كان اكثر من قدر الدرهم. اذا ادبغ بالرماد او بالملح او بالسحرة  
وما يمنعه من الفساد ويخرجه عن حد الاكل فهو دباغ. الخشب اذا اصابته  
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابته  
النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصب المطر فالارض يطهر  
بالجفاف اذا الميق اثر النجاسة. واختلفوا في الشجر والكلاء مادام قائما على الارض  
يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل. وكذا الحصير حكمها حكم الارض  
اذا تنجس فجف وذهب اثرها الاجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض  
يطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان ان كانت

النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة  
 على الجانب الذي قام عليه المصل لا يجوز. والبساط الذي بعض اطرافه  
 نجس جازت الصلوة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر  
 بتحريكه او لا يتحرك لان البساط بمنزلة الأرض فيشترط فيها طهارة مكان  
 المصل. بخلاف ما اذا صلى في ثوب طرفه ظاهر وطرف منه نجس فلبس الظاهر  
 والقى الطرف النجس على الأرض ان كان ما على الأرض يتحرك بتحريكه لا يجوز صلوة  
 اذا اراد ان يصل على أرض عليها نجاسة فكبسها بالتراب ينظر ان كان التراب  
 قليلا بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا  
 لا يجد ريح النجاسة يجوز. الحجر اذا اصابته النجاسة ان كان حجرا لا يتشرب  
 النجاسة كحجر الرخا يكون ييبسه طهارته وان كان يتشرب لا يطهر الا بالغسل  
 اللبن اذا اصابته نجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بأرض  
 وان كان مفروشا صلى عليه احد بعد الجفاف جازت صلواته لانه صار كوجه  
 الأرض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه روايتان. اذا قام المصل على مكان  
 ظاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما  
 يمكنه فيه اداء ادنى ركن جازت صلواته والا فلا. اذا صلى ومعه نافخة مسك  
 ان كانت النافخة يابسة جازت صلواته لانها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة  
 فان كانت نافخة دابة مذبوحة جازت صلواته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوحة  
 فصلواته فاسدة. والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ويجعل في الأدوية  
 ولا يقال بان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فصارت طاهرا كراماد  
 العذرة. الصبي اذا بال في الثور او مسحت المرأة الثور بخرقه مبلولة نجسة

ثم خبزت انكاث النجاسة قد يثبت ولم يبق بلبتها قبل الصاق الخبز بالنور لا  
يتنجس الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذا ايدبت بالنفس وان  
الصقت الخبز بالنور حال قيام البلة بالخبز نجس. وقيل ان كان الخبز خبز حنطة  
او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز او الجاورس يتنجس لان ذلك ينشف  
اذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم  
واحد. وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل  
من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع ما يكون اكثر من  
قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب  
واحد. ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين يجمع كما في  
الثوب الواحد. ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم  
لو جمع ما يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة ولو  
صلى في ثوب ذي طاقين فاصابت النجاسة احد الطاقين اقل من قدر الدرهم  
ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف رجح هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة  
وعلى قول محمد رجح يمنع وقيل ان كان مضر بايمنع عندهم وقول ابي يوسف رجح  
اوسع وقول محمد رجح احوط. وفيما اذا كانت البطانة نجس ادون الظهارة او كان  
الحشو نجسا الا حوط قول ابي يوسف رجح. الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو  
الصحيح لانه متولد من البلغم. اذا جعل المهرقين في الطين وطين به شئ فيس  
فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس. السرقين الجاف او التراب النجس اذا  
ميت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة. ولو مر الريح على  
النجاسات وشمه ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بانه يتنجس. اذا صلى

مصارين شاة ميتة وصلّى معها جازت صلواته . وكذا الواصلح المشاة ودينها  
 وجعل فيها اللبن او السمن جاز . وكذا الكرش وكل ما يمنع من الفساد ويخرج  
 عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالشمس ونحوه . وقال ابو يوسف  
 رح الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم . اذا دخل المرارة في اصبعه لمحقه  
 يكره ذلك في قول ابي حنيفة رح لان عنده لا يباح التداءوي ببول ما يוכל  
 منه . الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالغذرة  
 والروث والمنى يطهر بالحق اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الروا  
 لا يطهر الا بالفضل وعن ابي يوسف رح اذا مسح على وجه المبالغة بحيث لا يبقى  
 لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم يكن النجاسة متجسدة كالخمر  
 والبول لا يطهر الا بالفضل . وعن ابي يوسف رح اذا القى عليه ترايا فمسحه  
 يطهر لانها تصير في معنى المتجسدة يؤخذ به . والثوب لا يطهر الا بالفضل  
 الا في المنى فانه يطهر بالفرك . وقيل من المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق  
 بمنزلة البول . قال مجد الاثمة الصحيح انه لا فرق بين منى الرجل ومنى  
 المرأة . والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالفضل . ولو مسح موضع الحجامة  
 ثلث مرات بثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز ان كان الماء متقاطرا  
 اذا اصاب الثوب منى ففرك وحكم بطهارته ثم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح  
 انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابها النجاسة فحفت وذهب اثرها ثم اصابها  
 الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا . وكذا الوجفت الارض وذهب اثر  
 النجاسة ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به . التراب الطاهر اذا جعل  
 طنا بالماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا . خف

بطانة ساقه من الكرياس قد دخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد  
وملأه ثلاث مرات وأهراق الماء يصير طاهرا لأنه اتقى بما هو الممكن. إذا دبح شاة  
ومسح السكين بصوفها حتى ذهب اثر ما يظهر. وكذا السيف إذا نجس فمسحه بتروا  
او خرقة وذهب اثر الدم. ثوبا صابته نجاسة رطبة القى عليها ثوبا وصله ان كان ثوبا  
يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالنهاية يجوز في قول محمد رح وان كان لا يمكن ان  
يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز. ولو القى عليها البد وصله قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رح يجوز صلوته فيه. وقال شمس الائمة الحلواني رح لا تجوز الا ان  
يلقى على هذا الطرف الطرف الأخر يصير بمنزلة الثوبين وان كانت النجاسة يابسة  
جازت صلوته على كل حال لانها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها. اذا نام الرجل  
على فراش اصابه منه وبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه فان لم يظهر اثر  
البلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب  
بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده يتنجس بدنه. وكذا الرجل اذا غسل  
رجله ومشى على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله <sup>سود</sup>  
وجه الارض لكن لم يظهر اثر بلل الارض في رجله فاضل جازت صلوته وان كان  
بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشى على الارض وابتل وجه الارض فصار طينا ثم  
اصاب الطين رجله لا يجوز صلوته. قيل ان كانت النجاسة في الارض يابسة  
فمر عليها برجل مبلولة لا يتنجس رجله وان كانت النجاسة في الارض رطبة و  
رجله يابس يتنجس الرجل. رجل دخل مربطا فاصاب رجله من الادوات شيئا فصله  
قالوا لا بأس به ما لم يفحش لعموم البلوى. وعن محمد رح انه رخص في الاروات حين  
قدم الري لما رأى فيه من البلوى. وان اصاب الخف شيئا يعتبر فيه قدر الربع

والمراد من الريع ريع مادون الكهين لاما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الخف  
 اذا استنجى الرجل وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل  
 ماء الاستنجاء في خفه لابس به ويظهر خفه تبعا لطهارة موضع الاستنجاء كما  
 قلنا في عروة القمبة اذا اخذ ما بيد نجس وغسل يده ثلثا اذا ظهرت يده يظهر العروة  
 تبعا. الحصير من البردي اذا اتنجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلثا ويقوم  
 على الحصير حتى يخرج الماء من انقابه وان كانت النجاسة قد يبست في الحصير  
 يدلك حتى تلين النجاسة وتزول بالماء. ولو كان الحصير من القصب ذكرنا في هذا  
 الفصل انه يغسل ثلثا فيطهر. البساط النجس اذا القى في الماء الجاري فيجري عليه  
 الماء ليلة يطهر. الاجر اذا اتنجس وهو غير مفروش ان كان قد يما مستعملا يغسل  
 ثلثا فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة. اذا اتنجس اليد بدمن  
 نجس فغسلها ثلثا من غير حرض ويقع اثر الدمن في يده. على قياس قول ابي يوسف  
 رج يطهر. اذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون  
 حدا لا يكون نجسا. اذا وجد الشعر في بعر الابل والغنم يغسل ثلثا ويوكل. وان كان  
 في اختاء البقر لا يوكل. اذا احرق الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله  
 وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة. اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا  
 وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجسا. الطائر اذا وقع في قدر ومات  
 فيه ان وقع حالة الغليان فالكل فاسد بهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعدما  
 سكن عن الغليان يصب المرققة ويغسل اللحم الذي كان فيه فيوكل. اذا صاب الطباخ في  
 القدر مكان الخل خرا غليظا فالكل نجس لا يطهر ابدا. وما روي عن ابي يوسف رج انه يغسل  
 ثلث مرات لا يؤخذ به. كذا الخنطة اذا طبخت في النحر لا يطهر ابدا قال رضى الله عنه

وعندى اذا صب فيه الخل وترك حتى صار الكل خلا لا بأس به . وكأوصب الخمر  
على حنطة يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة . البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب  
فريمي من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك  
اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه  
مشكل فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز . بعرا الفأر  
اذا وقعت في حنطة فطحنت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يطهر اثره  
بتغير الطعم وغيره . خبز وجد في خلالة بعرا الفأرة ان كان البعر على صلاته رمى البعر  
ويؤكل الخبز . خرص في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن  
اكله لمخوضته وحوضتها حوضه الخل لا بأس باكلها . وعلى هذا في جميع المسائل اذا  
صب فيه الخل وصار خلا لا بأس باكلها . فأرة وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفسخ ثم  
صارت خلا لا بأس باكله وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله  
وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تحمر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا  
يصير خلا . الخمر اذا صب في ماء او الماء صب في خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم  
يحل اكله وكذلك خل ايكه . الخمر النجس اذا صب في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس  
لم يتغير . دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعلا يطهر . وكذا الوصب فيه  
الخل يصير طاهرا . دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان  
وانتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى راس  
الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المائعات  
وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل ثلثا . الرغيف اذا القى في الخمر  
ثم صار الخمر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رائحة الخمر وكذا

البصل اذا التقى في الخمر لم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا التبن النص  
اذا جعل في الطين انكان التبن قائما يرى عينه كان نجسا انكان كثيرا والا فلا  
اذا صلى في قميص من غير سراويل انكانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلوته و  
كذا لو كانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة . وعلى العكس لا تجوز . وكذا الوصل على  
هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على  
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا  
لا تقصد صلوته لان الركبة لا تبلغ ريع الجملة . المجنب اذا دخل الحمام وانترى وصب  
الماء على جسده وخرج يحكم بطهارة الازار وان لم يعصر . مروى ذلك عن ابي يوسف رح  
وان لم يكن الرجل مستنجيا فهو نجس . اذا شرب الخمر وقام وسال من فيه شيئا على  
وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه ينبغي ان يكون ظاهرا في قول  
ابيحيفة وابي يوسف رحمهما الله ويظهر الفم بريقه . اذا وقعت النجاسة في صنع  
فانه يصبح به الثوب ثم يغسل تلكا فيطهر كالمرأة اذا اختضبت بخاء نجس . اذا شرب  
الخمر وصل لم يجز صلوته انكان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وانكان اقل  
من ذلك جازت صلوته . وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وكذا اذا قام الرجل فصلى فهو على هذا الوجه . الارض  
اذا شجست ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها نكالا  
يطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها ويذ لك ثم يشف بصوف او خرة  
يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر . وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة  
ولم يبق ريحها ولا لونها وترك حتى جفت تطهر . اذا كانت النجاسة تحت القدم  
اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلوة . وان كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من

قدر الدرهم لو جمعت تصيرا أكثر من قدر الدرهم فانها تجتمع وتمنع جواز الصلوة  
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يجعل  
 مكانه لم يضع العضو على النجاسة هذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت  
 صلوته . ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل مكانه لم يضع . ويكره  
 الصلوة في سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا حق الغير وفي معاطن  
 الابل والمزبلة والمجوزة والمخرج والمغتسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن  
 النجاسات غالباً فان غسل في الحمام موضعاً ليس فيه تماثيل وصلّى فيه لأبأس  
 به وكان واحداً من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحماي  
 لانه لا نجاسة فيها . ومنها الصلوة في المقبرة لانهما تشبه باليهود فان كان فيها موضع  
 اعد للصلوة فيه ليس فيه مقبر ولا نجاسة لأبأس به . ومنها الصلوة على سطح  
 البيت واراد به الكعبة لما فيه من تراءى التعظيم . ولا بأس بالصلوة والسجود  
 على الكشيش والحصير والبسط والبوارى . ولو صلى على وجه الارض وبسط  
 كده على الارض لصيانة وجهه عن التراب او لدفع حرا الارض او برده فسجد على  
 الكم لأبأس به . ولو كانت الارض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازاً ما اذا كان  
 النعل ظاهراً وباطنه ظاهر فظاهر وان كان ما يلى الارض منه نجساً فكذلك وهو  
 بمنزلة ثوب ذي طاقين واسفله نجس وقام على الظاهر وقدمه وان كان الرجل في  
 نعله او في مكعبه لا يجوز . وكذا لو بسط مكه على موضع النجاسة وسجد على  
 مكه لا يجوز . ذاب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان يغلب ويكثر  
 ويجوز الصلوة في الثلج ان كان لينة ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان  
 يغيب فيه الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوة

وكل ما لا يستقر فيه البهجة كالدخلن والجاورس ويجوز على المحنطة والشعير لانه  
يستقر فيه الجبين ويجد حجم ما تحته. ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد  
لا يجد حجم الميت حات صلوته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه  
سجد على الميت. ولا يصل في طين وردغة لان فيه تلطيح الوجه والثوب. وان كانت  
الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا تلتطخ لا بأس به. ولا بأس بالصلوة  
على العجلة ان كانت موضوعة على الارض لانها بمنزلة السرير وان كانت على عنق الدابة  
وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة. اذا صلى في ارض الغير فهو على وجهين اما  
ان كانت لمسلم او كافرا ان كانت لكافر لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت  
لمسلم فان كانت مزروعة او مكروبة لا يصل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن  
مزروعة لا تضر ما صلوة لا بأس به لان صاحب الارض يرضى بذلك. وان ابتلى بين  
ان يصل في الطريق وبين ان يصل في ارض غير مزروعة كانت الصلوة في الطريق اولى لان  
له حق في الطريق ولا حق له في ارض الغير الشيلة اذا نتجت فاصابها المطر ثلث مرات  
والشمس ثلث مرات تظهر. اذا فاق الرجل جبهته فوجد فيها فارة ميتة ان لم يكن  
للجبة ثقب يعيد كل صلوة صلاها من حين لبسها وان كان للجبة ثقب يعيد  
صلوة ثلثة ايام ولياليها في قول ايحنيمة روح وعند ما لا يعيد الا ان يعلم الوقت <sup>الذي</sup>  
مات فيها كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلوة وفي كه فرخة حية فلا فرغ  
من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة  
لا يلزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة  
اذا شرع الرجل في الصلوة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان  
مقتدا او علم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة.

او يدرك جماعة اخرى في موضع اخر فانه يقطع الصلوة ويغسل الثوب لانه  
 قطع للاكمال وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مضى على صلوته  
 ولو راى في ثوب امامه نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذمب المقدس  
 ان النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلوة ومذمب الامام انها تمنع فصل الامام  
 وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الامام وان كان مذمبها  
 على العكس فتحكمها على العكس. اذا راى الرجل في ثوب غيره نجاسة اكثر من  
 قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره ولا  
 يسعه ان لا يخبره. وان كان في قلبه انه لا يلتفت الكلامه وسعه ان لا يخبره والامر  
 بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلوة  
 لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع. رجل  
 صلى في قميص واحد محلول الحبيب جازت صلوته وان كان نظره يقع على عورتها في  
 الركوع سواء كان عريض اللحية او لم يكن وعورته لا يظهر في حقه انما يظهر في حق  
 الغير. ولو وقع نظر المصل على عورة الغير لا تنفس صلوته في قول ابي حنيفة ربح  
 وان نظر المصل الى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها ولو نظر الى فرج امر  
 امرأته حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعيا يصير راجعا  
 ولا يفسد صلوته في الوجوه كلها في قول ابي حنيفة ربح. الدم من النجس اذا اصاب  
 ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار اكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا  
 فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وانما يبسط الثوب الطاهر اليابس على  
 ارض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لكن لم يصير رطبا ولا بحال لو عسر سيل  
 منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح انه لا يصح

وكذا الولف الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس رطب مبتل وظهرت ندوته  
في الثوب الطاهر لكن لم يصري بحال لو عصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسا والله اعلم

### باب الوضوء والغسل

في الباب فصول سبعة. فصل في صفة الوضوء. وفصل فيما ينقضه. وفصل  
في النوم. وفصل في صفة الغسل. وفصل فيما يوجبه. وفصل في المسح على  
الخفين. وفصل في الحيض

فرض الوضوء غسل الاعضاء المفروضة. والوضوء انواع ثلاثة فرض وهو وضوء  
الحدث عند القيام الى الصلوة. وواجب وهو الوضوء للطواف. وان طاف  
بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركا للواجب ومندوب وذلك غير معدود  
فمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب له ان يتوضأ. ومنها المحافظة على  
الوضوء وتفسيرها ان يتوضأ كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها  
ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاء الشعر. ومنها الوضوء لغسل الميت.  
ومنها الوضوء على الوضوء. ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة. وسنن الوضوء  
كثيرة. فمنها الاستنجاء اذا اراد ان يتوضأ بعد ما احدث فانه يغسل موضع  
النجاسة فان ترك الاستنجاء بالماء استحب بالحجر او بالمدرجا ولا يعتبر فيه الحدث  
عندنا وانما المعتبر فيه الانقاء. والاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب  
عندنا ويغسل يديه. اختلفوا انه يغسل يديه قبل الاستنجاء او بعده والاصح  
انه يغسله امرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده. ويسمى واختلفوا ايضا  
في وقت التسمية والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد  
الفراغ من الاستنجاء وستر العورة. ولا يسن الاستنجاء في حدث الريح

والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الخرج ان كان المجاوز اكثر من قدر  
 الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما فمادونه لا يفترض غسلها بالماء  
 في قول ايحيى في واي يوسف رج فان لم يغسل النجاسة وصله جاز. وينبغي ان  
 يمشي خطوات ثم يستنجي. وصورة الاستنجاء بالماء ان يركب موضع الاستنجاء  
 كل الارحاء حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع واصبعين او ثلاثة ببطون الاصابع  
 لبرؤسها احترازا عن الاستمتاع باصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تفقد  
 منفرجة بين رجليها وتفضل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا  
 وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقلل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان  
 في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث  
 لان في الصيف خصيه متدليتان فلو قبل بالاول يتلطح خصياه فلا يقبل  
 ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات  
 كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك  
 الموضع بخرقه كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يقتبس في  
 الاستنجاء لهذا. والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف  
 العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء  
 قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا. ويبالغ في الاستنجاء في  
 الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجى في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة  
 ما لو استنجى في الصيف بالماء البارد الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي  
 بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من  
 يصب الماء عليه لا يستنجي الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيد اليمنى

بان كان على ضفة نهر جار. وان شلت يداه وعجز عن الوضوء والتيمم بمسح ذراعيه  
 مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة. وكذا قالوا للريض  
 اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضيه الا انه لا يمس فرجه  
 الا من يحل له وطيمها. والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها  
 ابنة او اخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء. واذا اراد المتوضي ان يغسل يديه  
 ياخذ الاناء بيده اليسرى ويصبه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه انية  
 صغيرة فانه يضترف من التورب اصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل  
 وجهه يضع الماء على جبينه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن ولا يضع على خديه ولا  
 على انفه ولا يضرب على جبينه ضربا غيفا. ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما  
 كان من شعر اللحية على اصل الذقن. ولا يجب ايصال الماء الى منابت الشعر الا ان  
 يكون الشعر قليلا يسد والمنابت. ولا يجب ايصال الماء الى داخل العينين ومن الناس  
 من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى اشفاره وجواب  
 عنه. فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن. وكذا الوجه  
 شعره وذابطين وشدة مما حول الراس او رسلها. وكذا المحرم اذا تلبد راسه  
 فوصل الماء الى اصول شعره كفاء كما في شعر اللحية. ولا يسر تخليل اللحية في قول  
 ابي حنيفة ومحمد ر. ويستحب ان يمسه ثلث اللحية او ربعها. وفي بعض الروايات  
 يمسه كلها وهو الاصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والاذن في قول  
 محمد ر. وهو رواية عن ابي حنيفة ر. فان امر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب  
 عليه غسل الذقن. وكذا الوحلق الحاجب او الشارب او مسح راسه ثم حلق  
 او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به قرحة فارفع جلد ما واطراف القرحة

متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه الفتح فغسل الجلد ولم يصل  
الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوؤه لان ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض  
غسله. اذا اغتسلت المرأة من الحيض والجناية وفي اظفارها عجين او طين  
او نحوهما اذا الصباغ اذا قوضا وفي اظفاره عجين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا  
فيه قال بعضهم بتم غسله وضوؤه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه و  
اجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع.  
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه. ذكر الناطق في رح ان الطعام يمنع تمام الغسل الا ان  
يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع. الاكلف اذا اغتسل من الجناية ولم  
يصل الماء تحت الجلد وغسل ما حصل من الجلد عن الحشفة وما يخرج منه  
البول عن راس الحشفة يخرج عن الجناية لان ذلك خلقى وعن بعضهم انه لا يخرج  
وكذا ما يكون عن البدن يقال بالفارسية فلنباح لا يمنع تمام الغسل لانه  
يتولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على يديه خبز ممضوع قد جف  
ويبس واغتسل لا يخرج من الجناية حتى يدلك ذلك الموضع ويجري  
الماء تحته لانه لا يخرج فيه. ولو كان على اعضاء وضوؤه قرحه نحو الدمل وغيرها  
جلد رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتهما  
وصلح جازت صلوته. ولو كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا يحتاج الى  
تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن  
ابي يوسف ومحمد رح انه يحوز. قال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك. ثم  
يسمح برأسه ففرض سنة بماء واحد مرة واحدة. وقال الشافعي رح يمسح  
ثلاث مرات ثلث ميل عند الفعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة

ولا ادباً ومقدار المفروض مسح الرأس بثلاث اصابع فان مسح باصبع واحدة  
ظهوره وبطنه وجنباه ووقع ذلك في تلك المواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز  
الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضعهما مع ابهام من الكف على  
رأسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاث اصابع وان مسح بثلاث اصابع  
موضوعة غير عمد ودرة روى هشام عن ابي حنيفة واية يوسف وابن رستم  
عن محمد بن ابي جوز والاستيعاب في مسح الرأس سنة. وصورة ذلك ان يضع اصابع  
يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤاده ويمد يدهما الى فميه فيجوز واشار بعضهم  
الى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة و  
مشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملاً ضرورة اقامة السنة. وان مسح  
بثلاث اصابع عمد ودرة روى رافع بن رافع عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير  
وان وقع على شعر تحت جبهة او رقبة غير الرأس لا يجوز لان ماء على الرأس  
يكون من الرأس. ولهذا الوجه ان لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده  
على شعر تحت رأس حث. ولو قسحت المرأة فوق الخمار ان وصل الماء الى الشعر  
جاز والا فلا. وقال بعضهم ان كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل  
الماء. وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء الى شعرها  
جاز. والافضل لها ان تمسح تحت الخمار. ويمسح الاذنين بماء الرأس وان لم يمسح  
على الرأس ومسح الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس. ولم ينقل عن اصحابنا  
رجح ادخال الاصبع فصاخ الاذنين. وعن ابي يوسف رجح انه كان يفعل ذلك  
واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة. وقال بعضهم موسنة. وعند اختلاف  
الافاويل كان فعله اولاً من تركه. ولو غمس رأسه في اناء جاز عن المسح في قول.

إليه يوسف ر. وقد مر هذا. ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب. ويسمي عند غسل كل عضو. ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وإذا فرغ من الوضوء يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائما. والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده. واختلفوا أنه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل. قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح.

### فصل فيما ينقض الوضوء

الغائط ينقض الوضوء قل أو كثر. وكذا البول والريح من الدبر. وإن خرج الريح من الذكر أو من قبل المرأة لا ينقض الوضوء. والمفوضة إذا خرج من قبلها ر. قال الشيخ الإمام أبو حفص البخاري ر. هو حدث. وعن محمد ر. أنه سئل عنه فقال إن كان يوجد ر. ذلك فهو حدث وقيل إن كان مسموعا أو منتنا فهو حدث والأفلا. وقال الكرخي ر. يستحب لها أن تتوضأ. ولو خرجت الدودة من قبل المفوضة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها. الدودة إذا خرجت من الدبر فهو حدث. وإن خرجت من قبل المرأة أو الذكر فكذلك وكذلك المحجم. ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض. القيح والدم والصدید إذا سال عن راس الجرح نقض الوضوء. وإن علا وانتفخ ولم يسيل لا ينقض. ولو ألق عليه ترابا أو ماء أو مسحه بخمرة ثم وثم إن كان بحال لو تركه يسيل نقض الوضوء والأفلا. والعاف ينقض وكذا الوزل والدم من الرأس إلى ما لان من الأنف ولم يظهر على الأربعة نقض الوضوء. ولو قاء

ملاً الفم طعاماً أو ماءً نقض الوضوء. وإن لم يملأ لا ينقض واختلغو في ملاً  
 الفم قال بعضهم ما لا يمكن إمساكه إلا بكلفة ومشقة يكون ملاً الفم قال  
 بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملاً الفم وإن قاء عرتين أو مراراً بحيث  
 توجع ذلك يكون ملاً الفم إن كان قبل سكون الغشيان يجمع. وإن قاء دماً  
 نقض الوضوء وإن لم يملأ الفم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج. وإن قاء  
 بلغ ملاً الفم لا ينقض في قول أبي حنيفة ومحمد رج ولو كان الرجل أكلف و  
 خرج البول من أحليله وبقي في قلفته نقض الوضوء. وكذا لو خرج البول من  
 الفرج الداخل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء. ولو نزل البول من المثانة  
 إلى الأحليل ولم يظهر على رأس الأحليل لا ينقض. ولو كان في بطنه جائفة  
 وسقط منها دودة لا ينقض. المجبوب إذا خرج منه ماء يشبه البول فإن  
 كان قادراً على إمساكه أن شاء أمسكه وإن شاء أرسله فهو بول ينقض  
 الوضوء. وإن كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض ما لم يسيل. وإذا تبين  
 الخثر أنه رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة المخرج. وإذا تبين أنه امرأة فالفرج  
 الآخر منه بمنزلة المخرج لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل  
 ولو كان لذكر الرجل جرح له رأساً أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول  
 والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالأول بمنزلة الأحليل. إذا ظهر  
 البول على رأسه ينقض الوضوء وإن لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسيل  
 إذا أدخل في أحليله قطنه وغيبها ثم خرجت أو أخرجها فنقض الوضوء ولو كان  
 طرف منه خارجاً لا ينقض الوضوء. وإن أقطر في أحليله دهنًا ثم عاد لا وضوء  
 فيه. بخلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد. ولو أدخل في دبره شيئاً وطرف منه

خارج ثم أخرجه لأوضوء عليه. قالوا تأويل هذا إذا لم يكن عليه بلة وإن كان عليه بلة تنقض الوضوء. وكذا الوجمل شيئاً فقام وطرف منه خارج ثم خرج إن كان عليه بلة تنقض الوضوء والأفلاوان صب الدهن في أذنه ثم عاد بعد يوم إن خرج من أنفه أو أذنه لأوضوء عليه. وكذا الماء وإن خرج من الفم تنقض الوضوء لأن ما يخرج من الفم لا يخرج الأبعد الوصول إلى الجوف وإنه موضع النجاسة أما الأول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع النجاسة. وكذا السعوط إذا عاد من الأنف بعد أيام لا ينقض. وأما احتشت المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لأن الفرج لخارج بمنزلة الأليين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من فرج الداخل فابتل ما كان في الخارج يفتقض الوضوء. الدودة إذا سقطت من الأذن أو الأنف لا ينقض الوضوء. والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع. رجل يسيل الدم من أحد أنفخريه توضع الدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنخر الأخر تنقض الوضوء لو كان به جدرى بعضها يسيل وبعضها ليس بسائل فسال التي لم يكن سائلان تنقض الوضوء لأنها بمنزلة القروح لا بمنزلة قرح واحد وإخاف الرجل خروج البول فحشأ حليله بقطنة ولولا القطنة يخرج منه بول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة. وإن تبل الطرف الداخل من القطنة فكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر بها. المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء استحساناً. وتفسيرها أن شهواتهم دين وانتشرت الألف في فرجه فرجها. وقال محمد بن

لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والأغناء ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل أو أكثر . وخرج المني لأعن شهوة بأن يسقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء رقيق يخرج بعد البول . إذا مصت العلقمة وامتلات من الدم ينقض الوضوء لأنها والأنثى يخرج منها دم سائل . والقراذ إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذي باب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة . ولو بزق الرجل وفيه دم إن كان الدم غالبا ينقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا . وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه . وكذا التخلل لأنه ليس بسائل . الفقهية في صلاة لماركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت . ونفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة . ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الحنافة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة . والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والفقهية ضحك له صوت . مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة ربح . والضحك ما يبد وأسنانه وليس له صوت والفقهية عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة . وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالإيماء بعد روقهقهة فيها ينقض الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الأيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

المكتوبة أو التطوع راكبا خارج المصر أو القرية ومهقه فيها انتقض الوضوء وإن كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة رخص لأنه ليس في صلوة. وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رخص. ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رخص. ولو صلى راكبا وهو منزه من العدو والدابة واقفة أو سائرة أو تعد وبه وهو يؤمى إيماء إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم قهقهه كان عليه الوضوء. إذا خرج الإمام عن صلوته لأعلى وجه القطع بل على وجه الفساد بأن قهقهه أو أحدث متعمدا ثم قهقهه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا قهقهه القهقهه أو أحدث العمد من صلوة الإمام قد فسد وبفساد فسد ذلك الجزء من صلوة المأموم. ولهذا لو كان المأموم مسوقا يفسد صلوة المسبوق فإذا فسدت صلوة المأموم لا ينتقض طهارته بالقهقهه ولو تكلم الإمام أو سلم متعمدا بعد التشهد ثم قهقهه المأموم انتقض طهارته لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلوة في الصحيح من الجواب فإذا قهقهه المقتدي في صلوته انتقضت طهارته. ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رخص. ولو قهقهه الإمام أو أحدث متعمدا لسلام على المقتدي. ولو قهقهه القوم دون الإمام تمت صلوتهم وانتقض طهارتهم ولا تنفد صلوة الإمام. ولو قهقهه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلوتهم وانتقض طهارتهم. كذا لو قهقهه الإمام والقوم معا تمت صلوة الكل وانتقض طهارة الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

قدر التشهد ثم قهقه لا وضوء عليه لأنه صح حروجه عن الصلوة قبل خروج  
 الامام فلا ينقض طهارته. ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس او عند غروبها  
 سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلوة فلا ينقض طهارته بالقهقهة فيما  
 ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس او عند غروبها ثم قهقه كان عليه الوضوء  
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة او صلىها وقعد قدر التشهد ثم ضحك  
 قهقهة كان عليه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج لان التحريمة باقية  
 ركذ المقيم اذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم قهقه. وكذا الرجل اذا صلى ركعة  
 من الفجر ثم طلعت الشمس ثم قهقه في قياس قول ابي حنيفة رج. وكذا للمصلي <sup>وابي يوسف رج</sup>  
 المكتوبة اذا تذكر فاشته ثم ضحك قهقهة. وكذا الرجل اذا نوى امامة النساء فجاء  
 امرأه وقامت بحجبه واقتدت به ثم قهقه الرجل كان عليه الوضوء. قال شمس  
 الائمة الحلو ان رج هذا اذا وقعت بحجب الامام وكبرت بعد تكبيره لان التحريمة  
 باقية. فلما اذا كبرت مع الامام لا ينقض تحريمه الامام فلا ينقض طهارة الامام  
 ولو وقعت المرأة بحجب امام يومها ثم ضحك قهقهة فيه. روايتان في رواية لا وضوء  
 عليها لانها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء. اذا سلم الامام ثم تذكر ان  
 عليه سجدة الثالثة ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة  
 اذا شرع في ركعتين تطوعا فصل ركعة بغير قراءة او صلاها ثم ضحك قهقهة في رواية  
 كان عليه الوضوء. مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الاقامة ثم ضحك قهقهة  
 لا وضوء عليه روية الاقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلوة. المصلي بالتحرى اذا  
 علم في الصلوة انه صلى الى غير جهة القبلة فمضى على صلواته بعد العلم فسدت صلوة  
 فان ضحك قهقهة لا وضوء عليه في رواية. ما سمع الخف اذا انقضت مدة مسجدة

في الصلوة ثم قهقهه لأوضوء عليه. وكذا أما سح الجبيرة إذا برئ ثم قهقهه لأوضوء عليه  
 الصحيح إذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم قهقهه كان عليه الوضوء في رواية  
 وكذا القاري إذا اقتدى بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا اقتدى بالمومي ثم  
 قهقهه كان عليه الوضوء. وكذا المتوضئ إذا اقتدى بالمتيم والمتوضئ يرى الماء و  
 الإمام لا يرى ثم ضحك المتوضئ كان عليه الوضوء. وكذا المقتدي إذا كان يعلم أن  
 إمامه يصل إلى غير القبلة والإمام لا يعلم فضحك المقتدي كان عليه الوضوء  
 وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح الصلوة إلى غير القبلة فضحك المقتدي لأوضوء على  
 المقتدي. وكذا لو كان المقتدي يعلم أن على الإمام فائسة والإمام لا يعلم فضحك  
 المقتدي كان عليه الوضوء. رجل صلى بقوم فعدوا فادّوا بالشهد ولم يشهدوا ثم ضحك  
 الإمام ثم ضحك القوم فإن الإمام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة و  
 أبو يوسف رح. الأمي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم قهقهه روى عن أبي يوسف رح  
 أن عليه الوضوء. القاري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم قهقهه في رواية لأوضوء  
 عليه لأنه لم يسن في الصلوة. وفي رواية عليه الوضوء وكذا الأمة إذا صلت  
 بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعقوبة ثم ضحكت قهقهة في رواية لا  
 وضوء عليها. وفي رواية عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل  
 الظهر والمقتدي لا يعلم كان سارعا في التطوع ويؤمر بالمضي وإن قهقهه كان  
 عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يؤمّه وهوذا كرلها أو  
 كان في صلوة العيد فرالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر  
 أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده نجس ثم قهقهه كان عليه الوضوء  
 إذا أحدث الرجل في الصلوة فتوضأ للبناء ثم قهقهه كان عليه الوضوء

## فصل في النوم

تكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين. الأول أن يكون في الصلوة. والثاني أن يكون خارج الصلوة. أما الأول فظاهر المذهب أن النوم في الصلوة لا يكون حدثاً تاماً قائماً أو راكعاً أو ساجداً إلا أن يكون مضطجماً أو متكئاً. والأضطجاع على نوعين أن غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبنى وأن تعدل النوا في الصلوة مضطجماً فإنه يتوضأ ويستقبل ومن عجز عن الصلوة قائماً أو قاعاً فصل مضطجماً فنام فيها ينقض وضوءه. ولو نام ساجداً في الصلوة ذكرنا أنه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية. فإن تعدل النوم في سجود، ينقض طهارته ويفسد صلواته. ولو تعدل النوم في قيامه أو ركوعه لا ينقض طهارته في قولهم. وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة الحلبي رحمه الله يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل إن كان ساجداً على وجه السنة بان كان رافعاً بطنه عن فخذه مجافياً عضد عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطنه لا يكون حدثاً. وإن كان ساجداً على غير وجه السنة بان الصق بطنه بفخذيه واقترب بدراعيه كان حدثاً وإن كان قاعداً مستويا اليدين على الأرض مستوثقاً مسكته ولم يسند ظهره إلى شيء لا وضوء عليه. وأن نام قاعداً واضعاً اليدين على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله. وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله وأن نام قاعداً مستويا اليدين على الأرض مستنداً إلى حائط أو إلى اسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله لا وضوء عليه. وهكذا قال الفقيه أبو الليث

وَأَن نَامَ مَتْرَبَعًا وَقَدْ اسْتَدَ ظَهْرُهُ إِلَى شَيْئٍ قَالَ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّ رَجَّ لَا يَكُونُ حَدَثًا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَجَّ أَنْ كَانَ بِجَالِ لَوَازِيلِ السَّنْدِ يَسْقُطُ فَهُوَ حَدَثٌ وَالْأَفْلَا  
وَأَن نَامَ جَالِسًا وَهُوَ كَانَ يَتَمَثَّلُ وَرَبَّمَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَالَ شَمْسُ  
الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّ رَجَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَثًا وَأَن نَامَ جَالِسًا وَسَقَطَ. قَالَ  
شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلَوَائِيَّ رَجَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَنِ الْخَفِيفَةِ رَجَّ أَنَّهُ إِنْ أَنْتَبَهَ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ  
مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ. وَأَن أَنْتَبَهَ بَعْدَ مَا زَالَ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ  
انْتَقَضَ وَضُوءُ سَقَطٍ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ. وَأَن نَامَ قَاعِدًا مَتَوْرَكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ نَامَ قَاعِدًا  
وَهُوَ كَانَ يَتَمَثَّلُ وَرَبَّمَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ. وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ  
اسْتِرْخَاءَ الْمَفَاصِلِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَقْرُبْ إِلَى السَّقُوطِ حَتَّى أَنْتَبَهَ فَقَدْ نَعَتْهُ  
الْأَسْتِرْخَاءَ. وَأَن نَامَ عَلَى وَاسِ الثَّنَوْرِ وَهُوَ جَالِسٌ قَدْ دَلَّ عَلَى رَجْلَيْهِ كَانَ حَدَثًا لِأَنَّ  
ذَلِكَ سَبَبٌ لِّلْأَسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَأَن نَامَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فِي سَجٍّ أَوْ كَافٍ لَا يَنْتَقِضُ  
وَضُوءُهُ لِعَدَمِ اسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. النَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٌ لَا يَشْتَبِهُ  
عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَجْرِي عِنْدَهُ. السَّكْرَانُ إِذَا افْتَقَا أَنْ كَانَ سَكْرَانًا لَا يَعْرِفُ  
الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَغْمَاءِ بِسَبَبِ الذُّكُورِ وَالْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَنَا

### فصل فيما يوجب الغسل

أَسْبَابُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةٌ الْجَنَابَةُ وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ. الْجَنَابَةُ تَنْتَبِثُ بِسَبْعِينَ أَحَدَهَا  
انْفِصَالُ الْمَنِيِّ عَنْ شَهْوَةِ وَالثَّانِي الْأَيْلَاجُ فِي الْأَدْمَى. وَاخْتَلَفَ عِبَارَاتُ السَّلَفِ  
فِي الْأَيْلَاجِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَنَابَةُ بَعْنُ مُحَمَّدٍ رَجَّ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتْ  
الْمَحْشَفَةُ يَجِبُ الْغُسْلُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَّ إِذَا تَوَارَتْ الْمَحْشَفَةُ فِي قَبْلِ  
أَوْ دُبُرٍ مِنَ الْأَدْمَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ

الايلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد  
 فيه التقاء الختانين. والايلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانها ناقص  
 في قضاء التهمة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال  
 والايلاج في الميتة بمنزلة الايلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء التهمة  
 وكذا الايلاج في الصغيرة التي لا تتجمع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد رح  
 بدون الانزال. اذا اتى الرجل امرأته وهي عذراء او جامعها فيما دون الفرج  
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لان قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا  
 يجب الغسل ما لم ينزل. ولا يغسل على المرأة ايضاً ما لم تنزل لانعدام السبب في  
 حتمها وهي مواراة الحشفة. وكذا اذا كانت ثيباً ولم يتوار الحشفة. فان خرج منه  
 ودي او مذي كان عليه الوضوء. اذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل  
 اليه لرحمها وهي بكر او ثيب لا يغسل عليها فقد السبب وهو الانزال او  
 مواراة الحشفة حتى لو جبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال. غلام ابن عجر  
 سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة  
 بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يومر بالغسل  
 اعتياداً وتخليقاً كما يومر بالطهارة والصلوة. ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة  
 فالجواب على العكس. وجماع النخعي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به  
 لمواراة الحشفة. واذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية من الزوج لا  
 يلزمها إعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن من المرأة كان بمنزلة المحدث  
 المرأة اذا احتلت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه ابي جعفر رح انه قال ما يخرج  
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها. وبه اخذ شمس الائمة

المحلوات رحمه الله واليه اشار المحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاغتسال كالرجل وفي احتلام الرجل لابد من خروج المني فكذا احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الايتين فيعتبر الخارج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلوة ابراهيم الله بن المبارك امرأة قالت معي جنبي ياتني في النوم حرارا واجل في نفسي ما اجل اذا جامعني زوجي قال لا تغسل عليها وليس للرجل ان يجامع امرأة اذا كان الحجاب الذي بين القبل والوبر قد انقطع الا ان يمكنه اتيانها في قبلها من غير تعدى . اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه لم يظهر على راس الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تتعلق بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع يلحقه حكم التطهير . وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر الانزال لا يغسل عليه . وان انتبه ورأى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام او لم يتذكر وان رأى المذي يلزمه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم تذكر الاحتلام ولم يتذكر . وقال ابو يوسف رحم ان تذكر الاحتلام يلزمه الغسل والا فلا . وفي صلوة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتلم وجد بالمد عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم . الجنب اذا اغتسل قبل ان يبول و صلى جازت صلواته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحم خلافا لابي يوسف رحم ولا يعيد ما صلى . وعلى هذا الخلاف اذا استتم بالكف فلا انفصل المني اخذ باحليله حتى سكنت

شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج . او احتلم فاستيقظ  
قبل خروج المني فاخذ بذكروه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه  
الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني  
او مذي لا يغسل عليه في قولهم . اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف  
احليله بلة لا يدري انها مني او مذي فانه يغتسل الا ان يكون قد انتشر ذكروه  
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فهنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا  
قبل النوم فما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه  
الغسل الا ان يكون أكثر رايه انه مني فخرج يلزمه الغسل . اما اذا كان ذكره ساكنا  
حين نام يجعل تلك البلة منيا ويلزمه الغسل . قال شمس الأئمة الحلو في ربح هذه  
مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها . اذا نام الرجل قائما  
او قاعدا او ماشيا فوجد مذي او كان عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح بمنزلة  
ما لو نام مضطجعا . الرجل اذا صار مغنى عليه ثم افاق فوجد مذي او قالوا لا يغسل  
عليه . وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذي او . وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم  
سببه ما يجد من اللذة والراحة التي يهيج منها الشهوة واما الاغماء والسكر فليسا  
من اسباب الراحة . اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد منيا  
بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل ربح الغسل عليهما احتياطا . وقال غيره ان كان الماء غليظا ابيض فهو من  
الرجل . وان كان رقيقا اصفر فهو من المرأة . وقال بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل  
وان كان مدورا فهو من المرأة . وعنه الرجل ثم من ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانهما  
من الحوائج الدائرة فيكون بمنزلة المأكول والملبوس . الكافر اذا جنب شيء

اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عليه الغسل . قال ولو  
حاضت الكافرة ثم ظهرت من حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها واشار الى الفرق في  
السير الكبير قال لان السبب في حق المحنب هو الجنابة والجنابة مما يستند ام  
فكان لدواهما حكم الابتداء فيصير كانه اجنب بعد الاسلام . واما السبب في  
المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستند ام فلم يوجد السبب بعد الاسلام  
وقال بعضهم لا غسل عليهما . وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث  
اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو  
القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان ثمة  
لهو وجد السبب بعد الاسلام . وهذه فصول اربعة . الاول والثاني ما قلنا . و  
الثالث الصبي اذا بلغ بالاحلام . والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في  
المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب . والاحوط وجوب الغسل في  
الفصول كلها . المرأة اذا الجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان  
شاءت اخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تتخرج  
من الجنابة لا تتخرج من الحيض وحكمهما واحد اذا امنى الرجل من غير شهوة  
وانتشار لا غسل عليه في قول ايحنيفة وابي يوسف رح وان بال الرجل  
فخرج منه من ان كان ذكره منتشرا كان عليه الغسل والا فلا . الرجل اذا  
كان عزبا به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج بدن كره لتسكين الشهوة .  
ولا نقول هو ما جور على ذلك فعن ايحنيفة رح انه قال حسبت ان ينجو  
راسا براس . المحنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل  
... وفاء وان ترك لا بأس به . واختلفوا في المحائض قال بعضهم هي والمحنب

سواء . وقال بعضهم لا يستحب ههنا لأن الغسل لا يزول نجاسة الحيض  
عن القم واليد بخلاف الجنابة . وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند  
الاعتسال . وأن علم أنه يصل الماء من غير إدخال الأصبع اجزاء . ومن أحتمل في  
المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فإن كان ذلك في جوف الليل وخاف الخروج  
يستحب له أن يتيمم . إذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى  
على ذكره بللاً ولا يعلم أنه ماء أو بول فإنه يعيد الوضوء . وأن اعترض له ذلك في  
الصلوة والشيطان يوسوسه بذلك كثيراً وهو لا يتيقن بالنجاسة فإنه يعض  
في صلوته ولا يلتفت إليه حتى يستيقن أنه بول . وينبغي لمن ابتلى بذلك أن ينضح  
فرجه بالماء حتى إذا رأى بللاً يجعل ذلك من الماء لا من البول

### فصل في المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأثار مشهورة قريبة من المتواتر روي  
عن ابن عمر بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة أن  
تحب الشيخين ولا تطعن في الختئين وتمسح على الخفين وعن أبي عبيدة روى أنه قال من  
السنة أن تفضل الشيخين وتحب الختئين وترى المسح على الخفين . وعن الكرخي  
روى من أنكر المسح على الخفين يخشى عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصالحين  
رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته . والخف الذي يجوز عليه  
المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشية المتتابع عادة ويستتر الكعبين  
وما تحتهما . وصورة المسح على الخفين أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه  
اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى ويدها إلى الساق  
فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه وأن تدأ من أصل الساق ومد إلى الأصا

جاز . ولا يسن فيه التكرار . وأن مسح برؤس الأصابع وجاز في أصول الأصابع  
 والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدراً الواجب  
 وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد . وأن مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز  
 وأن مسح بالأيهام والسبابه اشكناهما مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار  
 أصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وأن مسح بأصبع واحد ثم يلمها فمسح  
 الخف ثانياً وثالثاً إن مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح  
 بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف ببلل الغسل كانت البيلة قاطرة أو  
 لم تكن ولا يجوز ببلل بعد المسح . وتفسيره إذا توضأ ثم مسح الخف ببيلة  
 بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببيلة  
 بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببيلة مستعملة بخلاف  
 الأول ولا يمسح بعد مضى المدة . ومدة المقيم يوم وليلة . ومدة المسافر ثلاثة  
 أيام ولياليها . يعتبر المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس ولا من وقت  
 المسح عندنا . وتفسير ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فتوضأ ودأب  
 على وضوئه إلى الضحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل  
 وقت العصر ثم توضأ فإنه يمسح إلى ما بعد الزوال من الغد ويعتبر المدة من وقت  
 الحدث بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وضوئه فإنه ينزع خفيه <sup>ويغسل</sup>  
 رجله خاصة . وأن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه ينزع خفيه وليست قبل  
 الوضوء . ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع إحدى الخفين وهو على  
 وضوئه فإنه ينزع خفيه ويغسل رجله . وأن نزع بعض الخف فإن خرج أكثر  
 العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله عن أبي يوسف

رج اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل. وعن محمد رج اذا بقى الخف مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه. ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه. اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه المقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له. ولو لبس خفا ان فتق خرزه او اصابه شق يدخل فيه ثلاثة اصابع اذا دخلت الا انه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لان المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان. وكذا لو كان طول الخرق اكثر من ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه وان كان انفتاحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل لا يجوز لان الثلاث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقية هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم او في اسفله. فان كان الخرق في موضع العقب ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز. وعن ابن حنيفة رج في رواية اخرى مسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب ولو كان الرجل اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق. ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه وهذا مما لا باس به يجوز عليه المسح. ولو قطعت رجله ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقية وان كان الخف بقى من ظهر القدم اقل من ثلاثة اصابع لا يجوز عليه المسح. وكذا لو بقى مما يلي العقب مقدار ثلاثة اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح

لان محل المسح المقدم دون المؤخر. وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح  
 لان غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل الرجل الأخرى. ولو  
 لم يكن له الأرجل واحدة فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح. ولو ظهر من الخف  
 الخصر والوسط والابهام من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق  
 الابهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غير ما جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع  
 ويستوي فيه الصغير والكبير ولو كان في احدى الخفين خرق قد راصع وفي الأخرى  
 قد راصعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد ر  
 اصبع في مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من  
 الساق لا يجوز لانه اذا جمع يصير قد ر ثلثة اصابع. وان تفرق ذلك في الخفين  
 لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحيتهما لقطع المسافة. بخلاف النجاسة  
 المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب او ثوبين. وكذا النجاسة تحت القدمين  
 اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير اكثر. وكذا لو كانت  
 النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف او خفين لان المانع ثمة استعمال  
 النجاسة الكثيرة. ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح  
 فالخرق اوله. المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة  
 لا لبس الخف اذا احتاج الى المسح فحاض الماء او اصابه مطر وابتل جاز. وكذا  
 لو امر غيره بان يمسحه يمسحه جاز. المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف  
 ذهاب الرجل من البرد جاز له ان يمسح لمكان الضرورة. وان كان لا يخاف  
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما مسح الخف اذا ام الغاسل جاز  
 بخلاف صاحب الحجج المسائل اذا ام الصحيح. ما مسح الخف اذا احدث

في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له  
 ان يغسل رجله ويبنى على صلوته كما لمصلحة بالتيمم اذا احدث في صلوته  
 فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبنى على صلوته . ماسح الخف  
 اذا كان مسافراً فاقام بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه و  
 يغسل رجله . وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدة الاقامة  
 والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويغسل  
 رجله لانه لما انقضت مدة الاقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل  
 فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الأعضاء . وان سافر قبل  
 استكمال مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان  
 يمسه مدة السفر ثلثة ايام ولياليها . وان سافر بعد الحدث وبعد المسح  
 فكذلك عندنا . وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على  
 طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله  
 او غسل رجله اولاً ثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله  
 ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة  
 قبل الحدث . رجل له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق  
 في الخف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه . وان بقي من قدمه  
 خارج الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع  
 لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار  
 للاصابع . ماسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلثة اصابع  
 او اقل لا سطل مسحه لان هذا القدر لا يخرى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم

المسح. وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح بروى ذلك عن أبي حنيفة  
 رحمه الله. ما مسح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فانه  
 يمضي على صلوته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء  
 المدة الى غسل الرجلين. ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين  
 فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلوته ومن المشايخ  
 من قال تفسد صلوته والاول اصح. المحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس  
 الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند  
 وجود الماء يصير مجداً ثانياً للمحدث السابق. وكما يجوز المسح على الخف يجوز  
 مسح على الجبائر اذا كان يضر المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح  
 على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر. وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان الفصد  
 والجراحة في موضع واحد الرباط امكنه ان يشده بنفسه. وان كان لا يمكن جاز  
 المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة. واذا مسح على الجبيرة  
 هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بخوامر زاده رحمه الله انه لا يشترط  
 فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز. وان مسح على النصف وما دونه  
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 رحمه الله يقتصد ان يؤم غيره وقيل من غلبه الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج  
 الدم. وقيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الحجج السائل اذا منع  
 خروج الدم بعلاج او رباط لا يكون صاحب حجج سائل والمقتصد ليس  
 بصاحب حجج سائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة او غيرها فلهذا كان له ان يؤم  
 غيره. رجل باحد رجلية قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة وليس

الخف عليها ثأناً، فإنه لا يمسح على الخف، لأنه لو مسح على الخف  
 مسح على الجبيرة. والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير  
 جامعاً بين الغسل والمسح. ولو لبس الخف عليهما كان له أن يمسح لأنه  
 لبس الخف عليهما بعد الغسل. رجل بأحدى رجليه بثرة فغسل بغيره  
 ولبس الخف عليهما ثم أحدث ومسح على الخفين وصلّى صلوات فلما  
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا  
 يعلم أنها مته انشقت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح  
 ينظر إن كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند  
 طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الأخيرة فإنه لا يعيد الفجر ويعيد بها  
 بعد ما من الصلوات. وإن نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم  
 فإنه لا يعيد شيئاً من الصلوات. إذا مسح على الخف ثم تقشّرت الجلد  
 الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه إعادة المسح لأنه الخف  
 بحكم التركيب صار كشئ واحد فلا يلزمه إعادة المسح. صاحب الجبيرة إذا  
 مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت  
 الجبيرة عن برء بطل المسح على الخف. رجل بأصبعه قرحة وادخل المرأة في  
 أصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز لمكان الضرورة  
 وكذلك لو كان على يده أو رجله جراحة أو قرحة فجعل عليها الجبائر والجبائر تزيد على  
 موضع القرحة والجراحة كان له أن يمسح عليها. وكذلك المقتصد. قيل هذا  
 إذا مسح جميع الموضع الذي أخذته العصا به حكى عن القاضي الإمام أبي علي النخعي  
 رح أنه كان لا يجيز المسح على عصا به المقتصد ويجيز على خرقة المقتصد وقال

ما يأخذ العصابة يغسل. وبعضهم جوزوا المسح على العصابة ايضاً وعليه  
الاعتماد. اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبدلها بالآخرى  
الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعد جزءه لان المسح على الاولى  
بمنزلة الغسل. ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم خلق  
بخلاف ما لو مسح على الخف وسقط ولبس خفاً آخر لا يجوز له المسح على  
الثاني. وان مسح على الجوربين فهو على وجه ان كانا رقيقين غير منعلين لا  
يجوز المسح عليهما في قولهم وان كانا ثخينين منعلين جاز المسح عليهما في قولهم  
ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل  
الى اسفل القدم جاز والثخين ان يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا  
ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معني قوله لا ينشفان اي لا يجاوز الماء الا القدم  
وقيل معني قوله لا ينشفان اي لا ينشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم  
وان كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما في قول ابي حنيفة رح وفي قول صاحب  
يجوز. وعن ابي حنيفة رح اندجع الى قولهم ما قبل موته. يجوز المسح على الخف الذي  
يكون من اللبد وان لم يكن منعلاً لانه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الخف الذي  
يقال له بالفارسية ييش بند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وما يقال  
بالفارسية تجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا  
قد راصع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر  
الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز. وبعضهم جوزوا ذلك لان عوام الناس  
يسافرون به خصوصاً في بلاد المشرق. ويجوز المسح على الجرموقين اما اذا  
لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان

الجرموق من الأديم ومن الصرم فأنكان من جلد يقال بالفارسية كشت  
فكذلك. وأنكان من الكرياس لا يجوز المسح عليه. وأن لبسهما على الخفين  
لا يخلوان لبسهما بعد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أولبسهما  
بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالأجمع  
وأن لبس الجرموقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجرموقين عندنا  
خلافًا للشافعية. وأن لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل  
أيضًا. وأن لبس الخفين وأحد الجرموق جاز له أن يمسح على الخف الذي  
لا جرموق عليه وعلى الجرموق. ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين  
ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فإنه يعيد المسح على الخفين. وأن  
أحد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجرموق الباقي  
وروى الحسن عن أبي حنيفة رح أنه يمسح على الخف البادي لا غير وعن أبي  
يوسف رح في رواية بنزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين

### باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل فيمن يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز به التيمم  
فصل فيما ينتقض به التيمم. أما صورة التيمم ما ذكر في الأصل قال يضع  
يده على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يده على الصعيد فاللفظ  
الأول أن يكون على وجه اللين. والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة  
وهذا أوله ليدخل التراب في أثناء الأصابع. ثم قال أبو يوسف رح يقبل  
بهما ويدبر وهو غير لازم النشاء فعل وإن شاء لم يفعل ثم ينقضهما ويمسح  
بهما وجهه ثم يضرب يده مرة أخرى على الأرض ثم ينقضهما ثم يضع بطن

كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد من رؤس الأصابع إلى المرافق ويمسح  
المرافق ثم يدبرهما إلى البطن الساعد ويمد هما إلى الكف وهل يمسح الكف  
تكملاً وفيه . قال بعضهم لا يمسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على  
الأرض . ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى  
ولم يذكر في الكتاب تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وأن  
تيمم بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس . وأن مسح  
وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئ . ولو تمعت في التراب فاصاب  
التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً  
فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوي به التيمم . وكذا لو زر  
رجل على وجهه تراباً لم يجز . فإن مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جاز في قول  
أبي حنيفة رح . وأستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح  
مابين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز  
وشرط شيان النية والعجز عن استعمال الماء . أما النية اذ انوى به التطهير جاز  
ولا يشترط نية التيمم للجنازة والحدث . وقال بعضهم لا بد من ذلك . وعن محمد  
رح الجنب اذا تيمم يريد به الوضوء اجزأه عن الجنازة . وأن تيمم لطلق الصلوة أو  
النطوع أو المكتوبة جاز وله ان يصلح بذلك التيمم اية صلوة كانت . وكذا لو تيمم  
لصلوة الجنازة أو لسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له اداء الصلوة بذلك التيمم  
ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزيارة القبر أو لدفن  
اليت أو للدفن أو الإقامة أو لدخول المسجد أو مخرجه بان دخل المسجد وهو  
متوضئ ثم احدث أو لمس المصحف وصلح بذلك التيمم اختلفوا فيه . قال عامة

العلماء لا يجوز وقال أبو بكر بن سعيد البلخي رح يجوز. ولوتيمم للسلام أو  
لرد السلام لا يجوز له أداء الصلوة بذ لك التيمم. ولوتيمم الكافر للا سلام  
واسلم لا يجوز له أداء الصلوة بذ لك التيمم في قول أبي حنيفة ومحمد رح.  
وكذلك لوتيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز له أداء الصلوة بذ لك التيمم في  
ظاهر الرواية

### فصل فيما يجوز له التيمم

ويجوز التيمم للحدث والجناية والحيز عند عامة العلماء. وهل يشترط  
تجاوزه طلب الماء في العمرانات يشترط وفي الفلواة لا يشترط إلا أن يغلب  
على ظن المسافر أنه لو طلب الماء يجد ما أخبر بذ لك فح يفترض عليه الطلب  
يميناً ويساراً على قدر غلوة ولا يبلغ ميلاً ولا يضر بنفسه أو أصحابه  
ومن خرج من مصر أو السواد للاحتطاب أو للاحتشاش أو لطلب الماء  
فحضرتة الصلوة فإن كان الماء قريباً منه لا يجوز له التيمم وإن خاف خروج  
الوقت. اختلفوا في حد القرب. قال الفقيه أبو جعفر رح أجمع أصحابنا رح  
على أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل  
من ذلك لا يجوز إذا كان يعلم به المسافر وإن خاف خروج الوقت. ولا  
يجوز للمقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن  
أبي حنيفة وأبي يوسف رح وعن محمد رح أنه يجوز إذا كان الماء على قدر  
ميلين وهو اختيار الفقيه أبي بكر بن الفضل رح وعن الكرخي رح أنه قال  
إذا خرج المقيم من مصر أو من السواد للاحتطاب أو للاحتشاش فأنكأ  
فموضع يسمع صوت أهل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد.

اخذ اكثر المشايخ ربح واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر. وعن  
 ابي جعفر ربح اذا كان خارج المصر ولا يسمع اصوات انسان اجزاء التيمم  
 وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصر  
 انما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلوة والافطار والمسح على  
 الخفين. ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم  
 ولو كان راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل  
 يسأله فان لم يعطه بغير عوض يستام منه ولا يعمل بالتيمم فان باعه بمثل الثمن  
 او بغيره يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيمم. وان  
 باعه بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغالة عن ابي حنيفة ربح ان كان لا  
 يبيع الا بضعف القيمة فهو غالي وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين  
 فهو غالي ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء  
 ولو كان في رحله ماء زعزم وقد رخص راس القيمة بحمله للمدية او ما شبه  
 ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم. قالوا الحيلة في ذلك  
 ان يهبها من غير ويسلم قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندي فانه لو ربح  
 مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغيره يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا  
 تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم. ولو راى مع رفيقه ماء فتيمم قبل ان  
 يسال وصلى جاز وان سأل بعد ذلك فاعطاه الماء يلزمه الاعادة. وان سأل  
 فابى ثم تيمم فصل ثم اعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه  
 سور حمار فانه يجمع بينه وبين التيمم. فان توضأ بسور الحمار وصلى ثم تيمم وصل  
 تلك الصلوة الصحيح انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدا بالتيمم وصلى ثم توضأ

سؤرا الحمار وصل لا يلزمه الاعادة . ولو تيمم وصل ثم اهراق سؤرا الحمار يلزمه  
اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سؤرا الحمار كان طهورا لاجاعة من التيممين  
اذا راوا ماء فصلوتهم قد رما يكفي لاحد هم ان كان الماء مباحا فسدت صلوتهم  
وان كان مملوكا للرجل فقال المالك ابحت لكل واحد منكم او قال من شاء منكم  
فليتوضأ فسدت صلوتهم وان قال ابحت لكم جميعا لم تفسد صلوتهم للسان  
اذا شرع في الصلوة بالتيمم ثم جاء انسان معه ماء فانه يمضيه في صلوته فاذا سلم  
فسأله ان منع جازت صلوته وان اعطاه بطلت صلوته وعن محمد ربح اذا راى  
في الصلوة مع غيره ماء وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلوته . المتيمم اذا صلى  
بقوم تيممين ركعة فجاء رجل معه كوز من ماء يكفي لاحد هم فقال هو لفلان رجل  
من القوم فسدت صلوة ذلك الرجل ويمضيه القوم على صلوتهم . فاذا فرغوا سألوه  
الماء ان اعطى الامام توضأ الامام ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان منع الامام  
والقوم فصلوة الكل تامة . فلو ان الذي جاء بالكوز قال للتيممين قبل الشروع  
في الصلوة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم . وان قال هو لكم او هو بينكم لا  
ينتقض تيممهم . قوم من التيممين شرعوا في الصلوة فجاء رجل ومعه ماء يكفي  
لاحد هم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم . قوم من التيممين منهم متيمم  
للجنابة ومنهم متيمم للوضوء واما هم متوضيعة فجاء رجل بكوز من ماء يكفي لاحد هم  
فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلوة التيممين عن الحدث  
ولم تفسد صلوة التيممين عن الجنابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد  
من الفريق الاول دون الثاني . ولو كان الامام متيمما للحدث فسدت  
صلوة الكل لفساد صلوة الامام . ولو كان الامام متيمما للجنابة والماء

لا يكفي للجنباء فصوله الامام ومن خلفه من السوصيين وسيمين الجنباء  
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلوة المتيممين للحدث لقد تم  
على الطهارة بالماء. وان كان الماء يكفي للجنباء فان كان الامام متوضيا  
فصلوته وصلوة المتوضيين تامة وصلوة المتيممين فاسدة وان كان الامام  
متيمما عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلان يصليان احدهما  
عرايا والاخر متيمم فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به ايها المتيمم  
ومعني ثوب فخذ ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو  
محمد بن الفضل رح. متيمم على الماء وهو قائم ذكر في بعض الروايات ان على  
قول ابي حنيفة سج ينقض تيممه. وقيل ينبغي ان لا ينقض عند الكل  
لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين ابي حنيفة  
وابن يوسف رح فيما اذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب  
وحائض وميت وثم ماء قدر ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم  
فهو اولى به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان  
كان الماء مباحا كان الجنب اولى لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والوطئ  
يصلح اماما للمرأة فيفضل الجنب وتيمم المرأة وييم الميت. ولو كان الماء  
بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق تملك مال الابن. ولو وهب لهم  
رجل ماء بقدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل  
قبول العبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا  
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقيد  
الملك وان اتصل بها القبض. المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له اد

يتيم لعجزه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه ولو وليس معه رشاء قالوا  
 هذا اذا لم يكن معه مند يل يصلح لذلك فان كان معه مند يل يصلح لذلك  
 لا يتيم. ولو كان مع رفيقه ولو مملوك لرفيقه فقال له رفيقه انتظر حتى  
 استقي الماء ثم ادفعه اليك فالمستحب له ان ينتظر الى آخر الوقت فان تيم ولم  
 ينتظر جاز وكذا لو كان عريانا ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي ثم ادفعه  
 اليك يستحب له ان ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلي عريانا جاز في قول  
 ابى حنيفة ربح. ولو كان مع رفيقه ماء يكفي لهما فقال انتظر حتى افرغ من الصلوة  
 ثم ادفعه اليك لزمه ان ينتظر وان خاف خروج الوقت. ولو تيم ولم  
 ينتظر لا يجوز فالاصل عند ابى حنيفة ربح ان في المملوك لا يثبت القدرة  
 بالبذل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة. المصل باليتيم اذا  
 وجد الماء بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الاعادة. ولو وجد في خلال  
 الصلوة فسدت صلوته. وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل  
 التشهد. وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند ابى حنيفة ربح  
 وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تفسد صلوته. وكذا لو وجد  
 بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت <sup>صلوته</sup>  
 في قول ابى حنيفة رضي الله عنه. وان وجد قبل ان يعود لا تفسد عند الكل  
 المصل باليتيم اذا حدث في صلوته فانصرف ليتيم الا انه لم يجد ترابا فلم  
 يتيم حتى وجد ماء ذكر بعض العلماء فيما جمع الفتاوى انه يتوضأ ويبنى.  
 قال مولانا رضي الله تعالى عنه قد ذكرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخف  
 وذكر الحاكم الشهيد ربح في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلوة. وذكر

شمس الائمة الحلواني رح في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الامام  
اسماعيل الزاهد رح يقول وجدت رواية عن ابي يوسف رح انه يتوضأ  
ويبني قال هذا اقيس لمن هبه لان اقتداء المتوضي بالتيميم يجوز عنده  
فكذلك بناء الوضوء على التيميم فيحمل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول  
محمد رح . مسافر اجنب فشرع في الصلوة بالتيميم ثم سبقه الحدث فوجد  
ماء قد رما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويبني ذكره الباقي في فتاواه قال هذا  
قول آخر لمحمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . المصل بالوضوء اذا سبقه  
الحدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم قبل انصرافه الى مقامه وجد  
الماء توضأ وبني . ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استخسانا  
الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده . وهو لا يستطيع غسل الجراحات  
ويستطيع غسل ما بقية فانه يتيمم ويصل لانه لو غسل غير موضع الجراحات بما  
يصل الماء الجراحة فيضربه لاجرم لو امكنه ان يغسل غير موضع الجراحة  
ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح او يعصبها بخرقه ويمسح على  
الخرقة فعل . وان كان اكثر اعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على راسه  
وسائر جسده صحيح فانه يلع الراس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع  
الجراحة لان الاكثر حكم الكل . وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان اكثر  
اعضاء الوضوء جريحا تيمم ولم يستعمل الماء . وان كان اكثر اعضائه صحيحا  
غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان امكنه مسح من غير ضرر حتى لو كانت  
الجراحة على راسه ووجهه ويده . وليس على رجليه جراحة يباح له التيمم  
على عكسه لا يباح . وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهها

ويد يد جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الاكثر من كل  
 عضو رجلاً وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط  
 غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك او تلف  
 عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيع للتيمم  
 ينتقض تيممه الجنب للصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم  
 في قول ابي حنيفة رح. والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في  
 قولهم. واما المحدث في المصرا اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على  
 قول ابي حنيفة رح. والصحيح انه لا يباح له التيمم. قال مشائخنا رح في ديارنا  
 لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجر الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يخل  
 الحمام ويغتسل فيتعلل بالصرة عند الخروج. ومن به جدي اوحصة  
 يجوز له التيمم لان الاغتسال يضره. ومن لا يقدر على الوضوء الا بمسقة لا يباح  
 له التيمم. المسافر اذا مر في الغلاة بماء موضوع فيجب او نحوه لا ينتقض تيممه و  
 ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء. والمباح في نوع لا يجوز  
 استعماله في نوع آخر الا ان يكون الماء كثيراً ويستدل لكثرة على انه وضع للشرب  
 والوضوء جميعاً فيتوضأ ولا يتيمم. وذكر القاضى الامام ابو علي النسفي عن الشيخ  
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي للوضوء  
 للوضوء لا يباح منه الشرب. الاسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة  
 يتيمم ويصل بالاماء ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال له غيره ان توضأت  
 حبستك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيد بمنزلة المحبوس في المصرا اذا لم يجد  
 ماء ووجد تراباً نظيفاً فانه يتيمم ثم يعيد ولو ان المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراباً

نظيفا لا يصل في قول ابي حنيفة ومحمد رح واجمعوا على ان الماشي لا يصل وهو  
 يمشي. ولا السابح وهو يسبح. ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف  
 خروج الوقت ولو حبس الرجل الطاهر في المكان الجنس يصل بالايما ثم يعيد  
 كان ذلك في الحضرة والسفر قال محمد رح في السفر لا يعيد وفي الحضرة يعيد المصل  
 بالتيمة اذا رأى سرايا وطن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلواته  
 جاوز موضع صلواته او لم يجاوز. ومن هذا الجنس مسائل اُحدُها هذه. و  
 منها اذا رأى حرة على ثوبه فظن انها نحاسة فانصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة  
 ومنها اذا ظن انه ترك مسح الرأس او لم يتوضأ أصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ  
 ومسح. ومنها اذا ظن في الظهر انه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها. ومنها  
 مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلواته  
 في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلواته او لم يجاوز. ويفارق هذا الجنس  
 مسئلتان. الاولى اذا ظن في صلواته انه رعى فانصرف ثم علم انه لم يرع. والثانية  
 قوم صلوا بالجماعة فراءوا سوادا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو  
 ثم علموا انه كان غبارا او دواب ان جاوزوا موضع صلواتهم فسدت صلواتهم  
 والا فلا. المصل بالتيمة اذا رأى سرايا ان كان اكبر رآه انه ماء يباح له ان ينصرف  
 وان استوى الظن ان لا يصل له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان  
 ظهر انه كان ماء يلزمه الاعادة والا فلا. المتوضي اذا اقتدى بالمتيم ثم  
 رأى المقتدي ماء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدي دون صلوة  
 الامام. المتيم اذا أمر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول ابي حنيفة رح  
 وقيل لا ينتقض عند الكل كما لو كان يقظا نائما بموضع بقر به ماء ولم يعلم

له مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن  
 احد هناك يعينه جازله التيمم بالاتفاق وان كان معه احد يعينه على  
 استعمال الماء ان كان المعين حرا او امرأة جازله التيمم في قول ابي حنيفة ربح و  
 ان كان معه مملوك اختلف المشايخ ربح فيه على قول ابي حنيفة ربح قال  
 بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم  
 عند الكل ومن جنس هذا مسائل احديهما هذه ومنها انه اذا كان لا يقدر  
 على التوجه الى القبلة بنفسه وثمة من يوجهه الى القبلة ومنها اذا كان على فراش  
 نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر وثمة احد يحوله واجمعوا على انه اذا  
 عجز عن القيام بنفسه وثمة احد يعينه فصله قاعدا جاز. وعلى هذا الخلاف  
 الاعمى اذا وجد قائد الحج او الى الجمعة عند ابي حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج  
 المقعد اذا وجد من يحمله الصلوة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ربح لاجتماع عليه عند الكل وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات  
 بلا خلاف. وذكر القاضى الامام ابو عبد الله السغدري ربح ان الكل على الخلاف للمسافر  
 اذا لم يكن على طمع من المأفاهة يتيمم ويصل ليكون محرز ثواب الاداء في اول الوقت  
 وان كان على طمع من الماء يستحب له ان ينتظر لكن لا يفطر في التأخير حتى لا يقع  
 الصلوة في وقت مكروه. ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس مسافر جنب ولم يجد ماء  
 فتيمم وصلّى ثم احدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للجنابة فانه لا يتيمم مسافر  
 اجنب فغسل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة لانها  
 باقية فان تيمم وشرع في الصلوة ثم فهمقه ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فانه يغسل  
 به اعضاء وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسله في المرة الاولى ولا يغسل

فرجة فانه لو احدث حدثا غير ضحك ثم وجد ماء يغسل به اعضاء وضوئه وما يقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا لتفاد التيمم في اعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل. ومن الناس من اجري اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل. والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن ابي يوسف رجا انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

### فصل فيما يجوز به التيمم

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والجص والنورة والمغرة والسبخة والزرنيج والمراسنج والاثمد والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار ولم يكن بان كان مغسولا او امس لمس مد قوقا او غير مد قوق في قول ابي حنيفة رجا. وقال محمد رجا ان كان الحجر مد قوقا او عليه غبار جاز به التيمم والا فلا. ولو تيمم بارض قد رش عليها الماء وبقي فيها ندوة جاز ويجوز التيمم بالاجز والحصى والكيزان والجباب والمحيطان من المدر. ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن مطليا او تيمم بظهرها جاز. ولو تيمم بالخرق ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز وان جعل فيه شئ من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز. ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يلطخ به بعض ثيابه او جسده ويترله حتى يجف ثم يتيمم به. وقال الشيخ الكرخي رجا يجوز التيمم بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رجا انه لا ينبغي ان يتيمم بالطين لان فيه

تطليخ الوجه ولو فعل جاز. ولو نفّض ثوبه أو لبده أو سرجه فتيّم بغبار  
 جاز. ويجوز التيمم بالعقيق والزبد لانهما من اجزاء الارض. ولا يجوز باللائل  
 لانها خلقت من الماء. ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والصاص  
 والنحاس والصفرو كل ما يذوب وينطبع ولا بالملح المائي. واختفلوا في الجبل  
 والصحيح هو الجواز. ولا يجوز بالرماد لانه من اجزاء الشجر لا من اجزاء الارض. ولو  
 تيمم بالثوب أو اللبد لا يجوز. وإن ضرب يده عليه ولزق به تراب فتيّم به جاز  
 وكذا لو ضرب يده على حطة أو شفير فلزق التراب أو الغبار بيد فتيّم بذلك جاز  
 وإذا حرقت الارض بالنار ان اخلط بالرماد يعتبر فيه الغالب ان كانت الغلبة  
 للتراب جاز به التيمم والا فلا. وكذا التراب اذا خالطه ما ليس من اجزاء الارض اعتبر  
 فيه الغلبة. الارض اذا اصابته النجاسة فيست وذهب اثرها جاز الصلوة  
 عليها ولا يجوز بها التيمم. مسافر معه سوّ حمار وماء طاهر ولا يعرف احدهما من  
 الآخر قال محمد رح يتوضأ بهما ولا يتيمم. المصلي بالتيمم اذا رأى سوّ الحمار فانه  
 يمضي على صلوته ولا يقطع بالشك ثم يعيد بسوّ الحمار. ولو رأى نبذ القم  
 فكذلك عند محمد رح. وقال ابو حنيفة رح يقطع صلوته ويصلي بنبذ القم  
 واعتراض الردة على المتيمم لا يبطل حتى لو اسلم وصل به ذلك التيمم يجوز عندنا. <sup>جنب</sup>  
 تيمم للظهر وصل ثم احدث فحضرت العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ  
 لان الجنابة قد زالت بالتيمم فاذا احدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فانه  
 يتوضأ به فان توضأ للعصر وصل ثم مر بماء وعلم به ولم يغتسل حية حضرت المغرب  
 وقد احدث او لم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لانه لما مر بماء يكفي للاغتسل  
 عاد جنباً فهذا جنب معه ماء لا يكفي للاغتسال فيتيمم. اذا تيمم ثم شك في تيممه

انه احدث اذ لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا توضأ ثم شك  
 في الحدث. اذ ان لا اية السجدة في المصر وليس معه ماء لا يجوز له التيمم لانه لا  
 يخاف فوتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد. اذا شهد الجبانة يوم العيد مع الامام  
 وخاف الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم. فان حدث في  
 صلوته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشروع بالوضوء في قول ابي حنيفة رح  
 وقال صاحبا. لا يجوز له البناء بالتيمم. ولو احدث في صلوة الجمعة لا يبنى  
 بالتيمم لان الجمعة تقوت المخلف وهو الظهر ولا يتيمم السلطان لصلوة  
 العيد ولا الولي لصلوة الجنائز. رجل رأى التيمم الى الرسغ او الورق ركعة  
 واحدة وفعل ذلك زمانا ثم رأى الورق ثلثا والتيمم الى المرفق لا يعيد ما صلى  
 قبل لانه كان مجتهدا فيما فعل ولو لم يكن من اهل الرأي ففعل ذلك من غير  
 ان يسأل احد اثم سأل فافترى ان التيمم الى المرفق وان الورق ثلث فانه يعيد  
 ما صلى لانه ما كان مجتهدا فيه. واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنده غيره جاز  
 مسافرا حدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قد رما يكفي للوضوء او للنجاسة  
 ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيمم. فان توضأ بالماء وصل في  
 الثوب النجس جاز ويكون مسيئا فيما فعل. واذا تيمم لصلوة الجنائز وصلى  
 جاز له ان يصلي بذلك التيمم على جنازة اخرى قبل ان يقدر على الوضوء. كما لو  
 تيمم للمكتوبة وصل كان له ان يصلي مكتوبة اخرى. رجل اتى ماء من المياه  
 اى حيا وطلب ماء فلم يجد فصل بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوما من اهل  
 فلم يسألهم فصل بالتيمم ثم سألهم فاخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه ولم  
 يرقم امرهم اياهم اذ لم يسلوا في الماء في صلاة له في جازا.

ولم يعلم به فتيمم فصله جازت الصلوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله. وكان لو كان  
 على شطنهرا وجب بثرو لم يعلم به. وعن أبي يوسف رحمهم الله في هذين الفصلين <sup>يتان</sup> رافعا  
 ولو صلى عريانا ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمهم الله أنه على هذا الخلاف  
 المسافر إذا وجد ماء قد رما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا  
 إذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمما فوجد ماء قد رما  
 يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلثا ثلثا فلم يبق الماء فإنه  
 يعيد التيمم. إذا حدث الإمام في صلوة الجنازة قال الفقيه أبو بكر محمد  
 بن الفضل رحمهم الله أن استخلف متوضيا ثم تيمم وصلى خلفه أجزاء في قولهم جميعا. وأن تيمم  
 هذا الذي أحدث وام الناس وأتم جازت صلوة الكل في قول أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمهم الله وعلى قول محمد وزفر رحمهم الله صلوة المتوضيين فاسدة وصلوة التيممين  
 جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلوة الجنازة يجوز الباء والاستخلاف  
 ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرها من الصلوة. إذا أراد أن يتيمم  
 فضرب ضربة واحدة ثم أحدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة  
 أخرى لليدين إلى المرفقين جازا المصلي بالتيمم إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه  
 يمسح على صلوته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك  
 فإذا فرغ من الصلوة سأل أن يعطاه أعاد الصلوة والأفلا إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض  
 جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسحها بخرقه أو تراب ويصلي لأن المسح  
 يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها. وأن صلى ولم يمسح جاز وهذا والاستنجاء  
 بالحجر سواء. إذا ظهرت المسافرة من حيضها وأيامها أقل من عشرة قتيحت أن حلت <sup>لك</sup>  
 التيمم حل للزوج إن يطأها عند الكل وإن لم تصل لأذكر لها في الأصل واختلف في المشايخ

رح قال بعضهم يحل للزوج وطئها قبل الصلوة عند محمد رح ولا يحل عندهما  
 لان عندهما لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعلى قول محمد رح ينقطع والأحوط  
 ان لا يطأها. المسافر اذا لم يجد الماء وجد الثلج ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه  
 يجوز له التيمم لان التوضي بالثلج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتقاطر  
 وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضي بياح له التيمم. رجل لم يجد الا شئ  
 الكلب فانه يتيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه. جنب مر بمسجد فيه عين ماء لا يجد  
 ماء غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عند ناس من غير تيمم. قال الشافعي رح يباح له  
 الاجتياز ولا يباح القعود. ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتم تكلموا فيه  
 قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم. وقال بعضهم يباح

### فصل في المسجد

يكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمه موضع اتخذ لذلك لا يصلح فيه  
 او توضع فيه اثناء وقد مر قبل هذا. ولا يزق في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصى  
 لانا امرنا بتعظيم المسجد وصونها عن النجاسة في اخذ النجاسة بثوبه ولا يلقى بها  
 في المسجد. وان اضطر الى ذلك كان الالقاء فوق الحصى اهلون من الالقاء تحت  
 الحصى لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما بينهما مسجد حقيقة فان  
 لم يكن فيه بواري يدفن فيها في التراب او تحت الحصى ولا يتركها على وجه الارض  
 ولا يزق على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة وغيرها  
 ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطوانة المسجد او بمخاططه. ولو  
 مسح بقطعة حصى ملقاة في المسجد لا يصلح عليها فالاول ان لا يفعل ذلك  
 وان فعل فلا بأس به. وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

مجموع في ناحية غير منبسط لأبأس به وافكان منبسطا مفروشا يكره لانه  
 بمنزلة ارض المسجد. وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لأبأس به لان  
 الخشبة ليست من المسجد. وان كان في المسجد عش خطاف لأبأس بان يرمي  
 بها تنزيها للمسجد. ولا يتحفر في المسجد بئر ماء لانه لو حفر يخل فيه النسوان  
 والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهابته. ولو كان البئر قد يما يترك  
 كبير زمزم. وان حفر في المسجد بئر فتلغ فيه شيئا ان حفر اهل المسجد او رجل  
 اخر باذن اهله لا يضمن الحافر. وان حفر غير اذن اهل المسجد يضمن الحافر ما  
 تلغ فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد او لا يضر كما لو حفر بئر في ملك الغير غير اذنه  
 وكما لو علق رجل ليس من اهل المسجد قند يلا او بسط حصير اقلغ به انسان  
 كان ضامنا في قول ابي حنيفة ربح. ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البيعة  
 ويشغل مكان الصلوة الا ان يكون منفعة للمسجد بان كانت الارض نزة لا يستقر  
 اساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل النزة. ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع  
 فيه الحصير ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر ولا يجوز ان يتخذ في  
 المسجد طريقا يمر فيه من غير عذر فان فعل بعد رجاز. ويصلي في كل يوم تحية  
 المسجد مرة واحدة لا في كل مرة. ولو تعلق بثياب المصلين شي من بردى المسجد  
 او حصير فاخرجه ولم يتعمد ذلك لا يجب عليه الاعادة لا تيسيرا ليعتبر. ويكره  
 ان يخطط في المسجد لانه اعد للعبادة دون الاكتساب. كذا الوراق والفقير اذا  
 كتب باجرة او المعلم اذا علم الصبيان باجرة. وان فعلوا بغير اجر فلا بأس به. وعن  
 محمد بن سلمة ربح اذا اقعده الرجل في المسجد خياط يخطط فيه ويحفظ المسجد عن  
 الصبيان والذواب لأبأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فحشا يضر بالمسجد

لان فيه ضرورة. ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف بشئ  
يضمن. وقيل لا بأس للغريب ان ينال في المسجد ويكره الجلوس في المسجد للمصيبة  
ثلاثة ايام او اقل. وفي غير المسجد يرخص للرجال ثلثة ايام والترك اوله. ويكره اتخا  
الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الواو صغيرا وكبيرا غائبا ولا بأس للمعتكف  
ان يبيع ويشترى في المسجد وتكلموا في صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه  
الجماعة. قال عامة المشايخ يكره الامن عذر من مطر ونحوه سواء كان الميت والقوي  
في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد  
والامام والقوم في المسجد ولختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام  
وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد. قال بعضهم لا يكره لان  
سبب الكرامة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين  
الميت. وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة السلف جرت لصلوة الجنازة  
باعدا موضع على حدة فلولا يكره ذلك لما اعدوا لها موضعا على حدة. مسجد بني  
علي سور المدينة قالوا لا يصلح فيه لان السور حق العلامة. وينبغي ان يكون  
الجواب على التفصيل امكانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجدا باذن الامام  
جازت فيه الصلوة لان للامام ان يجعل الطريق مسجدا فهذا اوله. وعن ابي يوسف  
رج ذكره الناطق في رج في الواقعات اذا بنى في ارض الغصب مسجد او حمام او خانوت  
لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الخانوت والحمام ويدخل الخانوت لشراء  
المتاع. اما الصلوة في ارض الغير ان كانت للميت تتركه لانه يابى ذلك ويتضرر به وان  
كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به  
وان كانت مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صداقة ومودة او كان صاحبها حسن

الخلق يرضى بذلك لأبأس به. إذا كان لمنزل الرجل مسجدان يذهب  
 إلى ما كان أقدم فان كانا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن  
 استويا فهو مخير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فان كان فقيها يذهب إلى الذي  
 قومه أقل. ليكثر الجمع بسببه وإن لم يكن فقيها يذهب حيث أحب ويتبع  
 إن يكون الجواب على التفصيل إن كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وإن  
 كان ممن يقتدي بغيره يذهب إلى ما كان أمامه أصح وافقه. رجل صلى  
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حيه فانه يصلي في مسجد  
 منزله وإن كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فانه يذهب إلى  
 مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وإن كان واحداً لأن المسجد منزله حقا عليه  
 فيؤدى حقه. مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقيم ويصلي  
 وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد  
 حيه فان ذهب إلى المسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن. وإن صلى في مسجد  
 حيه وحده فهو حسن. وإن دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن. وإن  
 دخل مسجد ثم أقیم المسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الأخبار  
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فاتت لأحدكم صلوة في مسجد  
 فليصلها في مسجد. ولا يتبع المساجد وقبل أن يدخل المسجد له الخيار على  
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالما أو  
 معروفا يذهب إلى المسجد ويصلي فيه. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل  
 إن كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك. وإن كان ممن يلحن في القراءة فالأفضل  
 أن يطلب غيره. ويقتدي به. وإن فاتته التكبيرة الأولى فهو سيئ ولو كانت

اوركتان فالأفضل ان يصلي في مسجد. ولا يذهب إلى المسجد آخر لأنه صار  
 محرراً فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حق مسجد. ولو افتتح الصلوة ثم اقيم  
 في مسجد قالوا بأنه يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلوة. ولو  
 افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجد أو في مسجد آخر فإنه يتم  
 الصلوة. إذا كان إمام الحي زانيا أو أكل ربوا له ان يتحول إلى مسجد آخر  
 رجل بنى مسجد أو جعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعمارته وبسط  
 البواري والمحصرو والقناديل والأذان والإقامة والإمامة ان كان أهلاً لذلك  
 وان لم يكن أهلاً قال رأي في ذلك إليه. الجبانة ومصلحة الجنان لها حكم المسجد  
 عند أداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة. وليس لهما  
 حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب. وفناء المسجد له حكم المسجد  
 حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداءه وان لم تكن الصفوف متصلة  
 ولا المسجد ملأنا إليه اشار محمد رح في باب صلوة الجمعة فقال صح الاقتداء  
 في طاقات المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة  
 الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطاقات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس  
 بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف. فاما دار الصيارفة  
 فمنفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف  
 فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانها  
 من فناء المسجد متصلة بالمسجد رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط  
 المسجد فإنه يومئذ بالتسوية ولا يقضى بالنقصان. وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يوم

قوم صلوا في الصحناء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو قنطرة  
ليرقيم فيه أحد جازت صلواتهم ان كانت الصفوف حواله ذلك الموضع متصلة  
لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد  
واحد. دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان  
في الدار فهو في حكم مسجد جماعة يثبت فيه احكام المسجد من حرمة البيع و  
حرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه. وان كانت  
الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا  
مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس عن الصلوة فيه. ولا بأس بان  
يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى  
ثلث الليل. ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك  
معتادا في ذلك الموضع. ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة  
وبعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم  
يصل فيه الناس فوجا فوجا بجماعة الا فضل ان يصل فيه كل فريق باذان و  
قائمة على حدة. مسجد كبير من رجل بين يدي المصل في اي مقدار يكره المرور  
فيه ولا يكره حكي رجل عن ابي نصر محمد بن سلام انه قد ربه بخمسين ذراعا و  
فيما دون ذلك يكره. وقال غيره في مقدار ما يكون بين المصنف الاول والخامس  
الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره. وبقيّة مسائل المسجد  
تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى

كتاب الوقف \* الصلوة

باب الأذان

الآذان سنة لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الأمة  
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر وقرية او محلة اجبرهم  
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم. واهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم  
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء  
فيحتاج الى معرفة القبلة والاذان شرع لاحضار الناس الى المسجد لأداء  
الصلوة واهلهم بدخول وقت الصلوة وابعاد الافطار وحرمة الاسحار  
فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه  
فجعلت الباب على فصلين . فصل في معرفة القبلة . فصل في  
معرفة مواقيت الصلوة وذكرت مسائل اشتباه القبلة ومسائل  
الاذان بعد ها

### أما الاول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه الى عينها ثم  
تعين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشامي . ولاهل المدينة  
موضع الحطيم والميزاب . ولاهل اليمن الركن اليماني . ولاهل الهند ما بين  
الركن اليماني الى الحجر ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم  
وختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله الجرجاني عليه التوجه  
الى عين الكعبة . وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة  
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبتها  
الصحابه والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة اهلها  
ما بين المشرق والمغرب لذلك قال ابو حنيفة رح ان كان بالعراق جعل المغرب

عن يمينه والمشرق عن يساره . وهكذا قال محمد رح وإنما قال ذلك لقول عمر رضي  
الله تعالى عنه إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فإيهما قبلة  
لاهل العراق . وحين فتح خراسان جعلوا قبلة أهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب  
الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم في استقبال الحاريب المنصوبة فإن لم تكن فالسؤال  
عن الأهل . أما في البحار والمفارز فدل ليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله  
تعالى عنه أنه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن أبي يوسف رح أنه  
قال في قبلة أهل الري اجعل المجدى على منكبك الأيمن . واختلف المشايخ رح فيما  
سوى ذلك من الأمصار . وقال بعضهم إذا جعلت بنات نعش الصغرى على  
أذنك اليمنى واضرعت قليلا إلى شمالك فتلك القبلة . وقال بعضهم إذا جعلت  
المجدى خلف أذنك اليمنى فتلك القبلة <sup>ويخرج</sup> عبد الله بن المبارك وأبو  
مطيع وأبو معاذ وسلم بن سالم وعلي بن يونس رح أنهم قالوا قبلتنا العقرم  
وعن بعضهم إذا كانت الشمس في برج الجوز في آخر وقت الظهر إذا استقبلت الشمس  
بوجهك فتلك القبلة . عن الفقيه أبي جعفر رح أنه قال إذا قمت مستقبلا لمغرب في  
وقت العشاء الأخيرة يكون فوق رأسك نجمان مضيآن هما موضع زوال الشمس  
من رأسك وهما متقابلان فالذي عن يمينك يقال له النسر الواقع والذي عن يسارك  
يقال له النسر الطائر وهما سرعهما سقوطا فإذا سقط النسر الذي عن يمينك فسقوطه  
يكون مجداً منكبك الأيمن وإذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك  
مجداً عينك اليمنى فالقبلة ما بينهما . قال الفقيه أبو جعفر رح قبلة بنجارا  
هي على قبلتنا . وعن القاضي الإمام صدرا الإسلام ما هو قريب من هذا  
فانه قال القبلة ما بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس

في ديار فاسيايه وهو عند نضج العنب في ديار فاوقت العشاء الاخيرة  
 يكون حذاء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين  
 ذراعاً في حراى العين فاذا امر على راسك يكون القبلة بينهما. وعن الشيخ  
 الامام ابي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى  
 مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى  
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين  
 عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذا الاقوال بعضها  
 قريب من بعض. واقربها الى المقصود ما قال الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام  
 صدر الاسلام رح رجل اشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة  
 الى هذا الجانب وهون تحري الى جانب اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع  
 لم يلتفت لكلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما باجتهاد  
 غيره. وان كانا من اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقولهما ولا يجوز له ان  
 يخالفهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما عن  
 علم رجل دخل في الصلوة بالتخوي واجتهاد مكان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة  
 فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل تد علم بحاله الاول ودخل في صلوته فصلوة  
 الاول جائزة وصلوة الداخل فاسدة. وعن ابي يوسف رح انه يجوز صلوة  
 الداخل ايضا. الاعمى اذا صلى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة  
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعمى حين افتتح الصلوة وجداً من يسأله  
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعمى  
 من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى لان المقتدى زعم انه يبنى صلوته

على صلوة كان اولها الى غير القبلة . رجل صلى العير القبلة متمدا روى عن الشيخينة  
 رح انه يكفرون اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح . وكذا اذا صلى  
 في الثوب النجس او غير طهارة . وبعض المشائخ قالوا ان فعل ذلك بتاويل  
 قوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله لا يكون كافرا وقال مشائخ بخاراضهم القاضي  
 الامام ابو علي السفدي وشمس الائمة الحلواني رح اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر  
 وكذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جائزة حالة الاختيار  
 وهو التطوع على الدابة . ومن العلماء من جوز الصلوة في الثوب النجس فلا يحكم  
 بكفره . اما اذا صلى بغير الطهارة متمدا فانه يصير كافرا . وقال شمس الائمة الحلواني  
 رح يكون زندا بقا لان اخذ الريجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفا فابالله  
 تعالى . رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جاز  
 صلوته لانه ليس عليه ان يفرج ابواب الناس للسؤال عن القبلة . ولا يعرف  
 القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز  
 الحراب من غيره وعسى يكون ثم هامة تؤذيه فجاز له التحري . المصلي اذا نوى مقام  
 ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه . قال الفقيه ابو احمد العياضي لم يكن الرجل  
 الى مكة اجزاء لان عند المقام والبيت واحد . وان كان الى مكة لا يجوز له لانه  
 عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوته الا ان يريد به الجهة فيحسب صلوته  
 ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوته لان المحراب ليس بقبلة بل  
 هو علامة . وقوله وجهت وجهي للصلوة لا ينوب عن نية القبلة . بعض  
 مسائل النية يأت في باب افتتاح الصلوة . انشاء الله تعالى . واما معرفة الاوقات  
 فاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول

ناذبا وهو البياض الذي يبدا وكذب السرجان ويعقبه ظلام لا يخرج به  
 قت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي  
 ستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطيرا لذلك  
 ثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر  
 آخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتفقوا على ان اول  
 قت الظهر حين تزول الشمس. واختلفوا في آخر وقت الظهر قال بوخيفة  
 رح آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال. وقال  
 صاحباه رح حين صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال. وطريق معرفة  
 زوال وفيئ الزوال ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية فمادام الظل في  
 لانتقاص فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس  
 ان زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون  
 فيئ الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى  
 فيئ الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابوخيفة رض. وعندهما اذا صارت  
 لزيادة مثل العود سوى فيئ الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رح  
 انه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقا آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبلا القبلة  
 فمادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صارت الشمس  
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج  
 قت الظهر على الاختلاف وآخر وقتها حين تغرب الشمس. ويكره التأخير  
 في تغير الشمس. واختلفوا في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس  
 الذي على راس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

وانما يعرف التغير في قرصها ان ينظر الى قرصها ان امكنه ان ينظر الى قرصها ولم  
تتحرك عيناه علم ان الشمس قد تغير. وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تتغير. و  
اول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخرها حين يغيب الشفق. وقال  
الشافعي رحمه الله وقتها مقدار ما يتمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد  
غروب الشمس من اداء ثلث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعد كان قاضيا  
لامو ديا. واول وقت العشاء حين يغيب الشفق لاختلاف فيه انما اختلفوا  
في الشفق قال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله هي الحجرة. وقال ابو حنيفة رحمه الله  
هو البياض الذي يلي الحجرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غاب الحجرة ولم يغيب البياض  
للمعترض الذي يكون بعد الحجرة لا تجوز عنده ثم تاخير العشاء الى ثلث الليل  
مستحب والى نصف الليل مباح والى آخر الليل مكروه والافضل في صلاة الفجر  
التنوير عندنا. وقال الشافعي رحمه الله افضل فعند النجیل بالاداء  
في اول الوقت في سائر الصلوة افضل. وقال الطحاوي رحمه الله في صلاة الفجر  
يبدأ بالتغليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد اطالة القراءة وان كان لا يريد <sup>التنوير</sup> فافضل  
افضل. اجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمرءة هو التغليس. وحمل التنوير  
ما قاله شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ابو علي الفسفي رحمه الله انه يبدأ بالصلوة  
بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية  
الستين آية او اكثر ويرتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته  
يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي  
الله تعالى عنهما. ويؤخر الظهر في الصيف ويعجل في الشتاء. ويؤخر العصر في الصيف  
والشتاء جميعا. ويعجل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويعجل العشاء في الصيف

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لعاذر في الله تعالى  
 عنه آخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعجل في الصيف فإن الليل  
 فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصححة فإن كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر  
 والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصل العشاء إلى طلوع  
 الفجر والأفضل أن يصلحها في آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه يستيقظ  
 في آخر الليل. وأن كان لا يشق فالأفضل أن يصلحها في أول الليل. وأن أوتر قبل  
 العشاء متممًا لا يجوز. وأن صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السجدة فوتر  
 فلما فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فإنه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر  
 في قول أبي حنيفة ربح. ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء إلا في ثلث ساعات  
 لا يجوز فيها التطوع ولا يجوز المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة  
 إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف إلى أن تزول الشمس وعند احمرار  
 الشمس إلى أن تغيب العصر يومه فإنه يجوز أداءها عند الغروب. وعن أبي يوسف ربح  
 أنه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة. وتسعة أوقات يجوز فيها  
 قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب  
 كالنذور وكعتي الطواف وتحية المسجد أو لم يكن لها سبب. بعد طلوع  
 الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز إلا سنة الفجر. وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس  
 وبعد صلاة العصر قبل التغير. وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب. وعند  
 الخطبة يوم الجمعة. وعند الأقامة يوم الجمعة. وعند خطبة العيدين  
 وعند خطبة الكسوف. وعند خطبة الاستسقاء. ويجوز التطوع قبل  
 العصر وأختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رح ما دام الانسان يقدر على النظر الى  
 رص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة واذا عجز عن النظر يباح  
 فيه الصلوة. وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر  
 مسموح او يحسن ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن. وعند  
 الشافعي رح لا يكره بمكة. واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع  
 ثم يقضي في ظاهر الرواية. ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد  
 ما عندنا الا صلوة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه  
 يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت  
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين  
 الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة  
 العيد في المشهور ويتطوع بعد صلوة العيد ما شاء. وعن بعض الصحابة  
 انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد. ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام  
 للخطبة. فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه  
 ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب  
 وشي من السورة وبه اخذ المشايخ. ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين  
 وقعد على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يقيد بها بالسجدة حتى يخرج  
 الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم  
 يتمها اربعاً ويخفف القراءة. وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت  
 للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بها بالسجدة فانه يتمها ركعتين واذا سلم  
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح انه قال يقضى .

أربع مسائل اشتباه القبلة رجل صلى في الصلوة الوجهة من غير شك ولا تحريان يتبين  
انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك او لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك  
الموضع فصلوته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لاداء الصلوة  
يجعل مستقبل القبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصلوته فاسدة وان شك  
في القبلة فصله الوجهة من غير تحري ان تبين انه اخطأ القبلة او اكبر رأيه ذلك  
يتبين من حاله شيء فصلوته فاسدة. وان تبين انه اصاب فصلوته جائزة. وان كان  
اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي  
رحم الصحيح انه لا يجوز صلوته. وان صلى الوجهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او  
ظهر انه اصاب او كان في اكبر رأيه ذلك فصلوته جائزة بالاتفاق. وان ظهر انه  
اخطأ فكذلك عندنا. وان اشتبهت عليه القبلة فتحري ووقع تحريه على جهة  
فأعرض عن تلك الجهة وصلى الوجهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصلوته  
فاسدة وعن ابى حنيفة رح انه يخشى عليه الكفر هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ  
من الصلوة. وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الاول وهو ما اذا اصاب  
الجهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو  
ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة  
استقبل الصلوة. وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم  
صلوته ولا يستقبل لان صلوته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ. فاذا تبين انه اخطأ  
القبلة لا يتغير حاله. وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى  
جهة من غير تحري في خلال الصلوة انه اخطأ يستقبل الصلوة. وان دأب على  
فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه

القبلة فكذلك يستقبل الصلوة لأن افتتاح مكان ضعيف لا يحكم بجواز الصلوة ما لم يعلم  
بالإصابة فإذا قوي حاله لا يجوز له البناء. بخلاف ما إذا علم بالإصابة بعد الفراغ  
حيث لا يعيد لأن ثم لا يحتاج إلى البناء. وأما في المسئلة الثالثة وهو إذا شك و  
افتتح الصلوة الوجهة بالتحري ثم تبين في خلال الصلوة أنه لخطأ فإنه يستقبل  
الوجهة الثانية ويمضي على صلوته. وأن ظهر أنه أصاب يمضي على صلوته لأن  
افتتاحه ههنا كان صحيحاً فجاز له البناء وفي المسئلة الرابعة أنه إذا شك وتحري  
الوجهة ثم أعرض عن تلك الوجهة وصل إلى الوجهة أخرى فظهر له في خلال الصلوة أنه  
خطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فإنه يستقبل الصلوة. وأن ظهر أنه أصاب القبلة  
فكذلك لأن افتتاحه كان فاسداً ولهذا لو ظهر بعد الفراغ أنه أصاب القبلة  
يلزمه الأعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الأول. ولو اشتبهت عليه القبلة  
فصل ركعة بالتحري فتحول رأيه الوجهة أخرى وصل الثانية إلى تلك الوجهة  
هكذا يصل أربع ركعات إلى أربع جهات روي عن محمد رحمه الله أنه يجوز ولو وصل  
ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الوجهة أخرى فصل الركعة الثانية الوجهة  
الثانية ثم تحول رأيه إلى الوجهة الأولى اختلف فيه المشايخ رحمه الله من قال  
يتم صلوته الوجهة الأولى ومنهم قال يستقبل الصلوة. رجل اشتبهت  
عليه القبلة بمكة ولم يكن يحضرته من يسأله فصل بالتحري ثم ظهر أنه خطأ  
حكى ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه لا أعادة عليه. وكذا لو كان الاشتباه بالمدينة  
رجل دخل مسجد المحراب له وقبلته مشككة فصل بالتحري ثم ظهر أنه  
للقم شاذ ما لا أعادة لأنه كان قادراً على السؤال من الأهل فلا يجوز له التحري  
على رأس الركعتين حكى عن

المسئلة بمنزلة ما لو شئت في القبلة وصلي من غير محرم لقاد اظهره اصاب  
القبلة يجوز صلوته

### مسائل الاذان

اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره  
في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابة ولا يكره مع  
الحديث في رواية. والاقامة تكرر معهما جميعا خمسة يكره اذا نهم واذا اذنا  
يعاد الصبي الذي لا يعقل. والمرأة والمجنون. والسكران والمجنون. وثلاثة لا يعاد  
اذا نهم. الحديث في ظاهر الرواية. والقاعد اذا اذن يكره ولا يعاد. وكذا الركب  
في المصر والمسافر اذا كانت راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتح  
الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة. خمس خصال لو وجد في الاذان  
او في الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة  
يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او في الاقامة. وكذا اذا سبق الحث  
في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او يستقبل هو اذا رجع  
اذ حضر المؤذن في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك  
من يلحقه يجب الاستقبال. وكذا اذا عجز عن الاذان او في الاقامة وعجز عن  
الاعلام يستقبل غيره. وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في <sup>المسجد</sup>  
جماعة من اهل المسجد اذ نوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم  
ثم حضروا من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذا نوا على وجه الجهر  
والاعلان ثم علوا ما صنع الفريق الاول فلم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة  
بالجماعة الاولى لانها ما اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق

لباقين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا  
كره في البيوت والكروم وضياح القرى لان اذان القرية والمصر اذان لهم فان تركوا  
لاذان والاقامة جاز وان اذّنوا كان اوله وان صلوا بالجماعة في المقاعة ان تركوا الاذان  
لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ايضا. وليس لغير المكتوبة  
هو الوتر وصلوة العبد وصلوة الجنّاة وجماعة النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطوع  
الاذان وموتحين الصوت من غير ان يتغير فان تغير بلحن او مد او ما  
اشبه ذلك كره. وكذا لك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة الحلواني رح  
انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا  
باس فيه بادخال مد ونحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق  
ثواب المؤذنين. ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان  
لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا فهو حسن بطيب له  
ذلك ولا يكون اجرا. انما اذن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس  
الائمة الحلواني رح الصحيح ان الموجب للسعي وترك التجارة هو الاذان الاول ليس  
لثاني من المحرمة ما يكون للاول. ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان او  
في الاقامة او يمشي لانه شبيهه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال.  
واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء اتمها  
في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن او لم يكن. الاذان خمسة  
عشر كلمة وآخر الاذان عند نال الله الا الله. والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر  
منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذان الفجر في  
بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلوة

خير من النوم مرتين. وفي الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للاول ويقيم  
 وللثانية لا يؤذن. ويكره ان يؤذن في مسجدين ويصلي في احدهما. اذا قدم في اذانه  
 واقامته شيئاً بان قال اولا اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال اشهد ان لا اله  
 الا الله فعليه ان يقول بعد كلمة الشهادة اشهد ان محمداً رسول الله مراعاة  
 للنظم. ولو اذن ومكث ساعة ثم اخف في الاقامة فظن انها اذان فصنع فيها  
 ما يصنع في الاذان فقبل له هذه اقامة فانه يستقبل الاقامة من اولها لان  
 السنة في الاقامة الحمد فاذا ترسل فقد ترك سنة الاقامة وصار كانه  
 اذن مرتين فانه لا بأس به. ويجوز اذان الاعراب والاعشى وولد الزنا والعبد  
 وغيرهم اولى ولا بأس بان يؤذن رجل ويقيم غيره باذن الاول ويكره ان لم  
 يرض به الاول ومن سمع الاذان فعليه ان يجيب قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من لم يجيب الاذان فلا صلوة له. قال شمس الائمة الحلواني رح تكلم  
 الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان  
 ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً. ولو كان حاضراً في المسجد حين يسمع الاذان  
 فليس عليه الاجابة. وقوله عليه الصلوة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن  
 فله من الاجر كذا فهو كذا لك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينل  
 الثواب الموعود. فاما ان ياتم او يكره له ذلك فلا. واذا اراد الجواب باللسان  
 لتيل الثواب الموعود فكل ما هو شئ وشهادة يقول ما قاله المؤذن و  
 عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات  
 الخمس في زماننا. وتثويب كل بلدة ما تعارفوا اهل تلك البلدة. ويجوز

تخصيص كل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين بزيادة الاعلام. ولا ترجيع في  
الاذان عندنا. وصورة الترجيع ان يأتى بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم  
يأتى بهما مرتين. اذا سلم الرجل على المؤذن في اذانه او عطس رجل وحمد الله  
تعالى او سلم على المصل او علم من يقرأ القرآن او على الامام وقت الخطبة ففرغ المؤذن  
عن الاذان والمصل عن الصلوة والقاري عن القراءة هل يلزمهم رد السلام و  
تسميت العاطس ونحو ذلك. روي عن ابي خنيفة رح ان السامع يرد السلام ونفسه  
ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك اذا فرغ عما كان فيه. وعن محمد رح انه لا يفعل  
من ذلك شيئاً في الاذان والصلوة وقراءة القرآن. واذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام  
ويشتمه ان كان حاضراً وعن ابي يوسف رح انه لا يفعل شيئاً من ذلك لا قبل الفراغ  
ولا بعده وهو الصحيح واجمعوا على ان المتغوط لا يلزمه رد السلام لاف الحال ولا بعده  
لان السلام حرام فلا يوجب الرد. عن ابي خنيفة رح في المجرى اذا عطس الامام في الخطبة  
يحمد الله في نفسه ولا يجهز. وان عطس غيره وحمد الله تعالى يشتمه. وعن محمد رح اذا  
عطس الامام يحمد الله في نفسه ولا يحرك شفتيه واذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى  
بلسانه. وان عطس غيره وحمد الله تعالى فانه لا يشتمه. ولو سلم على القاضي والمدرس  
قالوا لا يجب عليه الرد. ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم  
الناس انه اذ ان قيل بانه يجوز. ويجوز السلام على من كان في الحمام اذا كان متزراً. و  
عن ابي خنيفة رح اذا سلم على المصل فان المصل يرد السلام بعد الفراغ من الصلوة.  
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تاويله اذا سلم على المصل وهو لا يعلم انه في الصلوة  
بان رآه جالساً او نحو ذلك وسلم عليه فنهان يرد السلام بعد الفراغ. وعلى هذا  
اذا سلم على المتغوط

## باب افتتاح الصلوة

افتتاح الصلوة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلوة والتحية. أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى المحراب لا يشترط. وان كان يصل في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز. اما نية الصلوة امر لا بد منها. والكلام في ذلك في مواضع الاوّل اصل النية. والثاني في وقتها. والثالث في كفيتهما. اما اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي رح لا بد من الذكر باللسان. واما وقت النية اجمع علماء ائمة على ان افضل ان تكون مقارنة للشروع. ولا يكون شارعا بنية متاخرة. وعن الشيخ الكرخي رح انه يجوز بنية متاخرة عن التحية واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء الشاء وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع. فان نوى قبل الشروع روي عن محمد رح انه لو نوى عند الوضوء انه يصل الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلواته بتلك النية. هكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن محمد بن سلمة رح اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل لاذية صلوة يصل يجب على البدن مهمة من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلواته وان احتاج الى كامل وتفكر لا يجوز. واما كيفية النية لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقتدا او كل ذلك على وجهين اما ان يذكر مقترضا او متفلا مؤديا او قاضا فالله اعلم بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وقال بعضهم ثم يبعد

شائخنا ح. وإن كان مفترضا فإن كان منفردا لا يكفي نية الصلوة لأل الفرض  
 مشروع كما أن النقل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لأن  
 الفرض أنواع فلا بد من التعيين فإن نوى فرض الوقت يجوز ألا في الجمعة لأن  
 العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده  
 الجمعة يجوز أن لم يفرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لأن  
 هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وأن نوى ظهر الوقت  
 أو عصر الوقت ولم ينفرد الركعات جاز لأنه لما نوى ظهر فقد نوى عدد  
 الركعات هذا إذا كان يصل في الوقت. فإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم  
 بخروج الوقت فنوا الظهر لا يجوز لما قلنا. ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لأن  
 بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فإذا نوى فرض الوقت كان  
 نأويا للعصر و صلوة الظهر لا تجوز بنية العصر. ولو كان الفوائت كثيرة فاشتغل  
 بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوها لأن بنية قضاء الفائتة لا  
 يتعين البعض. وينوى أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين  
 في الذمة لا يتعين أحدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف  
 الصلوة. وإذا أراد تسهيل الأمر ينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى  
 الأول فصل في ما يليه يصير أولا. وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصل في ما قبلها يصير  
 آخر. فرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففقد  
 يوما ولم يعين يوما جاز لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب  
 عليه الحال العدد. أما في السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب  
 يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وسويب... من رمضان...

يحتاج الى التعيين. وذكر في التتبع عن ابي حنيفة رح رجل فاتته عصر يوم فقصه  
ارباعا ماعليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعاء قضا ماعا  
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويعينها ولهذا قال ابو حنيفة  
رح رجل فاتته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى  
صلوة كل اليوم لم يجز ماعليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على نية  
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة  
متعذر فليشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشرع في التطوع فظن انها مكتوبة  
كانت صلوته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعا في  
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام القضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به <sup>استقبال</sup> الا  
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفرد لانه يجوز  
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان  
يصل ظهر يومه وعنده ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز  
لانه لما خرج الوقت تقر ظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ماعليه  
الا انه قضى ماعليه بنية الاداء وقضاء ماعليه بنية الاداء يجوز الا ترى ان الاسير  
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا  
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان  
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد  
ولو كان مقتديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان  
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز  
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وهناك بعضهم يجوز

نوكدن الوقال نويت ان اصلي مع الامام وذكر في باب المحدث اذا اقتدى  
 بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلاة في الظهر او في الجمعة  
 اجزاء ايتهم ما كانت لانه نوى الدخول في صلاة الامام مقتديا به فيصير  
 شارعا في صلوته. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى  
 الظاهر فاذا هي الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو  
 لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلاة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداءه  
 الا ان ينوي فرض الامام مقتديا به او ينوي الشرع في صلاة الامام لانه لما  
 نوى الشرع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به. وقال  
 بعضهم اذا نوى الشرع في صلاة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا  
 انتظر تكبيرة الامام فكبر مع الامام يجوز ويكون مقتديا به. والاحسن ان  
 يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصله الامام. ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء  
 بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام. و  
 لو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهور الجمعة جميعا بعضهم  
 جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام  
 ولم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز اقتداءه. ولو نوى الاقتداء بالامام وهو  
 يرى انه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداءه لان العبرة لما نوى لا لما يرى وهو  
 قد نوى الاقتداء بالامام. ولو قال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد  
 فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد  
 هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقضي صوم الخميس فاذا عليه صوم يوم  
 اخر لا يجوز. ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

يحتاج الى التعيين. وذكر في المتن عن ابي حنيفة رح رجل فاتته عصر يوم فقصه  
ارباعا علىه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعا قضاء عما  
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويعينها ولهذا قال ابو حنيفة  
رح رجل فاتته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى  
صلوة كل اليوم لم يخرج عما عليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على نية  
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة  
متعذر فيشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشع في التطوع فظن انها مكتوبة  
كانت صلوته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعا في  
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام القضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به <sup>استقبال</sup> الا  
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفردة لانه يجوز  
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان  
يصل ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز  
لانه لما خرج الوقت تقر ظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه  
الا انه قضى ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاسير  
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا  
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان  
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد  
ولو كان مقديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان  
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز  
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في الكس. وقال بعضهم يجوز

صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا وأمام ينوي ما ينوي المنفرد لأنه منفرد في حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمام حتى لو نوى أن لا يؤم فلانا فاجاء فلان واقتدى به جاز. رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فرض على العباد إلا أنه كان يصل في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاؤها لأنه لم ينو الفرض فلا يجوز. وكذا إذا علم أن منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولا ينوي الفريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وأن نوى الفريضة في الكل يجوز وإن كان لا يعلم أن بعضها فريضة وبعضها سنة فصل مع الإمام أو نوى صلوة الإمام جازت. وأن كان يعلم الفرائض من النوافل لمن لا يعلم ما في الصلوة من الفريضة والسنة جازت صلوته لأنه نوى الفرض في صلوته وإن أم هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصل ونوى الفرض في الكل جازت صلوته. أما صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء يجوز صلوة القوم أيضا وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم. وإذا تمت النية لمن أراد الافتتاح بكبر ويرفع يديه فيصير يشارعا في الصلوة واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته أما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا له بدأيته عند بلايته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر <sup>يقض</sup> قال أو لا أصابعه ويضمها فإذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم وإنما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع ويضم كل الضم في السجود. ويرفع يديه حذاء أذنيه ويمس طرف إبهاميه شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه. والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية الحسن عن أبي حمزة لو قال <sup>هو</sup> محمد بن مقاتل الرازي رفع المرأة خداه منك لا يجوز. ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أن عليه الاقتداء

عندنا شرط وقال الشافعي رحمه ركن وثمرة الخلاف تظهر في بناء النفل على تحريمة الفرض  
عندنا يجوز وعندنا لا يجوز. فان افتتح الصلوة بالتحميد وبالتهليل وبالتسبيح  
فقال سبحان الله وقال الله اجل وقال الله اعظم او قال الله او الرب ولم يزد او قال لا  
اله الا الله او لا اله غيره او تبارك الله يصير شارعا في الصلوة. وكذا لو قال  
اللهم يصير شارعا عند الفقهاء. ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي  
لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء. ولو قال الكبير او قال الاكبر او  
قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رحمه. اما على قول ابي يوسف  
رحم اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا الا بلفظة التكبير. ولو قال بالفارسية خذوا بركاء  
او قال خذوا بركاء او قال بنام خذوا بركاء يصير شارعا في صلوة في قول ابي حنيفة رحمه. وقال  
صاحبنا لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية  
عند ابي حنيفة رحمه يجوز وان كان يحسن العربية وعندنا هما اذا كان يحسن العربية  
لا يجوز وتفسد صلواته كذا ذكر شمس الائمة المحلوا رحمه. وعلى هذا الخلاف  
جميع اذكار الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود  
فان قال بالفارسية يا رب بيا مرز مرا اذا كان يحسن العربية تفسد صلواته  
وعنده لا تفسد. وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والحباشية و  
النبطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة. احدهما هذه والثانية  
اذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه يكره مسبه للمحاض والمجب  
وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبيه في هذا مشتببه والصحيح ان قولهما  
كقوله لانهما ياخذان بالاحتياط. والثالثة الاي اذا تعلم تفسير سورة من القرآن  
فمنه الغائبة وعندهما بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه يخرج من ان يكون اميا لا يجوز

صلوته الأبقراء ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحم لان قولهما فمن لا يحسن العربية  
كقول أبي حنيفة رحم. وحكم شمس المثلث الحلواني رحم عن القاضي الإمام أبي علي نسفي رحم في صلاة  
الجماعة لودعا الإمام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحم  
سواء كان يحسن العربية أولا يحسن وعندهما اذا كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعو  
بالفارسية ولا يجوز صلوته ولا صلوة القوم وان كان لا يحسن العربية يجوز صلوته  
واقته من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحدا فعمل هذا في المكتوبة اذا كان الإمام  
لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحم وعندهما  
لا يجوز بمنزلة القاري اذا اقتدى بالامي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول أبي حنيفة  
رح يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع انها آية السجدة اولى يعلم وعلى  
التالي ان يخبر السامع انها آية السجدة وعلى قولهما ان كان التالي يحسن العربية لم يكن  
تلاوة اصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه. اما السامع ان علم انها آية السجدة  
يلزمه السجدة والا فلا. ويكبر المقتدي مع الإمام. فان قال المقتدي الله أكبر  
وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحم الاصح انه لا يكون  
شارعا عندهم وكذلك لو ادرك الإمام في الركوع فقال الله أكبر الا ان قوله الله كان  
في قيامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة واجمعوا على ان المقتدي  
لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في اظهر  
الروايات. واذا فرغ من تكبيرة الافتتاح ياتي بالشاء بقول سبحانك اللهم انسخ  
اما ما كان او مقتديا او منفردا واذا أكبر المقتدي قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا  
في صلاة نفسه اشارة في الاصل الى انه يصير شارعا. وفي رواية النوادر لا يصير شارعا  
حتى لو ضمنك، فمعقمة لا تنتقض بطارته قلنا. ما ذكر في الاصل قول أبي يوسف رحم

وما ذكر في النوادر قول محمد ر.ج ومحمد ر.ج يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة  
 منزلة الاقتداء بالمحافظ والمجاهد وثمة لا يصير شارعا وابو يوسف ر.ج يقول  
 المحافظ والمجاهد لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل. وكما فرغ من التكبير  
 يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة. وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات  
 المجازاة والقنوت. ويرسل في القومة بين الركوع والسجود ولا يقول وجهت  
 وجهي للذي الاخره لا قبل التثنية ولا بعده. وعن ابي يوسف ر.ج اذا فرغ من  
 التكبير يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيقا وما انا من  
 المشركين ان صلاتي ونسبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وذلك  
 امرت وانا اول المسلمين. وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وعند ابي حنيفة  
 ومحمد ر.ج لو قال ذلك قبل التكبير لاحضار القلب فهو حسن. والافضل في  
 تكبيرة الافتتاح في قول ابي حنيفة ر.ج ان يكون تكبير المقتدي مقارنا لتكبير  
 الامام وعلى قول صاحبيه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارنا لتكبير الامام  
 لا يصير شارعا في الصلوة في احدي الروايتين عن ابي يوسف ر.ج وعلى قول محمد  
 ر.ج يصير شارعا واختلفوا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف ومحمد ر.ج يسلم  
 بعد الامام وعن ابي حنيفة ر.ج فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية  
 يسلم مقارنا لتسليم الامام. قال الفقيه ابو جعفر ر.ج المختار ان ينتظر اخذ اسلم  
 الامام عن يمينه فيسلم المقتدي عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتد  
 عن يساره فان لم يكبر المقتدي مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة  
 كان محرزا ثواب تكبيرة الافتتاح. ولا يقول في التثنية جل ثناؤك. ولو ادرك المقتد  
 الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك التثنية ويكبر ويركع. وان ادرك

الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما وياية بالشاء ثم يكبر ويسجد . كذا قال  
 ادرك الامام في القعدة . ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال للشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل لا ياية بالشاء بل يستمع . وقال غيره ياية بالشاء قال مولانا رضي الله تعالى  
 عنه وينبغي ان يكون الجواب علما بالتفصيل ان كان الامام يحجر بالقراءة لا ياية بالشاء  
 ولو كان يسر بالقراءة ياية بالشاء . ولو ان المسبوق لم يأت بالشاء فاول الصلاة فقام  
 القضاء ما سبق ذكره اليكسانيات انه ياية بالشاء عند محمد رح . ولم يذكر فيه خلافا  
 بعد الفراغ من الشاء يتعوز اما ما كان او منفردا . ولا يتعوز فان كان مقندا ياية قول الله  
 حجة ومحمد رح . والمنسبون ادا قام . بوضاء ما سبق قالوا ان تعوز كان حسنا والاختار  
 في التعوز هو اللفظ المنقول يعود بالله من الشيطان الرجيم قال الغضيه ابو جعفر رح المختار  
 قوله استعين بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا  
 قرأت القرآن فاستمع له من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما ما كان او منفردا  
 وان كان مقندا لا يقرأ وان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به والله اعلم

### فصل فيمن يصح الاقتداء وفيمن لا يصح

لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالمجنون المطبق فان كان مجنونا ويفيق يصح الاقتداء في  
 زمان الافاقة ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان . وعلى قول ائمة بلح رح يصح الاقتداء  
 بالصبيان في التراويح والسفن المطلقة . ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالامه  
 ولو صلى الامي وحده وبجنبه قارئ يصل تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامي وان لم يكن  
 القاري في الصلوة جازت صلوة الامي . ولا يصح اقتداء الامي بالآخرس  
 ويصح اقتداء الآخرس بالامي . الامي اذا اقتدى بالقارئ فتعلم سورة في وسط  
 الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا تقصد صلوة لان صلوة

كانت بقرأة . وقال غيره تفسد صلواته لأنه يقوى حاله ولا يصح اقتداء الكايس  
 بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد  
 خروج الوقت . ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعد . وكذا المقيم إذا  
 صلى ركعتين من العصر فعربت الشمس فنجاء مسافر واقتدى به في هذا العصر  
 لا يصح اقتدائه . ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمؤمي . وصح اقتداء القائم  
 بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل . وعلى القلب  
 يجوز . ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الآخر عند اختلاف الفرضين بأن  
 كان أحدهما يصل الظهر والآخر يصل العصر . وكذا صاحب الظهر إذا لم يصح  
 الجمعة أو الإمام يصل الجمعة والقوم يصل الظهر . وكذا ظهر الأمس وظهر اليوم  
 لأنها فرضان مختلفان اختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين يأتي ذلك  
 بعد هذا إن شاء الله تعالى . ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ونذر الرجل الآخر أن  
 يصل ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز . ولو نذر أن يصل ركعتين فقال  
 رجل آخر علي أن أصلي نيتك الركعتين المنذرتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر  
 جاز . ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لأصلي  
 ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر جاز ولو اقتدى الناذر بالحالف لا يصح .  
 ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعة  
 الطواف لا يصح اقتدائه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل  
 واحد منهما أن يصل ركعتين فاقتدى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع  
 بالمتطوع . ولو أن حفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف  
 ومحمد صح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقتداؤه لأن كل واحد

منهما يحتاج إليه الوتر فلم يختلف بينهما رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم افسد  
 رجل الآخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم افسد فاقضى احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز  
 وكذا لو اقتدى احدهما برجل يصلي مندورة. ولو ان قوما اقتحموا التطوع مع الامام  
 ثم افسدوا فاقعدوا بالامام في قضاء تلك الصلوة واقتدى بعض القوم ببعض  
 صح اقتداءؤهم. ويجوز اقتداء المتوضي بالمستقيم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح.  
 ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب  
 الحج بمثله. ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمثله ولا اقتداء اللاحق  
 بمثله وامامة المفتصد لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خروج الدم  
 يجوز. ويجوز امامة الاحد للقاتم بمنزلة اقتداء القاتم بالقاعد ولا يصح اقتداء  
 النازل بالراكب. امامة الاثنى لغير الاثنى ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 انها تصح لان ما يقول صارت لغة له وقال غيره لا تصح وصلوة الامام في هذه المسائل  
 جائزة الا اذا كان الامام امياً واقتدى به القاري فان صلوة الامي لا تجوز  
 وكذا الاخرس اذا اقتدى به الامي فانه لا يجوز صلوة الاخرس ايضاً. وفي كل موضع  
 لا يجوز الاقتداء هل يصير المقتدي شارعاً في صلوة نفسه في رواية باب الحدث  
 لا يصير شارعاً. وكذا في رواية الزيارات حتى لو ضحك قهقهة لا ينتقض طهارته  
 وفي رواية باب الاذان يصير شارعاً. قيل ما ذكر في باب الحدث قول محمد رح  
 وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بناء على ان فساد الجهة  
 يوجب فساد التحريمة في قول محمد رح وعلى قولهما لا يوجب. والقاري اذا اقتدى  
 بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعاً في الصلوة ثم اذا جاء اذان القراءة تغسل  
 في الصلاة لا يصير شارعاً في الصلاة اصلاً مسافراً في قضاء الغائبة فجاؤه مقيم

عليه تلك الفاتنة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ  
وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسدت صلو  
المقيم لانه دخل مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه  
لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفاتنة واما صلو للمسافر فيظن ان كان استخلف  
المقيم فسدت صلواته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف  
المرأة نظير لسئلة الرجل اذا ام نساء فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف  
امرأة فسدت صلو النساء ولم تفسد صلو الرجل ولو ان الرجل الذي  
ام نساء احلث ولم يستخلف واحدة منهم لكان تقدمت واحدة منهم قبل  
خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلو الرجل لم تفسد لانه لم يرض  
بامامته باوروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلو الرجل ذكر شمس  
الاثة الخلو لا رح ان شيخنا كان يميل الى هذا اما سبقه الحدث في الصلو فاقترى  
به رجل قبل ان يخرج من المسجد حك الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتداؤه واشار محمد  
رح في الاصل الى هذا ويصح الاقتداء باهل الاهواء الكهنية والقدرة والرافعة  
الغاية ومن يقول بخلق القرآن وفي بعض الروايات الخطابية وكذا المشبهة لا يجوز  
الصلو خلفهم اما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره وكذا الاقتداء بمن كان معرفة  
باكل الربا والفسق مروى ذلك عن ابي حنيفة واية يوسف رح لا ينبغي للقول ان يؤام  
صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان  
يكون مراد اية يوسف رح الذين ينظرون في دقائق الكلام وعن اية يوسف رح ان  
طلب الدين بالنصوصات فقد تردى ومن طلب المال بالكماء فقد اندس اية يوسف  
رح في الحديث فقد كذب واما الاقتداء بشعوى المذهب قالوا لا اقتداؤه لان كل واحد

متعصبا ولا شاكا في ايمانه ولا متعرجا متحريفا فاحتشأ عن القبلة ولا شك انه اذا جاز  
 المغرب كان فاحشا. وان يكون متوصلا من الخارج النجس من غير السبيلين <sup>منها</sup> <sup>منها</sup>  
 بالماء القليل الذي وضعت فيه النجاسة. الفاسق اذا كان يؤم وعجز القوم عن  
 سماعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة يقصدون بها ولا يترك الجمعة  
 بامامته لان في الجمعة لا يوجد غيره. ومن شرائط السنة والجماعة ان يرى <sup>المؤ</sup>  
 خلف كل بر وفاجر. واما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل <sup>من</sup> يتحول  
 المسجد اخل ولا يأتى ثم بذلك لان قصده الصلوة خلف تقي. واذا صلى الرجل  
 خلف فاسق او مبتدع يكون محروبا ثواب الجماعة لما روينا من الحديث لكن  
 لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي. قال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف  
 عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء. رجلا نتما في الفقه والصلاح سواء  
 الا ان احدهما اقرأ فقدم اهل المسجد الآخر ولم يقدموا اقرأهما فقد اساءوا  
 ولا يأتون. وكذا الرجل اذا قلد القضاء وهو من اهله وغيره افضل منه وكذا  
 الوالي. اما الخليفة فليس لهم ان يولوا الخلافة الا افضلهم وهذا في الخلافة <sup>ص</sup>  
 وعليه اجماع الامة. وان اختار بعض القوم هذا والبعض لهذا فالعبرة لا اجتماع  
 الاكثر. رجل ام قوما وهم له كارهون فان كانت الكراهة لفساد فيه او لانهم  
 احق بامامة منه كره له ذلك. وان كان هو احق بالامامة لا يكره لان الجاهل  
 والفاسق يكره العالم والصلاح. رجل ام قوما شهرتهم قال كنت مجوسيا فانه يحرم على الاسلام  
 بوجوب فسق له وصلواتهم جائزة وكذا اوقال صليت بكم المدف على غير وضوء وهو  
 بالاي ذكر الكرخي اياه وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال ذلك في وجه التوسيع  
 وقال غيره لا يصير شارعا لهم العبد اذا قلد عمل ناحية فصل بهم جازت صلواتهم ولو <sup>استغفر</sup>

فقط لا يجوز قضاؤه بمنزلة المحدث ودفع القذف اذا صلى بالناس جازت صلواتهم  
ولو قضى او شهد لا يجوز. ويجوز امامة الاعرج والاعمى والعبد وولد الزنا وغيرهم  
اوله وقد مر في الاذان. لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانها  
مستورة بالثياب. وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صل ومعه  
دراعم عليها تماثيل لانها صغيرة. المقتدى اذ اراد ان يثوب الامام نجاسة اقل  
من قدر الدرهم وعند انهما مانعة جواز الصلوة وعند الامام انها لا تمنع  
جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة المقتدى لانه يعتقد فساد صلوة الامام  
وفساد الاقتداء به. ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم  
بالنجاسة وفي رأى المقتدى انها لا تمنع جازت صلوة المقتدى لانه معتقد جواز  
صلوة الامام وصحة الاقتداء به المتفق اذا اقتدى بالمعترض واحد من الامام و  
خرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلواتهما وان لم استخلف جازت  
صلوة الامام فسدت صلوة المقتدى وفيه ومسئلة النساء سواء. وكذا المقيم  
ذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فاحدث الامام فهو على هذا الوجه ويكره  
ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكره في النوادر وعليه عامة  
المشايع. والارتفاع المكروه مقدور بقامة الوسط ذكره الكرخي وج وان كان بين  
الامام والمقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة والاقار لا يمنع الاقتداء وان كان  
واسعا يمر فيه العجلة والاقار يمنع فان قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام  
جاز ويكره اما مجوار لانه اذا قام في الطريق لم يسبق بينه وبين الامام طريق يمر فيه العجلة  
فان قام رجل اخر خلف المقتدى وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة  
من قام على الطريق مكروه مفصلا في حق من خلفه. حوده كعدمه ولا كان على الطريق

ثلاث جازات صلوة من خلفهم لأن الثلاثة تصف في بعض الروايات وعدا اتصال  
 الصفوف لا يقع الطريق حائلا وكذا إذا كان خلفه اثنان على قياس قول أبي يوسف  
 ربح يجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد ربح لا تحوز ولو قام الإمام في الطريق وصطف  
 الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الإمام وبين من خلفه في الطريق  
 مقدار ما يراه فيه العجلة جازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصفوف  
 ولو كان بين الإمام وبين المقتدي بهم حرجي يده الذوق مع الاقتداء لقوله  
 عليه الصلوة والسلام ليس مع الإمام من كان بينه وبين الإمام همرا وطريقا نصف  
 من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيرا وحل الكسر ما قلنا وان كان  
 بينهما محاط ذكر في الأصل انه لا يمنع الاقتداء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم  
 كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها بها والناس في المسجد يصلون بصلوة ورده  
 لحسن عن أبي حنيفة رحمه الله الحائط مع الاقتداء لما روى عمر رضي الله عنه انه  
 قال من كان بينه وبين الإمام همرا وحائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في  
 الأصل محمول عليهما اذا كان الحائط قصيرا سه مقدار ثمره بين الصفيين ربع  
 وذراعان كما يكون بين المسجد الصغير والشتوى وما ذكر في السواد محمول على  
 اذا كان الحائط من الحجر او المد واسه يكون اوسع من المرحه بين الصفيين فاذا  
 كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح او نقب لو اراد الوصول الى الإمام يمكنه  
 ولا يشتبه حال الإمام بسمع اورد في صحيح الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب  
 مسدود وعليه نقب صغير مثل البئرة لو اراد الوصول الى الإمام لا يمكنه لكن  
 لا يشتبه عليه حال الإمام لاختلاف واقية ذكر شمس الأئمة المحلوا في رح العبرة في  
 هذه الاشياء حال الإمام وعدم اشتباهه لا للفرق من الوصول الى الإمام لان

من المتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة. والذي يصحح هذا الاختيار ما  
 روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى  
 عنها والناس يصلون بصلوته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول  
 اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها. ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام  
 في المسجد فهو على هذا التفصيل ايضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه  
 عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن  
 لا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وان اشتبه عليه حال الامام  
 لا يصح. وكذا الوقام في الميمنة مقتدى يا امام في المسجد. وان قام على الجدار  
 الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشتبه عليه حال الامام يصح الاقتداء  
 وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتبه  
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير التحلل فصار المكان  
 مختلفا. اما في البيت مع المسجد لم يتحلل الا الحائط فلم يختلف المكان وعندئذ  
 المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام. ولو قام خارج المسجد على  
 دكان متصل بالمسجد فقد مر قبل هذا. وكذا لو كان في المسجد الجامع منبر  
 ان كان صغيرا لا يمنع. وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع. ولو صلى بالناس  
 في الجبانة صلوة العيد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضا واتسع  
 لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد. وان اقتدى برجل في الصلوة  
 بيده وبين الامام مقدرا لما لا يمكنه. <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠٢٩</sup> <sup>١٠٣٠</sup> <sup>١٠٣١</sup> <sup>١٠٣٢</sup> <sup>١٠٣٣</sup> <sup>١٠٣٤</sup> <sup>١٠٣٥</sup> <sup>١٠٣٦</sup> <sup>١٠٣٧</sup> <sup>١٠٣٨</sup> <sup>١٠٣٩</sup> <sup>١٠٤٠</sup> <sup>١٠٤١</sup> <sup>١٠٤٢</sup> <sup>١٠٤٣</sup> <sup>١٠٤٤</sup> <sup>١٠٤٥</sup> <sup>١٠٤٦</sup> <sup>١٠٤٧</sup> <sup>١٠٤٨</sup> <sup>١٠٤٩</sup> <sup>١٠٥٠</sup> <sup>١٠٥١</sup> <sup>١٠٥٢</sup> <sup>١٠٥٣</sup> <sup>١٠٥٤</sup> <sup>١٠٥٥</sup> <sup>١٠٥٦</sup> <sup>١٠٥٧</sup> <sup>١٠٥٨</sup> <sup>١٠٥٩</sup> <sup>١٠٦٠</sup> <sup>١٠٦١</sup> <sup>١٠٦٢</sup> <sup>١٠٦٣</sup> <sup>١٠٦٤</sup> <sup>١٠٦٥</sup> <sup>١٠٦٦</sup> <sup>١٠٦٧</sup> <sup>١٠٦٨</sup> <sup>١٠٦٩</sup> <sup>١٠٧٠</sup> <sup>١٠٧١</sup> <sup>١٠٧٢</sup> <sup>١٠٧٣</sup> <sup>١٠٧٤</sup> <sup>١٠٧٥</sup> <sup>١٠٧٦</sup> <sup>١٠٧٧</sup> <sup>١٠٧٨</sup> <sup>١٠٧٩</sup> <sup>١٠٨٠</sup> <sup>١٠٨١</sup> <sup>١٠٨٢</sup> <sup>١٠٨٣</sup> <sup>١٠٨٤</sup> <sup>١٠٨٥</sup> <sup>١٠٨٦</sup> <sup>١٠٨٧</sup> <sup>١٠٨٨</sup> <sup>١٠٨٩</sup> <sup>١٠٩٠</sup> <sup>١٠٩١</sup> <sup>١٠٩٢</sup> <sup>١٠٩٣</sup>

الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز  
 لمرة ثلاثة من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف يجوز صلوة الباقيين و  
 ان كن صفا واحدا تقسد صلوة الكل. وفي بعض الروايات ان كن ثلثا فهو صف  
 حتى لا يجوز صلوة الكل. وان كان الذين فوق الظلة بجداثم من تحتهم نساء  
 جازت صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة  
 فهنا المكان الحائل فلا تقسد صلواتهم كرجل وامرأة صليا صلوة واحدة وبينهما  
 حائط جازت صلواتهم الصلوة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجرد  
 مكانا في صحن المسجد يكره. وان كان لا يجرد لا يكره. اذا ضاق المسجد على القوم  
 لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لمكان العذر. وان قام من غير عذر كره  
 المقتدى اذا تقدم على امه لم يجز صلوته وان كان المقتدى اطول من الامام  
 ورأسه عند السجود يقع بل رأس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا  
 صلت مع زوجها في البيت اذ كان قد ماها بجدا، قدم الزوج لا يجوز صلواتهما  
 بالجماعة. وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا انه اطويلة تقع رأس المرأة في  
 السجود وقبل رأس الزوج جازت صلواتهما لان العبرة بالتقدم. الا ترى ان صيد  
 الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اخذه. وان كان على العكس لا يحل  
 وكذا لو كان رأس الامام وسجوده في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره. وان كان  
 قد ماها في الطاق يكره. اذا فرغ الامام من التشهد فاراد ان يسلم فلما قال السلام اقتد  
 به رجل قبل ان يركع لم يكره لا يكون شارعا في صلوة الامام لان قوله السلام كلام  
 تلك الركعة بسم صلوة الامام فلو اقتد قال السلام ثم تذكرا انه في الصلوة  
 القوم تقسد صلواتهم ولا يشتغلون بضلابة القصاء. روى انه مقيم او

[illegible]

• التشهد لأن الكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام متعدياً قبل أن يفرغ المقتدي  
 من التشهد فإنه لا يثم التشهد. ولو رفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل  
 أن يسبح المقتدي ثلثاً فكلوا فيه. وأصحح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام  
 فرض فلا يتركها بالنسبة. وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثاً لأن العلماء من لم  
 يجوز الصلوة ما لم يسبح ثلثاً. ولو ركع الإمام في الوقت قبل أن يفرغ المقتدي  
 من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدّر. ولو ركع الإمام  
 في الوقت ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً انت خاف فوت الركوع فإنه  
 يركع وإن كان لا يخاف يفتت ثم يركع. ولو فرغ للمقتدي من التشهد قبل فليغ  
 الإمام وذعب أو تكلم جازت صلواته لأن تمام الصلوة متعلق بالقعدة. و  
 قد تمت قعدة الإمام في حق المقتدي. رجل نسى القنوت ولم يتذكر حتى رفع  
 رأسه من الركوع فإنه لا يفتت لأن هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم  
 القيام ويسجد للسجود في آخر الصلوة. رجل صلى وحده فجاؤ قوم واقتدوا به بعد ما صلى  
 الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام الحدث فتأخر واستخلف واحداً من القوم ولا يدرك  
 الإمام الثانيكم صلى الإمام الأول ولم يبق عليه ولا يعرف القوم أيضاً وقد خرج الإمام من المسجد  
 قالوا إن كان الإمام سبقه الحدث وهو قائم فإن الثاني يصلي ركعة ويقعد قبل التشهد ثم  
 يقوم ويم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم له أن يفرغ الإمام  
 الثاني من الصلوة فإذا فرغ قام القوم ويتمون صلواتهم وحدهم لأن الأمر  
 يحتمل أنه كان بقي على الإمام الأول آخر الركعات فحين صلى الثاني  
 تلك الركعة يتم صلوة الإمام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلوة  
 القوم تفسد صلواتهم ولا يشتغلون بضلّ بالقضاء وحدهم أنا قبل أن

يفرخ الثاني من صلوته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدة  
فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول تفسد صلوتهم فكان  
الاقرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع  
فصلى الامام اربع ركعات وقعد على راس الثلثة وتابعه المقتدى في ذلك  
قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوة المقتدى لان الرابعة  
وجبت على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على  
نفسه اربع ركعات بالنذر واقتدى فيهم بغيره فلا يجوز صلوة المقتدى.  
المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام في المسئلة على خمسة اوجه اما  
ان اتى بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل الامام  
وسجد مع الامام او اتى بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود  
قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود  
قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصل ركعة واحدة بغير قراءة ويتم  
صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا فلما فعل  
ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة  
تامة. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتان  
وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلث ركعات بقيت الرابعة بغير  
ركوع وسجود فيصل ركعة بغير قراءة ويتم صلوته. اما اذا ركع مع امام و  
سجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام  
اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية  
مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ۛ قول بیوسف رح

ركع وسجد سجدتين مع الإمام لم يكن المقتدي بمد ركاتك الركعة لما عرف ولا تفسد  
صلوته. وكذا لو أدركه في السجدة الأولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تفسد صلواته  
بخلاف ما إذا أدرك الإمام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة  
فاقتدى به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تفسد صلوته لأن المقتدي إذا شرع  
فصلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد  
ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الإمام في السجدة وإن لم تكن السجدة  
محصوبة من صلوته فلم يوجد منه الإزيادة ركوع فلم تفسد صلوته أما إذا شرع في  
صلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الإمام في السجدة  
مكان أتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلوة موجبة فساد  
الصلوة. رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يقف  
على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع المقتدي  
معه ثانياً وسجد أربع سجديات للركعتين جميعاً كانت السجدة ثانياً منها  
للكعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة  
الأولى حتى ركع ثانياً فإذا سجد أربع سجديات فالسجدة ثانياً منها التحققت  
بأحد الركوعين فارتفع الركوع الآخر فإذا سجد سجدتين والسجدة  
بدون الركوع لا يعتبر كأنه لم يسه قضاء الركعة الثانية. المقتدي إذا ركع مع  
الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدي كان في آخر  
الصفوف فظن أن الإمام انحط للسجود فسجد للمقتدي سجدتين والإمام  
في القيام بعد يجوز صلوته مع الإمام ويكون مسبوقة بركعة لأن الإمام لما عاد إلى  
القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدرك مع الإمام

من الركعة الاولى الاسجدتين فكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدي في ركوعه  
حتى قرأ الإمام السورة وأدرك المقتدي في الركوع جاز ولا يكون مسبوقاً بركعة  
لان الإمام شاركه في الركوع وان قل المقتدي اذا رفع رأسه من السجدة  
قبل الإمام واطال الإمام السجدة وظن المقتدي ان الإمام في السجدة الثانية  
فسجد ثانياً كان الإمام في السجدة الاولى قالوا ان نوى متابعة الإمام او نوى  
السجدة التي كان فيها الإمام او نوى السجدة الاولى جاز وان نوى المقتدي  
السجدة الثانية وكان الإمام في الاولى فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط  
للسجدة الثانية فقبل ان يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع  
المقتدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وعليه إعادة  
تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلواته. رجل أدرك الإمام في الركوع فانه  
بركع ولا يأت بالثناء في الركوع بل يأت بالتسبيحات لان الثناء سنة والتسبيح  
كذلك والتسبيحات في محلها فيأت بالتسبيح. ولو أدرك الإمام في الركوع في  
صلوة العيد فانه يأت بتكبيرات العيد في الركوع لان التكبير واجب والتسبيح  
سنة والاشتغال بالواجب اولى. الإمام اذا فرغ من الصلوة يستحب له ان  
يتحول الى يمين القبلة. وكذا لو اراد ان يتطوع بعد المكتوبة لا يصل في مكان  
المكتوبة كيلا يشتبه على القوم. ويستحب له ان يتحول الى يمين القبلة ويصل  
في يمين القبلة لان لليمين قضاء على اليسار ويمين القبلة ما يكون بخلاء  
يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخلاء يمين المستقبل

### فصل في المسبوق

رجلان سبقا بعض الصلوة فقاما الى قضاء ما سبقا واقتدى احدهما

بإلّا خُفسدت صلاة المقتدي بقراءة أو لم يقرأ. وجعل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدري ان الامام لم صلى ولم يبق عليه فان المقتدي يصل اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً. اذا ظن الامام ان عليه سهواً فسجد للسهو وتابعة المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف المشايخ لا خلافاً الروايتين واشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير ربح لا تفسد. وان لم يعلم انه لم يكن سهواً على الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم. الامام اذا سبقه الحدث في ذوات الأربع واستخلف مسبوقة ركعتين فان المسبوق يصل ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق. ولو ان هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فأحدث المسافر واستخلف المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه القعدة فسدت صلاته فكذلك اذا ترك الثاني المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهياً لا يلزمه سجود السهو لانه مقتدى بعد. وان سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه صار منفرداً. المسبوق اذا اشك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه سبق بركعة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلاة. وكذا لمسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك مفسد فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا اشك فكبر ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تخالف صلاة المنفرد الا ترى انه يصح لاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق. ومن كان في صلاة فكبر ينوي صلاة

أخرى بان كان في الغرض فكبر ينوي النقل او على العكس فانه يصير خارجا عما  
 كان فيه . أمام صلى يقوم فسبقه الحدث واستخلف رجلا فتذكر الثاني انه  
 لم يصل الفجر فسدت صلوة الاول والثاني والقوم . ولو ان الامام الذي سبقه  
 الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت صلوته خاصة لانه لما خرج من  
 المسجد صار كواحد من القوم . وان تذكر الامام الاول فائتة قبل ان يخرج من  
 المسجد فسدت صلوته وصلوة الثاني وصلوة القوم لان الامام الاول مادام  
 في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلوته فسدت صلوات جميعا  
 اذا تذكر الامام فائتة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رح لا رواية لها في الكتب . وعندني ان صلوة المسبوق لا تنفسد  
 كما لو ارتد الامام بعد السلام وخلفه مسبوق . رجل صلى يقوم صلوة الفجر  
 فسلموا احد من القوم بعد الفراغ من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام  
 الى ان طلعت الشمس فسدت صلوة الامام ولا تنفسد صلوة من سبقه  
 بالسلام . وكذا لو تذكر الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الامام  
 للتلاوة بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلوة ظهرا وادرك الامام الجمعة  
 لا تنفسد صلوة من سلم اذا لم يدرك الجمعة . وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى  
 قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجد لها لا تنفسد صلوة  
 المسبوق الا اذا تابعه في السجدة . اذا صلى الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الرابعة  
 وقام الى الخامسة ساهيا فجاه انسان واقتدى به في صلوة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رح يصح اقتداء الرجل لان الامام لم يقيد الخامسة بالسجدة ويكون في  
 تحريمه تطلب الصلوة . اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه للمسبوق ان كان الامام

قعد على الرابعة فسدت روية المسبوق. وإن لم يكن قعد لا تفسد صلاة المسبوق  
 حتى يقعد الخامسة بالسجدة. فإذا قعد ما بالسجدة فسدت صلاة الكل لأن الإمام  
 إذا قعد على الرابعة تمت صلواته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعتها وإن لم يكن  
 قعد على رأس الرابعة يكون في حكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على  
 رأس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقتدي. الم يقعد الإمام الخامسة بالسجدة  
 بخلاف ما إذا قعد الإمام على رأس الرابعة. الإمام إذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة  
 وقام إلى الرابعة فلتشهد المقتدي وسلم قبل أن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت  
 صلواته لما قلنا. رجلا ن صليا في الصلاة وأتم أحدهما بالأخر وقام على يمين الإمام فجاء  
 ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر  
 بن الطرخان رج أنه لا تفسد صلاة المؤتم جذبه الثالث إلى نفسه قبل التكبير  
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع سجدا  
 لهم ويكون الثالث كالداخل في صلواتهم كما قال غير من المشايخ إذا جاء الثالث لا يجزئ  
 المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث مع من كان  
 على يمين الإمام خلف الإمام لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تفسد صلواته  
 إذا اقتدى المتغفل بالمفتري فحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة  
 الإمام ولا تفسد صلوات المتغفل. رجل صلى المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل  
 يصل في المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي  
 قالوا فسدت صلاة الإمام والمقتدي ولا يقال صلاة الإمام انقلبت فإلا في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف رج. فينبغي أن لا تفسد صلاة المقتدي وأجواب عنه أن صلاة  
 الإمام وإن صارت فلا إلا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم منتقلا من تحريم الفرض إلى

تحريمه الغل ويصير كأنه صلى صلوتين بتحريميتين فيصير المقتدى مصليا صلاوة واحدة بامامين من غير عذر لمحدث فلا يجوز. وكذا لو تعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على عدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة. المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه ان يسلم مع الامام فهو سلام عمدا يمنع البناء مسافرا صلى ركعة فجاء مسافرا واقتدى به فاحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فنوى الإقامة والامام الثاني نوى الإقامة ايضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا حصل الامام الاول يقتد بالثاني فاذا صلى الامام الثاني الركعة الثانية يقعد قبل التشهد ويستخلف رجلا مسافرا من القوم اذ ركع اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصل في ثلث ركعات والامام الاول يصل ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني. المسبوق اذا بدأ بقتلها فاته قالوا يكره له ذلك لانه خالف السنة ولا تقصد صلواته المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اختلفوا فيه والصحيح انه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذا خاف انه لو انتظر سلام الامام يمر بالناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينظر سلام الامام المنفرد الذي عليه سهوا والامام لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو. المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي يحجر فيها الاية بالشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق ياتي بالشاء ويتعوذ للقراءة. وعند أبي يوسف رج يتعوذ عند الدخول في الصلوة وعند القراءة ايضا. المسبوق بركعتين اذا ترك القراءة في احدهما فسدت صلواته. رجلا ان اقتدى بالامام بعد ما أدى

الامام بعض الصلوة ثم قاما يقضيان ففسيح احد هما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدرا ما قضى صاحبه ولم يقتل به يجوز صلواته مسافرا وقد بالمقيم بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو فسجد للسهر وتاب به المقتدى ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلواته

### فصل في مسائل الشك

والاختلاف بين الامام والقوم . مصلحة المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد . ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربعاً يحكم بالجواز بناء على الظاهر . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد رحمه الله يتم صلواته ايضاً ولا يثنى عليه رجل صلى وحده او امام صلى بقوم فلما سلم اخبره رجل على انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلية انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول الخبير . ولو شك المصلي في قول الخبير انه صادق او كاذب روى عن محمد رحمه الله يعيد صلواته احتياطاً لو ان شك في قول رجلين عدلين يعيد صلواته وان لم يكن الخبير لا يقبل قوله . واو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثاً وقال الامام صليت اربعاً فان كان الامام على يمين لا يعيد الصلوة بقولهم ان لم يكن على يمين اخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلثاً وقال بعضهم صلى اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه احد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدىا به صح تداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءً بالتنقل بالتنقل وان لم ان صادقا كان هذا اقتداءً بالمفترض بالمفترض . واو استيقن واحد من القوم

انه صلى ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على  
الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام  
والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه  
لا يبطل بيقين غيره . ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان عليه ان يعيد  
بالقوم لانه ييقن بالنقصان ولا اعادة على الذي ييقن بالتمام لما قلنا . ولو استيقن  
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها  
احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبروا  
بذلك . رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا  
يدري من اية صلاة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهم ايفسد ان يترك  
القراءة في ركعة واحدة . ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والوتر  
والوتر . ولو تذكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء  
ولا يعيد الفجر والوتر والغرب . ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادهم الامام و  
حبسهم فان لم يمتنعوا قاتلهم . وان امتنعوا عن اداء السنن قال مشايخ بخاريقاتهم كما باتلهم  
على ترك الغرائض وعن عبد الله بن المبارك رح انه قال لو انكر اهل بلدة السواك  
قاتلهم كما يقاتل المرتدين . امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال  
بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عند ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان  
الامام معهم . فان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين  
فاسدة لاحتمال ان الامام كان متغلا في الثانية وصلاة الفريق الاخر والامام جائرة  
ولو كان خلفه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا يجوز صلوته . رجل صلى الوتر  
فشك وهو قائم انه صلى فانه يخذ بالاقل احتياطاً ان يقع تحريكه على شيء ويقعد .

في كل ركعة احتياطاً ويقرأ في كل ركعة. أما القنوت قال أئمة بلخ فيقنت في الركعة الأولى  
 لا يقرأ عن الشيخ الإمام أبي حفص الكبير رح أنه يقنت في الركعة الثانية أيضاً وبه أخذ القاضي  
 الإمام أبو علي النسفي رح. وأجمعوا على أن المسبوق بركتين إذا قنت مع الإمام  
 في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى. وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل  
 رح لا يقنت مرة أخرى في مسألة الشك. وفرق القاضي الإمام أبو علي  
 النسفي رح بين الشاك والمسبوق لأن قنوت المسبوق مع الإمام يقع في موضعه  
 لأنه كان مأموراً به فلا يقنت مرة أخرى لأن تكرار القنوت ليس بمشروع. أما  
 في مسألة الشك لم يتيقن بوقوع الأول في موضعه فيقنت مرة أخرى. ولو أوتر  
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في  
 الركوع فإنه يعود إلى القيام ويقرأ ويقنت ويركع لأنه لما عاد إلى القيام كما هو في  
 حكم الفريضة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان  
 والصحيح أنه لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فإن عاد إلى القيام وقنت ولم  
 يعد الركوع لم تفسد صلواته لأن ركوعه قائم لم يرتفع. ومن يقضي الصلوات  
 يقضي الأوتار بقنوتها لأن قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت. ومن  
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآخرة. قال الفقيه أبو  
 الليث رح يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلثاً واختلفوا أنه هل يصلي على النبي  
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا هل يجهر  
 بالقنوت لم يخاف وتجهله الإمام عن المقتدي أو لا يتحمل لم يذكر هذا في  
 ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح أن الإمام يجهر بالقنوت ويتخير الموتر  
 انشاءً قرأ وإن شاء آمن وإذا قرأ انشاءً جهر وإنشاءً خافت وقال الإمام

أبو بكر محمد بن الفضل رح عندي ان يخفى الامام . وكذا المقتدى لانه ذكر  
 كسائر الاذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود . وبعضهم جعلوا  
 القنوت بمنزلة القراءة يتحمله الامام عن المقتدى ويجهريه مصلي الظهر اذا  
 صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في  
 التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس  
 بشئ . رجل صلى ركعتين ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم  
 انه مقيم فانه يعيد صلوته المقيمين لان هذا اسلام عند . مصلي العصر اذا تذكر  
 انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلوته الظهر او من صلوته العصر الذي  
 هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر وسجد سجدة واحدة  
 لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر وان لم يعيد  
 فلا شئ عليه . ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم ييقن انه كبر جازله المضي  
 وان ادى ركنا . مصلي الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين ام ثلثا قالوا ان  
 كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلوة لانه ان كان صلى ركعتين كان  
 عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فتجوز . ولو كانت الثالثة من وجه لا تفسد  
 صلوته عند محمد رح لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة  
 اصلا وصارت كأنها لم تكن كما لو سبقه الحدث في السجدة الاولى من الركعة  
 الخامسة وهي مسئلة زه . وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسد  
 صلوته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخط المكتوبة بالنافلة  
 قبل اكمال المكتوبة مفسد للمكتوبة . ولو شك في صلاة الفجر في قيامها انها الاولى  
 من صلوته ام الثالثة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رح يمكنه اصلاح صلوته

بان يرضى ما هو من قيامه ويعود الى القعدة . فان كانت هذه الركعة الثالثة فقد  
 رفضها بالعود الى القعدة وتمت صلواته ثم يقوم ويصلي ركعتين بقراءة كل ركعة  
 بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدة تين للسجدة لان تلك الركعة  
 ان كانت هي الاولى فلم يأت بشيء من صلواته سوى التكبير فيأتي بجميع اركانها ولا  
 يقعد بينهما لانه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد . فاذا  
 شك ولم يد راصلة ركعتين ام واحداً فان شك في حالة القيام امكنه اصلاح  
 الصلوة بان يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة و  
 يقعد ويسجد للسجدة في آخره . بخلاف ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى فهناك  
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلما امر  
 بالمضي فيها يفسد صلواته فلذلك امر بالعود الى القعدة اما في الفصل الثاني  
 شك انه ادى الركعة الثانية او لم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الاولى  
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلواته باتمام هذه الركعة فاذا اتتها  
 يقعد قدر التشهد لاحتمال انها ثالثة ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى . وان شك و  
 ساجداً شك انها الركعة الاولى ام الثانية يمضي فيها سواء شك في السجدة الاولى  
 ام في السجدة الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضى فيها وان كانت ثانية يلزمه  
 تكميلها . واذا رفع راسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم و يصلي  
 بركعة ولو غلب على ظنه في الصلوة انه احدث او لم يحسب تيقن بذلك لاشك له  
 فيه ثم تيقن انه لم يحدث . او تيقن انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
 رح ينظر ان كان ادى ركعاً حال ما كان متيقناً بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل  
 الصلوة وان لم يؤد ركعاً يمضي في صلواته . ولو شك في صلواته انه هل كبر للاقتداء

ذكر بعد شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الفائتة إلا إذا كانت الفوائت ستا  
 وأكثر. وكذا لو تذكر في الصلوة فسدت صلواته. وكما لا يظهر الترتيب مع  
 لئسيان لا يظلم عند ضيق الوقت وتفسير الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقدرا  
 بما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعا يكون  
 راسعا. وإن كانت المتروكة أكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع  
 الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه  
 الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت  
 مقدار ما لا يسع فيه إلا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رح يقضي الوتر ثم يصل  
 الفجر لأن عند الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس  
 وكذا لو تذكر الوتر في صلوة الفجر فسدت فجره في قول أبي حنيفة رح إلا إذا كان  
 في الوقت ضيق بأن لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع  
 الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت إلا  
 ما يسع فيه ثمان ركعات فإنه يقضي الظهر ثم يصل العصر وإن كان لا يسع فيه إلا ست  
 ركعات فإنه يصل الفجر ثم يصل العصر. وإذا قضى الفائتة أن قضاها بجماعة فإن  
 كانت صلوة يجهر فيها بالقرأة يجهر فيها الإمام بالقراءة وإن قضاها وحده يخبر بين  
 الجهر والخافتة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حتما وكذا الإمام  
 ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها برأى الترتيب في القضاء. وتفسير ذلك أنه  
 إذا قضى فائتة ثم فائتة فإن كان بين الأولى والثانية فائتة ست يجوز له قضاء  
 الثانية. وإن كان أقل من ست لا يجزئ به يصل الفجر فإنه أقدم من الثانية  
 ويستتم الخطبة لئلا لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الإمام من الخطبة لا يمكنه ذلك

واحدة ثم ثلثين ظهر اثرتلثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح الفجر الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة بيقين. والفجر  
من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصر ومغرب  
وعشاء. والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم  
الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعد ما من صلوات الفجر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة  
الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني  
فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائزة  
لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعد  
من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة  
لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم. وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة  
لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة  
لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة  
العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوة من ثلثة ايام. وكذا اكل  
عصر الى آخر الشهر جائزة اما صلوة المغرب. فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه  
ليس قبلها اربع راسية متروكة من المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة  
بركعة ولو غلب على ظن يوم الاول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها  
فيه ثم يتيقن ان ساء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم  
رح ينظر انكارة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء  
الصلوة وان لم. ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات. ومن اليوم  
لك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائزة شر

ما بعد ما من صلوات المغرب الى آخر الشهر جائزة . واما صلوات العشاء كلها جائزة  
 لانه ليس قبلها صلوة متروكة . وعن محمد بن الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت هل  
 يعود فيما بقي عليه شيء من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رح يختار رواية العود . واختار شمس الائمة السرخسي رح رواية عدم العود . رجل ترك  
 صلوة ثم صلى بعد ما خمس صلوات وهوذا اكر المتركه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل رح يقضي المتركه ويعيد الخمس فان لم يقض المتركه حتى صلى السادسة جازت  
 السادسة في قولهم روية في المتركه واختلفوا في الخمس التي بعد ما قال ابو حنيفة رحمه الله  
 لا يعيد الخمس . وقال ابو يوسف ومحمد رح يعيد . وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى  
 بعد ما صلوة وهوذا اكر انه لم يصل الخمس فانه يصل الخمس ويعيد السادسة في قولهم  
 فان لم يقض المتركات ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا اكر لما فعل جازت  
 السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتركه . واختلفوا في السادسة قال ابو حنيفة  
 رح لا يعيد السادسة وقال يعيد السادسة . ابو حنيفة رح فرق فقال قبل خروج  
 وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت  
 السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب واما بعد خروج وقت السادسة لو وجبت عليه  
 اعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فيسقط الاعادة . رجل ترك صلوة  
 يوم وليامة صلى من الغد مع كل صلوة من الغد صلوة فالفوائت كلها جائزة قد مرها  
 لآخرها . اما الوقتيات ان بدا بها لا تجوز وان بدا بالفوائت فالوقتيات كلها  
 فاسدة الا العشاء الاخيرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة ايضا . وهذه المسئلة  
 توافق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت  
 وبقيت ففوائت اقل من ست يعود الترتيب . وقال بعضهم لا يعود هو .

المختار. رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري أيتهما كانت إلا  
فتحرى ولم يقع تحريه على شيء فإنه يبذل أبياتهما شاء فإن بدل بالظهر فقضا الظهر ثم  
العصر قال أبو حنيفة رح بعيد الظهر. وقال صاحباه لا يعيد وهذا المسئلة  
استدل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح في الرجل إذا ترك صلاة فتدكر بعد  
شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء المتركة إلا إذا كانت  
المتركة أكثر من خمس. ووجه الاستدلال أنه أوجب الترتيب في الظهر والعصر  
من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين  
أكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الأولى هي الظهر يكون  
الظهر مع ما بعد ها إلى العصر من يوم الثانية ست صلوات لكن لما كانت المتركات  
أقل من ست لم يمنع الترتيب. فكذا إذا تدكر صلاة نسيها قبل شهر يجب مراعاة  
الترتيب. وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب. ويجوز أداء الوقتية قبل قضاء تلك  
المتركة. وهكذا روي عن أبي يوسف والطحاوي رح وما قاله المشايخ رح أحوط  
قول غيره أوسع. ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على  
قول أبي يوسف ومحمد رح يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما  
قال في الظهر والعصر أنه يقضيهما ولا يعيد الأولى منهما. واختلف المشايخ على  
قول أبي حنيفة رح قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولهما. رجل افتتح  
العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تدكر أنه لم يصل الظهر فإنه  
يتم العصر ثم يقضى الظهر لأنه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تدكر الظهر يجوز فهذا  
أول. ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس  
ثم تدكر أنه لم يصل الظهر فكذلك. ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو ذكرا أنه لم

صلى الظهر فاطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في اول الوقت  
 هوذا اكرانه لم يصل الظهر لم يصح. ولو افتتح العصر في اول وقتها وهوذا اكرانه لم يصل  
 الظهر ثم احمرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى لان شروعه لم يصح ولو  
 تذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو ممكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا  
 ان عصره او بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمها الترتيب ولا يجوز اداء العصر  
 قبل اداء الظهر وعلى قول الحسن رح لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من اداء الصلوتين  
 قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري اية صلاة كانت اختلفوا فيه والاعمال  
 ما روى محمد بن ابي عبيدة عن ابي بصير انه يعيد صلاة يوم وليلة. ولو تسيى صلوتين من يومين  
 لا يدريهما روى ابو سليمان عن محمد بن ابي عبيدة عن ابي بصير انه يعيد صلاة يومين رجل افتتح العصر  
 وهوذا اكرانه لم يصل الظهر او صلاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر واعادة العصر  
 فان قضى الظهر ولم يعد العصر صلى المغرب جاز لمغرب وعليه اعادة العصر اما اعادة  
 العصر فلا لانه صلاها وعليه ظهر في علمه سقين. واما جواز المغرب فلا لانه صلاها  
 وليس عليه صلاة قباها بيقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا او  
 رأى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه اعادة العصر  
 وعن الحسن رح من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي رجل ترك الظهر وصلى  
 بعد هاست صلوات وهوذا كر للمتروكة كان عليه قضاء المتروكة لا غير وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحم الله انه يقضى المتروكة ونجسا بعد ما ولو صلى بعد المتروكة  
 خمس صلوات ثم قضى المتروكة كان عليه اعادة الخمس التي صلاها في قولهم  
 رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الاول  
 جائزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة. وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام

لأنه صلاها قبل الوقت وصلوة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب  
لا يجوز لأن عليه قبلها من اليوم الأول أربع صلوات وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني  
من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يترتيب أو لا يرى لكثرة الفوائت رجل ترك  
الصلوة شهرا أو سنة ثم اشتغل بإداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلوة ثم صلى  
وقتيه وهوذا كركل المروكة الحمد يشة ولما قبلها من الفوائت اختلفوا في جواز الو<sup>قتية</sup>  
قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا <sup>عنه</sup>  
لصلواته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى  
لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة وللوتر كذل لك واختلفوا أنه هل يقوم  
الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رح يقوم وقال البلخي  
رح لا يقوم وكذا قال علماءنا رح ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر  
غلام أحلم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم  
ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء وهو المختار. وأن  
استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذه واقعة محمد رح سألها  
بأخيفة رح كاجابه بما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع أنه لم يفته  
شيئ منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه اخذ باحتياط والصحيح  
أنه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لأنها تغل ظاهرا وقد  
فعل كثير من السلف رح لشبهة

### فصل في الاستخلاف

من لا يصلح لها ماله في الابتداء لا يصلح خليفته له. أمام سبقة الحديث تقدم الإمام  
رجلا والنوم رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكره. أما قال الإمام هو الذي قد عه

. الامام لانه مادام في المسجد كان حق الاختلاف له . وان تقدم رجل من غير تقديم  
 احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز . ولو خرج الامام من المسجد  
 قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل  
 والقوم ولا تقبل صلاة الامام الاول . رجل صلى برجل فاحدنا وخرجا من  
 المسجد معا فسدت صلاة المقتل دون صلاة الامام امام احدت فقدم رجلا  
 من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني ان يكون اماما من سلعته و  
 نوى ان يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الامام الاول ومن  
 كان علي بن الخليفة وعلي ساره في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله  
 من الصفوف لانهم صاروا اماما للامام . وان نوى الثاني ان يكون اماما اذا قام مقام  
 الاول . خرج الامام الاول من المسجد قبل ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت  
 صلاتهم لانه كما خرج الاول خلا مكان الامام عن الامام شرط جواز صلاة الخليفة  
 والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد وان نوى الثاني  
 ان يكون اماما من ساعته فقبل ان يصل الى المحراب خرج الاول من المسجد لا يفسد  
 صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام . الامام اذا حدث واستخلف رجلا من خارج  
 المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه ويفسد صلاة القوم  
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح . وفي قساذ صلاة الامام روايتان والاصح هو الفساد  
 امام سبقة الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الامام ابو بكر  
 بن الفضل رح ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف  
 غيره جاز ويصير كان الثاني يقدم بنفسه او قدمه الامام الاول وان كان غير ذلك لم  
 يجوز امام توهمه انه رجع واستخلف غيره فقبل ان يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان

ماء ولم يكن دما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الخليفة ادى ركعا  
من الصلوة لا يجوز للامام ياخذ الامامة مرة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة لان الخلاف  
قاكدت باداء ركن وان لم يؤد ركعا لكه قام في الحراب قال ابو حنيفة وابو يوسف رح  
له ان ياخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن  
القبلة. قال محمد رح لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يتيقن الحدث ففسد  
صلوة الكل عند محمد رح. ولو ظن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على  
الوضوء روى الحسن عن ايحيفة رح انه يستقبل الصلوة. وان ظن انه احدث  
فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم انه لم يكن احدث فسدت صلوة الكل هو  
الصحيح. ظن الامام انه احدث او على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم  
استيقن بالظهور فسدت صلوة الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام  
اذا صار مطالبا بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز  
الاستخلاف بعد خروج البول. وكذا اذا اصابه وجع البطن او الماشاة او غير ذلك. و  
كذا لو عجز عن القيام بذلك السبب ففقد وصلي قاعدا لا يجوز. امام سبقه الحدث  
فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل ان يخرج عن المسجد او احدث بمحل  
قلوبهم ولا يضره. ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدي بالخليفة. ولو بدل للاول  
ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني. ولو تواض الاول في المسجد وخليفته  
قائم في الحراب ولم يؤد ركعا تاخر الخليفة ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد تواضاً  
ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني. وان توى الثاني بعد ما تقدم  
الامام لا يصح له الاستخلاف الاول ويصل صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقتدى به  
رجلا والقوم رجلا وتوى كل ليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر

يسوى الدخول في صلواته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند اصحابنا راجح. وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد ورجع ينبغي ان يقتدى بالثاني لان الثاني صار اماماً له عينه او لم يعينه. اذا احدث الامام واستخلف رجلاً وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الأول فقد مه الثاني لا يجوز تقديمه. ولو جاء الأول متوضياً بعد ما قام الثاني مقام الأول جاز للثاني ان يقدمه. ظن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج بنى على صلواته وقال محمد راجح يستقبل. ظن الامام انه احدث فاستخلف رجلاً ثم احدث الأول متعمداً او تكلم قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة الكل كما لو فعل ذلك قبل ان يستخلف احداً وان احدث غير متعمداً ولم يؤد الخليفة ركناً ينبغي ان يعيد الأول استخلافه حتى يجوز. رجل صلى يقوم في الصلوة فحدث وتقدم امامه خطوتين قبل ان يقدم احداً ان تقدم مقدماً بما لو تاخر يخرج عن الصلوة فسدت صلواتهم يعتبر التقدم بالتاخر في حق هذا الحكم. والبيت بمنزلة المسجد. المقدي اذا شك في اتمام وضوء امامه يجوز صلواته ما لم استيقن ان الامام ترك عضواً من اعضاء وضوئه لان الاحكام تنبني على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله اعلم

باب الحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في الباب فصول اربعة. فصل فيما يكره في الصلوة وفيما لا يكره. وفصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب فصل فيما يقطع الصلوة. وفصل فيما يمنع المضى وما لا يمنع البناء

### اما الاول

يكره بعد الأي والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة راجح. وقال أبو يوسف

رَحَّ لَا بَأْسَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالنَّطْوَعِ قَالُوا إِنْ عَزِمَ رُؤُسُ الْأَصَابِعِ لَا يَكْرَهُ . وَاخْتَلَفَتْ  
 الْمَشَاطِحُ فِي كَرَاهَةِ عَدْلِ الْأَمْرِ وَالتَّسْبِيحِ خَارِجَ الصَّلَاةِ . وَيَكْرَهُ أَنْ يَعْبَثَ بِثَوْبِهِ أَوْ  
 جَسَدِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ . وَأَنْ يَكْفُ ثَوْبَهُ . وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْفَضَ ثَوْبُهُ كَيْلَا يَلْتَصِقَ بِجَسَدِهِ  
 فِي الرُّكُوعِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَحَ جِهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالْحَشِيشِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ  
 وَقَبْلَهُ إِذَا كَانَ يَضْرِبُهُ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَضْرِبُهُ ذَلِكَ يَكْرَهُ فِي وَسْطِ  
 الصَّلَاةِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَالسَّلَامِ . وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَحَ الْعِرْقَ عَنْ جِهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ  
 وَيَكْرَهُ أَنْ يَشَبِكَ أَصَابِعَهُ وَيَفْرِقِعَ وَأَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ وَأَنْ يَلْتَفِتَ بِمَنَّةٍ وَبِإِسْرَةٍ  
 بِأَنْ يَحْوِلَ بَعْضُ وَجْهِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ . فَأَمَّا مَنْ يَنْظُرُ بِمَوْقِعَيْنِهِ وَلَا يَحْوِلُ وَجْهَهُ فَلَا  
 بَأْسَ بِهِ . وَيَكْرَهُ أَنْ يَقَعَّ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ يَبِينِ السَّجْدَتَيْنِ . وَتَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْيَمِينُ  
 عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصُبُ فَيُحْدِثُ بِهِ . وَقِيلَ تَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْيَمِينُ عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصُبُ  
 يَدَهُ أَمَامَهُ نَصْبًا . وَيَكْرَهُ التَّرْبِيعَ لِأَمِنْ عَذْرِيَّانِ يَفْعَلُ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ . وَأَنْ تَوْنَعَ  
 فِي النَّطْوَعِ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ جَازٍ وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ . وَلَا يَتَنَاقَبُ بِهِ يَفْطُرُ فَاهُ وَلَا  
 أُنْفَهُ إِلَّا إِذَا غَلَسَ التَّنَاقُوبَ فَحِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْفَمِ . وَلَا يَتَمَطَّى . وَلَا يَغْضُضُ عَيْنَيْهِ . وَلَا يَقْلِبُ  
 الْخَصَا إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُ السُّجُودَ فَيَسْوِي مَوْضِعَ سَجْدَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَلَا بَأْسَ  
 بِقَتْلِ الْعَقْرَبِ وَالْحَيَّةِ الْحَيَّةِ وَغَيْرِ الْحَيَّةِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَعْدَارِ وَقَبْلَهُ وَفِي هَذَا  
 إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْمَشَى وَالْمَعَالِجَةِ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَشَى وَالْمَعَالِجَةِ الْكَثِيرَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ  
 قَالَ تَمَسَّ الْأُتَمَّةُ السَّرْحُصِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَعَالِجَةِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَيَكْرَهُ  
 أَنْ يَأْخُذَ الْقَمْلَةَ وَيَقْتُلَهَا كَنْ يَدٍ فَهِيَ تَحْتَ الْحَصِيرِ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ رَجُلٍ وَرَوَّاهُ  
 عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ قَمْلَةً أَوْ بَرِغوثًا فَقَتَلَهَا أَوْ دَفَنَهَا فَقَدْ أَسَاءَ . وَلَا يَبْزُقُ فِي الصَّلَاةِ  
 وَيَكْرَهُ تَرْكَ الطَّائِنَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ هُوَ أَنْ لَا يُقِيمَ صَلَاتَهُ وَيَكْرَهُ الْأَعْتِجَارُ

هو ان يشد راسه بالمنديل ويترك وسط راسه. وكذلك عقص الشعر  
هو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشده. ويكره القراءة في غير حالة القيام و  
كذلك سدل الثوب في الصلوة وهو ان يجعل الثوب على راسه او عاتقه  
ويرسل جانبيه امامه على صدره. ويكره الصلوة في ازار واحد من غير عذر  
ولا بأس بان يصل في ثوب واحد متوشحابه. ويكره لبسة الصماء وهو ان يجعل  
الثوب تحت الابطال الأيمن وي طرح جانبيه على عاتقه الأيسر قالوا ومن صلى في  
قباء ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل. ويكره  
ان يصل وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصاوير  
وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير و  
هذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف. فان كانت صغيرة او  
محموة الراس لا بأس به. ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط واللبود <sup>والصلوة</sup>  
على الأرض او على ما تنبت الأرض افضل. ويكره ان يطول الركعة الاولى على  
الثانية في التطوع. ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة. ويكره تكرار  
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع. ويكره نزع القميص  
والقميص ولبسهما ونزع الخف في الصلوة بعمل يسير. ويكره ان يشتم طيبا وان  
يروح بثوبه او بمردحة في الصلوة مرة او مرتين ولا يفسد الصلوة ويكره الدخول  
في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان افتتحمها وذلك يشغله عن الصلوة قطعها  
وان مضى عليها اجزأه وقد اساء. وكذلك الواصاية بعد الافتتاح ويكره ان يحرف  
اصابع رجليه او يديه عن القبلة في السجود وغيره. وينبغي ان يكون منه برحمة  
الى موضوع سجدته ولا يرفع راسه الى السماء ويكره ان يصل خلف الصفوف اذا وجد

في الصغوف فرجة. ويكره المروزيين يدي المصل. ويد رَأ المصل للمار بين يدي يه ولا  
 يقاتله. ويكره أن يصل بين يدي يه نيام أو قوم يتحدثون في رواية الحسن عن أبي خنيفة  
 رح. وفي رواية جامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصل إلى ظهر رجل قاعد يتحدث قالوا  
 تاويل رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة  
 ويكره أن يصل بين يدي يه تنورا وكانون فيه نار موقدة لأنه يشبه عبادة النار. وأن  
 كان بين يدي يه سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار. ولا بأس بأن يصل بين  
 يدي يه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك. ويكره أن يصل وهو يعتمد  
 على حائط أو أسطوانة من غير عز. ولا بأس بذلك في التطوع. ولا بأس أن يصل في فيه دماغ  
 أو دنائين لا يمنعه عن القراءة وإن منعه عن القراءة لا يجوز صلواته. وكذا الوصل في يدي يه مال  
 يسكه ويكره أن لا يضع يدي يه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عز  
 وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وأن رفعهما لا يجوز صلواته

### فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

إذا صل ولم يد رَأ ثلثا صل أم وجعا قال ان كان ذلك أول ماسه يستقبل واختلفوا في  
 تفسيره لك قال بعضهم أول ماسه في هذه الصلوة وقال بعضهم أول ماسه في غيره  
 وعليه أكثر المشايخ فان لقى ذلك غير حرة يتحرى ويأخذ بما ركن اليه قلبه. فان وقع تحريم  
 على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد  
 سهوه. فان وقع تحريمه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهوه. وأن لم يقع تحريم  
 على شيء يأخذ بالأقل في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فتقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم  
 يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهوه وسجود السهو يتعلّق بأشياء  
 منها إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استقم

قائما او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة . وان لم يكن كذلك فقد ولاسهو  
 عليه وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة  
 الاولى والثانية وعليه الاعتماد . وان رفع اليديه من الارض وركبناه على الارض ما لم  
 يرفعهما بقعد ولاسهو عليه وكذا روى عن ابي يوسف رح . ومنها اذا جهر وهو امام  
 فيما يخافت فيه قل ذلك اوكثر . او خافت فيما يحرف فيه قل ذلك اوكثر في ظاهر الرواية  
 وفي النود ولاسهو عليه ما لم يخافت مقدرا ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف  
 وهو اية قصيرة عند ابى حنيفة رح وعندهما ثلث ايات قصارا واية طويلة وذكر  
 شمس الائمة المحل والصح في ظاهر الرواية الجهر والخافت سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت  
 كلمة . ولاسهو على المنفرد في شئ من ذلك لانه مخير بين الجهر والخافت . وروى ابو سليمان  
 رح ان المنفرد اذا ظن انه امام فحمر كما يحمر الامام يلزمه سجود السهو . ومنها اذا ترك الفاتحة  
 في الاولين او احدهما او ترك السورة في الاولين او احدهما يلزمه السهو . ومنها  
 اذا قرأ الاولين او في احدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة . ولو قرأ الفاتحة ثم السورة  
 ثم الفاتحة ولاسهو عليه . وقيل بانه يلزمه السهو . ولو ترك قراءة التشهد ناسيا في  
 القعدة الاولى او في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو . عن ابي يوسف رح  
 في رواية لاسهو عليه . وكذا لو ترك بعض التشهد ساهيا يلزمه السهو في ثلث الروايات  
 قالوا ان كان المصلح اماما ياخذ بقول ابي يوسف رح . وان لم يكن ياخذ بقول محمد رح . ومن  
 عليه السهو يصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الاولى في قول ابى حنيفة و  
 ابي يوسف رح . وفي قول محمد رح في القعدة الثانية . والاحوط ان يصل في القعدتين  
 ولا يلزمه السهو بترك التشهد في القعدة الثانية واوبدا بالسورة ساهيا فلما قرأ  
 البعض . تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة وسجد للسهو . وان قرأ أكثر الفاتحة وسجد

حتى احمرت الشمس. وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد  
السلام يسقط السهو. أقضى بامام سلم عليه سجود السهو وان سجد الامام للسهو  
صح الاقتداء والافلا. وعند محمد رج يصح الاقتداء به على كل حال اذا لم يسجد  
الامام للسهو ولا يسجد المقتدى. اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لسهو  
عليه ويسلم عن يمينه. اذا قعد على الرابعة قد راى التشهد ثم تذكر بعد السلام انه  
لم يتشهد قال ابو يوسف رج يعود ويتشهد. وقال زفر والحسن رج لا يتشهد.  
اذا ترك صلاة الليل ناسيا فقصاها في النهار وام فيها وخافت ساهيا كان عليه  
السهو. وينبغي ان يجهر ليكون القضاء على وفق الادام وان ام ليلا في صلاة النهار يخافت ولا  
يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو. ولو ام في التطوع في الليل فخافت متعذرا فقد ساء  
وان كان ساهيا فعليه السهو. اذا لم يقرأ بشئ في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بقائه  
الكتاب وسورة ويجهر بهما في قولهم جميعا ويسجد للسهو اذا اتم السجدة الصليبة او  
سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو  
فيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لسهو عليه: المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه  
من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلاته في قول ايحيفة ومحمد رج وعليه السهو  
اذا زاد على التشهد الاول خرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام  
روي الحسن عن ايحيفة رج انه يلزمه السهو. اذا صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة  
قد راى التشهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان التثقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه  
بغوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطوع ولم يتم التطوع. وعن  
محمد رج انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره  
اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا ما قالوا في من اراد ان يطوع

في آخر الليل فلما صلى ركعة طلعت الفجر فالأفضل ان يتمها لما قلنا. اذا بدأ بقراءة السورة في الركعة  
 الاولى والثانية فقرأ آخر فاسأهايا كان عليه السهو. اذا سلم بعد ما قعد قد رآه التشهد ولم يتشهد  
 فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجد في السهو ثم يتشهد ثم يسلم. اذا نسي التشهد في آخر الصلوة  
 فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلم يقرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد ففسدت  
 صلوته في قول أبي يوسف رحمه الله فعوده الاول ارتفعض بالعود الى قراءة التشهد  
 فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلوته. وقال محمد رحمه الله لا تفسد صلوته  
 لان فعود الاول ما ارتفعض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفعض بقدر  
 ما قرأ اوله يرتفعض اصلاً لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها  
 عليه الفتوى. وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لا رواية فيها. اذا نسي الفاتحة  
 والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائماً للقراءة ثم تدم فسجد ولم يعد  
 الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لانه لما انتصب قائماً للقراءة ارتفعض ركوعه  
 فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفعض كل الركوع اوله يرتفعض اصلاً  
 لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كان لم يكن. اذا اراد ان يقرأ فوصل  
 سورة فخطأ فقرأ سورة اخرى لاسهوه عليه. اذا شئت في سجود السهو انه يسجد  
 سجدة وسجدتين وطلت تفكره ثم تذكر لاسهوه عليه. المسبوق اذا لم يتابع الامام  
 في سجود السهو وسها فيما يقضي كراه سجدة ثان ويتنظم الثانية الاولى وان لم يسه  
 فيما قضى ورفع عن صلوته سجدة للسهو الذي كان مع الامام استحساناً. ولو تابع  
 الامام في سجود السهو ثم سها فيما يقضي فانه يسجد لسهوه. اهـ ام سها في صلوته  
 ثم احدث تقديم غير قسمها الثلاثة ايضاً فسجد الثاني سجدة بين كراه ذلك. اذا سلم الامام  
 وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ وركع فلم يسجد وسجد الامام

ثم يعود فيصلي الثالثة والرابعة بركوعيهما وسجودهما لأنه لما قل كر في الركوع  
والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الأرتفاض فكان عوده للسجدة المتركة ركعة  
للكوع غير تفضي بخلاف ما بعد التمام المصلي إذا سلم فاسيا وعليه سجدة التلاوة  
فسيجد هاتم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلوته لأن  
العود إلى سجدة التلاوة يرفض الفعلة في رواية كالأعود إلى السجدة الصلبية يرفض  
القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة الشيخين رح. أما العود إلى سجود  
السهو لا يرفض القعدة باتفاق الروايات. إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة  
فتذكر في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد  
فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلوته لا ارتفاع النعمة وانه نفس  
صلوة القوم لا نقطاع المتابعة. المسافر إذا صلى ركعتين وسها فيهما وسجد للسهو  
ثم نوى الإقامة صحى نيته وينقلب فرضه أربعاً. ولو صلى الرجل ركعتين تطوعاً  
وسها فيهما وسجد للسهو فأراد أن يبغى عليهما ركعتين لا يبغى من عليه السهو  
إذا سلم وهو يريد أن لا يسجد للسهو كان عليه أن يسجد نيته باطلاً. رجل  
نزل من صلاته سجدة صلبية وسجدة للتلاوة فسلم وهو ذاكر أحدهما فسدت  
صلوته كانت المذكورة صلبية أو تلاوة. وعن أبي يوسف رح أن كان نا<sup>سيا</sup>  
للتلاوة وذكر للصلبية فكذلك. وإن كان على العكس لا تفسد صلوته ولو سلم  
هو ذاكر أنه قعد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة  
للتلاوة لا يعود لأنه سلام بعد صلوته تامة لأنه لم يتذكر ركعاً. وكذا الواسل  
بغير ذكر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يذبح تشهداً أو تشهد جازاً للغرب  
بعد التلاوة وصلوته تامة المصلي إذا نسي سجدة. فإذا صلى ركعتين قعدت الصلوة

بذكرها في الركوع او في السجود او في القعود فانه يخرجها ساجدا ثم يعود الى ما كان فيه فيعيد مع استحسانا. وان لم يعد جازت صلوته. وان اخرها الى اخر صلوته اجزأ لان الصلوة واحدة. وان كان اما ما وصل ركعة وترك منها سجدة فصل ركعة اخرى وسجد لها فتذكر المتركة في السجود فانه يرفع راسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لانها ارتفعت فيعيد ما استحسانا. فاما ما قبل ذلك الى المتركة هل ترتفع ان كان ما تخلل بين المتركة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع، باتفاق الروايات فلا يلزمه اعادة ذلك وان لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن ابي حنيفة رجا انه يرتفع اذا قرأ في الشفع الثاني من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهو عليه. قرأ في صلوة الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تنجيا في جنوبهم لاسهوه عليه لانه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولا.

### فصل فيما يفسد الصلوة

المفسد للصلوة نوعان فعل وقول. اما الاول اذا حدث في صلوته من بول او غائط او ريح او رعاف متعديا فسدت صلوته وان سبقه الحدث ولم يتعد ان كان بعد ثاموجه الفسل فكذلك وان كان موجبه الوضوء فان كان بفعل الأدمي فكذلك وان لم يكن بفعل الأدمي لا يفسد الصلوة بل يتوضأ ويبدئ اذا كان على يده دمل او جراحة او بثرة فغمرها بيد. عدل فسال منه الدم فسد صلوته لانه تعدى الحدث. وان لم يغمرها لکنها انشقت باصابة اليد او الثوب ويلزمه السهو لانها خربا منه الدم فسدت صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد وهو الثالث فانه ترك من الركعة في قوله لو حجة. وفيه خلاف على قول ابي حنيفة ومحمد

ربح تفسد صلوته ويمنع البناء. كذا لو سقط من السقف حجارا خشب على المصلي  
 يشبه انسان فادماه. وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي ووضع جبهته على الارض  
 في السجود فقال منه الدم من غير قصد فسدت صلوته عندهما. وقيل تفسد عند الكل  
 لان الاحتراز عنه ممكن فلا لم يحتمل بصار كانه تعمد ذلك. وكذا لو كان تحت شجرة  
 فسقطت منها ثمرة فخرجته. وان لم يصيبه احدث لكنه فعل فعلا ليس من افعال الصلوة  
 ان كان كثير المني يد تفسد صلوته. وان كان يسيرا لا تفسد صلوته واختلفوا في  
 القلة والكثرة. قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير. وما يقام بيد واحدة فهو يسير  
 ما لم يتكرر فعليه هذا القول المصلي اذا ضرب دابته مرة او مرتين لا تفسد صلوته لان  
 الضرب يتم بيد واحدة. وان ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته ولو كان  
 فصلوة الظهر والنفل اربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان  
 ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته. وكذا لو انتقض من عمامته كور فسواه  
 مرة او مرتين لا تفسد لان ذلك يحصل بيد واحدة. وان تم فسدت صلوته لانه يحصل  
 بيد واحدة. وكذا المرأة اذا تحرت فسدت صلوتها ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته لان  
 ذلك يحصل بفعلين بادخال اليد في المعلق ثم شد المعلق. وان افتح الباب المعلق  
 فسدت صلوته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المعلق ثم تحريك المعلق وقت  
 الفتح ثم اخراج المعلق من موضع الشد. ولو شد السراويل تفسد صلوته  
 لانه يحتاج الى استعمال اليدين. وان حل الاراء لا تفسد لانه يتم بيد واحدة  
 من غير تكرار الفعل. وكذا لو زر القميص تفسد ولو حل لا تفسد. ولو رفع العمامة  
 لم يضرها على الارض او دفعها من الارض ووضعها على الراس لا تفسد لانه يتم بيد  
 واحدة من غير تكرار. ولو زرع القميص لا تفسد. ولو لبس القميص تفسد. ولو

تفعل او خلع ثعلبه لا تقسّد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولو لبس  
 الخفين فسدت صلوته لانه لا يتم بيد واحدة. ولو اُلجِمَ دابته او اسرجها او  
 نزع السرج فسدت صلوته وان امسكها او خلع اللجام لا تقسّد ولو لبس قلنسوة  
 او بيضة او نزعها لا تقسّد. وان رمى طيرالم تقسّد صلوته قيل هذا اذا كان  
 الحجر في يده اما اذا اخذ الحجر من الارض ورمى طيرا تقسّد صلوته. ولو تروح بمروحة  
 او بكى لا تقسّد صلوته وقد مر قبل هذا. وان اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت  
 صلوته لانه ليس من اعمال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والفم والاسنان. و  
 ان ابتلع شيئا بين اسنانه في الكتاب انه لا تقسّد الصلوة ولم يفصل قيل هذا اذا  
 كان قليلا فان كان كثيرا يقسّد الصلوة ثم اختلفوا في القلة والكثرة. بعضهم يندرج  
 القليل بما دون الحصة وسوى بينهما وبين الصوم. وقال بعضهم ما دون ملأ  
 الفم لا يقسّد الصلوة و فرق بين الصلوة وبين الصوم. وان ضرب انسانا بسوط او  
 بيد فسدت صلوته. وان تعقل سيفا او نزع لا تقسّد صلوته. وكذا اذا تردى  
 برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيا او ثوبا على عاتقه لم تقسّد صلوته  
 وان كان ثقيلا يتحمل بالاجر بمقابلته فسدت صلوته وان دفع المار بين يديه <sup>سواء</sup>  
 او بيد لا تقسّد صلوته وان رمى بسهم فسدت صلوته لانه كثير قالوا هذا اذا <sup>سقط</sup>  
 القوس والسهم ووضع السهم على الوتر ورمى به. فاما اذا كان القوس في يده و <sup>السهم</sup>  
 على الوتر ورمى لا تقسّد صلوته. ولو ركب الدابة فسدت صلوته لانه لا يتم  
 الا باليدين. وان نزل من الدابة لم تقسّد لان النزول ممكن بدون استعمال  
 اليدين بان يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض. قالوا هذا  
 يشكّل - انه انه اعطاه وضعه على السهم فان صلته تقسّد. ويمكن ان يحجب

عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي يدرك بنفسه. وهذا على قول من يقدر الكثير بعمل اليدين. وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رح. وقال بعضهم ان كان بحال لوراء انسان ليستيقن انه ليس في صلوة فهو كثير. وان كان يشك انه في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير. وهذا اختيار العامة. وقال بعضهم يفوض ذلك للرأي المصلح ان يستغششه واستكثره فهو كثير والا فلا. قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المحلوا في روح هذا القول اقرب المذهب ابين في روحه لانه في جنس هذا المسائل لا يقدر تقدير ابل يفوض ذلك للرأي المبتلى به. ولو حول المصلح وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلوته. وكذا لو تقدم على الإمام من غير عذر. ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه فسدت صلوته. قال الإمام ابو علي النخعي رح لا تقسّد صلوته ما لم يتأخر مقدار سجود من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة. المرأة اذا ظنت انها احدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فسدت صلوتها. وليس البيت لها كالمسجد للرجل. وقال القاضي ابو علي النخعي رح لا تقسّد صلوتها والبيت لها كالمسجد للرجل ولو كان المقتدى على يمين الإمام فحاء ثالث واجتذب المؤتم إلى نفسه بعد ما كبر الثالث او قبله لم تقسّد صلوة المؤتم. وقال بعضهم اذا احتجب به قبل التكبير تقسّد محاذاة المرأة الرجل في صلوة مشتركة شرعية التحريم والاداء تقسّد صلوة الرجل قلت محاذاة المرأة او كثرت بالغلة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل الصلوة تناب عليها. اقتدت بامام نوى. امامتها في الفريضة او اقتدت مقطوعة للمفترض فان قامت يحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الإمام لم ينعتق تحريم الإمام هو الصحيح. وان تقدمت على الإمام وانتمت به لم تقسّد صلوة الإمام. وحده المحاذاة ان يجازي عصومنها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يجلس اعلم بالسفل.

منها وخافها النكاح يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلواته. ويصح اقتداء المرأة بالرجل  
 في صلاة الجمعة وإن لم ينو امامتها. وكذلك يصح اقتداء القاري بالاموي من غير أن ينوي  
 امامته حتى تفسد صلوة الاموي. المراهقة اذا صلت بغير قناع جاز. وكذا الامسة البالغة  
 اذا صلت بغير قناع جاز. فان اعتقت البالغة في خلال الصلوة فسرت من ساعتها  
 جازت صلواتها. والمحرم اذا افتتح الصلوة عاريا ثم وجد الثوب في خلال الصلوة تفسد  
 صلواته ولا يبني اذا سبقه حدث في الصلوة. فمكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف ففسد  
 صلواته. وهذه جملة مسائل احدها هذه. ومنها اذا اصاب الثوب او اليد نجاسة  
 اكثر من قدر الدرهم من غير حدثه. ومنها اذا طرح المقتدي في الرحمة امام الامام اوي  
 صف النساء. او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرخوا ازاره او سقط عن المصلي ثوبه  
 وانكشف عورته فبيما اذا تعد ذلك فسدت صلواته قل ذلك او كثير. وان لم يتعد  
 فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلواته علم بذلك او لم يعلم. وان لم يؤدركا ومكث  
 فان كان بعد ذلك تفسد في قولهم. وان وجد سبيلا من التباعد عنها فمكث من غير عذر  
 اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد ربح ان صلواته تفسد. وقيل قول ابي حنيفة  
 ربح في هذا القول محمد ربح. وان تجلس ثوبه او بدنه بحدثه بان رفع ما صاب الوعاء  
 ثوبه او بدنه ان كان قابلا فصل فيهما جاز. وان كانت كثيرة وليس معه ثوب اخر  
 فانه ينصرف ويتوضأ ويفسل النجاسة يبني على صلواته لان التبرع جواز البناء في  
 الوعاء مع انه يصيب ذلك جسده وثوبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث  
 فانصرف فسبقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد ربح. ولو  
 سبقه الحدث في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم احدث متعمدا لا يجوز له البناء  
 صلواته في صلواته قبله. الثاني بعد صلواته. كما لو احدث متعمدا. واو



فتزل لبنها فسدت صلواتها. وإن مصرصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد صلواتها. وإن مصر ثلث مصات تفسد صلواتها نزل اللبن أو لم ينزل. إذا قرأ المصلّي من المصحف فسدت صلواته في قول أبي خنيفة رح. ولو نظر في المصحف والمحراب مهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته وهو الصحيح. ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلواته. وكذا لو أشد شعرا فيه تسبيح أو تهليل فسدت صلواته. ولو أغنى على المصلّي أو جن فسدت صلواته. ولو كانت المرأة في الصلاة فجأ معها زوجها بين الفخذين فسدت صلواتها وإن لم ينزل منها بل وكذا لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها بشهوة. ولو نظر إلى فرج المطلقة طلاقا رجعيًا عن شهوة يصير مجامعا ولا تفسد صلواته في رواية. وكذا لو نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها واستهوا لا تفسد صلواته في رواية. ولو صلى الرجل في قميص محلول الجيب فوقع بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكر فأنه لا تفسد صلواته وفي رواية تفسد وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رح. ولو نظر إنسان من تحت القميص ورأى عورة المصلّي لا تفسد صلواته. ولو قبلت المصلّي امرأة ولم يشتهها لم تفسد صلواته. إذا نام المصلّي مضطجعا متعديا فسدت صلواته. ولو غس في الصلاة ولم يتعد فما لم يفسد حتى اضطجع لختلفوا فيه. قال بعضهم ينتقض طهارته ولا تفسد صلواته. ولأن يتوضأ ويبني. وقال بعضهم لا تفسد صلواته ولا ينتقض طهارته كما لو نام في السجود. ولو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يتعد ذلك لا تفسد صلواته وإن تعد فسدت في السجود ولا تفسد في الركوع. ولو كتب على يد أو في الهواء أو شيئا لا يستعين لم تفسد صلواته. وإن كتب على الأرض مستتبيا فسدت صلواته إذا كثرت ولو مضى عليه كاف. وسئل عنه إذا كثرت. ولو أخذ من الخارج بمسمة وأبتلمها فسدت

حلوته في روايه . ولو كان فيه عيب ليجتنب فلا كما فسدت صلوته وان لم يملكها  
 قد خل في جوفه منها شيء يسير لم يفسد صلوته . وكذا لو ابتلع دما خرج من بين اسنانه  
 لم يفسد صلوته اذ لم يكن ملاء الفم . وكذا الوقاء اقل من ملاء الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك  
 امساكه لا يفسد صلوته . ولو ادهن راسه ونحيته او التحل او جعل ملء الورد على  
 راسه فسدت صلوته قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الد من عليه .  
 ولو كان في يده فمسح براسه او بلحيته لم يفسد صلوته . ولو سلم انسان على المصلح <sup>شار</sup> فاشارة  
 لرد السلام براسه او يده او اصبعه لا يفسد صلوته . ولو صاح المصلح رجلا يريد  
 التسليم فسدت صلوته . ولو نتف شعرة او شعرتين بمرّة او مرتين لا يفسد وان نتف  
 ثلاث مرّات يفسد صلوته . وكذا لو قتل القملة مرارا متدراكا فسدت صلوته  
 ولو مشى في صلوته مقدار نصف واحد لم يفسد صلوته . ولو كان مقدرا نصفين ان مشى  
 دفعة واحدة فسدت صلوته . وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا يفسد  
 صلوته . ولو رفع المصلح من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا يفسد  
 صلوته . ولو طلب من المصلح انسان شيئا فامسى المصلح براسه بسم او اراء انسان  
 يدبرهما وقال اجيد هو فادعى براسه بسم لا يفسد صلوته . ولو رفع المصلح القبلة  
 في المسححة لا يفسد صلوته . ولو تفكر في صلوته فنذ كر حدثا او شعرا او انشاء  
 كلاما مرتبا ولم يذكر ذلك بلسانه لم يفسد صلوته . ولو انكشف ريع شعر المرأة او ساقها  
 في الصلوة فسدت صلوتها . والمعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين  
 لا ما تحتهما وهو الصحيح . وفي حرمة النظر تسوي بينهما هو الصحيح . وقال ابو يوسف  
 ريع ساقها ليس بجورة . وذراعاها كبطنها في ظاهر الرواية . وعن ابو يوسف وهو رواية  
 عن ابن ابي شيبة ريع ذراعاها ليس بجورة لو صلت اخر ذراعاها لم كشوفتان جازت

صلواتها وفي قد مهار وايتان والصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلوة. والكف  
والوجه ليس بعورة. وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حدة. وانكشاف ربيعها  
يمنع الصلوة. وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراعين مع الخصيلتين عضوان  
مختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربيعها جميعا يمنع الصلوة والصحيح  
موالاول. المصلحة اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشفت عورته في الوضوء او  
كشفها هو قال القاضي الامام الاجل ابو علي النخعي في ربح ان لم يجد بدا من ذلك لم  
تفسد صلواته. وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة  
تحت القميص فابدى عورته فسدت صلواته. وكذا المرأة اذا سبقها الحدث  
في الصلوة واحتاجت الى البناء لهما ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء و  
تغسل اذا لم يجد بدا من ذلك. وقال بعضهم المصلحة اذا كشف العورة في وضوئه  
يستقبل للصلوة ولا يبيح. وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تفسد صلواته  
والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها  
في الوضوء ظاهرا وليس هذا كما لو كشف العورة في الصلوة الا ترى ان من سبقه  
الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ. ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلواته  
وكذلك ما سح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة تفسد صلواته. ولو سبقه  
الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسحه كان له ان ينزع خفيه  
ويتوضأ ويبح. ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجد عمامة ان كان على وجه  
التنلل والتصرع لا بأس به. وان كان على وجه التهاون يكره. ولو صلى رافعا  
كفيه الى المرافقين كره. من سبقه الحدث في الصلوة له ان يستقي الماء من البئر يتوضأ  
ويسقي لم يكن عند ماء آخر. وفكوا الكوخ، والقدرى من الاستقاء بمنع البند

ولوانتهى المنه فيه ماء فجازعته المنه آخر فانه يستقبل الصلوة. ولو سبقه  
الحديث في الصلوة بمن هب ليتوضأ فوجد الدلو منخرا فمخرزه فانه يستقبل  
الصلوة. ولو سبقه الحديث بقربه بترقد هب الى الماء قالوا ان كان مؤنة النزع  
والاستقاء اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستقى والا يذهب الى الماء. المصل  
اذا قاء ملاً الفم ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وله ان يتوضأ ويبيض. وان قاء  
اقل من سلاً الفم لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته. وان قاء ملاً الفم ثم ابتلعه  
ولم يجه وهو بقدر على ان يجه تفسد صلوته وان لم يكن ملاً الفم لا تفسد  
صلوته في قول ابي يوسف رج وتفسد في قول محمد رج والاحوط قوله. الامام اذا  
حضر من القراءة ما يختلف غيره قبل ان يقرأ مقلد ما يجوز به ا صلوة جازية قول  
ابي حنيفة رج ولا تفسد صلوته. واما المفسد من حيث القول اذا تكلم في صلوة  
عامة او ناسيا او نائما يسيرا او كثيرا قبل ان يقعد قدر الشبهة فسدت صلوة  
وكذا اذا سلم على انسان اورد السلام. ولو اراد ان يسلم على احد ساهايا فقال السلام  
ثم علم فسكت تفسد صلوته. ولو بكى في صلوته فان سال دمه من غير صوت  
لا تفسد صلوته. وان ارتفع صوته فحصل به حروف ان كان من ذكر الجنة والنار  
لم تفسد صلوته. وان كان من وجع او مصيبة تفسد صلوته. وكذا لو قال اف  
اوقف اوان في صلوته فقال اها واه تفسد صلوته ان كان من وجع او مصيب  
وان كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رج انه قال لا تفسد صلوته  
لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفوا. كالموعظ وحصل به حروف او  
نبت او تشاوب فارتفع صوته فحصل به حروف لم تفسد صلوته. ولو لدغته  
عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن

الفضل رح تفسد صلوته ويكون بمنزلة الانين. وهكذا روي عن ابي حنيفة رح وقيل  
لا تفسد لانه ليس من كلام الناس وان تخمخ ان كان بعد ولا تفسد صلوته وان كان  
بغيره عند تفسد صلوته. ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلوته  
لانه خاطبه. ولو عطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آمين فسدت صلوته لانه  
اجابه. ولو كان يجنب المصلي العاطس بجل اخرى صلوة فلا عطس المصلي فقال له رجل  
ليس في صلوة يرحمك الله وقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابه  
ولا تفسد صلوة غير العاطس لان تامينه ليس بجواب. ولو عطس المصلي فقال له رجل  
في الصلوة الحمد لله روي عن محمد رح انه قال لا تفسد صلوته وان اراد به الجواب وان  
قال يرحمك الله فسدت صلوته لان الاول تحميد وليس بجواب. ولو عطس المصلي  
ينبغي ان يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلوته لان هذا ليس بخطاب من  
العاطس غيره. ولو قال يرحمك الله فسدت صلوته وينبغي ان لا تفسد كما لو دعا  
بدعاء آخر المصلي اذا فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلوته  
عند الكل. وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلوته لانه ليس من اعمال  
الصلوة ثم هل تفسد صلوته بالفتح مرة او يشترط فيه التكرار فيه روي عن  
والاصح ان لا يشترط وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي  
بفتحه فسدت صلوته لانه تعلم. وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ  
مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل بالامام الى آية اخرى جاز ولا تفسد صلوته  
اخذ الامام بفتحه اول ما اخذ. وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدرا ما يجوز به الصلوة  
فان انتقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي ان يفتح. فان فتح واراد به التعليم  
فسدت صلوته وان اخذ الامام بفتحه تفسد صلوة الكل وان قرأ الامام مقدرا

ما تحزه الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتد واختلوا  
 فيه. والصحيح انه لا تقسّد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحه لا تقسّد  
 صلواتهم. ولا ينبغي للمقتدي ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ  
 المقتدي الى الفتح لكنه يركع ان كان قرأ قد رما تجاوز به الصلوة او ينتقل الى آية  
 اخرى. المصلحة اذا خبر بخبر يسيره فقال الحمد لله واخبر بامر عجيب فقال سبحان  
 الله او يخبر بهوله فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تقسّد  
 صلوته في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فسدت صلوته في قول ابي حنيفة  
 ومحمد ر.ج. وقيل لو قال لا اله الا الله او قال وصلى الله على محمد او قال اللهم اكبر  
 لا تقسّد صلواتهم في قولهم. ولو اخبر بمصيبة او بخبر يسوء فقال اتالله وانا  
 اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تقسّد صلوته في قولهم  
 وان اراد به الجواب قال بعضهم تقسّد صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو  
 كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب  
 بقوة او رجل اسمه موسى فقال وما نطلب بيمينك يا موسى او كان في السفينة  
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تقسّد  
 صلوته بالاتفاق. وان قصد به الخطاب تقسّد في قولهم. ولو قال انا ربكم الاعلى  
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل  
 صلوته. ولو قيل للمصل من اين جئت فقال المصل وبئر مسطلة وقصر مشيد ان اراد به الجواب  
 تقسّد صلوته والاتفاق. فرفع الباب على المصل ونودي من الخارج فقال من دخله كازمانا و  
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تقسّد صلوته وان سبّح بين يديه اعلانه ان في الصلوة تقسّد  
 صلوته. ولو قال رجل بين يدي المصل مع الله الاخر فقال المصل لا اله الا الله ان اراد

به المحادات تفسد صلواته. وله قال المصلح اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لعمالي أو قال  
 للمؤمنين والمؤمنات لا تقبل صلواته. وله قال اللهم اغفر لحي قال شمس الأئمة الحلو  
 رحمه لا تقبل صلواته. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه تفسد صلواته .  
 وله قال اللهم اغفر لعمالي أو لعمالي تفسد صلواته. وله قال اللهم ارزقني أو قال اللهم ارزقني  
 جنتك أو رزقيك لا تقبل صلواته. وكذا لو قال اللهم ارزقني الحج. وله قال اللهم اقض  
 ديني تفسد صلواته. وله رأى الملال في الصلوة فقال ربه وربك الله تفسد صلواته  
 وكذا لو لبى الحاج في صلواته تفسد صلواته. وله قال في الصلوة في أيام التشريق الله أكبر  
 لا تقبل صلواته ولو اذن في الصلوة وأراد به الأذان فسدت صلواته في قول أبي حنيفة  
 رحمه. وقال أبو يوسف رحمه لا تقبل صلواته حتى يقول حي على الصلوة وحي على الفلاح. وكذا  
 إذا سمع الأذان في الصلوة فقال المصلح مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب الأذان تفسد  
 صلواته في قول أبي حنيفة رحمه وعلى قول أبي يوسف رحمه لا تقبل صلواته حتى يقول حي على  
 الصلوة وحي على الفلاح. وله قال اللهم ارزقني دابة أو كرماً أو زوجة امرأة تفسد صلواته فالمعاصي  
 أنه إذا نجا في الصلوة بما جاء في الصلوة أو في القرآن أو في المأثورة لا تقبل صلواته. وأن لم يكن في  
 القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلواته. وأن كان يستحيل سؤاله  
 من العباد لا تقبل صلواته. وله قرأ الإمام أية الترغيب والترهيب فقال المقتدى صدق  
 الله وبلغت رسله فقد أساء ولا تقبل صلواته. وله قرأ أو ركع وسجد وهو قائم تفسد  
 صلواته. وإذا جرى على لسان المصلح نعم فأن كان ذلك عادة له يجرى على لسانه في غير الصلوة  
 عادة فسدت صلواته لأنه من كلامه. وأن لم يكن ذلك عادة له لا تقبل صلواته لأنه  
 قرآن. وله قال بالفارسية أري فهو بمنزلة نعم أن كان ذلك عادة له تفسد صلواته ولا  
 فلا كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربية ولا يحسن جاز في قول أبي حنيفة رحمه

و لو سبقه الحمد شذ في الصلوة فذنب للوضوء فقرأ القرآن في الذهاب اذ في الرجوع تنفسد  
 صلواته وان سبح لا تنفسد. المصلح اذا وسوسه الشيطان فقل لا حول ولا قوة الا بالله  
 ان كان ذلك في امر الاخرة لم تنفسد صلواته. وان كان في امر الدنيا تنفسد صلواته. ومما ينفسد  
 الصلوة الخطأ في القراءة

### فصل في قراءة القرآن

خطا في الاحكام المتعلقة بالقراءة. المصلح اذا خطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه. اما  
 ان يكون الخطأ في الاعراب او بتخفيف المشد أو بتشديد الخفيف او بترك المد في المدة  
 او بادخال المد في غير له بد كحرف مكان حرف. او كلمة مكان كلمة او اية مكان اية. او بالتقديم  
 والتأخير او بوصل المفصول. او بزيادة او حط في النسبة. اما الخطأ في الاعراب اذ لم يغير المعنى  
 لا تنفسد الصلوة عند الكل كما لو قرأ ان المؤمنين والمؤمنات او قرأ ولم يجعل له عوجا  
 بالنصب. او قرأ قولما مكان قولما. او قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب  
 ميم الرحيم ونون الرحمن ونعبد بفتح الباء او بكسر الباء فان ذلك لا يفسد الصلوة لان  
 الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر. ولهذا الوقال لرجل زينت بالتخفص او  
 قال لامرأة زينت بنصب التاء مجدل لانه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب. وان غير  
 المعنى تغيرا فاحش بان قرأ وعصا آدم ربه فقوى بنصب ميم آدم ورفع باء ربه. او قرأ الباء  
 المصوبة بنصب الواو او قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء  
 او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وانزلنا بفتح اللام ومن يفرق الذنوب الا  
 بنصب الله وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء ولا يفرككم بالله الغرور بفتح الغين و  
 كسر الراء وان الله بريء من المشركين ورسوله يكسر لام الرسول وانت خير المنزلين بفتح  
 الذاء وما أشبه ذلك مما لو لم يكن به يكثر اذا قرأ خطأ فسدت صلواته في قول المتقدمين

واختلف المتأخرون في ذلك. قال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن  
 سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر المنذ وايه والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ  
 الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة المحلوة في رح لا تقصد صلوته. وما قاله المتقدمون  
 احوط لانه لو تعمد يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن. وما قاله المتأخرون  
 اوسع لان الناس لا يعيزون بين اعراب واعراب فلا تقصد الصلوة. وهذا على قول ابين  
 في ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل منها اذا قال الرجل لامرأته انت واحدة  
 ونوى به الطلاق عنده يقع الطلاق نصب الواحدة او رفعها ولم يعربها. ومنها لو قال  
 لغيره انا قاتل اباك في قول محمد رح لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال انا قاتل  
 ابيك يكون اقرا في قول محمد رح على نفسه بالقتل. وفي قول ابي يوسف رح لا يلزم  
 شيء في الوجهين. ومنها لو قال لعبد راسك راس حرا ورأس حرا ورأس حرا  
 في قول ابين يوسف رح يسوى بين الكل ولا يعتق. وفي قول محمد رح يعتق في الوجه  
 الثالث. ثم بعد هذا نذكر اكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الامام ابي بكر  
 الزنجري رح لانه كان مشهورا بعلم القراءة. المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف قرأ  
 انعمت بكسر التاء فسدت صلوته في قول المتقدمين ولا تقصد عند المتأخرين  
 ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال او بكسر الدال لم تقصد صلوته عند  
 الكل. ولو قرأ ذلك كحابة ايمانكم بكسر الالف او قرأ ولم يلجسوا ايمانهم بنصب الالف  
 لم تقصد صلوته. واما الوجه الثاني اذ تخفف المشد فقال القاضي الامام لا تقصد  
 صلوته بتخفيف المشد دالا في قوله رب العالمين او قرأ اياك نصب بغير تشديد  
 تقصد صلوته. وعامة الشائخ على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء  
 في الاعمال لا يفسد الصلوة فذلك المتأخرون. ولو قرأ القراء اذا تلاها او قرأ

انصينا بالتشديد لا تقسّد الصلوة. ولو قرأ آياك نستعين بغير همزة لا تقسّد الصلوة  
لأنه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ اهدنا الصراط المستقيم واظهر لام صراط المستقيم لا تقسّد  
صلوته لأنه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ الصراط الذين بالالف اللام لا تقسّد صلوته. ولو قرأ  
اياك نعبد واشفع ضم الدال حتى يصيروا ولم تقسّد صلوته. وكذلك لو قرأ آمين بالتشديد  
لم تقسّد صلوته. وأما إذا أخطأ بغيره فكل حرف كلمة لم يتغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان  
الظالمون وما أشبه ذلك لم تقسّد صلوته لأنه لا يغير المعنى لا يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب  
وكذا لو قرأ آيا بامكان او باله تقسّد صلوته. وعن أبي يوسف ربح تقسّد صلوته لأنه  
ليس في القرآن. وان ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير  
مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تقسّد صلوته عند الكل وانك  
لا يمكن الفصل بين الحرفين إلا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والهاء مع التاء  
اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا تقسّد صلوته. وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين  
او طاء او قاف او طاء او تاء وفيهما سين او صاد فقرأ السين مكان الصاد او ا والصاد مكان  
السين جازاً إذا قرأ الحيات لله بالطاء أو قرأ الد حيات لله بالدال قال القاضي الامام ربح  
لا تقسّد صلوته. ولو قرأ إذا جاء نصر الله بالسين او قرأ ولا يغوث ويعوق ونصر بالصاد لا  
صلوته. ولو قرأ السمد بالسين قال شمس الأئمة السجسي ربح وعبد الواحد الشيباني  
لا تقسّد صلوته ولو قرأ اصاطير بالصاد لا تقسّد صلوته. وكذا لو قرأ اساتير بالتاء لا تقسّد  
صلوته. ولو قرأ اما اظطررتم بالطاء تقسّد صلوته. وكذا لو قرأ الاماء اظطررتم بالدال  
مكان الضاد تقسّد صلوته. ولو قرأ بالتاء مع الضاد اما اضطررتم لا تقسّد صلوته. ولو  
قرأ خاساً وهو حصي بالصاد لا تقسّد صلوته وكذا لو قرأ عسير بالعين مع السين لا تقسّد  
صلوته ولو قرأ عصير بالعين مع الصاد تقسّد صلوته. ولو قرأ يوم قبل السراير باللام تقسّد

صلوته. ولو قرأ تيمزى بالراء لم تفسد صلوته. ولو قرأ القانتطين بالطاء تفسد صلوته  
 ولو قرأ الانضمام لها بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ الا انفصال باللام لم تفسد صلوته  
 ولو قرأه وعند الوجوه بالدال تفسد صلوته. ولو قرأ لانتم اشد ربطا بالطاء لم تفسد  
 صلوته. ولو قرأ الامن خفف الخفيفة بالتاء فيهما تفسد صلوته. ولو قرأ يوم نبئت  
 البتة الكبرى باللام فيهما تفسد صلوته. ولو قرأ ذي يوم ذى سقى بالقاف تفسد صلوته  
 ولو قرأ ذو قوام من سفر بالغين تفسد صلوته. ولو قرأ ذلكم بانه اذ ادعى الله وعند العين  
 لا تفسد صلوته. ولو قرأ هم اظلم وانقى بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ وانقى مكان واطنى  
 بالتاء والقاف تفسد صلوته. ولو قرأ العاديات ظحا بالطاء تفسد صلوته. ولو قرأ يوم  
 ترجف الارض والجوار بالراء تفسد صلوته. وكذا لو قرأ ترى الجواز بالراء تفسد صلوته.  
 ولو قرأ تحسبها حامدة بالذال تفسد صلوته. وكذا جاعفة مقلوبة تفسد صلوته. ولو  
 قرأ ما خامدة بالخاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ فنقلبوا خاسرين مكان خاشعين لا تفسد  
 ولو قرأ فليصبر وارب هذا البيت الذى قرأه في بمنزلة ما لو قرأ اياك نعبد واياك  
 نستعين. ولو قرأ فظلمتم تفكهمون تفكهمون بالحاء او تفكعون بالعين تفسد صلوته  
 ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالذال او موعدهم بالضاد او قرأ فوعظهم بالطاء  
 تفسد صلوته في الوجوه كلها. ولو قرأ فهل عسيتم عصىتم بالصا لا تفسد صلوته  
 وكذا لو قرأ فان عصوا عسوا بالسين. ولو قرأ ليغض بهم الكفار بالضاد  
 او ليغيز بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ فيخفكم تبخلوا فيخفكم بالخاء لا تفسد  
 صلوته. ولو قرأ وربك يتخلق ما يشاء ويختار قرأ وربك بالنصب لا تفسد  
 صلوته. ولو قرأ يلبسون ثيابا خذرا بالذال او بالذال تفسد صلوته. ولو  
 قرأ ان هؤلاء يحبون العاجلة فكذبون العاجلة تفسد صلوته. ولو قرأ

يعوذون برجال يعوذون بالدال لا تقصد صلوته. ولو قرأ استرق المستمع قرأ  
 بالغين استترغ تفسد صلوته. ولو قرأ هذا ما الذي عتيد غنيد بالنون لا تقصد صلوته  
 وكذا لو قرأ كل كفار عتيد عتيد بالتاء لا تقصد صلوته. ولو قرأ فسوف يغيب لهم<sup>يغيبهم</sup>  
 الله من البيان لا تقصد صلوته. ولو قرأ إلا النار إلا الناس تفسد صلوته. ولو قرأ وما  
 أتيناكم من كتب يد رسونها وما اهلكناهم تفسد صلوته. ولو قرأ ولا يحسب من الذين  
 كفروا انما على لهم خير لانفسهم انما على لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تقصد عند  
 المتأخرين. ولو قرأ كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تقصد صلوته. ولو قرأ ولا تكن للنجاس<sup>ثنتين</sup>  
 خصيما قرأ خصيما بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ خطيما مكان خصيما بالطاء. ولو قرأ وما  
 هو على الغيب بضين يذنين بالذال لا تقصد صلوته. ولو قرأ فاكثر وايقها الفساد قرأ فاسلوا  
 فيها الفساد لا تقصد صلوته. ولو قرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلوته  
 وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء او بالذال تفسد صلوته. ولو قرأ الظالمين بالطاء او  
 بالذال لا تقصد صلوته. ولو قرأ الدالين بالدال تفسد صلوته. ولو قرأ الصرات بالتاء  
 تفسد صلوته. وعلى قول ابي منصور العراقي رح لا تقصد. ولو قرأ الشيطان بالتاء لا تقصد  
 صلوته. ولو ترك الالف واللام في الرحمن والرحيم لا تقصد صلوته. ولو قرأ قل هو الله<sup>ت</sup>  
 بالتاء تفسد صلوته. ولو قرأ ان لم يره احد احاط بالتاء تفسد صلوته. ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل له  
 لا تقصد تفسد صلوته. ولو قرأ صد دناكم سد دناكم بالسين لا تقصد صلوته. وكذا لو قرأ  
 صلوته. ولو قرأ لا تسطون بالسين لا تقصد صلوته. ولو قرأ ام موسى فارعا بالعين لا تقصد  
 مكان الصاد تفسد صر السين لا تقصد صلوته. ولو قرأ الا تاخذ سنه ولا نوم قرأ  
 قرأ خاسا وهو حصيلا لصاد لا تقصد. ولو قرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بقر بالثاء  
 صلوته. ولو قرأ عصير بالعين مع الصاد تفسد. ولو قرأ لا تقصد صلوته. ولو قرأ وشروه

بأنهم يحسن قرايمهم يخص لا تقسّد صلوتته. ولو قرأ انما هي زجرة قرأ بالحطه تقسّد صلوته  
ولو قرأ وتخل طامعها مضيم قرأ بالطاء او بالذال تقسّد صلوته. ولو قرأ تلصها بالثاء لا تقسّد  
صلوته. ولو قرأ وامطرنا عليهم مطرا قرأهما بالطاء تقسّد. ولو قرأ ربنا امنابما انزلت  
واتبعنا الرسول قرأ واتبعنا بالنصب ورفع الرسول لا تقسّد صلوته عند المتأخرين وكذا  
لو قرأ فان كذب بولك فقد كذب رسل من قبلك بنصب كاف كذب لا تقسّد عند  
المتأخرين. وكذا لو قرأ كذب اصحاب الايكة برفع الكاف ان الشيطان ينزع بينهم قرأ  
ينزع بالعين لا تقسّد صلوته. وكذا لو قرأ ولا اكثر من ذلك ولا اكبر بالباء لا تقسّد  
صلوته. ولو قرأ وعسى ان تكرهوا شيئا قرأ وهو شر لكم وعسى ان تحبوا شيئا قرأ وهو خير لكم  
لا تقسّد صلوته. ولو قرأ ان الله بما يعملون قرأ بالنصب ان الله لا تقسّد صلوته  
ولو قرأ الاعن موعنة وعدّها اياه قرأ بالذال موعنة او قرأ بالضاد موعنة تقسّد  
صلوته. ولو قرأ موعظة بالطاء لا تقسّد صلوته. ولو قرأ وما انا بظلام للعبيد  
قرأ بلام بالذال تقسّد صلوته. ولو قرأ للعبيد بالذال او بالطاء تقسّد  
صلوته. ولو قرأ قل موتوا بغيظكم بالضاد لا تقسّد صلوته. ولو قرأ غيا غليظ بالضاد  
او قرأ غليظ القلب بالضاد تقسّد صلوته. ولو قرأ خلصوا نجيا خلطوا نجيا  
بالطاء لا تقسّد صلوته. ولو قرأ والاغللال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت  
عليهم لا تقسّد صلوته. ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تقسّد صلوته  
ولو قرأ في البحر سربا قرأ صربا بالصا لا تقسّد صلوته. او قرأ نسيا نصيبا بالصا  
تقسّد صلوته. ولو قرأ اذا وينا الى الصخرة الا الصخرة بالسين تقسّد صلوته  
ولو قرأ ببني اسرائيل اصرا ئيل بالصا لا تقسّد صلوته. ولو قرأ فطر الله السموات والارض  
عليه قاذها بالياء او قرأ فاعلم بالذال بون العاخرة تقسّد صلوته. ولو قرأ

فضلنا بعض النبيين فضلنا بالصاد لا تفسد صلوته. ولو قرأ فضل الله فضل الله لا تفسد  
 صلوته. ولو قرأ تفصل الآيات بالسين فسدت صلوته. ولو قرأ كتاب فصلت فصلت  
 لا تفسد صلوته ولو قرأ ولا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقتلوا لهم شهادة تفسد صلوته  
 ولو قرأ ويد رؤسها العذاب يد رؤسها بالذال تفسد صلوته. ولو قرأ والطور وكتاب مسطور  
 والتور بالتاء تفسد صلوته. ولو قرأ مسطور مستور بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ من يشاقق  
 الرسول يساقق الرسول بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تشاققون  
 بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ فطفقا يخصفان بالسين فسدت صلوته. إذا قرأ أنا <sup>سلنا</sup>  
 عليهم ربحا قرأ روحا لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ أو الريح لا تفسد  
 صلوته. قرأ كما يساققون إلى الموت قرأ بالشين لم تفسد صلوته. ومن الجبال جدديض  
 قرأ بالذال جد لا تفسد صلوته. ورتل القرآن ترتيلا قرأ ترتيبا لا تفسد صلوته. سورة  
 انزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلوته. وفي عقبه قرأ وفي عقبه لا تفسد صلوته. فعال لما  
 يريد قرأ بالتاء تريد لا تفسد صلوته. ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تفسد صلوته. ولا يفرق  
 بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تفسد صلوته. سوط عذاب قرأ بالصاد صوط تفسد صلوته.  
 قرأ من تسورة قرأ قوسرة بالصاد أو بالسين تفسد صلوته. فسحقا لأصحاب السعير  
 قرأ بالشين الشعير تفسد صلوته. أولم نعمكم ما يتد كرفيه من تد كروجهاء كم النذير قرأ  
 بالصاد النضم لا تفسد صلوته. ولو لأن ربطنا قرأ بالتاء تفسد صلوته. وهو اقض مني  
 لسانا قرأ بالسين اقض لا تفسد صلوته. بل عجمت ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء لا تفسد  
 صلوته. وإذا راو آية يستسخرون قرأ بالحاء لا تفسد صلوته. ومن يزغ منهم عن امرنا قرأ  
 بالعين لا تفسد صلوته. ولو طأ آتينا قرأ بالتاء ولو طأ لا تفسد صلوته. من الغالين <sup>لغين</sup> قرأ  
 من الغالين لا تفسد صلوته. الذين ينقضون قرأ بالصاد ينقضون لا تفسد صلوته

وكذا لو قرأ ينقضون بالغين لا تقسده. فسينقضون اليك رؤسهم قرأ بالقاف  
فسينقضون لا تقسده صلوته. وهم لا يستكبرون قرأ بالتاء ينسكت كثرة لا تقسده صلوته  
وان كنت لمن الساعرين قرأ بالحاء الساعرين لا تقسده صلوته. لا يجاوزونك قرأ  
بالتاء لا يجاوزونك لا تقسده صلوته. ينطق عن الهوى قرأ بالتاء ينطق لا تقسده صلوته  
ليسأل الصادقين عن صدقهم قرأ السادقين عن صدقهم بالسین فيهما لا تقسده  
صلوته. وكانوا يصرون قرأ بالسین ليصرون لا تقسده صلوته. ولا تكن كصاحب  
الحوى قرأ الحوطة بالطاء لا تقسده صلوته. وهو مكظوم قرأ بالذال او بالضاد  
تفسد صلوته. وما ياتيهم من رسول قرأ من رزق لا تقسده صلوته. الم يجدك  
يتيما قرأ يتيما بالتاء تفسد صلوته. وقولوا قولا سديدا قرأ بالصاد صديدا  
تفسد صلوته. وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطل النون تفسد صلوته  
وكانت من القانتين فاذا هم يقنطون. ومن يقنت من رحمة ربه قرأ بالتاء مكان  
الطاء او بالطاء مكان التاء تفسد صلوته. ومن يقنت منكن لله ورسوله قرأ  
بالطاء يقنط تفسد صلوته حتى تكون حرضا وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين  
تفسد صلوته. ايهم اقرب لكم قرأ غزب تفسد صلوته. خطوا ثل قرأوا ثل  
تفسد صلوته. فاكتبنا مع الشاهدين قرأ فاكتمنا بالميم لا تقسده صلوته. واتين  
من كل شيء قرأ من كل نفس لا تقسده صلوته. ولا يستثنون قرأ ولا يهصون  
بالطاء لا تقسده صلوته. وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناضرة الي ربها ناظرة قرأ  
بالضاد سورة لا تقسده صلوته. ويتجنبنها الاشقي قرأ الاتقي بالتاء قال ان وصل  
به الذي يصل النار الكبرى تفسد صلوته. وان لم يصل بل وقف ثم ابتداء بالذي  
يصل النار الكها لا تقسده صلوته. وكذا لو قرأ وسيجنبها الاتقي الذي سيجنبها

فطور قرا طرى بالطاء وفتور بالتاء لا تفسد صلوته. فستيسره لليسرى قرأ للطسرى بالطاء  
 تفسد صلوته. فاما الزيد فيذهب جفاء قرأ فاما الذ هب فيذهب جفاء تفسد صلوته  
 اتوكؤ عليها قرأ توكل عليها لا تفسد صلوته. سلمهم ايهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد  
 كيف ضرهوا لك الامثال قرأ كذبوا لك الامثال لا تفسد صلوته. يومئذ يصدر الناس  
 قرأ بالسين والطاء يسطر الناس تفسد صلوته. ولو قرأ بالسين والتاء اختلا فوافيه  
 قال بعضهم لا تفسد صلوته. واذا مسه الخير قرأ النحر بطرح الياء لا تفسد صلوته  
 لا نهذف حرفا واحدا وحذف الحرف لا يفسد صلوته. وذرايى مبثوثة قرأ  
 ذرايبى مبثوثة قال يعيد الصلوة. فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء قرأ  
 حيننا به الماء اختلا فوافيه قال بعضهم لا تفسد صلوته. اني اريد ان انكح  
 ارب اني اريد ان انكح تفسد صلوته. ما ننسخ من آية او ننسخها قرأ من آية  
 بقرتها او يوترها لا تفسد صلوته. سيقولون ثلثة رابعهم قرأ ثلثة رابعهم تفسد  
 صلوته. ومن يضل الله قرأ بالطاء لا تفسد صلوته. الحمد لله قرأ برفع اللام الاول  
 تفسد صلوته ثمانية ايام حسوما قرأ حسوما بالصاد قال ابو عصمة سعيد  
 معاذ بن المروزي تفسد صلوته. فسترضع له اخرى قرأ فسترضع لا تفسد صلوته.  
 لتين والزيتون قرأ بالطاء والطين تفسد صلوته لعلى اطلع الى اله موسى قرأ  
 ثباء اطلع لا تفسد صلوته. وابتغ فيما آتاك الله قرأ بالعين وابتغ لا تفسد  
 صلوته. وذروع قرأ بالذال لا تفسد صلوته. الذي فرض عليك القرآن قرأ  
 طاء نرط تفسد صلوته. ولينا خالصا قرأ بالسين خالصا لا تفسد صلوته  
 كذا الوقرأ ساتعا صا ثغا بالصاد لا تفسد صلوته. انه كان يخفيا قرأ خفيا  
 تفسد صلوته. وانا جميع حاذرون قرأ بالصاد حاضرون لا تفسد صلوته

بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلوته. لا تدرى من ايهم اقرب قرأ بالذال لا تدرى تفسد  
 صلوته لو لان تدركه نعمة قرأ بالذال تفسد صلوته قل كل من ترخص فترخصوا قرأ بالسين فيهما تفسد  
 بعمل حين قرأ بالذال حين تفسد صلوته وان كنت من الساجدين تفسد صلوته واليك  
 خفة قرأ بالذال تفسد صلوته فسوف توتيه اجر اعظيها قرأ فصلية اجر اعظيها لا تفسد صلوته فبعها  
 منشرة قرأ سحفا بالسين تفسد صلوته. ما سبقكم بها من احد قرأ سبغكم بالعين لا تفسد  
 صلوته. وقالوا انذ اضلنا قرأ بالظاء ظللنا لا تفسد صلوته. وهو قرأ فمن فرض فيهن الحج قرأ  
 بالظاء فرط او بالذال تفسد صلوته. وذو ظاهرا لاشم قرأ بالظاء. وظاهرا او بالضاد وضرا تفسد  
 صلوته. وجعلوا لله مما ذرأ من الحنث قرأ بالضاد او بالظاء مما ظرأ تفسد صلوته وتلد  
 الاعين قرأ بالضاد او بالظاء تفسد صلوته. فطاف عليها طائف قرأ بالاء تائف  
 تفسد صلوته. لقن سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تفسد  
 صلوته غريز عليه ما عنتم وقف عليه. انت قلت للناس وقف عليه. وقال  
 الله لا تتخذوا وقف عليه. الا انهم من افكهم ليقولون وقف عليه. ثم تولوا عنه و  
 قالوا معلم وقف عليه. فحشر فتادى فقال وقف عليه. ان وقف لا تقطع النفس  
 في هذه المواضع لا تفسد صلوته. من بعثنا من مرقدنا هذا وقف عليه قال هذا وقف  
 حسن. وما انتم بمصري وقف عليه وابتدأ بقوله اني كفرت قال لو تعد ذلك  
 يكفر ويبطل صلوته. قال في ضلال مبين وقف عليه وابتدأ بقوله اقتلوا يوسف  
 لا ياثم ولا تفسد صلوته. اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب قرأ الغيا وقال لفقير  
 ابو جعفر رح تفسد صلوته. اذا قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن تفسد  
 صلوته وكذا لو قرأ واذا ذكر في الكتاب ادريس اذكر في الكتاب ايليس تفسد صلوته  
 وكذا لو قرأ اية اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد

صلوته وبين يومين بالله ويعمل صالحا يحيد خله جنات قرأ ومن يكفر بالله تفسد صلوة  
 هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا لا تفسد صلوته ولو قرأ ان ربكم الرحمن قرأ وان را  
 الشيطان تفسد صلوته وكذا لو قرأ قد تبين الرشد من الغي قرأ بالقاف من القبي تفسد  
 صلوته. ولو قرأ يدخلون في دين الله يتخلون بالتاء تفسد صلوته. انعمت عليهم  
 قرأ باللام نعمت تفسد صلوته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوته لانه نسبته الى الاء  
 وليس له اب. ولو قرأ موسى بن حريم لا تفسد صلوته لان كلاهما في القرآن وليس  
 فيه نسبة من لام له الاء ام فلا تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلوته  
 في قول محمد وأحدى الروايتين عن ابي يوسف رح وعليه العامة. ولو قرأ عيسى  
 بن عمران تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر القاضى لا  
 الزنجري رح لا تفسد صلوته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لا  
 له ولا كذا لك موسى بن لقمان لان موسى له اب الا انه اخطأ في اسم الاب و  
 ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلوته. ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد صلوته  
 وكذا لو قرأ وحريم بنت غيلان تفسد صلوته لانه قرأ ما ليس في القرآن والله اعلم  
 وان اخطأ في القراءة.

ولم يكن المسئلة فيهما ذكرنا من المسائل ينظر اكان الخطأ في الاعراب فقد ذكرنا انه  
 ان لم يتحقق لا تفسد صلوته عند الكل كما لو قرأ ان المسلمين والمسلمات ينصب  
 التاء وان فحش بان قرأ ما لو تعد به يكفر فكذا لك عند المتأخرين والاعادة احوط  
 وان اخطأ بذكر حرف

• كان حرف ولم يختلف المعنى والقرأ ما تكون في القرآن جازت صلوته عند  
 الكل كما لو قرأ ان المسلمون ان الظالمون. وان لم يخطأ في المعنى لم يكن ما قرأ ليس في

القرآن كما لو قرأه كونه قايما بين بالقسط. ولأنه راعى الأرض من الكافرين مدارا قرأ الحى القيام  
فسدت صلواته في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا تفسد. وأن  
اختلف المعنى ولم يكن الترتيب في القرآن نحو ان يقرأ فيسجد قال أصحاب الشعمير تفسد  
صلواته عند الكل. ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي. ولا يعتبر  
تعدد الفصل بين الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن مسلمة رحم انما العبرة لانفا المعنى  
في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولوجود المثل عند ابي يوسف رحم. ولو قرأ ظن ان لن يحول باللام  
مكان يجوز قال ابو القاسم الصفار البلخي رحم لا تفسد صلواته لان التحويل والتحويل معنى  
واحد. ولو قرأ وقرش مرقوعة بالقاف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلواته لان  
المرقوع ثوب خلق بمنزلة وشباب اهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلواته  
لان الرقعة عبارة عن نفس الشيء مقدم ثوب جيد من الرقعة فذا كان اياه - المجدية. ولو قرأ اخى  
بواس اخيه يحزنه بالحاء والزاء قال بعضهم تفسد صلواته لان اياه - قطع راجح ليس بقطع  
وقال بعضهم لا تفسد لان الحز هو التمييز قد يكون قبل او بعد لا يكون فاذا قرأ يحزنه اليه  
كان معناه خصه بهذا الاخذ حيث اخذ برأسه. ولربما من برأسه بالسامعي. وان قرأ في زمان  
فغزنا قال بعضهم تفسد صلواته لاختلاف المعنى لان التعزير او اذاعة والتعزير - كجاءة  
وقال بعضهم لا تفسد صلواته لان في دونه الحز والاكشفاء ببادون الحمد كرامة قال انه تعالى  
لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه

ان زاد حرفا في كلمة

فهموا وجهه من ان لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تفسد صلواته في قولهم كما لو قرأ  
وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر وانهي عن المنكر بزيادة الياء. أو قرأ نادادوه اليك بزيادة وال  
أو قل فحيوا يا حيين بزيادة الألف. أو قرأ أو يدوها. أو قرأ ومن يعص الله ورسوله يدخله

نارا خالدا يدخلهم بزيانهم قال عامة المشايخ روح لا تفسد صلوته في قياس قول ابي حنيفة  
ومحمد بن وكذا في قياس قول ابي يوسف روح في رواية. وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ والليل  
اذ يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذك والانس ان سعيكم لشئ بزيادة واو قرأ ليس  
والقرآن المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلوته لان جعل جواب القسم <sup>صلوته</sup> تفسد

وان نقص حرفا عن كلمة

ان لم يتغير المعنى لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ ولقد جاء تمام وعلنا بالبيات ولقد  
جاءهم بحذف التاء او قرأوا انما انت من المسكرين ما انت الا بشر مثلنا بحذف الواو  
او قرأ نسبحان الذي بيد ملكوت كل شئ قرأ سبحان الذي بحذف الفاء وكذا كل ما  
جاء في القرآن بالواو والفاء ويدونهما اذا قرأ بغيرهما لم تفسد صلوته

وان حذف حرفا اصليا

من كلمة فتغير المعنى تفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد بن. كما لو قرأ ومارزقناهم بحذف  
الراء او الراء او قرأ وليقولوا درست بغير دال او قرأ ما خلقنا انعاما بغير خاء او قرأ وجعلنا  
ابن مريم بحذف جيم او قرأ والليل اذ يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذك والانس بحذف  
الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جوابا للقسم ويصير نفي  
بعد ما كان اثباتا لو تعمد به يكفر فاذا جرى على لسانه سهوا او خطأ تفسد صلوته قالوا  
على قياس قول ابي يوسف روح لا تفسد لان المقرو موجود في القرآن

ولو كانت الكلمة ثلاثية

تحذف حرفا من اولها ووسطها كما لو قرأنا عربيا قرأنا ربيا بحذف العين او عربيا بحذف  
الواو تفسد صلوته اما التغير المعنى اولانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف الحرف من  
الآخر نحو ان يقرأ ضرب الله مثلا بحذف الباء فان حذف الباء لم يضر الخ حريم لا تفسد

صلوته وشرطه ان يكون بعد النداء في اسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثي لا يكون  
تباعيا او خاسيا في حذف الحرف الآخر كما لو قرأ يا مالك يا مال لان الترخيم نوع من الفصاحة  
يقع يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه و  
سلم يقول لعائشة رضي يا عائش

وان قدم حرفا على حرف في كلمة

كما لو قرأ كعفص ما كول مكان كعصف او قرأت من توسر قمكان قسوة او قرأ  
والعصر ان الانسان لفي سرح مكان خسر تفسد صلوته لان بالتقديم والتأخير يتغير المعنى

وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة

فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تفسد صلوته في قولهم كما لو  
قرأ ان الفجار لفي خيام. او قرأ ان الذين امنوا وعملوا الطالحات مكان الصالحات. وان كانت  
بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان قرأ طعام الفاجر مكان طعام الاتيم  
لا تفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا يا حليم. وعن ابي يوسف  
رح روايتان. وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاول  
في المعنى او مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم وما  
اشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا عليها انا كما غافلين مكان فاعلين او قرأ  
الشیطان على العرش استوى او ما اشبه ذلك او ختم آية الرحمة بآية العذاب او على  
العكس قال عامة الشائخ رحم تفسد صلوته وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحم وعن  
ابي يوسف رحمه روايتان والصحيح هو الفساد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله  
تعالى. ولو قرأ الست بربكم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ  
واذ قال ابراهيم رب اني كيف تنجي الموة قال اولم تؤمن قال نعم. او قرأ الم يا تكمر

رسول منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذركم لقاء يومكم هذا قالوا نعم اوقرا او توي  
 بذوقنا عذابهم قال اليس هذا باحق قالوا نعم اوقرا ويوم يعرض الذين كفروا على النار اليس هذا  
 باحق قالوا نعم تفسد صلوته لان يله اذا ذكر عقيب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الاشياء  
 ونعم يكون تصديق في النفي يقول الرجل لغيره اهد اعطتك كذا المربعك هذا العبد بالف  
 ان قال يله يكون رد النفي وتصديق الاشياء معناه لا بل اعطيتني ولا بل بعثني فان لم يكن  
 تصديق في النفي معناه ما بعثني ولا اعطيتني فاذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تفسد صلوته  
 وان ادا ان يقرأ كلمة فحوى على لسانه شطر كلمة اخرى فرجع وقرأ الاولى او ركع ولم يتم الشطر  
 ان قرأ شطر من كلمة لو اتمها لا تفسد صلوته لا تفسد صلوته بشطرها وان ذكر شطر من كلمة  
 لو اتمها تفسد صلوته تفسد صلوته بشطرها وللشطر حكم الكل هو الصحيح

وان ذكر آية

مكان آية ان وقف على الاولى وقفنا تاما وابتدأ بالثانية لا تفسد صلوته كما لو قرأ والنس والرسول  
 ووقف ثم ابتدأ لقد خلقنا الانسان في كبد لا تفسد صلوته وكذلك لو قرأ ان الذين امنوا عملوا  
 الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك هم شر البرية وان لم يثبت قرأ موصولا ان لم يتغير الاولى بالثانية  
 كما لو قرأ ان الذين امنوا عملوا الصالحات فلهم جنات تجري من تحتها الانهار يومئذ يطوفون فيها غير متغصنين  
 هم الكافرون حقا لا تفسد صلوته وان تغير المعنى بان قرأ ان الابرار في جحيم وان الفجار في  
 نعيم اوقرا ان الذين امنوا عملوا الصالحات اولئك هم شر البرية اوقرا وجوه يومئذ عليهم  
 غيرة اولئك هم المؤمنون حقا تفسد صلوته لانه لا يخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به وقال بعضهم

لا تفسد صلوته لمعوم البلوى والاول اصح

وان ترك كلمة

من آية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ما اذا تكسب غدا وترك ذا لا تفسد صلوته

بأن يفهم منهم ما يفهم بدون الترك. وكذا الوقر أو لئن اتبعت أهواءهم بعد، لجاءك من العلم و  
ترك من أو قرأ وجزء سيئة مثابها ولم يذكر السيئة الثانية لا تفسد صلوته وإن تغير المعنى  
بترك الكلمة بأن قرأها لهم لا يؤمنون وترك لا أو قرأ أو إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون و  
ترك لا تفسد صلوته عند العامة لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو اعتقد ذلك يكفر  
فاذا أخطأ تفسد صلوته وقيل لا تفسد لأن فيه بلوى وضروية والصحيح هو الأول

وان زاد كلمة

في آية فهذا على وجهين أما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير  
المعنى بأن قرأ لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وبرأ وقرأ في أو قرأ إن الله  
كان عفورا رحيماعليهما والله عفور رحيم كريم أو قرأ وإن تغفلهم فانك انت العزيز  
الحكيم العليم لا تفسد صلوته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في  
القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم عند ربهم  
تفسد صلوته. أو قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم وجرا  
أو قرأ فاما من أعطى اتقى وكفر وصدق بالحسن أو قرأ واما من نحل واستغنى وامن  
وكذب بالحسن أو قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وأمنوا أولئك اصحاب النار لانه  
لتعبد ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن يتغير  
بها المعنى بأن قرأ واما ثمود فهم ينادونهم وعصيانهم فاستجبوا للحي على الهدى تفسد  
صلوته لانه تغير تغيرا فاحشا لو تعبد ذلك يكفر فاذا أخطأ تفسد صلوته هو الاصل  
فيجنس هذا المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بأن قرأ كلوا من ثمره اذا اثمر  
واستحصد أو قرأ فيهما فأكهة ونخل وتقاح ورمان لا تفسد صلوته لانه ليس  
فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا تفسد الصلوة مروي

ذلك عن إحييفة ربح وان ترك آية من سورة وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة جازت  
 صلوته. وأن وصل في غير موضعه أو فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه أن لا يغير المعنى  
 تغيراً فاحشاً بان وقف على الشرط وأبدأ بالجزء فقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 ووقف وقفاً تاماً ثم ابتدأ. وأولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل صالح من ذكرنا أو أنشأ وهو  
 مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلا تخينه حياة طيبة. أو فصل بين الوصف والوصف<sup>وصف</sup>  
 بأن قرأ أنه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكوراً فمثل هذا لا يحسن ولا تقصد به الصلوة  
 وكذا لو فصل بين قوله الأبد كوالله تطمئن القلوب لا تقصد الصلوة وإن كان لا يحسن  
 هذا الوقف لأن مواضع الوصل والفصل لا يعرفها إلا العلماء وإن تغير المعنى تغيراً  
 فاحشاً نحو أن يقرأ لا اله ويوقف ثم يبدأ بقوله لا اله أو قرأ قالت اليهود ويوقف  
 ثم يبدأ بقوله عزيزاً بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء ربح لا تقصد صلوته  
 لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد وأما حكم التخفيف والتشديد فقد  
 ذكرنا فيه قول القاضي الإمام الأجل رحمه الله. ومن العلماء من قال ترك التشديد  
 إذا كان يغير المعنى تغيراً فاحشاً كما لو قرأ وظللنا عليهم الغمام بالتخفيف. أو قرأ  
 أن النفس لأمر بالسوء بدون التشديد أو شدد كاف أياك نعبد وأياك  
 نستعين تفسد صلوته وينبغي أن لا تفسد لأنه لو زاد حرفاً لا يغير المعنى لا تفسد  
 الصلوة فكن إذا شدد وأما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله أنا أنزلناه أنا  
 أعطيناك لا تفسد صلوته. وإن غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما أشبه  
 ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد إذا غير المعنى

وان كان الرجل

ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك. فان كان لا ينطق

لسانك في بعض الحروف ان لم يجد اية ليس فيها تلك الحرف يجوز صلوته ولا يؤثم غيره  
كذا الرجل اذا كان لا يتقف في مواضع الوقف ويستخرج عند القراءة لا يؤثم غيره وان جحد اية ليس  
فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف  
قال بعضهم لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها. بخلاف الآخر اذا صلى  
وحده حيث يجوز صلوته وان كان يقدر على ان يقتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد  
لا يكون. ولو قرأ في صلوته ما ليس في مصحف الامام نحو مصحف عبد الله بن مسعود  
واي بن كعب رضي الله عنهما لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك دكرا ولا تهليلا  
تفسد صلوته لانه من كلام الناس. وان كان معناه ما كان في مصحف الامة لم يفسد صلوته  
في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما ولا يجوز في قياس قول ابي يوسف رحمهما عند ابي حنيفة  
رحمهما فانه يجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمهما يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها  
ولا يقل كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله عليه الصلوة  
والسلام رغبتا في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحفه  
الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه اخذ بقراءة رسول الله عليه  
الصلوة والسلام في آخر عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءته الثانية وهي قراءة عاصم وانما  
رغبنا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا ذكره الطحاوي رحمه الله ولا يقرأ  
القرآن في صلوته بالحنان ان غير الكلمة تفسد صلوته لما عرف فان كان ذلك في حرف المد  
واللين وهي الياء والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا فحش. وعند الشافعي رحمه الله الخطأ في  
غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عند الكلام لا يقطع الصلوة اذ لم يكن عمدا وهذا ليس  
بعمد لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلوة بالخطأ في الفاتحة لان عند  
يجوز الصلوة بدون الفاتحة. وان قرأ بالالتحان في غير الصلوة اختافوا

جوان وعلمة المشايخ رحمهم الله ذلك وذكره الاستماع ايضاً لأنه تشبه بالفتنة  
لما يفعلونه في فسقهم. وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا

### من المسائل

التي تتعلق بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ  
ايها السجدة او سماعها من اتجب عليه الصلوة ولا تجب بحيفض او نفاس او كفر  
او صغرا وجنون. ولا تجب اذا سمعها من طير. وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح  
هو الوجوب. ولو تلى بالفارسية تجب عليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع  
او لم يفهم. اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة. ولو تهجأ بالقرآن لا تجب السجدة  
ولو تهجأ في الصلوة لا يقطع الصلوة لأنه قرأ المحرّوف التي في القرآن لكن لا ينوب عن  
القراءة لأنه لم يقرأ القرآن. ولا تجب السجدة بكتابة القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع <sup>تشرط</sup>  
لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة  
واستقبال القبلة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الماء. ويبطلها ما يبطل الصلوة من  
الكلام والحدث والضحك ولا يبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان ضحك  
ان فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز اذا هاء في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت  
نستعين به. وقت مكروه يسجد في وقت مكروه اذ بان قرأ عند طلوع الشمس وسجد  
الصلوة فكذلك اذا سمع تلاوة الروايات فيه. والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز اذا هاء في  
اعطينا ان لا نقصد صلوته. <sup>وإذا</sup> <sup>بده</sup> على موضع ظاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة  
ذلك اختلف المشايخ فيه <sup>حتم</sup> اذا اختلف المجلس والجلس واحد وان طال او اكل لقمة  
وان كان الرجل

من لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يمجه ولا يعذر في ذلك. فان كان لا ينطق

كبر ابر السطان. وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب  
 وان انتقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد  
 لا يتكرر الوجوب. ولو تلا آية السجدة ثم نام مصطجعا او اكل واشتغل بالتجارة  
 ثم اعادها يتكرر الوجوب. وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير  
 الدابة اذ لم يكن في الصلوة. وان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاعادها  
 اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا الوترها مرارا في الدوس او  
 تسديدة الثوب او يدور حول الرحى والذي يسهل في حوض اختلفوا فيه. قال  
 محمد بن ابي نعيم ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب  
 والصحيح انه يتكرر. راكبان كل واحد منهما يصلي صلاة نفسه فقرأ احدهما  
 آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قراية سجدة اخرى مرة فسمعها الاول  
 فعلى الاول سجدة ثالثة سجدة بقرآته يؤديها في الصلوة لانه قراية السجدة  
 في الصلوة مرتين فلا يلزمه الاسجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة بقرأة  
 صاحبه لان ما وجبت بقرأة صاحبه لا تكون صلوتية فلا يؤديها في الصلوة وعلى الثاني  
 سجدة واحدة بقرآته يؤديها في الصلوة. وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه  
 ذكر في النوادر انه يتكرر في مسجد مسجدتين اذا فرغ من الصلوة لان ما وجبت بقرأة  
 صاحبه لا تكون صلوتية وانما يتكرر عليه الوجوب بقرأة صاحبه لان مكان صاحبه  
 مختلف حقيقة وانما جعل متحدا ضرورة حوازا للصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره  
 وفي ظاهر الرواية لا يلزمه بقرأة صاحبه الاسجدة وعليه الاعتماد لانا ان نظرا الى  
 مكان السجدة في القرآن وانما نفس السجدة في مكانه جعل مكان واحد في  
 يجوز الصلوة بدون الفاتحة. وان قرأ بالآلة ان قوة. وانما الصلوة لا يخلو

مجلس السامع في غير الصلاة واحمد مجلس التالى يتكرر الوجوب على السامع يتكرر بالتالى  
 اما اذا اختلف مجلس التالى دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على  
 السامع رجل تلى آية السجدة حوارة في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ  
 مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر وبالقياس ناخذ المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها  
 الامام والقوم لا يجب السجدة لاف الصلاة ولا اذا فرغوا منها. وقال محمد بن سجد واذا فرغوا  
 من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكره النوادر ان عليه ان يسجد قيل هو  
 قول محمد بن. وان سمعوا من ليس معهم في الصلاة يسجدوا اذا فرغوا من الصلاة فان سجدوا  
 في الصلاة لم يجزهم ولم تفسد صلاتهم. رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة  
 فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلاة. ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة  
 ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة وتسقط  
 عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة  
 وسجد ما ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية  
 قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها  
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى. رجل سمع آية السجدة من رجل  
 فسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو اجزأته سجدة واحدة. وقيل على رواية  
 النوادر لا تجزئه الا عن قرأها. ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسمعها ايضاً من رجل ليس  
 في الصلاة قرأها معه اجزأته سجدة واحدة. وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او  
 بعد ما يسجد سجدة اخرى اذا فرغ وعي ظاهر الرواية لا يسجد. وان سمع المصلح آية  
 السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من  
 ذلك الرجل مرة اخرى قلوا يسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

وقيل هذا على رواية النواوي وعليه هذا قالوا الوقر آية السجدة في الصلوة وسجد ثم  
 أحدث وذهب للبناء ثم عاد فاعادها فانه يسجد سجدة اخرى ويستوى سماعه  
 وتلاوته مرتين في وجوب السجدين اذا قرأ الامام سجدة وسجد هاتم اقتدى به رجل  
 اخر ليسجد هاتم فيما يقضي وعن ابي يوسف رحمه الله اذا سجد المصلي مع الامام ثم  
 قرأها فيما يقضي لم يسجد ولو لم يسجد هاتم مع الامام ثم قرأها فيما يقضي يسجد المصلي  
 اذا قرأ آية السجدة على الدابة مرارا وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة  
 والسائق يسجد لكل مرة اذا قرأ المصلي على الدابة عشرة ركعت ورجل اخر على الدابة قرأ  
 كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته  
 وعشر سجديات لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر اما في ظاهر الرواية يكفي سجدة  
 واحدة لتلاوته رجل قرأ آية السجدة على الارض ثم ركب ليس له ان يومي بها ولو قرأها  
 راكبا كان له ان يومي بها قال شمس الائمة الحلواني رح هذا في راكب خارج المصروا وكان  
 في المصروا يومي لتلاوته لا يجزيه في قول ابي حنيفة رح ولو قرأها راكبا ثم نزل ثم ركب كان له  
 يومي بها لانه اذا ركبا وجبت رجل قرأ آية السجدة في الصلوة فان كانت السجدة في آخر السورة  
 او قريبا من آخرها بعد ما آية او آيتان الى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركع بها ينوي للتلاوة  
 وان شاء سجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة وان وصل بها سورة اخرى كان افضل وان لم  
 يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم السورة ثم ركع وسجد للصلوة يسقط عنه سجدة التلاوة  
 لان هذا القدر من القراءة لا ينقطع الفور ولو ركع مرة واحدة على الفور وسجد يسقط عنه  
 سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة او لم ينو فكذا اذا قرأ بعد آيتين اجتمعا  
 على ان سجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة واختلفوا في الركوع قال  
 الشيخ الامام المعروف بنحو النوادر رح لا بد للركوع من التنية حتى ينوب عن سجدة التلاوة

نص عليه محمد ر.ح. وان قرأ بعد السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ  
الامام المعروف بنحو ما زاده ر.ح. انه اذا قرأ بعد السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا  
ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة المحلواي ر.ح. لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من  
ثلث آيات. واذا سجد للتلاوة يكبر للامحطاط وقال محمد ر.ح. يكبر للرفع ايضا. ويقول  
في سجوده ما يقول في سجد الصلوة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجدة ثم افتتحها في مكانه  
فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة اخرى. اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة  
فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة  
وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك  
لم تفسد صلواتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا وبزيادة الركوع لم تفسد الصلوة. المصلحة اذا قرأ  
آية السجدة في الصلوة فاراد ان يخرسا جدا فخرسا كما فتد كوفي ركوعه انه نوى السجدة  
فخرسا جدا ثم رفع راسه واتم الصلوة اجزاء. المصلحة اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد  
مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلوته. رجل سمع السجدة من غيره فلم يستجب  
له ان يسجد مع التالي ولا يرفع راسه قبله. رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فاراد ان يركع  
للسجدة في رواية يجوز ذلك. مصلحة التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت  
صلوته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه اعادة تلك السجدة. وكذا المسلم اذا قرأ آية  
السجدة ثم ارتد والعيان بالله ثم اسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة اذا قرأت  
آية السجدة في صلواتها فلم تسجد ما احتجها ضمت سقطت عنها السجدة. رجل قرأ آية  
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وانما احتج اذا صحح الحروف وحصل به  
السجدة من رجل وقت اذا قرأ. <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
ذلك الرجل <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
جمع هو <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
الذي عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها

رجل في الصلوة ليس عليه ان يسجد. ومن قرأ آية السجدة عند نائم او اصم فلا يسمع ولو لانه نائم او اصم يسمع لم يكن على النائم والاصم سجدة ولا سلام في سجدة التلاوة. ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة تجاها لاقال في الكتاب يحزبه. وادابه اذا كان متحررا. ويكون ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة. وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأ معها آية أو آيتين. ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في الصلوة التي يخافت فيها الا ان يكون السجدة في آخر السورة

### مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف. عرف ذلك بفعل الصحابة رضي الله عنهم. والمستحب قراءة الفصل تيسيرا للامر عليه وتخفيفا على القوم. وأما القراءة في الفرائض بخواتيم السور روي عن محمد رحمه الله انه لا يكره لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا لله ادعوا الرحمن الآية. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم في غريب الرواية عن ابي جعفر رحمه الله لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها. وان قرأ آخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح. وان اراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين او سورة تامة فأكثرهما آية افضلهما قراءة. وان اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات اولي. واذا بلغت الأياد مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الأي لا كثرة الكلمات وعدد الحروف اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له ان يكون على الطهارة



عن التحقير اذا تحرق المصحف او اسود وصار بحال لا يمكن ان يقرأ فيه يجعل في خرقه ظاهرة  
ويؤيد من في ارض مخافة ان تعصيه الجحاسة. ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط  
وكتابته على الجدران والحار ييب غير مستحسن عند البعض. ولا بأس بتد هيب المصحف  
وتفضيذه عند ابي خنيفة ر. وعن ابي يوسف ر. انه كره ذلك. وتكلموا في النقطة <sup>لتمشيد</sup> <sup>وا</sup>  
ومشا تخناج جوز واذك. ولا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان. من لا يبالغ له  
مس المصحف لا يكتب القرآن. وان كانت الصحيفة على الارض لا يسمها بيد وهو قول  
محمد ر. وبه اخذ مشا تخناج. ولا بأس للحائض والجنب مس المصحف اذا كان في خريطة  
او غلاف غير مشرب. ويكره ان يأخذ بكمه في ظاهر الروايات. ولا بأس بان يأخذ كتب الفقه  
بكمه وان كان لا يخلو عن آيات لتكرار الحاجة. ولا بأس للحائض والجنب ان يعلم القرآن  
حرفا حرفا ولا يعلمه آية تامة. ولا ينبغي للحائض والجنب ان يقرأ التوبة والانجيل <sup>والزبور</sup>  
لان الكل كلام الله <sup>تعالى</sup>. واختلفوا في قراءة الفوت والصحيح انه لا يكره. رجل تعلم من القرآن  
ما يجوز به الصلوة كان تعلم الباقية وتعلم الفقه والاحكام اولى له من صلوة التطوع. رجل  
قرأ القرآن في غير الصلوة فلما انتهى القوله يا ايها الذين امنوا رفع راسه وقال ليك يا <sup>سيد</sup>  
الاول ان لا يفعل. ولو فعل ذلك في الصلوة تفسد صلوته وهو الصحيح. الحرى والذي  
اذا اطلب تعلم القرآن يعلم. وكذا اذا اطلب الفقه والاحكام رجاء ان يهتدى الى الحق  
لكنه يمنع من مس المصحف الا اذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك. وتعلم المرأة القرآن من المرأة  
خير من تعلمها من الاعشى لان نعمتها عورة وعلى المولى ان يعلم عبدا من القرآن ما يحتاج  
اليه لاداء الصلوة. رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه وشمه رجل يسمع ان علم السامع انه  
لله <sup>لله</sup> فقد ارقص سورة من القرآن <sup>ان عليه</sup> ان يعلمه وان علم انه لا يتعلم ويصنع  
اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له في يوم واحد كتابته

القرآن له اول من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يحكى في غيره. قالوا  
ويذبح محامل القرآن ان يختم القرآن في كل اربعين يوما مرة. رجل قرأ في صلواته في الركعة  
الاولى للمعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيئا من البقرة يكون حلا متحلا  
وقال بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئا من البقرة مراعاة  
لنظم والترتيب. وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن  
بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك. وقرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات  
عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق لان يكون الختم في المكتوبة فلا يكرر سورة  
الاخلاص. ولا بأس بالتخلو والمجاعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين  
لا تخلو عن ذلك

### باب صلوة المسافر

اذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بسيرا لابل او مشي  
الاقدام يلزمه قصر الصلوة ويرخص له ترك الصلوة اما بشرط مجاوزة العمران لان السفر  
فعل فلا يوجد بمجرد النية في بشرط قرآن النية باده فعل بخلاف ما اذا نوى  
الاقامة حيث يصير مقيما بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى  
الفعل واما التقدير بمسيرة ثلاثة ايام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه  
الصلوة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها جواز  
المسح لكل مسافر ثلاثة ايام لا دخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير  
الادفعية السفر وانما اعتبر مدة مشي الاقدام وسير الابل لانهما الوسط وانما  
ذكر الايام والليالي لان المسافر يستمر في كل يوم وليلة الامر ان  
يسجد في كل ركعة يسجد سجدتين مع السجدة من يوم من كل واحد  
باليس عليه ان يسجد لانه لم يسجد بها من قال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسهها

في السهل تقطع بمادونتها. وفي البحر ثلثة ايام ولياليها في البحر بعد ان يكون الرياح مستتية  
غير غالبة ولا ساكنة. وبعضهم قد راد فمد السفر ثلث مراحل. وبعضهم قد رها بالقرية  
وبعضها قريب من بعض. ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج. ولا يعتبر محلة  
اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كانت في الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن المصر  
وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة. وهل يعتبر مجاوزة  
انقضاء ان كان بين المصر وفنائه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما عزرة يعتبر مجاوزة الفناء  
ايضا. وان كان بينهما عزرة او كانت المسافة بين المصر وفنائه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران  
المصر ولا يعتبر مجاوزة انقضاء. وكذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر  
وان كان القرى متصلة ببعض المصر فالعبر مجاوزة القرى هو الصحيح. وان كانت القرية  
متصلة بفناء المصر لا يرخص المصر يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية. <sup>قصا</sup> الرجل اذا  
بلد والمقصود طريقان احدهما مسيرة ثلث ايام لياليها والاخر دونها فسلكت الا بعد كان  
مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه  
فغرم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده وسكن فيه  
او لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه  
رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام ولياليها فيعود مقيما بغير صلوة  
الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة. فاذا انتهى المقصد  
ان كان ذلك وطنا اصليا له وتفسيره ما قلنا بتم الصلوة لانه صار مقيما بمجرد الدخول  
على التفصيل الذي قلنا. ونحوه لم يكن وطنا اصليا لانه يقصر الصلوة ما لم ينو  
لحقه الصلوة ستة عشر يوما. <sup>تفسيره</sup> في موضع الا في موضع الإقامة ممن يمكن  
سبب النسيئة والمانع <sup>بشرط</sup> قبل قراءة القرآن كله في يوم للبدن الخفيف

لا الخيام والاضحية والوبر الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونفوا الاقامة لم  
 تصح نيتهم. وكذا اذا نزلوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهر الرواية. وكذا الرعاة اذا  
 كانوا يطوفون في المغاوز ولم يخياموا خبية. وعن ابي يوسف ربح ان نزلوا موضعاً  
 كثير الماء والكلاء ونصبوا الحابس ونفوا الاقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلاء  
 يكفيهم لملئكت المدة صاروا مقيمين. وكذا التراكمة والاعراب ومن دخل دار الحرب  
 بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحّت نيته. الكافر اذا اسلم في دار الحرب لم  
 يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فهرب منهم يريد فر  
 ثلاثة ايام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن  
 على الاقامة خمسة عشر يوماً في غار او نحو لم يصير مقيماً. الكوفة اذا نوى الاقامة بمكة  
 ومناخسة عشر يوماً لم يكن مقيماً وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الاقامة في احدهما  
 خمسة عشر يوماً. وان تاهل بهما كان كل واحد من الموضعين طناً اصلياً  
 ومن كان مولياً عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يله عليه كالأمة مع زوجها  
 والعبد مع مولاه والجندي مع الأمير الذي يجري عليه والأمير مع الخليفة  
 والأجير مع من استأجره. وأما الغريم اذا تعلق به صاحب دينه في السفر فله  
 اوجبه ان كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه من قصده ان يقضيه دينه قبل ان  
 يمضي خمسة عشر يوماً فالنية في السفر والاقامة نية المديون. وان لم يكن قادراً  
 فلم تعتبر نية الحابس وحكم الاسير في دار الحرب كحكم العبد لا يعتبر نيته والرجل  
 الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤت به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان  
 العبد بين موليين في السفر فنوى احد المولين الاقامة دون الآخر قالوا ان  
 يجمع هو اعمى اباة في الخدمة فان العبد يصل صلاة الاقامة اذا خدم للمولى  
 من قال له علمه ان يسجد لانه لم يسمعها من

الذي نوى الإقامة. وإذا خدم المولى الذي له نيول الإقامة يصلي صلوة السفر وإذا نوى  
 المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياما ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة  
 تلك الصلوات. وكذا المرأة إذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات  
 في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد. العبد إذا لم يولد له في السفر ونوى المولى الإقامة  
 صححت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك الصلوة. وكذا  
 العبد إذا كان مع المولى في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلوة ينقلب فرضه أربعاً  
 حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة الصلاة لأنه سلام عد وقد صار العبد مقيماً  
 تبعاً للمشتري. وإذا لم يعلم المولى ومعهما حاجة من المسافرين فلما صلى ركعتان نوى المولى  
 الإقامة صححت نيته في حقه وفي حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد. فيصلي العبد  
 ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما  
 بصلوته أربعاً وهو تلبيحاً للصلوة مسافراً بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث  
 الإمام وقدم مقيماً فإنه لا ينقلب فرض القوم أربعاً فكذا لك فهنا ثم بماذا يعلم العبد  
 أن المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه أو لا يشير  
 بأصبعيه ثم ينصب أربعة أصابع يده ويشير بأصابعه الأربع. الكافر المسافر إذا <sup>أسلم</sup>  
 وبينه وبين مقصد أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم. وكذا الصبي إذا كان  
 في السفر مع أبيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقيماً. هكذا  
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل. وقال غيره من المشايخ إذا بلغ الصبي  
 يصلي أربعاً. وإذا أسلم الكافر يصلي ركعتين. وقال بعضهم يصليان ركعتين. قام  
 المسلم المسافر إذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من  
 ثلاثة أيام يبقى مسافراً كسليم تيمم ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لا يطأ تيممه فكأن  
 كأنه رجع إلى أصله.

لا يبطل سفره وكذا المرأة إذا اطلقتها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلثا أو رجعية أو  
انقضت عدتها أو بينهما وبين وطنها أقل من ثلاثة أيام. فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق  
الرجعي كان حكمه لحكم الزوج إذا كان الرجل مقيما في أول الوقت فلم يصل حتى ساووا في آخر الوقت  
كان عليه صلوة السفر وإن لم يسبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة. الا يرى  
انه لو مات او اغشى عليه انحاء طويلة او جن جنونا مطبقا او حاضت المرأة او صارت نفساء  
في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فاذا سافر يسقط بعض الصلوة. ولو كان مسافرا في أول  
الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه. وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت  
ينقلب فرضه اربعا. وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ  
الصبح في آخر الوقت او اسلم الكافر او طهرت الحائض او النفساء ولم يسبق من الوقت  
الا قدر ما يسع فيه التحريمة او افاق المجنون او المغشى عليه اذا عترض عليه شيء مما قلنا  
في آخر الوقت تجب الصلوة فكذا الإقامة. وان اقام بعد الوقت يقضى صلوة السفر.  
المسافر اذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى  
الإقامة بعد الخروج. ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة واذا نوى يسفح لانه  
لوعاد الى سجود السهو تصح نية الإقامة فيه فينقلب فرضه اربعا ويصير السجدة في  
خلال الصلوة فيبطل وقال محمد بن نعيم نية الإقامة لأن عند سلام من عليه السهو  
لا يخرج من حرمة الصلوة فصار كالنوى الإقامة قبل السلام واذا صححت نيته يتم  
الصلوة اربعا وسجد السهو بعد الفراغ. وان سجد السهو ثم نوى الإقامة يصح نيته  
وقصير صلواته اربعا سواء سجد سجدتين او سجدة واحدة او نوى الإقامة في السجدة  
لانها سجد للسهو بين في السفر صلواته فصار كالنوى الإقامة في الصلوة فصار  
هذه الصلاة في الحدة فان اعيد يصح. ولهم واستخلف هذا الرجل

وخرج الإمام ليتوضأ ونوى الإقامة والإمام الثاني نوى الإقامة أيضاً ثم عاد الإمام الأول  
 إلى الصلوة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدي الإمام الأول بالثاني في الركعة  
 الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قد رآه التشهد يقوم ويستخلف رجلاً أدرك أول الصلوة  
 ليسلم بالقبول ثم يقوم الإمام الثاني يصل ثلث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى  
 ركعتين خرج من الإمامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة فاستأجر ما قعد قدر  
 التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فإنه يعود ويقعد وإن تذكر بعد ما قعد  
 الثالثة بالسجدة يتم صلواته أربعا وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وإن لم يكن قعد  
 على الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسد صلواته  
 ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأوليين أو في أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقراها  
 فمقاس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح إذا نوى الإقامة في الثالثة يجوز صلواته ولو قرأ في  
 الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً مسافر لم يقرأ في آخر وقت العصر فلما صلى  
 ركعة غربت الشمس ثم جاء وجعل واقف يبه صبح اقتداؤه فان سبق الإمام المحدث واستخلف  
 هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخليفة أنه لم يصل الظهر فسدت صلواته لأن الوقت  
 ليس بضيق عند شروعه ولو تذكر هذه الفاشة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه  
 فإذا تذكر في خلال الصلوة تفسد صلواته وإن تذكر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر  
 لم تفسد صلواته سبقة المحدث أو لم يسبقه لأن الوقت كان ضيقاً وقت شروعه ولو تذكر  
 الفاشة في ذلك الوقت لا يمنع عن الشروع فكذلك إذا تذكر في خلال الصلوة رجل  
 صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر صلى العصر في سفر في ذلك اليوم ثم تذكر  
 أنه ترك شيئاً في منزله فرجع إلى منزله لأجل ذلك لا يترك ما كان عليه من الصلوة بل يصليها  
 طهارة قالوا يجب عليه أن يصليها

صارت كأنها لم تكن وصارت ديناً في الدمة في آخر وقتها وهو كان مسافراً في آخر وقت الظهر فصاح في ذمته صلوة السفر. أما صلوة العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب عليه. مسافر يصل شهر جميع الصلوات ركعتين قال أبو حنيفة رَجَّحَ يَعِيدُ ثَلَاثِينَ مَغْرِبًا وَلَا يَعِيدُ غَيْرَهَا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَجَّحَ يَعِيدُ ثَلَاثِينَ مَغْرِبًا وَيَعِيدُ صَلَوةَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ مَسَافِرًا قَوْمًا مَسَافِرِينَ فَاحْدَثَ فَاسْتَخْلَفَ مَسَافِرًا وَنَوَى

الثاني في الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين. ولو نوى الإمام الأول الإقامة بعد ما أحدث قبل أن يخرج من المسجد صار فرضه وفرض القوم أربعا. فإن استخلف الإمام واحد من القوم يتم الخليفة صلوة الإقامة. مسافر يصل الظهر ركعتين نقام إلى الثالثة ناسيا أو متعمدا فجاء مسافرا اقتدى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة إن عاد الإمام إلى القعدة فسلك فصلوة الداخل تامة لأن الإمام في حرمة الصلوة حين اقتدى به وإن لم يعيد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل أربعا لأنه نوى الإقامة وهو في حرمة الصلوة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضيه ما فاتته وذلك ركعتان لأن صلوة المقتدى صارت أربعا أيضا. مسافر أم قوما مقيمين فلما صل ركعتين نوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة بل ليتم صلوة المقيمين لا يصير مقيما ولا ينقلب فرضه أربعا. جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم فيما يقضيه. كما أنه إذا كان الكرخي رَجَّحَ. وكذلك السهو ولا يقتدى أحد منهم بالآخر فيخرج الصلوة أربعا ويسجد للسهو. ولا يعلم أين يدل ركعتهم فإنهم يصلون صلوة الإقامة في وقصير صلواته أربعا سواء سجد. وكذا في المكث في ذلك الموضع. أما في الرجوع إن كان لاندلا سجد للسهو يمين في ال. صلا إذا العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى. أحبابنا في الخدمة فإن اعتمد. لم صلوة للمسافرين. وإن كان دون ذلك

صلوة الأقامة وان لم يخبر بذلك ان كان مقيما قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وان كان  
مسافرا قبل ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقّه وكذا الأسير مع من أسره وقيل  
المولى اذا نوى الإقامة فانما يظهر نيته في حق العبد اذا تلفظ به أما اذا نوى الإقامة في نفسه  
ولم يتلفظ به ثم اخبر بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد رجل خرج من بخارا الى اموية  
اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لان الابل لا يسير في اقل من ثلاثة ايام  
ومن كرمينية الى بخارا ينبغي ان يكون كذالك . كوفي قد مت عليه امرأته من خراسان  
حاجة عن ابي يوسف رح انها تقصر الصلوة الا ان تتوطن بذلك . وكذا في حجة النفل الا  
ان يكون يحبسها زوجها . والمسافر ان يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح لا يرخص له في ترك السنن ولا في قصرها . ولا تسافر المرأة بغير  
محرم ثلثة ايام وما فوقها . واختلفت الرواية فيما دون ذلك قال ابو يوسف رح اكروه لها  
ان تسافر يوما وهكذا روي عن ابى حنيفة رح . قال الفقيه ابو جعفر اتفقت الروايات  
على الثلث فاما دون الثلث قال ابو حنيفة رح هو اهون من ذلك ولا يكون عليها  
في ذلك ما يكون عليهما في الثلث . وقال حماد رحمه الله لا بأس للمرأة ان تسافر  
مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم . وكذلك  
المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم . والجارية التي لم تحض اذا  
كانت مشتهة لا تسافر بغير محرم . ويجوز التطوع على الدابة خارج المصيرة قولهم . ولا  
يجوز المكتوبة الا من عذر . ومن الأعذار ان يخاف من نزول الدابة على  
نفسه او على دابته من سبع او لص او كان في طين ور دغة لا يجزئ على الارض  
موضعا لابس الا كانت الدابة جوهر الوزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيخا كبيرا الوزل  
لا يمكنه ان يركب ولا يجزئ من عينه فتجوز الصلوات <sup>من غير</sup> <sup>التي</sup> <sup>يكون</sup> <sup>عليها</sup> <sup>قوله</sup>

فان خفتهم فوجلا او ركبانا. ولا يلزمه الاعادة اذا قد ربح منزلة المريض اذا صلى بالايما  
ثم قدر فان صلى على الدابة لمطران لم يقدر على ايقات الدابة يجوز الایماء على الدابة  
وان كانت الدابة تسير وان قدر على ايقات الدابة لا يجوز الایماء على الدابة ان كانت  
الدابة تسير وكما تسقط الاركان عن الراكب يستقط عنه الانحراف للقبلة الرجل اذا اح  
امرأته من القرية الى المصر كان لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب  
والنزول وكذا الرجل لو خاف ان يصل قائما يراه سبع او عدد ولو صلى قاعدا لا يركب ان له  
ان يصل قاعدا. وكذا لو خاف انه لو صلى قاعدا يراه سبع او عدد وجاز له ان يصل مستلقيا  
اذ صلى على الدابة في محمل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصل على الدابة اذا كانت  
الدابة واقفة الا ان يكون المحمل على عید ان على الارض. ولما الصلوة على العجلة ان كان  
طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة تجوز حالة العذر ولا  
يغيرها. وان لم تكن طرف العجلة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلوة على السرير

### باب صلوة المريض

صلوة المريض ما يستطيع لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي الله عنه  
فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى باليمنى. فينظر ان قدر على القيام  
والركوع والسجود يصل قائما بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك. وان عجز عن القيام وقدر  
على الركوع والسجود يصل قاعدا بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك. وان عجز عن الركوع والسجود  
وقدر على القعود يصل قاعدا باليمنى ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا لو عجز عن  
الركوع والسجود وقدر على القيام يصل قاعدا باليمنى لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط  
المقص سقط الوسيلة. وان صلى قائما باليمنى جاز عندنا. والمستحب ان يصل قاعدا باليمنى  
في السجود في الخدمه فان عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يتردد

مرضه او وجعه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له تركها القيام  
وان قد رعل بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر رح يقوم قد رما يقدر  
فاذا عجز يقعد حتى لو قد رعل ان يكبر قائما ولا يقدر اكثر من ذلك يكبر قائما ثم  
يقعد فان لم يقم خفت ان لا يجزيه صلوته وان كان لا يقدر رعل القيام الامتكا  
قالوا يقوم متكئا لا يجزيه الا ذلك ويجلس المريض في صلوته كيف شاء في رواية  
محمد عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يتربع عند الافتتاح وعند  
الركوع يفترش رجله اليسرى وعن ابي يوسف رح انه يركع متريعا الاحد اب اذا  
كان قيامه ركوعا يشير براسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه اذا عجز المريض عن الائمة  
بالراس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الائمة بالعينين <sup>حين</sup> والتمحاض  
ثم اذا خف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم  
وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الغناء وقال بعضهم  
ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه  
الخطاب ذكر محمد رح في النوار من قطعت يدا من المرفقين وقد ما من الساقين  
لا صلوة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من لا يقدر رعل اداء ركن  
الاجدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدى بعض الاركان مع الحدث او  
بدون القراءة وبين ان يصل بالائمة يتعين عليه الصلوة بالائمة لا يجزيه الا ذلك لان  
الصلوة بالائمة من الصلوة مع الحدث او بدون سعة لان الاول يجوز حالة الاختيار  
وهو التطوع على الدائمة والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبتلى بين  
الشريين يتعين عليه اهونهما ولو كان صلبا لما اوقعه الله في جرحه وان استلق على قفاه لا  
فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحدث لا تقبل الا بغيره فلو كان صلبا لم يتركه الله  
فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحدث لا تقبل الا بغيره فلو كان صلبا لم يتركه الله

لا يجوز من غير عذر وفاستويا وترجع الأداء مع الحمد ثم لما فيه من احراز الاركان وعن  
 محمد رح في النوادر انه قال يصلح مضطجعا يومى ايماء مريض تحته ثياب نجسة ان كان  
 لا يسط شيئا الا ويتنجس من ساعته يصل على حاله. وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحقه  
 زيادة مشقة بالتحويل. مريض يصلح جالساً فلما رفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة  
 الرابعة نظن انها ثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالإيماء فسدت صلواته لانه انتقل الى النافلة  
 قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فخذ في القراءة ثم  
 علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قرائته ويسجد للسهموي في آخر الصلوة .  
 رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رح يجب على المولى ان يوضيه لانه  
 مادام في ملكه كان عليه تعاها ميت عليه صلوات فائتة فقضاها الوارث عنه  
 يامره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بامره جاز والفرق  
 ان الصلوة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة  
 اما الحج وان كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب  
 فيها بالمباشرة كما في الزكاة قال وينام المريض في الصلوة على قفاه ورجلاه نحو القبلة  
 وعند الشافعي رح ينام على جنبه الايمن كما يوضع في الحمد. وعندنا لو فعل ذلك يجوز  
 والاول اولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصل المريض قائما فان لم يستطع فقاعد  
 فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فآلة احق بقبول العذر منه. وعند  
 النزاع ينام على قفاه ايضا لانه ايسر مخرج الروح. رجل صلى ركعة بقيام وركوع وسجد  
 ثم مرض وصار الى حالة الايماء فسدت صلواته فيقول ابي حنيفة رح ذكره في النوادر ان تحم  
 ان تقدمت موجبة للركوع والسجود فلا تجوز بدونهما. رجل صلى اربع ركعات جالساً  
 فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل ان يتشهد قال هو منزلة القيام

ويصح لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لأن مجرد النية لا يصير قائما. المريض إذا عجز عن الأيماء فحرك رأسه عن أبي حنيفة ربح قال أنه يجوز صلواته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح لا يجوز لأنه لم يوجد منه فعل

### باب صلوة الجمعة

الجمعة فريضة على الرجال الأحرار العاقلين المقيمين في الأمصار. ولا يكون الموضع مصرا في ظاهر الرواية إلا أن يكون فيه مفتوحا قاض يقيم التحدد وينفذ الأحكام بلغت ابنته ابنية منا. وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وفناء للمصير هو الموضع المعد لمصالح المصير المتصل به. ومن كان مقيما في عمران المصير وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصير فرجة فعليه الجمعة. ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران المصير فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بنجار الجمعة على أهل ذلك الموضع وإن كان النداء يبلغهم والفتوة والميل والإميال ليس بشئ هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وهو اختيار شمس الأئمة المحلواني ربح. العبد إذا قلدهم ناحية فصل بهم الجمعة جاز. ولا تجوز الأنكحة يتزوج به ولا قضاء به لأنه أهل القضاء من أهل الشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلا للقضاء والمتقلب الذي لا عهد له أي لا منشور له من الخليفة إن كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الأحرار ويعلم فيما بينهم بحكمه والولاية يجوز منه إقامة الجمعة. وليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس إذا لم يؤمر به. ويجوز لصاحب الشرطة وإن لم يؤمر به. وهذا في عرفهم إلى المصير إذا مات فجاء يوم الجمعة أن يصل بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة والقاضي جاز لأنه فوض إليهم أمر العامة. ولو اجتمع العامة على عقد رجل لو أحرر القاضي

ولا خليفة الميت لم يجز ولم يكن جمعة. وان لم يكن ثمه قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العلماء  
على تقديم رجل جاز لمكان الضروية ولو مات الخليفة وله امراء ووكالة على الاشياء من امور  
المسلمين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور للمسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا .  
والجمعة شرط لصلوة الجمعة الا انها شرط للانعقاد لا للاداء. <sup>فترى</sup> عند ابي حنيفة رخص لا يتم الانعقاد  
قبل التقييد بالسجدة وعند ابي يوسف ومحمد رخص يتم الانعقاد بمجرد الشرع <sup>وقائلة</sup> الخلاف  
انما نظره فيما اذا انفرد الناس عند بقية الامام واقل الجمع فيها ثلاثة سوى الامام <sup>عند</sup> ابي حنيفة  
رخ ولا يشترط الاقامة والحرية لا في الامام ولا في المقتدي عند ابي حنيفة رخص ولا يشترط  
الاقامة والحرية في الامام ولا في المقتدي عند ناو ويشترط الذكورة والبلوغ. والنصراني اذا  
علم مصر ثم اسلم ليس له ان يصل الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام. وكذا الصبي اذا امر ثم  
ادرك. وكذا الواسق في صبي او نضى في ثم اسلم النصراني وادرك الصبي لم يجز حكمهما. ولو قيل  
لنصراني اذا اسلمت فصل بالناس واقتضى او قيل للصبي اذا دركت فصل بالناس واقتضى جاز  
لان في الفصل الاول حين امر لم يكن اهلا فلا يملك الابتعاد في المستقبل. اما في الفصل  
الثاني اضاف التقليد الى حالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقليده .  
وعن بعض المشايخ اذا امر الصبي او الذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه امر الجمعة فاسلم  
الذي وادرك الصبي كان له ان يصل الجمعة بالناس. وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان  
التفويض باطل. الامام اذا حدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم  
لا يتقدم احد لا يجوز صلواتهم خلفه. وان تقدمه واحد من اصحاب السلطان ممن فوض  
ليه امر العامة يجوز. وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز <sup>صلاح</sup>  
صلواتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع اوضح <sup>وذكر</sup> ولا يجوز بدونه <sup>منهم</sup> ان يجتمع بالناس لا يجوز  
الامام لم يفوض التقليد <sup>في</sup> الصلاة الرابعة منها <sup>في</sup> القوم وانما جاز تقدمهم لاصلاح صلواتهم فاذا خرج عن

جلوة الامام لم يسبق اماما فلا يصح امره. وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة  
 عند اصحابنا راج وان وجد حاملا. وكذا الاعمى في قول ابي حنيفة راج وان وجد قائدا. وقال  
 محمد راج الاعمى اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد راج ان الاعمى قادر على السعي الا انه  
 لا يمتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق. اما المقعد عاجز عن السعي  
 فلا يلزمه. والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى  
 والمولود ان يمنع عبدا عن الجمعة والجماعات والعبيدين. وعلى المكاتب الجمعة  
 وكذلك معتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد  
 لحفظ الدابة. وليس على العبد الماذون ولا على العبد الذي يؤد الضريبة جمعة  
 وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير راج للمستأجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة  
 وقال ابو علي الدقاق راج ليس له ان يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن  
 يستقطع عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا. وان كان قريبا لا يحط عنه  
 شي من الاجر. وان كان بعيدا واشتغل قبل قدر ربيع النهار حط عنه ربيع الاجر  
 فان قال الاجير حط عنه الربيع بمقدار اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك. وقال ابو حنيفة  
 راج والا مصر اذا اعتل وامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلي هو الظهر في منزله  
 ثم وجد خفة فخرج وخطب بنفسه وصلي بهم الجمعة اجزأته واجزأهم. والخليفة اناسا  
 وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو خرج بمصر من امصار ولايته فجمع بها وهو سافر  
 جاز لان صلوة غيره تجوز باذنه فصلوته اولى. الامام اذا منع اهل مصر ان يجمعوا لم يجمعوا  
 كما ان له ان يجمع موضعا كان له ان ينهاهم. قال الفقيه ابو جعفر راج هذا اذا نهاهم مجتهدا  
 بسبب من الاسباب او اذا دان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصر. فاما اذا كان منى  
 او اضرا اياهم فلم يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان امما مصر مصر او مصر والناس عنه

بخوف عدوا وما اشبه ذلك شرعاً واليه فانهم لا يجمعون الا باذن مسبب عن الاما  
 اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت  
 الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القروي اذا دخل للمصر  
 يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثلثة يوم الجمعة يلزمه الجمعة. وان نوى ان يخرج من المصر  
 في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لا الجمعة عليه لان الفصل الاول  
 صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصح فلو صلى مع ذلك كان ما جاز  
 اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة  
 خمسة عشر يوماً. ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابي حنيفة واية يوسف ر.ج.  
 ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روى عن محمد ر.ج. وروي اصحاب الاما الى عن ابي يوسف  
 ر.ج. انه لا يجوز في المسجدين من مصر واحد الا ان يكون بينهما نهر كبير فكان حكمة حكمه  
 ان لم يكن بينهما نهر فالجمعة لمن سبق منهما. فان صلاوا معا فسدت صلواتهم جميعاً.  
 وعن محمد ر.ج. جواز الجمعة في ثلث مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى  
 والبوادي لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان وإقامة. والمسافرون اذا حضروا  
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك اهل المصر اذا فاتتهم الجمعة واهل السجون والمرا<sup>ض</sup>  
 ويكره لهم الجماعة. المقتدى اذا نام في صلوة الجمعة فلم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوة  
 لانه لو اتمها كان قضاؤه وقضاء الجمعة لا يجوز. ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائماتها  
 جمعة لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت  
 الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قعد قدر التشهد قبل  
 السلام فقول ابي حنيفة ر.ج. وعن ابي يوسف ر.ج. الامام اذا غزل كان له ان يصل الجمعة  
 بها الخاص اليه ان ياتيه الكلب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب او علم

بقدر دم الأمير فسلوته باطلة. وأن صلى صاحب شرطة جاز لأن عماله على حالهم  
 حتى يزلوا. رجل تذكرو يوم الجمعة والامام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فانه يقوم  
 ويصل الفجر ولا يستمع الخطبة لأنه لو استمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تفوت الجمعة  
 انما تذكر في صلوة الجمعة ان عليه فجر يوم او فائتة اخرى فهو على وجه ان كان الوقت  
 بحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت يمضي في الجمعة عند الكل لان الترتيب يستقط  
 عند ضيق الوقت. وان كان في الوقت سعة بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة لا يفوته  
 الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وان علم انه لو اشتغل بالفائتة  
 يفوته الجمعة لكن يمكنه اداء الظهر في آخر الوقت لاختلافوا فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 رح يقطع الجمعة ويقضي الفائتة ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رح يمضي في الجمعة  
 ولا يقطع. اذ احضر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملأ ان تخطي يوذى الناس لا يتخطي  
 وان كان لا يوذى احدا بان لا يطاء ثوبا ولا جسد الا بأس بان يتخطي ويدن من الامام  
 وذكر الفقيه ابو جعفر رح عن اصحابنا رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة  
 يمكنه اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويدن من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة  
 ليقسم المكان على من يجي بعد وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد  
 ضيع ذلك المكان من غير عن رفكان للذي جاء بعد ان يأخذ ذلك المكان. اما من جاء  
 والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل  
 في حالة الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف رح انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام  
 او لا يوذى احدا. واختلف المشايخ رح في فضل وهو ان الدن من الامام افضل ام  
 التباعد عنه. قال الشافعي رحمه الله الخلو اية رح الدنو افضل. وقال بعضهم التباعد  
 افضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من كلامه الطلعة وغير ذلك.

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينظر حتى يفر  
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة  
فيسجد على ظهر رجل لم يجز وهذا قول أبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على  
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى  
فرجة قال أبو حنيفة ر. يسجد سجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير  
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقا  
الفقيه أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علي شارب. فاما على الرواية الأخرى  
السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع  
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. امام افتتح الجمعة  
ثم حضره إلى آخر فانه يحضر في صلوته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل امره الإمام  
بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن حجر عليه قبل الدخول عمل حجره والأفلا رجل اقتد  
بالامام يوم الجمعة بنوى صلوته الإمام وظن أن الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي  
الظهر جاز ظهره مع الامام. وأن نوى عند التكبير انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام  
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لأن الفصل الأول نوى صلوته الإمام وحسب انهما  
جمعة فصحت نيته وبطل حسبانته. اما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام  
فاذا تبين أن الامام كان يصلي الظهر ظهره لم يصح اقتداؤه لمكانه للمعاصرة. امام افتتح  
الجمعة ففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاءوا قبل أن يرفع راسه من الركوع جاز  
وليخبر عليهم استقبال الظهر وتدا إذا خرجوا نوى ثم جاء آخرون لم يجز كأنه خطب وحده  
السلام في قول أبي حنيفة ر. وعن أبي يوبد الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم تعود  
بها الناس إلى أن ياتيهم الكلب بعزله أو يقد ثلث آيات واعتبره الأصل أن يكبر القوم

قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر راسه حتى  
 احد ثوابه جاء الآخرون وذهب الأولون جازا استحسانا. ولو كانوا محدثين فكبر  
 ثم جاء آخرون استقبل التكبير الغسل يوم الجمعة سنة لما روي عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه قال من السنة الغسل يوم الجمعة. واختلفوا ان الغسل للصلاة ام لليوم قال  
 ابو يوسف رح لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس الامر كما قال ابو يوسف رح والا  
 للصلاة لا لليوم لاجماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر لو كان الاغتسال  
 لليوم وجب ان يعتبر. واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصل لم تكن  
 صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل. وقال الحسن رح ان اغتسل  
 قبل طلوع الفجر وصل بذلك الغسل كان صلاة بغسل. وان احدث وتوضأ وصل لا يكون  
 صلاة بغسل وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم  
 احدث وتوضأ وشهد الجمعة قال ابو يوسف رح لا يكون هذا الذي شهد الجمعة  
 على غسل. وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له. وان كان للصلاة فانه لا يشهد  
 الصلاة على وجهه فاما شهد الصلاة على وضوء. وكذا الواغتسل للحرام فبال وتوضأ  
 ثم احرم كان احرامه على وضوء. امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رح لا يجوز الا بحضرة  
 الرجال وذكر ابو حنيفة رح في المزدانية يجوز. وقال ابو يوسف رح او كان هناك رجال فخف  
 ولا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء  
 الا ان يكون الامام امره بذلك. اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث او جنب كما اغتسل  
 وصل بالناس جاز. ولورجح المنزلة وجامع او تغتسل ثم اغتسل وصل لا يجوز الا  
 ان يعيد الخطبة. اذا خطب الامام يوم الجمعة فاحسن الخطبة وما يشهد به.

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينسطر حتى يقوم  
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة  
فيسجد على ظهر رجل لم يحجزه هذا قول أبي يوسف رج. قال الحسن رج لا يسجد على  
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى  
فرجة قال أبو حنيفة رج يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير  
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال  
الفقيه أبو جعفر رج هذا على إحدى الروايتين عن علي شارب. فاما على الرواية الأخرى  
السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة رج إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع  
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. امام افتتح الجمعة  
ثم حضروا إلى آخر فانه يحضر في صلوته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل امره الإمام  
بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن حجر عليه قبل الدخول عمل حجره والأفلا رجل اقتد  
بالامام يوم الجمعة ينوي صلوة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي  
الظهر جاز ظهره مع الامام. وأن نوى عند التكبير انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام  
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لأن في الفصل الاول نوى صلوة الامام وحسب انهما  
جمعة فصحت نيته وبطل حسبانته. اما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام  
فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره لم يصح اقتداؤه لمكاتب الامام. امام افتتح  
الجمعة فنفرا الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل ان يرفع راسه من الركوع جاز  
ولم يخلا عليهم استقبال الظهر وتدا اذا خرج اللون ثم جاء آخرون لم يحجزوا عنه فخطب وحده  
السلام في قول أبي حنيفة رج. وعن أبي يوبير الركوع. وعن أبي حنيفة رج اذا كبر والقوم يقوم  
مع الناس الى ان ياتيهم المكاتب بعزله او يقد ثلث آيات واعتبره الاصل ان يكبر القوم

الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قالانك من السنة وعدا من جملة ذلك استقبأ الخطيب عند الخطبة. وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم من كان بعيدا عن الإمام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتهليل أجمعوا على أن من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس أما قراءة القرآن والتسبيح والذكر والتفقه قل بعضهم الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر الله تعالى أفضل من الانصات وقال بعضهم الانصات أفضل. أما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابتها من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روي عن ابي يوسف رجع اما من كان قريبا الى الإمام لسمع صوته اختلفوا فيه روي عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن حنبل انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقل لابراهيم النخعي رجع في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارى ثم رحت الى الجمعة فقبلت ولذ لك تاويلان. أحدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلون الجمعة لانهم كانوا الأيرون الجائر سلطانا وسلطانهم يومئذ كان جائرا فاما كانوا يصلون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الإمام ويجعلونها سبحة وقال بعضهم ما دام الخطيب فحمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ للناس فليعلم الاستماع والانصات فاذا اخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام قال شمس الأئمة الحلواني رجع الصحيح عندنا ان من كان قريبا من الإمام يستمع ويستك من اول الخطبة الى آخرها. واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام. وعن ابي يوسف وهذا قول الطحاوي رجع اذا قال الخطيب في الخطبة اللهم الله أنموصله اعلمه الاله صل على النبي محمد وآله الطيبين الطاهرين

رح قالوا بانه لا يصلح على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستمع وليست لان الاستماع فرض  
والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ممكنة بعد هذا الحالة. ذكر في النوادر عن ابي يوسف  
رح اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطوع ركعتين خفيفتين او طويلتين قال امره  
بإعادة الخطبة وان لم يعد ما جزأه وكذا لو افتتح الصلوة فانسد ما بان له لم يقعد على راس  
الركعتين وصل اربعاً فانه يعيد الخطبة وان لم يعد ما جزأه. وكذا لو افتتح الجمعة ثم تذكر ان  
عليه فجر يومه فانه يقضي الفأصة ويعيد الخطبة وان لم يعد ما جزأه ويقرأ الامام في الجمعة  
في كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء ويحمرهما. واختلفوا في قراءة رسول الله صلى  
عليه وسلم في صلوة الجمعة وروى انه كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين  
وروي انه كان يقرأ اسم الله ربك الاعلى وهل اشك حديث الفاشية

#### باب صلوة العيد بن وتكبيرات ايام التشريق

لا يجب الخروج الى صلوة العيد الاعلى من يجب عليه الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصطفى  
والاذن العام الا في شيئين. أحدهما في الخطبة والخطبة في صلوة العيد تخالف الخطبة في الجمعة  
من وجهين. أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها. والثاني ان في  
يصل الظهر م الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فان قدام الخطبة في صلوة العيد  
جمعة فصحت. <sup>١</sup> والخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد ويجلس  
فاذا تبين ان الامام كاهن. ويكبر في الخطبة في العيد بن وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية  
الجمعة فنفر الناس عنه. والخطبة التكبير. ويكبر في عيد الاضعى اكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر  
وله خلاف عليهم استقبال رباعدهم. <sup>٢</sup> وخطب يوم الجمعة فيراخون الامام حاضراً يجوز ذلك  
السلام في قول ابي حنيفة في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال  
بالناس الى ان ياتيه الثمة الى جملته. <sup>٣</sup> لا يكره ان يركب من

يذهب إلى العيد يوم الأضحي ويحرم بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو يكبر  
 في أيام العشر في الأسواق. قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله سمعت أن مشايخنا يرون ذلك بدعة  
 والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبابة ويستخلف غيره ليصلي في المصلى الضعفاء والمرضى والأضرباء  
 ويصلي هو في الجبابة بالأقوياء والأصحاء. وإن لم يستخلف أحد كان له ذلك. ولا يخرج الشوا  
 من النساء في جميع الصلوات. وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في العيد بين النساء  
 والعجوز لا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب. وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج العجوز في  
 الاجتماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على أن العجوز لا تسافر غير محرم ولا تغلوا برجل مائة  
 كان أو شيخا ولها أن تصالح في الشيوخ. ولا يخرج العبد إلى العبد بين الجمعة وغيره من يوم  
 وإذا أذن له مولا. اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج. وقال بعضهم عليه أن يخرج  
 إذا أذن المولى وإن لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد أنه لو استأذنه يأذن له لا يسيغ له أن  
 يتخلف عن الجمعة والعيدين وإن علم أنه لو استأذنه يكره ويأبى فإنه لا يشهد الجمعة  
 والعيدين. وكذا المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن زوجها إن علمت أنها  
 لو استأذنت زوجها يأذن لها كان لها أن تصوم. ووقت صلاة العيد بعد ما  
 ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين إلى أن تزول. والأفضل أن يجعل الأضحي ويؤ  
 الفطر وليس لصلاة العيد أذان وإقامة بخلاف الجمعة. ولا يتطوع في الجبابة قبل  
 صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها. والأفضل أن يصلي أربع ركعات. فإن تطوع في  
 بيته قبل الخروج إلى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره. ومن خرج إلى الجبابة  
 لم يدرك الإمام في شيء من الصلوة إن شاء انصرف إلى بيته وإن شاء صلى وحده يصرف  
 والأفضل أن يصلي أربعاً فتكون له صلاة الأضحي لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 قال من فاتته صلاة العيد صلى إن شاء بعض المصلى في الأولى سبعاً اسم ربك الأعلى

وفي الثانية تواتر شمس وضئها وفي الثالثة والليل اذا يغشى في الرابعة والضئى وروى  
 في ذلك عن رسول الله ﷺ وسلم وعدا جيلاد وثوابا جزيلا رجل احدث في الجبانة  
 قبل الصلوة ان خاف فوت الصلوة لو اشتغل بالوضوء كان له ان يصل بالتيمم بلا  
 خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابي حنيفة رح ومن تكلم في صلوة العيد  
 بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة رح قال الفقيه ابو جعفر رح سمعت في المسئلة  
 خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة اخرى اذا  
 احدث في صلوة العيد ولم يجد ماء عند ابي حنيفة رح يتيمم لان عنده اذا لم يجد عليه القضاء  
 لو لم يتيمم تفوته الصلوة اصلا وعندهما لو فاتته الصلوة يمكنه القضاء فلا يتيمم واما كيفية  
 صلوة العيد لما قاله ابن مسعود رضي الله عنه في العيدين تسع تكبيرات خمس في الاولى  
 واربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوائد ست تكبير  
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد ويؤلى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى  
 وبالقرأة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا رح لان الجهر  
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي  
 الله عنهما مشهور روايتان في رواية يكبر ثلثة عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون  
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلث عشرة ثلث  
 اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية يبدأ بالتكبير في كل ركعة .  
 وعن ابي يوسف رح في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في زماننا يكبرون على رأى  
 ابن عباس رح لان الخلفاء شرطوا عليهم بذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحى  
 وبالثانية في عيد الفطر فابو حنيفة رح سمى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات  
 يوم النحر فقال في تكبيرات ايام التشريق يبدأ بصلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع

بعد صلاة العصر من يوم النحر واخذ بالاقل فيها وهما اخذ بالاكثري تكبيرات ايام التشريق  
 فقال لا يبذل بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر من آخر ايام التشريق لقول  
 تعالى اذكروا الله في ايام معدودات واراد به ايام التشريق وترفع يديه مع كل تكبيرة في قول  
 اي بحنيضة ومحمد ربح الا في تكبيرة الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبير  
 برفع المقتدى. ويقرا في العيدين في كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء. ويؤخر التكبير  
 عن ثناء الافتتاح. وان ادرك الامام في التشهد او بعد السلام في سجود السهو فانه يصل  
 ركعتين. ويكبر برأي نفسه. فان فاتت صلاة الفطر في اليوم الاول بعد يصل في اليوم الثاني  
 وان فاتت بغيره لا يصل في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد راو بغيره  
 لا يصل بعد ذلك. واما عيد الاضحي ان فاتت في اليوم الاول بعد راو بغيره  
 يصل في اليوم الثاني. فان فاتت في اليوم الثاني بعد راو بغيره يصل في اليوم الثالث  
 فان فاتت في اليوم الثالث بعد راو بغيره لا يصل بعد ذلك. اما ما صلى بالناس  
 صلاة العيد يوم الفطر على غير ضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعاد الصلاة وان علم  
 بعد الزوال خرج من الغد وصل فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج و  
 ان كان ذلك في عيد الاضحي فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح  
 ويخرج من الغد ويصل وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تنزل الشمس  
 وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصل ما لم تنزل فان علم بعد ما زالت الشمس في  
 اليوم الثالث لا يصل بعد ذلك. وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى بالناس بالصلاة  
 وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تنزل الشمس  
 ولا تصل صلاة العيد راكبا كما لا تصل الجمعة والكتوبة بخلاف صلاة الجنازة لانها  
 ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ. في الروايات الظاهرة

اذا صلوا على جنازة قد كان في القياس تجوز وفي الاستحسان لا تجوز. والسهو في صلوة العيد  
وصلوة الجمعة والكتوبة وصلوة التطوع سواء. ومشا الخنارح قالوا لا يسجد للمسهو في العيدين  
والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة

باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك  
كل مسلم مكلف قتل ظلماء ولا يجب عن دم مبدل هو مال ولم يرتق لم يغسل قتله اهل البيت او  
قطاع الطريق لو اهل الحرب بسلاح او غيرهم. المسلم اذا قتل نفسه في قول ابي حنيفة ومحمد يغسل  
ويصل عليه. اذا مات الانسان لا بأس بان يؤذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء في الاسواق  
وكيفية الفصل ان يجوز الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستتر من سرته الى ركبته  
ويستر ركبته في رواية الحسن عن ابي حنيفة صح لان النظر الى عورة الميت حرام لقول النبي صلى  
الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تنظر الى فخذي ولا ميت. ويقظ امر الرواية يوضع خرقة يستتر السوءة  
وصداه ثم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوءة ولا عساه بيد بل يجعل في يده خرقة و  
يغسل مئوته بتلك الخرقه كيلا يمس عورته بغير خرقة كما لو ماتت المرأة من اجانب عساه  
اجنبية فترقى عند الضرورة ثم يؤضأ وضوءه بصلوة الا ان كان خيرا لا يصل في فلا يؤضأ ويبدأ  
بلمس من اعتبار ارباب الواسط في حيوته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل  
الفاضل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولحماته ولثته ويدخل في منخربيه ايضا وعليه الثامن  
اليوم ثم يغسله كما هو المعروف. السقط الذي لم يتم اعضاؤه لا يصل عليه بل اتفاق  
الروايات. واختلفوا في غسله والمختار ان يغسل ويدفن ملفوفا في خرقة وان سقط  
الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسميته كلام اذا جرى للماء على الميت او ما  
المرحوم عن ابي يوسف رج لا ينوب عن الغسل لانا امرنا بالغسل واصالة للطريق وجريان الماء ليس يغسل  
المرحوم يغسل ثلثا في قول ابي يوسف رج وعججك رج في رواية ان نوى الغسل عند الاخر اخرج الماء

يغسل مرتين وان لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في رواية يغسل مرة واحدة اذا غسل الميت ثم خرج  
منه نجاسة لا يعاد الغسل. الصغير والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجل والنساء  
لانه ليس لأعضائهما حكم العورة. وفي الأصل قال قبل ان يتكلم. وعن ابي يوسف رح اكثر ان  
يغسلهما الاجنبي الخفي والمحبوب كالفعل ويقيم الخنثى وقيل يغسل في ثيابه. اذا كان للمرأة  
محرم يمسحها باليد. واماء الاجنبي فيخرقه على يد ويغض بصره عن ذراعيها. وكذا الرجل في  
امرأته الا يغض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز. رجل مات ولم يجد واماء فيمموه و  
صلوا عليه ثم وجد واماء غسل ويصل عليه ثانيا في قول ابي يوسف رح. وعنه في رواية  
يغسل ولا يعاد الصلوة بمنزلة جنب تيمم وصل ثم وجد ماء بعد ذلك. وعن محمد رح في  
ميت دفن قبل الغسل واهالوا عليه التراب قال يصل على قبره ولا يندبش. وعن محمد  
رح في النوادر اذا اكفن الميت وبقية من عضوله يغسل يغسل ذلك العضو. وان بقى  
اصبع او نحو ذلك لا يغسل. ميت غسله اهله من غير نية الغسل اجرهم ذلك. اذا  
مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه امته ارامه غيره بغير ثوب الامن يعتق بموته ولا <sup>تغسل</sup>  
الامة مولاها وكذا ام الولد وعن ابي يوسف رح للمحرمية والصالحمة ان تغسل  
زوجها. اذا مات الرجل عن امرأته فقبلت ابن الميت وامتدت والعياذ بالله او  
وقعت المحرمية بينهما بسبب من الاسباب لم يجز لها ان تغسله. اذا اظهر الرجل عن  
امرأته ثم مات عنها كان لها ان تغسله. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزوجه ومخلها  
حيتم وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما ورددت الى الزوج الاول فمات عنها وهي في  
العدة عن نكاح فاسد لو يكن لها ان تغسله. وان انقضت عدتها في حيوتها او بعد وفاته  
كان لها ان تغسله. رجل له امرأتان فقال احد مكاطلق ثلاثا ثم مات قبل ان يبين  
لو كان لواحدة منهما ان تغسله ولهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق. اذا مات

الرجل عن المرأة الجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات  
الرجل عن امرأته واختها في عدته لم تغسله. وان انقضت عداختها كان لها ان تغسله  
اذا مات الرجل فقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما بيعة انه تزوجها دخل بها ولا يعلم  
ايتيها الاولى لم تغسله واحدة منهما وميرات امرأة واحدة بينهما. وينبغي ان يكون غاسل  
الميت على الطهارة. ويكره ان يكون حائضا او جنبا. ولا بأس بجلوس الحائض والمجنب عند  
وقت الموت. امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد بن يسحق بطنها ويخرج الولد  
لا يسمع الا ذلك. اذا عاش المرحوم في المعركة يوما غسل. وان عاش اقل من يوم لم يغسل  
في قول محمد بن. وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ج. اذا جرح الرجل فتحمّل قليلا ثم مات  
غسل الا ان يسقط فاعلوا موضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل. ومن اوصى بوصيه  
غسل قال الفقيه ابو جعفر انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلتين  
اما الكلمة والكلمتان لا تبطل الشهادة. ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بان اصاب  
سيفه او سهمه غسل في قول محمد بن ولا يغسل في قول ابي يوسف ج. ويغسل من قتل  
الحجر ويحوز ذلك في غير الحاربة في قول ابي حنيفة ج. لان هذا القتل يوجب الدية  
منه ومن قتله السبع او احترق بالنار او تردى من جبل او مات تحت هدم او قتل  
نصاص او رجم او قتله انسان دافعا عن نفسه او ماله غسل. ومن قتل ابنه او  
المرأة وزوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الدية  
من راسقفاء القصاص وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة  
ن ابي حنيفة ج. انه يجعل القطن المحلوج في مغزيه وفيه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ  
به ايضا. وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا وهو قبيح. ويكفي الميت كفن مثله وتقسيمه  
نظر الى ثيابه في حياته يخرج الجمعة والعيد بن قذالك كفن مثله اكثر ما يكفي فيه الرجل

ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا. واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن عمر رضي الله عنه أنه  
رضم وأدناه في الرجل ثوبان قميص ولقافة. وكفن السنة للمرأة خمسة خمار وأزار وقميص ولقافة  
وخرقة تربط فوق ثدييها وبطنها وكفن الكفاية لها ثلثة قميص وأزار ولقافة. فان كان بالمال  
كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة اول. وان كان على العكس فكفن الكفاية اول. والمراحم في الكفن  
بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن البالغ. وان كفن  
في ثوب واحد جاز. ويقدم الكفن من التركة على سائر المحقوق فان لم يترك ما لا الكفن على من يجب  
عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان ترك  
ما لا وعليه الفتوى. اذا نبتش الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال. فان كان قد قسم ماله  
فالكفن يكون على الوارث دون الغرماء واصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين لمن  
ليكن الغرماء قبضوا دينهم بدئي بالكفن وان كانوا قبضوا دينهم لا يسترد منهم شيئا الزوال ملك  
الميت معق الرجل اذ مات ولم يترك شيئا وله خالة موسرة يولاه الذي اعتقه قال محمد رحمه الله  
على خالته. وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر اذ ماتت المرأة وترك ابا وابنا فكفنها على ما على قدر  
مواريثهما. وان لم يترك ما لا ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقته في حياته كان كفنه على الناس  
فان لم يقدر واسألوا الناس وقرئ بين هذا وبين الحجي اذ المريد ثوبا يصل فيه ليس على الناس  
ان يسألوا له ثوبا لان الحجي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت. رجل مات في مسجد  
قوم فعالم احد هم وجع الدراهم ليكفنيه ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه  
وان لم يعرف كفن به محتاجا اخر وان لم يقدر على صرفها الى الكفن يتصدق بها على الفقراء. رجل  
كفن ميتا من ماله ثم سجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذ منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت  
وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة فالورثة احق به وكذا لو كفن ميتا فافتتسه السبيح كان  
الكفن له لانه بقى على ملكه. حجي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحجي فله

ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحى وارثه يكفن فيه  
الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث من لا يجبر على النفقة في حيوته كما ولا الامعاء  
والعمات والاخوال والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تحرق ولم يبق صالحا لما اتخذ له  
ليس للمتولي ان يتصدق به بل ببيعه ويصرف ثمنه في ثمن ثوب آخر يجوز الاستنجار على جل  
الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت. وبعض المتأخرين جوزه اذ ذلك ايضا السنة  
في جل الجنائز عند ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربع يطوف كل واحد منهم على راسها  
الاربع يضع مقدمها على عينه ثم مؤخرها على عينه ثم مقدمها على يساره ومؤخرها على يساره وروى ابو يوسف  
عن ابي حنيفة رج انه فعل كذلك ويكره ان يضمها على اصل العنق ويقوم بين العمودين ويسرع  
بالجنائز ويمشي بها الا على عجلة ولا بطؤ كيلا يترك الميت والمشية خلف الجنائز افضل ويجوز المشية  
اما هم اما لم يتابعوا عن القوم ولا ينجي ان يقدم القوم كلامهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشية  
افضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوع والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بان  
صالح الدع. فان كانت مع الجنائز ناشئة او صالحة زجرت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشية معها  
ويكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه. وعن ابراهيم رج كانوا  
يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل  
الدفن بخير اذن اهلها. واذا كان القوم في المصلح فحج بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها  
قبل ان يوضع الجنائز عن الاعتاق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فلهذا اشيئ كان  
في الابتداء ثم نسخ. اختلف الروايات فيمن هو احق بالصلوة على الميت ذكر في شرح  
الصلوة لشمس الائمة المحلوا في رج امام الحنفي اولى من باب الميت له ان يتقدم  
ويصل من غير تقديم احد وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رج الاب اولى ولا يتقدم امام الحنفي  
الا باذن الاب. وعند عدم امام الحنفي اب الميت الى من سائر العصابات. وذكر

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح السلطان احق بالصلاة على الميت اذا حضر  
 ثم امام الحي ثم الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان غير امام الحي الا باذن الوالي. وقال  
 الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان يقدم الاولياء فيصلي عليها. وان حضر <sup>المصر</sup> والي  
 والقاضي فالوالي اولى ان يقدم عليها. وان لم يحضر القاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة  
 وامام الحي فصاحب الشرطة اولى ان يتقدم. وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة  
 فخليفته اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة. وان لم يحضر الوالي ولا خليفة  
 ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا  
 امام الحي وان لم يحضر امام الحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر  
 الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء فابى الاولياء ان  
 يقدموا احدا من هؤلاء واداد ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم ان يفوموا من شاءوا  
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنه. وهذا كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف و  
 زفر رح. وبه اخذ الحسن رح. مات الرجل وله اخوان لاب وام فالأكبر اولى فان اراد  
 الأكبر ان يقدم غيرهما فلا يصح ان يمنعه. فان قدم كل واحد منهما رجلا أو قال دي  
 قدمه الأكبر اولى وكذا الابن الأكبر مع الأصغر. وكذلك ابنا العم عند عدم غيرها وان كان  
 الاخ الأصغر لاب وام والاخ الأكبر لاب فالأصغر اولى. وان كان الأصغر قدم غيره ليس للاخ  
 الأكبر ان يمنعه لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب وام. فان كان الاخ لاب وام غائبا  
 فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب ان يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم  
 وحده الغيبة فيه ان لا يقدر على ان يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس قدومه  
 وعن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن ويصح فالاب احق بالصلاة عليها ثم الابن ان كان  
 من غير الزوج. فان كان الابن من الزوج فالاب احق ثم الزوج. وعن ابو يوسف رح ان تزوجت

وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصر لم يحضر جنازتها فابن المولى  
احق من الزوج. عبد مات فاختصم في الصلوة عليه المولى واب العبد وابنه وهما حران فالمولى  
احق بالصلوة عليه. وكذا المكاتب اذا مات عن غير وفاء. وان ترك وفاء ان اديت كتابته به  
او كان المال حاضرا لا يخاف عليه التلف فالابن احق بالصلوة عليه ويكره ان يتقدم جلا و  
هو اب المكاتب. وان كان المال غائبا فالمولى احق بالصلوة عليه ولا ترفع الايدي في تكبيرات  
الجماعة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشائخنا و بعض مشائخ بلخ يرفع الايدي رجلا  
اول التكبير من صلوة الجماعة ولم يكبر حين يكبر الامام كبر هو ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها  
نائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولة حتى سلم الامام لانها  
للاداء كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام. وان لم يكبر مع الامام حتى  
كبر الامام او بعد اكبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان يرفع الجماعة متابعا لاداء  
فيها. فاذا رفعت الجماعة من الارض يقطع التكبير. وعن ابي حنيفة ربح اذا لم يكبر حتى كبر الامام  
ربعا فانتته صلوة الجماعة. وان كبر مع الامام التكبيرة الاولة ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر  
ايكبر مع الامام واذا اكبر الامام على الجماعة تكبيرة او تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل  
حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقا بما كبر الامام قبله بخلاف من كان  
حاضرا قائما في الصف لم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلا او كان في النية فانه يكبر  
ولا يندظر تكبيرة الامام. واذا اكبر الامام في صلوة الجماعة خمسا عن ابي حنيفة ربح فيه  
روايتان. والخيار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم سلم معه. رجل  
لمر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبيريته ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد هو  
من صلوة المرأة الى صلوة الرجل. وان كبر الثانية ينوي بها عليهما لم يكن خارجا عن  
صلوة المرأة الى صلوة الا وضعا في القبر قالوا باسم الله وعلمة رسول الله. ويصح

فريضة. فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى  
التطوع. وكذا لو كبر على جنازة فاتى بجنازة اخرى فانه يمضي في الاولى ويستقبل الصلوة  
على الثانية. فان كبر فهو على هذه الوجوه ان نوى الاولى او نواهما اولم ينوا شيئا كان  
في الاولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن اليه يوسف  
رح اذا كبر ينوي التطوع وصلوة الجنازة جاز عن التطوع. اذا صلى المريض على جنازة  
قاعدا وهو وليها والقوم خلقه قيام جاز. وقال محمد رح لا يجوز. ويدعو في صلوة الجنازة  
بالادعية المعروفة ولا يقرأ بقائمة الكتاب فان قرأ بنية الشاء لا بأس به وان قرأها  
بنية القراءة كره ذلك قال شمس الأئمة المحلوا في رح من اصحابنا قال قراءة الفاتحة في  
الشفع النافي من ذوات الاربع يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة وعن محمد  
رح اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه  
اذا ارتد الزوجان في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه. اذا ارتد  
الزوجان والمرأة حامل بوضعت الولد ثم مات الولد لا يصل عليه وحكم الصلوة عليه يخالف  
حكم الميراث. رجل مات في غير بلده فصل عليه ثم جاء اهله وحملوه الى منزله ان كانت  
باذن السلطان او القاضي لا تعاد. اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس او عند طأوها  
او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك. اهل البيعة اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم. وان قتلوه  
بعد ما وضع الحرب او نازها يصل عليهم وكذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم  
وان اخذهم الامام ثم اصابهم صل عليهم وحكم المعتقلين لا يصيب لهم قطاع الطريق. قال طبري  
في المصبر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والذي صلبه الامام عن ابي حنيفة رح فيه روايتان روى  
ابو سليمان عنه انه لا يصل عليه ومن قتل مظلوما يصل عليه ولم يغسل. ومن قال فلا  
ضربا ولا يصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفنه في قبره. قال طبري

لا بعيد الولد وان لم يتابعه فان كان المصلحة سلطانا او الامام الاعظم او القاضي او واليا  
 للمصر او امام حية ليس للولد ان يعيد في ظاهر الرواية. وان كان غيرهم فله الاعادة بخاتمة  
 تشاؤونها قوم فقام رجل ليس بولد وصلي وتابعه بعض القوم في الصلوة عليها فصلواتهم تامة  
 وان احب الاولياء اعادوا الصلوة. ولا يتوهم الامام الميت في تسليمه الجنازة بل يتوهم من عن  
 يمينه بالتسليم الاول ومن عن يساره بالتسليم الثانية. ويسلم بعد التكبيرة الرابعة  
 ولا يقول هربنا اثنان في الدنيا حسنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل ان توضع  
 عن اعناق الرجال فاذا وضعت عن الاعناق جلسوا ويكبر القيام. والسنة في القبر عندنا <sup>الحمد</sup>  
 فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق. وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup> انه  
 جوز اتخاذ التابوت في بلادنا لخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن  
 ينبغي ان يفرش فيه التراب وبطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على يمين  
 الميت ويساره ليصير بمنزلة الحمد ويكبره الأجر في الحمد اذا كان يلي الميت. اما فاعلموا ان ذلك لا بأس  
 به. ويستحب اللبن والقصب وان يكون مستطرا مرتفعا من الارض قد رش به وورث عليه  
 الماء كيلا ينتشر بالريح. وان كتب عليه شيئا او وضع الاحجار لا بأس بذلك عند البعض <sup>مختص</sup>  
 القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيف وعن البناء فوق القبر  
 قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبر في ميارنا لما روي عن ابي حنيفة <sup>رح</sup> انه قال لا تخص  
 القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف. ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر  
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة. ومن الناس من قال يسلم سلا وتسميه ان يوضع الجنازة  
 عند آخر القبر حتى يكون راسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر وعند اي موضع الجنازة  
 على راس الحمد من قبل القبلة ثم يوضع في الحمد وهذا اوله لانه اذا اخذ من قبل القبلة يكون  
 وجوه الاخذين الى القبلة. ولا تضعوا في القبر الا الواسم الله وعلمه رسول الله. وفي بعض

قالوا يا ايها الذين آمنوا وبالله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما  
 دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متاع لم يملك بعد  
 اها والواطية التراب ينبتش ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات  
 في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قد رميل او ميلين فلا بأس به كذا الواسع  
 في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر اخرا لا بأس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه  
 مات بمصر ونقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تا بوث يوسف عليه السلام من جن  
 الى الشام بعد زمان وسعد بن ابي وقاص رضيات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة و  
 نقل على اعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا <sup>بعده</sup>  
 والحد وما قلنا قال شمس الائمة الشخيرة روي في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت <sup>ميد</sup> قد  
 او ميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه امرأة مات ولدها في غير بلدها ودفن فارادت  
 تبش القبر وحمل الميت الى بلدها ليس لها ذلك لما قلنا حامل مات قد اتى على حملها تسعة  
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام انها تقول ولدت  
 لا ينبتش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتا ولا يكسر نظام اليهود اذا وجدت  
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لانه لما حرم ايذاءه في حياته تجب صيانت  
 عن الكسر بعد موته ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق واحد  
 لا يمشي وذلك وان لم يقع ذلك في ضمير لا بأس بان يمشي فيه ويكره قلع الحطب والحشيش  
 من المقبرة فان كان يابس لا بأس به لانه ما دام رطبا يسمي فيونس الميت وعن هذا قالوا لا  
 قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له حفرة يلقى فيها كالكلب ولا <sup>يلق</sup>  
 الى من انقل الى دينهم ليلد فنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه  
 يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن اثنان او ثلاثة او خمسة

في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله  
عليه السلام في بعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولا نازم جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صياً  
النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم ما الصوم فهو مشتمل على فصول  
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب

شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغافلاً لا خيراً  
كان أو عبداً ذكر أو أنثى. وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد و  
شهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية. وقال الطحاوي  
رحمه الله لا تشترط العدالة في هذه الشهادة. ومن الشائخ من قال  
أودبه المستور مكلفاً روى الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله ولا تشترط الدعوى  
ولا لفظ الشهادة في هذه الشهادة كما لا تشترط في سائر الأخبار لو كان هذا إذا كان  
عله فإن كانت مصححة فشهد وأعلى رؤية الهلال في مصر لا يقبل إلا شهادة  
من يقع العلم بشهادتهم. واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله أنه قد روى  
بخمسين كما في القسامة. وعن محمد رحمه الله حتى يتواتر الخبر من كل جانب. وهكذا روى  
عن أبي يوسف رحمه الله. وروى أنه يقبل فيه شهادة أهل محلة. وإن جاء الواحد  
من خارج مصر وشهد برؤية الهلال ثم روى أنه تقبل شهادته. وإليه الشك  
في الأصل. وكذا لو شهد برؤية الهلال في مصر على مكان مرتفع. وأما هلال  
شوال فإن كان بالسماء علة لا يقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين.  
وتشترط فيه الحرية وكما تشترط فيه الحرية والعدالة ينبغي أن يشترط فيه

لفظة الشهادة. وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق  
 المحرقة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وأما على قياس قول أبي حنيفة  
 رحم ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الفطر و هلال رمضان كما في عتق العبد عند  
 وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر رحم. ولا يجوز فيه شهادة المحدث وفي القذف وانتاب  
 وهو قول أبي حنيفة رحم. وأن كانت السماء مصحبة لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في  
 هلال رمضان. وأما هلال ذى الحجة ذكر الحاكم رحم أن هلال الاضحية ك هلال الفطر وعن  
 أبي حنيفة رحم في النوادر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما  
 يتعلق بهما من امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو ك هلال الفطر لأن فيه  
 منفعة الناس وهو التوسع بالحج والاضحية. إذا رأى الإمام هلال شوال وحده لا <sup>بشيع</sup>  
 له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لكان الاشتباه <sup>بشيع</sup> رجل رأى هلال شوال وحده  
 وهو ممن يقبل شهادته أو لا يقبل فانه ينوى الصوم ولا يفطر في الستر لكان <sup>بشيع</sup> الاشتباه  
 رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في  
 ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. وأن رأى هلال رمضان وحده فشهد  
 ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء  
 دون الكفارة. وإن أنظر قبل أن يرد القاضي شهادة ثم اختلفوا فيه والصحيح انه  
 لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال  
 ولا قاض فإن كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله. وفي الفطر إن أخبر عن أن  
 برؤية الهلال لأبأس بأن يفطروا. وإذا صاموا ثلثين يوماً بشهادة واحد ولم  
 يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 رحم لأنهم لو أفطروا لأفطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في

الفطر. وأن كانوا صاموا بشهادة رجلين افطروا اذا صاموا ثلثين يوما. وعن القاضية  
 الامام علي السغدري انهم لا يفطرون وان طموا بشهادة رجلين. وقال ابو يوسف  
 رح انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا اخبرانهما رآياه في غير البلد. ان  
 كانت شهادتهما انهما رآياه في البلد والبلد كثير الاهل لا يقبل فيهما قول لو <sup>حد</sup>  
 والاشنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رح  
 في النوادر اذا صام اهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين ثم رأوا  
 هلال شوال قالوا ان كانوا عددوا شعبان لرؤية ثلثين يوما وغم عليهم  
 هلال رمضان قضا يوما واحدا. وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم رأوا  
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكلوا الشهر ولو صام اهل بلدة  
 ثلثين يوما للرؤية واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام  
 تسعة وعشرين يوما فعليهم قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية  
 وكذا ذكر شمس الائمة المحاوي رح وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع اهل  
 بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم  
 التاسع والعشرين ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم بيوم  
 فصاموا. وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماء  
 مصحبة لا يباح الفطر غدا ولا تتراءى التراويح في هذه الليلة لان هذه الجماعة  
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكاية رؤية غيرهم. اذا شهد  
 شاهدان عند قاض لم يراهم اهل بلدة على ان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان  
 رؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يقضي  
 ادتهما لان قضاء القاضي حجة. ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال

رمضان فصاموا ثلثين يوماً ولم يروا الهلال والسماء مصحبة ذكرنا ان على قول  
 ابي حنيفة ربح لا يفطرون. وعن محمد ربح انهم يفطرون وبه اخذ نصير بن يحيى ربح اذا <sup>شهد</sup>  
 الشهر وود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم  
 بيوم ان كانوا في هذا المصريف ان لا يقبل شهر ما دتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا  
 عليهم. وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانتهاء التهمة. اذا رأوا الهلال نهارا  
 قبل الزوال او بعد الايضام به ولا يفطرون من الليلة المستقبل. وقال ابو يوسف ربح  
 ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك. وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية. وعن  
 ابي حنيفة ربح في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس تتلوه فهو الليلة الماضية. وان  
 كان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبل. وقال الحسن بن زياد ربح ان غاب بعد الشفق فهو الليلة  
 الماضية. وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه  
 كما يفعل اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس كان ذلك اليوم يوم <sup>يوم</sup>  
 الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم يحرم يوم صومكم لان ذلك  
 محتمل يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد. اذا اسلم الحر في دار الحرب ولم يعلم ان  
 عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ويلزمه الصوم في  
 المستقبل. وانما يحصل العلم باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين. وعن ابي يوسف  
 ربح انه لا يشترط فيه العدالة والحرية والبلوغ. وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء  
 ما مضى بعد الاسلام علم بذلك او لم يعلم. اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر  
 رمضان فتحرى شهرا وصامه ان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل  
 رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب. وان صام شهرا بعد شهر رمضان جاز  
 وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشاخنا ربح قالوا هذا اذا تو

ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك. ثم هذا انما يجوز اذا صام شهر اوافق  
شهر رمضان في العدد وصلاحيه الايام للقضاء. اما الفارق الصوم في شوال وشوال كان  
انقص من رمضان بيوم يقضى يومين ايضا يوما لاتمام العدد ويوما لمكان يوم العيد. وان  
وافق صومه شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان بيوم يقضى خمسة ايام ايضا يوما <sup>لتقصان</sup>  
العدد واربعة ايام ليوم النحر وايام التشريق. رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في  
رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه  
وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين الماضية. قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال. اما  
اذا افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفق في هذا الشهر. هذا اذا بلغ عاقلًا ثم جن اما اذا بلغ  
مجنونًا ثم افاق في رمضان في بعض انشهر عن ابي يوسف رج ان هذا والفصل الاول سواء  
يلزمه القضاء ويسوي بين المجنون الطاري والمقارن. وعن محمد رج ان هذا لا يلزمه  
قضاء ما كان مجنونًا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم. رجل جن في رمضان  
كله فليس عليه قضاء. وان افاق شيئا منه فعليه القضاء. وان اغمى عليه في رمضان كله  
فعليه قضاء. وقال الحسن البصري رج لا قضاء عليه في الاغماء كما في المجنون المستعوب  
وان اغمى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة. قالوا هذا اذا نوى  
الصوم في تلك الليلة قبل الاغماء ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعله نأويا تقديرًا ثم انما  
يجعل نأويا تقديرًا اذا كان اهلا يصح منه النية. اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة بان اغمى  
عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاغماء عليه قضاء ذلك اليوم ايضا. غلام بلغ في <sup>النصف</sup>  
من رمضان في نصف النهار ونصر ابيه اسلم فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقى  
من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى. ان اكل في يومه لم يكن عليه قضاء. فان كان <sup>ذلك</sup>  
قبل الزوال ولم يكن اكلا شيئًا فنويا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومه ما عن الغرض

غير ان الصبي يكون صائما عن التطوع لانه كان اهلا للتطوع في اول التيمم  
 بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رح انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في  
 الكافر كذا لك واليه اشار في المنتقى. وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في  
 اول اليوم ينافي اصل الصوم. اما الصبا في اول اليوم لا ينافي وجود اصل الصوم  
 وكما يجعل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا البلوغ في  
 اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ في كل اليوم. ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا  
 وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا مخفويا  
 الصوم جازع عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرن لا يمنع  
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل. ولو سلم النصران في  
 غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رح حتى  
 لو اضطر لمزقه القضاء خلافا لفرج رح لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار  
 في حكم النية فكذا في حكم الاهلية

### الفصل الثاني في النية

لا يصح الدخول في الصوم الا بالنية عندنا. وعند فرج رح اذا كان صحيحا  
 مقيما في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية. ثم عندنا لا بد من النية  
 لكل يوم. وعند مالك رح يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق  
 النية قبل الزوال وبنية صوم آخر عندنا. وعند الشافعي رح لا يصح الا بنية  
 بالفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا. والندب  
 المعين يصح بمطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي  
 نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى. وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء

والنذر والمطلق والكفارة لا يجوز بذية مطلقة. المرض أو السأف إذا نوى في رمضان.  
 عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة ربح وعند صاحبيه يكون عن  
 رمضان وإن نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة ربح فيه روايتان في رواية  
 يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان. ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن  
 القضاء في قول أبي يوسف ربح لأنه أقوى وعند محمد ربح يقع عن التطوع لأن النيتين  
 قد تدفعان في مطلق النية فيقع عن التطوع. ولا يبرأ يوسف ربح ما قلنا ولا نية  
 التطوع للتطوع غير محتاج إليها فلغت بقيت نية القضاء فتقع عن القضاء. ولو نوى  
 قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحساناً. وفي نية أن يكون تطوعاً  
 وهو قول محمد ربح لأن النيتين قد تدفعان فصار كأنه صام مطلقاً. وجه الاستحسان  
 أن القضاء أقوى لأنه حتى الله تعالى وكفارة الظهار حوله فيترجح القضاء. وعن محمد ربح  
 فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر وكل صوم لا يتأدى  
 إلا بنية من الليل كالقضاء والنذر إن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قنوان النية  
 بالصوم لا تعديهما. نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافاً للشافعية ربح. إذا وجب على  
 إنسان قضاء يومين من رمضان وأحد فأراد أن يقضيهما ينوي أول يوم وجب عليه  
 قضاءه من هذا رمضان وإن لم ينو ذلك أجره. وإن كان من رمضانين ينوي  
 رمضان الأول فإن لم ينو ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزيه. إذا فطر  
 في رمضان متعمداً وهو فقير فصام إحدى وستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين  
 اليوم للقضاء جاز ذلك. كذا ذكره الفقيه أبو الليث ربح فصار كأنه نوى القضاء  
 في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة. إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس  
 أن يصوم غداً أو غداً أو غداً عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن

صائماً في الغد إلا أن يتوهم بعد غروب الشمس أن يصوم غداً. إذا ارتد رجل عن الإسلام والعياذ بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فتوى الصوم قبل الزوال فهو صائم. وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض أو مسافر <sup>نوي</sup> الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوي بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف رجح يحجزهما وبه أخذ الحسن رجح الصائم المتطوع إذا ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر رجح لا يكون صائماً ولا قضاء عليه أن أفطر. وقال أبو يوسف رجح يكون صائماً وعليه القضاء. إذا أفطر رجل في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهرين نوى القضاء عن شهر الذي عليه وهو يري أنه من رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة رجح يحجز به وإن صام شهرين نوى القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة وهو يري أنه أفطر ذلك قال لا يحجز به

### الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي الأحكام المتعلقة به

رجل يخاف أن لم يفطر يزداد عينه وجعا أو حماء شدة كان له أن يفطر وكذا الحامل أو المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الأمة إذا ضعفت عن الطبخ والخبز وغسل الثياب ونحو ذلك إن صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليها القضاء دون الكفارة. وكذا إذا دغته حية فافطر لشرب الدواء قالوا إن كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به. وكذا الرجل إذا كان باذاً العدو وهو يخاف المتعفف على نفسه فله أن يفطر مقيماً كان أو مسافراً. رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلّي قائماً وإن لم يصم يمكنه أن يصلّي قائماً فإنه يصوم ويصلّي قاعداً جمعاً بين العبادتين. رجل له حمى غلب فافطر على ظن أن يومه يوم المرض وما ح

فيه كان عليه الكفارة وكذا اذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم  
تحتض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الافطار في يوم ليس فيه شبهة  
الاباحة. قال مولا نارض هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو  
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للسافر اذا تكبر شيئاً  
قد نسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياساً لانه مقيم  
عند الأكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس تأخذ الصائم المتطوع  
اذا نفل على بعض اخوانه فسأله ان يأكل لأبأس بان يجيبه. وان كان صائماً عن  
قضاء رمضان كره له ان يأكل. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلانا فان كان  
فلان منطوعاً يفطر بحق اخيه الخالف وان كان صائماً عن القضاء لا يفطر. رجل افطر في رمضان  
لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئ الفدية. فان مات قبل ان يبرأ لاشيء عليه لانه لم  
يدرك عدة من ايام اخر وعليه ان يوصي بالفدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا.  
وان لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايضاء عندنا خلافاً للشافعية. اذا  
افطر المريض اياماً ثم صح اياماً ثم مات لزمه القضاء بقدر ما صح لانه لم يقدر على القضاء لا بقدر  
ما ادركه. اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راول وغيره عزروا ولم يقض حتى يجزئ صار شيئاً  
فانيا بحيث لا يرجي برؤه ويجوز له الفدية. وانما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه  
وهو صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الخنطة ويجوز  
فيها ما يجوز بفدية الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الاباحة اكلتان مشيعتان.  
ولا يجوز ذلك بفدية الفطر. ومن وجب عليه كفارة اليمين والقتل اذا لم يجد ما يكفر  
وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيئاً فانيا لا يجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن  
غيره ولهذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجزئ

الاعن صوم هواصل رجل نظر المصائم يأكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان  
فقال الرجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما نسد صومه في قول ابي يوسف  
رح لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفرج لانه  
ناس ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه ان يحجزه بذلك قالوا ان كان شاكبا يقدر  
على اتمام الصوم يحجزه وان كان شيخا ضعيفا لا يحجزه لان الشيخ لا يقدر على الاتمام فيتركه  
حتى يأكله ثم اخبر بذلك ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان امكنه وطيمها فلان  
يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك وان احرمت المرأة بغير اذن زوجها  
قالوا انه يحللها وكذا الاجير ان كان يضرب في الخدمة وكذلك في الصلوة

#### الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره

يكره مضغ العلك للصائم لانه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه  
قيل هذا اذا كان ابيض مضغه غيره اما اذا كان لير مضغه غيره او كان اسود فسد  
صومه اما الاسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف واما اذا كان ابيض ولم يمضغه  
غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رح في الكتاب دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة ان  
تمضغ لصبيها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا فقت شيئا بلسانها لان فيه تعريض  
الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق الرقة  
بلسانها ويكره للصائم ان يذوق العسل والذمن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء  
ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السحر ولورود الامار في ذلك  
وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب عليه ظنه غروب الشمس وان  
اذن المؤذن للمغرب ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند  
الشافعية يكره في العشي وقال ابو يوسف رح يكره المبلول بالماء لان فيه ادخال الماء

والفهم من غير ضرورة. وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لأن المقصد هو التطهير فكان  
 بمنزلة المضغضة. وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل. الصائم إذا سافر بها  
 لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتا فلا يستقط بفعل باشره باختياره. إذا أصبح <sup>الصائم</sup>  
 صائما فدخل مصره أو مصر آخر بنوى الإقامة كره له أن يفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة والسفر  
 في هذا اليوم فيترجح جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يباشر إذا أمن على نفسه  
 ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه يفسد صومه ولو سافر  
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل وهو صائم ويكره القبلة والمبا<sup>شرة</sup>  
 أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه يكره المباشرة الفاحشة وهي  
 أن يمسه فوجهه فوجهه متجردين وعنه في رواية أنه يكره المعاينة والمصافحة أيضا وعن  
 أبي حنيفة رضي الله عنه يكره أن يأخذ الماء بغيره ثم يمسح به أو يصب الماء على رأسه أو يبل  
 الثوب ويتلفف به لأن سه اظهور الضمير في العبادة وعن أبي يوسف رضي الله عنه لا يكره  
 أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلفف به وهو الاستظلال سواء  
 ولا بأس بالكل للصائم وإن وجد طعمه فحلقه. وكذا إذا أدهن شاربته.  
 وكذا الحجامة لما روي عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه احتجم وهو صائم  
 وهو صوم رمضان <sup>السنة</sup> يصوم يومين لا يفطر بينهما. وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم <sup>السنة</sup>  
 فيهما ما يجوز فيصدقه <sup>المنهية والأفضل</sup> أن يصوم يوما ويفطر يوما. ويكره صوم الصمت  
 ولا يجوز ذلك يصدقه <sup>لا يتكلم</sup> لأنه فعل المجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند  
 الشيخ كبير أو لم يصم حتى صار شيخا فاني لا <sup>السنة</sup> أس رضي الله عنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر  
 يوم الجمعة الصوم المأخوذ من العجز عنه <sup>تليهم</sup> أيام نهينا عن تعظيمها وإن اختلف  
 في صوم أيام البيض الثالث عشر

والرابع عشر والخامس عشر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال صوم هذه الايام  
صوم النبي القرشي كان رسول الله عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الايام من  
كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت  
والاحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر او في السفر اذا كان  
يقوت عليه. ويكره صوم يوم عرفة بعرفات. وكذا صوم يوم التروية لانه يحجز  
عن اداء افعال الحج. ويكره للمسافر ان يصوم اذا اجهد الصوم لان فيه اهلاك  
النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر افضل عندنا اذا لم يكن  
رفقاؤه او عاقتهم مفطرين. وان كان رفقاؤه او عاقتهم مفطرين والنفقة  
مشتركة بينهم فالافطار افضل. واما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم  
من يكره ذلك ومنهم من لم يكرهه. وان فرقها في شوال فهو ابعد عن الكراهة  
والتشبيه بالنصارى واقرب الى الجواز. الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى فيه  
روايتان. والخيار ان لا يكره ويستحب الامساك. ويكره صوم العيدين واما <sup>التشريق</sup>  
ان صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعية. ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء  
يصوم يوما قبله او يوما بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب. وان صام شعبان  
ووصله برمضان فهو حسن. واما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك  
فيه انه من رمضان او من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره  
لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى ايا القاسم  
ولقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقدر موا رمضان صوم يوم ولا يومين ولا  
فيه تشبه بالروافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل يوم <sup>الفطر</sup>  
فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزأه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا

[illegible]

عند رمضان وان كان شعبان فغير صائم لم يكن صائماً لانه لم ينو الصوم على كل حال  
تكلوا في الافضل في هذا اليوم ان وافق يوماً كان يصومه قبل ذلك بان كان  
يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل. وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد  
بن سلمة رح الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد  
عصره بالقاسم الاختراز عن التشبه بالروافض. وقال نصير بن يحيى رح الصوم افضل  
لحديث علي وعائشة رض والصحيح ما روي عن محمد رح انه يصح يوم الشك متلوماً  
غير مفطر ولا عازم قال مولانا رضي هذا اذا لم يكن قاضياً او مفتياً. فان كان فالافضل  
له ان يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويفته العامة بالتلوم والانتظار الى  
وقت الزوال مروى ذلك عن ابي يوسف رح لان المفتي يمكنه ان يصوم على وجه لا يخل  
فيه الكراهة ولا كذلك غيره

### الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم

اذا اكل او شرب او جامع ناسياً لا يفسد صومه استحساناً. ولو كان مكرهاً او خاطئاً  
فسد صومه قياساً واستحساناً ان ابتلع بزاقه الذي فيه او الخاط الذي  
نزل من راسه الى الفم لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الدخان او الغبار او ربح العطر او الذباب  
حلقه لا يفسد صومه. وكذا اذا ترطبت شفتاه ببزاقه عند الكلام او سحبه فابتلع  
لا يفسد صومه. وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراق غالب فابتلعه و  
لم يجده طعمه لا يفسد صومه. وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استويا  
فسد احتياطاً. وان داوى جائفة او أمة ان دواهما يدواء يابس لا يفسد صومه  
عند الكل وان دواهما يدواء رطب فسد في قول أبي حنيفة رح ولا يفسد في قول<sup>ص</sup> مالك  
ان صام ثم ظهر أنه من رمضان اجزأه وان ظهر<sup>بفسد</sup> بل الجوف فسد صومه وان لم يصل<sup>بفسد</sup>

وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى  
 الجوف وذكر الشط في تفسير المجرى إذا احتجم لا يفسد صومه عند تأخلاق المسالك  
 روح الغيبة لا يفسد صومه وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فانزل أو تفكر فأنه  
 لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نضاً والجماع قضاء الشهوة بممارسة  
 العضو العضو ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده  
 ولم ينزل أو جامع فيها دون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء  
 دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقضان ومن الناس من قال لا يفسد  
 صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد  
 الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجو أن لا يكون أثماً ولو ابتلع سلكة  
 وطر فيها بيده أو خشبة وطر فيها بيده أو أدخل أصبعه في دبره أو حرج براقه من الفم إلى الذن  
 ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كان بين أسنانه شيء فدخل حلقه وهو كاد  
 أو متعمد لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبعاً للريق وإن كان قد  
 الحصة فأكله متعمداً عن أبي يوسف أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة  
 وقال الزفرج يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمسم كانت بين أسنانه  
 لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة  
 والمختار هو الوجوب هذا إذا ابتلعها فإن مضغها لا يفسد صومه لأنها تلتزق بأسنانه  
 فلا يصل الجوفه شيء ولو غاص الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه وإن صب الماء في أذنه  
 فيه ولا يبيح هو الفساد لأنه يصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وإن طلع  
 برمح لا يفسد صومه وإن سعى الزج في جوفه لأنه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن  
 ولو دخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو ألقي حجر في الجائفة



ولا كفارة فيه لأنه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج وأن عملت المرأة عمل الرجال من الجماع في رمضان إن أتت عليهما القضاء والغسل وإن لم تنزل أغسل عليهما ولا القضاء. إذا أوجع قبل طلع الفجر فلما خشى الصبح أخرج ومنه بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام. وإن بدأ بالجماع ناسيا أو أوجع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي في اليوم تذكر أن ترزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية. وإن دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لأن الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لأن إدخال الفرج أو لم يكن على وجه التعدي وقال بعضهم إن مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه. وإن حرك نفسه بعد التذكر وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة. وهو نظير ما أوجع لأمراته ثم قال لها إن جامعتك فانت طالق فإن ترزع نفسه لا يحنث وإن لم يترزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت رزعت لا يحنث وإن رزعت نفسه يقع الطلاق ويصير رجعا بالحرمة الثانية وكذا لو قال لامته بعد ما أوتجها إن جامعتك فانت حرة إن ترزع نفسه على الفور لا تعتق. وإن لم يترزع وحرك نفسه عتقت الجارية ووجب لها العقر ولا حل عليهما. وإن لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذا ذهبنا. الحقنة توجب القضاء وإن كان لبنا لا يثبت الرضاع. وكذا المسعوط والوجود والقطور في الأذن أما الحقنة والوجود فلا لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطور والمسعوط لأنه وصل إلى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رج في المسعوط والوجود والحقنة الكفارة لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الأكل والصحيح هو الأول لأن الكفارة موجب الاضرار صورة ومعنى ولم يوجد وأن أقطر في أحليله لا يفسد صومه في قول أبي حنيفة ومحمد رج وقال أنونه سف رج عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رج إذا صب

في إبطاله دهن فوصل إلى المثانة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد <sup>رح</sup> قال  
 الفقيه أبو بكر البلخي <sup>رح</sup> الخلاف إذا وصل إلى المثانة. أما ما دام في قصبه الذكر <sup>بفسد</sup>  
 صومه بالاتفاق لا يحنيفة <sup>رح</sup> أن المثانة ليس لها منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق  
 الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب. ولو دخل دمه أو عرق جبهته أو دم رعا فله  
 حلقه فسد صومه. ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقطت ثلجة أو مطر في فيه فابتلعه  
 كان عليه القضاء. الصائم إذا أقاء لا يفسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام <sup>عليه</sup>  
 فلا قضاء عليه فإن عاد إلى جوفه فهو على وجهين أن كان ملأ الفم وأعاد فسد صومه  
 في قولهم لأن ملأ الفم له حكم الخارج فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل. وإن عاد بنفسه فسد  
 صومه في قول أبي يوسف <sup>رح</sup> لأنه عاد إلى جوفه ماله حكم الخارج ولا يفسد صومه في  
 قول محمد <sup>رح</sup> وهو الصحيح لأنه كما لا يمكن الاحتراز عن خروجه لا يمكن الاحتراز عن  
 عوده فيجعل عفوا. وإن لم يكن ملأ الفم فإن عاد لم يفسد صومه في قولهم عند محمد <sup>رح</sup> لعدم  
 الفعل وعند أبي يوسف <sup>رح</sup> لأنه ليس له حكم الخارج وإن عاد فسد صومه في قول محمد <sup>رح</sup>  
 لوجود الفعل ولا يفسد في قول أبي يوسف <sup>رح</sup> لأن القليل ليس بخارج فلا يتصور دخا  
 والصحيح في هذا قول أبي يوسف <sup>رح</sup>. وأن تقياً أن كان ملأ الفم فسد صومه لقوله <sup>عليه</sup>  
 الصلوة والسلام من تقياً فعليه القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف  
 نضاً بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة. وإذا فسد صومه لا يتأتى فيه العود  
 والاعادة. وإن لم يكن ملأ الفم فسد صومه عند محمد <sup>رح</sup> لظاهر النص عند أبي يوسف <sup>رح</sup>  
 لا يفسد صومه لأن ما دون ملأ الفم لا يسمى تقياً مطلقاً. فإن عاد إلى جوفه لا يفسد  
 صومه لأن ما دون ملأ الفم ليس بخارج حكماً. وإن أعاده عن أبي يوسف <sup>رح</sup> فيه  
 روايتان في رواية لا يفسد، لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية

يفسد صومه لأن فعله في الإخراج والأعادة قد كثرت فصار ملحقاً بما لا ألفم وإن  
تقيماً لم لا ألفم بلغماً لا يفسد صومه خلافاً لما يري يوسف رح وهو بناء على الاختلاف  
في انتقاض الطهارة. صائم عمل على الإبريسم فادخل الإبريسم في فيه فخرجت خضرة  
الصبح أو صفرة أو حمرة واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلعه  
وهو ذا كرمومه ففسد صومه. إذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخصاء والنواة  
وكالقطن والمحشيش والتراب والكاغذ والبزاق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه  
والسفرجل إذا لم يكن مدركاً وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يفسد  
به الرأس ففسد صومه. فإن كان يعتاد أكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة  
النائم إذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم إذا ذهب العقل إذا ذبح  
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من شبه القسمية. وإن أكل ميتة قد توددت ففسد  
صومه ولا كفارة عليه وإن لم تكن تودد فعليه القضاء والكفارة جميعاً

### وأما ما يوجب القضاء والكفارة

إذا أصبح صائماً في رمضان فجامع امرأته متعمداً عليه القضاء والكفارة إذا توارت  
الحشفة أنزل أو لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل أن كانت مطاوعة عندنا وللشأن  
رح في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب. ثم قال إن كانت  
غنية يتحمل عنها الزوج كثر من ماء الاعتسال وإن كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل  
عنها الزوج لأنها إذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجزئ فيه النياية. و  
إن كانت المرأة مكروهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا كانت مكروهة في الابتداء  
ثم طارعت بعد ذلك لأنها طارعت بعد فساده الصوم. وإن جامعها في دبرها أو جامع  
سته في دبرها متعمداً عليه القضاء والكفارة أنزل أو لم ينزل في قول أبي يوسف و

محمد رح وكذا اذا عمل عمل قوم لوط. وعن أبي حنيفة رح فيه روايتان في رواية كما قال ابيه  
 اخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة. الصائم اذا اكل متعمدا ما يتغذى به او يد اوى  
 به كالتخبز والطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه الكفارة عندنا وكذا اذا اكل  
 هليجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا. وان اخذ الهليجة بغيره وجعل يمسحها  
 ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء. وان جعل هذا بالقانيد او بالسكري لم يلزمه القضاء  
 والكفارة. وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكله الناس. وكذا النخل والمرى وماء العصف  
 وماء الزعفران وماء الباقلا والبيطخ وماء القتاء والقثد وماء الزرجون والمطر والتنج والبرد  
 اذا تمعد ذلك. وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة  
 وفي الطين النيسابوري عن أبي جعفر المندواني رح انه قال يجب القضاء والكفارة. وقال  
 محمد بن الحسن رح في الرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء وفي الكفارة  
 الا ان يكون من الطين الارمني فان فيه القضاء والكفارة لانه يؤكل للدواء. واما الطين  
 الذي يغلى فيؤكل عن محمد رح انه قال لا ادري. وكذا ادري عن ابي يوسف رح قيل معنى  
 قوله لا ادري اي لا ادري انه يتدوى به ام لا. ويقطع الرواية تجب الكفارة لانه يؤكل  
 عادة. وان اكل دقيقا في بعض الروايات عن ابي يوسف رح لا تجب الكفارة. وعند محمد رح  
 تجب. وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل العجين وفي دقيق  
 الذرة اذ التمه بسمن يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الحنطة كما هي في قول أبي حنيفة رح  
 وعن ابي يوسف رح في صائم تضم الحنطة فاكلها عليه القضاء والكفارة. ولو مضغ حبة  
 الحنطة لا يفسد صومه لانها تتلاشى بالمضغ كما قلنا في السمسة. وان اكل حبة عنب  
 ان مضغها فعليه القضاء والكفارة. وان ابتلعها ان لم يكن معها شئ فمما فعليه القضاء  
 والكفارة بالاتفاق. وان كان معها شئ فمما اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي

اللوزة الرطبة والمخوخة الرطبة كفارة لأنها تؤكل كما هي. وأما الجوزة الرطبة أن ابتلعها  
 عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل. وأن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء  
 والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة. والزر  
 واليابس فيه سواء. واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذا الفندق والغستق إن كانت  
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وإذا كانت يابسة أن مضغها كان عليه الكفارة إذا كان فيها  
 اللب لما قلنا في الجوز. وأن ابتلعها أن لم تكن مشقوقة الرأس فسد صومه فلا كفارة  
 فيه عند الكل وإن كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم إن كانت  
 مملوحة فيها الكفارة وإن لم تكن مملوحة لا كفارة فيه. وأن ابتلع تفاحة روى هشام  
 عن محمد بن أبي حمزة أن عليه الكفارة لأن جيبه أكل بخلاف قشر الجوز. وفي قشر الرمان  
 شحمها وابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل كذلك. وأن ابتلع  
 بطيخة صغيرة أو خذقة صغيرة أو هليلجة روى هشام عن محمد بن أبي حمزة أن عليه الكفارة  
 وأن أكل شحمها غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دما  
 فظاهر الزيادة عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذر الطبع. وفي بعض الروايات  
 عليه القضاء والكفارة لأن بعض الناس يشربون الدم. وأن أكل لحم غير مطبوخ عليه  
 القضاء والكفارة. إذا بقيت لقمة السكور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز  
 ليأكلها وهو ناس فلا مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلفوا في المشايخ فيه  
 على أربعة أقاويل. قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم  
 أن ابتلعها لا كفارة عليه وإن أخرجها من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة. وقال  
 بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وإن أخرجها ثم أعادها لا كفارة عليه <sup>الصحيح</sup>  
 إذا شجر على يقين أنه الفجر لم يطعم أو فطر على يقين أن الشمس قد غربت فإذا الفجر طالع

الشمس لم تغرب عليه القضاء فيهما الوجود المناقض ولا كفارة فيهما للمكان  
 العذر وإن تسحر وهو شاك في طلوع الفجر فالمستحب له أن يدع الأكل <sup>وهو</sup> فليأكل  
 شاك فصومه تام. وإن شك في غروب الشمس عليه أن يدع الأكل فإن أكل  
 وهو شاك يلزمه القضاء. واختلفوا في وجوب الكفارة وإن تسحر وأكبر رأيه أن  
 الفجر طالع قال مشايخنا ج عليه أن يقضى ذلك اليوم وإن أفطر وأكبر رأيه أن  
 الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لأن النهار كان ثابتا وقد انضم اليه أكبر  
 رأيه قصار بمنزلة اليقين. إذا شهد اثنان أن الشمس قد غاب وشهد آخر أن  
 أنها لم تغرب فافطر ثم ظهر أنها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق. وإذا  
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر أن أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع  
 عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ويقبل الشهادة على الأثبات ولا يعارضها الشبهة  
 على النعم كما في حقوق العباد. وأن شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر أن أنه  
 لم يطلع فأكمل ثم ظهر أنه كان قد طلع لا يجب الكفارة لأن شهادة الواحد على الطلوع  
 ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة ولو دخل على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا  
 الفجر طالع فقال الرجل إذا لها صر صائما وصرت مفطرا فأكمل بعد ذلك ثم ظهر  
 أن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني كان بعد طلوعه. قال الحاكم  
 أبو محمد ربح ابن كنانة جماعة صدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحدا عليه الكفارة  
 عدل لا كان أو غير عدل لأن شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا إذا قال الرجل <sup>لأنه</sup>  
 انظري أن الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فوجدت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها  
 ثم ظهر أن الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم إن صدقها وهي ثقة  
 لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لأنه على يقين من

الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت  
في رمضان في يوم لم يكن حجة افطرت في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطرت في  
رمضانين عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن يحيى كفارة واحدة

### الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط

المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فافتى ان صومه لا يجزئ فافطر بعد  
ذلك متعمدا لا كفارة عليه. وان لم يفت بذلك فكذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
رجلان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز اوردت شبهة فيه. وكذا الوصي  
المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حلت  
والصحيح اذا افطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا لغير  
رج. والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح  
له الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر في المتن انه اذا افطرت في نهار رمضان متعمدا ثم اغتم  
عليه ساعة لا كفارة عليه. ولو افطرت في اول النهار متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر  
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن بن ابي حنيفة رج انه يسقط عنه  
الكفارة. ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل او شرب او جامع ناسيا فظن ان  
ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك شبهة. فان  
كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في النسيان عن ابي يوسف ومحمد بن  
ن عليه الكفارة. وروى الحسن بن ابي حنيفة رج انه كفارة عليه وهو الصحيح رجل ذرقة  
القي وهو ذاك للصوم او ناس او اغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او  
الدماع من اصول الشعر فاكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال  
اذ اشجر نحره الروايات فرق بين العالم والمجاهل ماوجب الكفارة على العالم لا على المجاهل

وكذا الذي ذكره القتي فاكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قولهم وان كان جاهلا فكل لك في قول ابي حنيفة ر. ح. خلافا لابي يوسف ر. ح. وقول محمد ر. ح. مضطرب. وان احتلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة. وان كان جاهلا فكل لك عند ابي حنيفة ر. ح. فظاهر الرواية وعن محمد ر. ح. ان استغنى فقيها فافتاه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا الا كفارة عليه وهو الصحيح. وان احتجم فظن ان ذلك فطره او اكتحل او ادمن شارب فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا اجمالا. وان كان سمع في الحجامة حديثا وعرف تاويله فكل لك وان لم يعرف تاويله قال ابو حنيفة ومحمد ر. ح. عليه الكفارة كما لو كان عالما. وقال ابو يوسف ر. ح. لا كفارة عليه. ولوسأل هذا الجاهل مفتيا عن الحجامة فافتى له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا الذي اكتحل او ادمن نفسه او شاربه ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فافتى له بالفطر لا يلزمه كفارة رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة تقطر المصائم وقوله عليه الصلوة والسلام ثلثة يفطرن المصائم وينقضن الموضوع الغيبة والقيمة والنظر المحاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تاويله قال بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا او فتوى لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا اراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند اليه دليل فلا يورث شبهة. وان استاك فظن ان ذلك فطره فاكل بعد متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان ارسل رجلا او مائة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك

متعمداً ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة من كراهة اهل عليه القضاء دون الكفارة  
ان ابتلع سلكة ولم يغمتها من يده او ادخل خشبة في دبره ولم يغمتها من يده او دخل اصبعاً  
في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمداً ان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة وان كان  
عالمًا فعليه القضاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل او تنكر فانزل فظن ان  
ذلك فطره فاكل متعمداً فهو بمنزلة القبيح. وقال بعضهم ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة  
عند الكل. وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة

### فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصراً في اسلام فانه لا يأكل بقية يومه وكذا  
المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر او معه والمجنون اذا افاق والمسافر  
اذا قد هم صوم بعد الاكل والمقيم اذا تسحر بعد طلوع الفجر ولا يعلم به والذي عا  
وهو يرى ان الشمس قد غابت فظن انها لم تغب كل من صار على صفة آخر النهار  
لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عند تاخلة  
للسافر رج. واجمعوا على ان من افطر خطأ بان تمضمض ودخل الماء في حلقه او اكل منه  
او مكرها او افطروا يوم الشك ثم ظهروا انه من رمضان يلزمه التشبه واجمعوا على انه لا يجب  
التشبه على الحائض والنفساء في الحيض والنفاس وعلى المريض والمسافر  
فصل في النذر بالصوم

رجل قال لله علي صوم هذا السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ويقت  
تلك الايام وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رج. ولو قال لله  
علي صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهلة ويقضه خمساً وتلاثين يوماً وتلاثين يوماً في رمضان  
في خمسة ايام قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق. ولو قال لله علي صوم سنة متتابعة

فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتأخّرة  
لا تتأخّر عن شهر رمضان. ولو قال لله على أن اصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي  
هو فيه. ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف الله أن يصوم السنة وليس  
عليه قضاء ما مضى قبل اليمين. ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل. ولو قال لله  
على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فضا من بالأهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين  
وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم لفظوا الأضحية وأيام التشريق لأنه التزم  
صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة. ولو قال لله على صوم ثلثة  
أشهر معين للصوم شوال وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين وثلثين يوماً  
وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء ستة أيام. رجل قال لله على أن اصوم اليوم الذي يقدم  
فيه فلان شكراً لله تعالى أراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين  
ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بذية الشكر. ولو قدم فلان قبل أن  
ينوى فنوى به الشكر ولا ينوى به عن رمضان بر في يمينه لوجود شرط البر وهو الصوم  
شكراً وأجراه عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع فليس عليه قضاء. وعن أبي  
رجح لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن  
أراد في التتابع فعليه أن يتتابع وأن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً. ومن نوى بالنذر  
يميناً فافطر فعليه القضاء والكفارة. وقال أبو يوسف رجح عليه القضاء دون الكفارة أن  
نوّأ النذر واليمين جميعاً وإن نوى اليمين يجب الكفارة دون القضاء. ولو أراد أن يقول  
لله على صوم يوم فجزى على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر. وكذلك إذا  
أراد شيئاً فجزى على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر.  
ولو نذر أن يصوم أبداً فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة فالظن يفطر ويطعم لكل يوم

نصف صاع من الخنطة لأنه استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسره  
 يستغفر الله تعالى وان لم يقدر لشدة الصيف وحره كان له ان يقطر وينتظر ما ان الشتاء  
 حتى يدرك فيقضي مكان كل يوم يوما اذا لم يكن نذره بالابد. ولو اوجب على نفسه حججا  
 وعلم انه لا يمكنه ان يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه ان يأمر غيره بان يحج عنه وان  
 علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز. وان اضافته الى وقت فصام قبله جاز في قول البيهقي  
 واليه يوسف خلافا للمجد وزفرج. اذا اوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت  
 ايام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن ايام الحيض فصح الايجاب. ولو قالت لله على ان  
 اسوم يوم حيضى او يوما اكل فيه لا يصح النذر لانهما اضافت النذر الى وقت لا يتصور  
 فيه الصوم فلا يصح كالمواضاف الى الليل. ولو قالت لله على ان اصوم اليوم الذى يقدر فيه  
 فلان فقدم فلان بعد ما اكلت او بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رح على قول ابي يوسف  
 رح يجب النضاء وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رح ولا رواية فيه عن غيره  
 ولو نذرت بان تصوم يوم كذا او غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند ابي يوسف خلافا  
 لزفرج. وكذا اذا نذرت صوم الغد وهي حائض اذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل  
 ان يمضي الشهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه ان  
 يوصيه بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة. ويستوى في ذلك ان كان الشهر <sup>او غيره</sup>  
 عينه. قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف. اذا اوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل  
 ان يعتكف يلزمه ان يوصيه بذلك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من  
 الخنطة. واذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض اصحابنا عن  
 ايحضر الفقيه رح قال هشام عن محمد رح في رجل اوجب على نفسه صوم شهر فمات من  
 ساعة روي عن ابي يوسف رح انه يلزمه ويلزمه انه يوصيه به قال هشام قد لمحمد رح

فان كان الشهر بعينه قال فكذلك عند ابو يوسف ربح قال هشام فقلت له  
ما قولك فيه قال حتى انظر رجل قال لله على ان اصوم هذا اليوم اسل واسل  
هذا اليوم لزومه صوم اليوم. ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم غدا لزومه صوم اول  
الوقتين الذي تغفوه به فان كان اول الوقتين الذي تغفوه به اليوم وقال ذلك  
بصد الزوال لاشي عليه. ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك  
مرة كفاه الا ان ينوي الابد. ولو اوجب صوم هذا اليوم شهر اصام ما تكره منه في  
ثلاثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يفيض شهر  
فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام. وكذا لو قال لي على ان اصوم يوم الاثنين  
سنة كان عليه ان يصوم كل اثنين يمر به السنة. وعن الكرخي ربح انه قال يصوم <sup>ثلاثين</sup>  
يوما مثل ذلك اليوم. ولو نذر ان يصوم يوما ويوما لا يلزمه صوم يوم الا ان ينوي  
الابد. ولو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا  
يوما يلزمه صوم احد وعشرين يوما. ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر يوما  
ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عندهما والدمر هو العركلة. ولو قال لله على ان اصوم  
يومين متتابعين من اول الشهر واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس  
عشر. ولو قال لله على ان اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام. وان  
اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم. وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكر  
ويؤاد بها يوم الجمعة وتذكر ويؤاد بها ايام الجمعة وفي التاي غلب استعما لها فينضب  
المطلق اليه. رجل قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يحز  
والواجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء. مريض قال لله على ان اصوم  
شهر فمات قبل ان يصح لا يلزمه شئ. وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر

وقال محمد بن لؤمه ان يوصي بقدر ما صحح كالمرضى اذا فاته صوم رمضان ثم صح  
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة معني فصار كانه قال بعد الصحة  
لله على ان اصوم شهرا ثم مات بمخلاق قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة  
فيتركه ويقدره

### فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه  
اعتبارا بسائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله  
يشترط الصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس  
بشرط في ظاهر الراية وفي المجرى من ابي حنيفة رحمه الله انه شرط وعن ابي حنيفة صح في رواية  
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد  
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم لا اعتكاف  
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو  
ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل  
المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حياته وجوار روحته بعد وفاته ثم  
المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد  
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتهما يعني موضع صلواتهما في بيتهما. وقال الشافعي  
رح لا تعتكف الا في مسجد حيها. وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيها جاز ويكره ولا يخرج  
للمعتكف من المسجد الحاجة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط  
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من الطهور واية الجمعة حين تنزل  
الشمس فوصل قبلها اربعا وبعدها اربعا وستا ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ها اربعا

أو ستالان الآثار قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سنتها وقال أبو الحسن  
 الكرخي رح يات الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها اربعاً وستاء بعد ها اربعاً ما قبلها اربعاً  
 وستاء اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رح اذا كان منزله بعيداً  
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو  
 الصحيح. وان قام في المسجد بالجماع يوماً وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك .  
 ولا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة . ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر  
 ساعة بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف  
 يوم وعلى هذا لخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير مستثنى  
 عن الايجاب لانه لا يغلب وقوعه فصار كانه خرج بغير عذر الا انه لا يأتى في الخروج بعذر  
 المرض . وكذا اذا خرج بغير عذر ناسياً فسد اعتكافه وان كان ساعة في قول أبي حنيفة  
 رح . وكذا اذا نهزم المسجد فانتقل الى مسجد آخر او اخرج السلطان مكرهاً واخرجه  
 الغريم او خرج هو لبول . وغائط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة  
 رح . واذا جامع المعتكف امرأته ليلاً او نهاراً عامداً او ناسياً فسد اعتكافه . وان كان  
 الجماع ناسياً لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه . وان اكل  
 او شرب في النهار ناسياً لا يفسد اعتكافه . وان باشر فيمادون الفرج فانزل فسد  
 اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد . ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف  
 المباشرة الفاحشة وان امن على نفسه ما سوى ذلك . ويباح للصائم اذا أمن على  
 نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلاً ونهاراً فباحة الدواعي قد يصير  
 سبباً للوقوع فيها هو محظور الاعتكاف وهو الجماع . واما الصوم لا يمتد ليلاً ونهاراً  
 الدواعي لا يصير سبباً للوقوع في الجماع الذي هو تقيص الصوم . ولا بأس للمعتكف

ان يبيع وليشترى اراد به الطعام وما لا يلد له منه . اما اذا اراد ان ياخذ متجرا فيكون  
له ذلك . ولا يفسد في الاعتكاف . ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جلال ولا با<sup>س</sup>  
للمعتكف ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله  
وان غسله في المسجد في اثناء لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد . وصعود  
الميزنة ان كان يابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف . وان كان الباب خارج المسجد  
فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لان خروجه للاذان يكون مستثنى  
عن الايجاب اما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان سائ<sup>عة</sup>  
يفسد الاعتكاف في قول ابي حنيفة رح والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز  
اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز  
اقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سيده والمرأة  
باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوجة . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن  
له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاذ<sup>ن</sup>  
صح منعه ويكون مسئلا في ذلك . وللمكاتبة ان يعتكف بغير اذن المولى . وليس للمولى  
ان يمنعه . اذا اصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على ان اعتكف هذا اليوم  
لا يصح نذره في قياس قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان ذلك قبل الزوال  
فعليه ان يعتكف . وكذا اذا اصبح مفطرا بغير نذر للصوم ثم قال قبل الزوال لله على ان  
هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابي يوسف رح  
وكذا اذا اصبح للقيم غير نذر للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر لا كفارة عليه في قول ابي  
رح . اذا احرم الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا تناف بينهما فيجمع بينهما الا ان يحتاج  
نوت الحج فيبدع الاعتكاف لان امر الحج اهم لان الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف

والحرم ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالتحريم. إذا غمى على المعتكف أياما أو أصابه  
لم فعلية أن يستقبل الاعتكاف إذا برأ الفوات التتابع. وأن صار معتموما ثم أفاق بعد سنين  
يجب عليه القضاء كمن جن وعليه فوائت ثم أفاق بعد سنين. وإذا وجب على نفسه الاعتكاف  
ثم ارتد والحياء بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لأن النذر بالقرينة قرينة فيبطل بالردة كسائر  
القرب. إذا قال لله علي أن اعتكف شهرا لزومه اعتكاف شهر بالأيام والليالي متتابعة في ظاهر  
الرواية. بخلاف ما إذا نذر أن يصوم شهرا فإنه لا يلزمه التتابع فان نوى بالشهر الأيام دون  
الليالي لا تصح نيته وإن قال لله علي اعتكاف شهر بالنهار دون الليالي لزومه حكمه أبو قال لله  
علي اعتكاف ثلثين يوما لزومه اعتكاف ثلثين يوما بالليالي فان قال نويت به الأيام دون الليالي  
صح نيته وإن قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار. رجل قال لله علي أن اعتكف ليلة  
نوى اليوم يلزمه الاعتكاف وإن لم ينو لاشئ عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قد اكل  
فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شئ ومن نذر اعتكاف ليلتين لزومه الاعتكاف بيوميهما في قول  
أبي حنيفة ومحمد بن يوسف وعندهما لا يصح نذره. ولو قال لله علي أن اعتكف ثلاث  
ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي. ولو قال لله علي أن اعتكف يوما صح نذره  
يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله علي أن اعتكف  
يومين لزومه الاعتكاف بليلتيهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة  
ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الأيام الكثيرة  
يدخل قبل غروب الشمس لأن ليلة كل يوم تقدم عليه ولهذا يقام التراويح في الليلة  
التي أهل فيها الحلال من رمضان وعن أبي يوسف رج أنه يلزمه اعتكاف يومين لا غير  
ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التتابع  
وفي رواية إذا نذر أن يعتكف شهر الزمه الابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب

الشمس واذ قال ايما مبيداً بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر  
 ان يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه اجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف  
 عليه ان يعتكف شهراً آخر يصومه عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو احدى الروايتين  
 عن ابي يوسف رح وفي رواية اخرى عنه لا يلومه القضاء وهو قول زفر رح فان اعتكف في  
 رمضان آخر قضاء لا يجوز عندنا خلافاً لزرع هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان  
 يصم رمضان لعذر ففقط الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازاً واذا وجب على نفسه  
 اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وقد ذكرنا و  
 ان كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه. واذا نذر باعتكاف ايام  
 العيد قضاء في وقت آخر لان الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم في هذه الايام  
 حرام. وان نوى اليمين كفر عن يمينه لفوات البر. وان اعتكف فيه اجزاء وقد اساء  
 ولو نذر ان يعتكف رجلاً فجعل شهراً قبله لا يجوز في قول ابي يوسف خلافاً لمحمد رح و  
 على هذا الخلف اذا نذر ان يحج سنة قبلها او نذر ان يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلهما  
 يوم الخميس واجعوا انه لو قال لله علي ان تصدق بدريهين يوم الجمعة فتصدق بهما  
 يوم الخميس اجزاء. وكذا لو قال لله علي ان اصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلهما  
 في مسجد اخر جاز وقال زفر رح ان كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يحج واجعوا  
 على ان النذر لو كان معلقاً بان قال اذا قدم غائبى او شفى الله مريضى فلا نافي لله على ان  
 اعتكف شهراً فجعل شهراً قبل ذلك لم يحج. اذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه  
 لانه تناول محظوراً الدين لا محظوراً الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو اكله الالف  
 اذا اعتكف الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشيئ عليه. وروى  
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح عليه ان يعتكف يوماً. اذا نذرت المرأة اعتكاف

شهرته حاضرت فانها تصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال. اذا قال الله  
 علما ان اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى لاشيئ عليه يريد به  
 اذا اوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاوّل للرجل ان يعتكف  
 في رمضان عشرين يوما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل  
 رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشرين. وروى انه عليه الصلاة  
 والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه اتاه جبرئيل صلوات الله عليه  
 وقال ان ما تطلب وراءك يعني ليلة القدر اخبره ان ما طلبت في العشر الآخر  
 استدرك بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروي  
 عن ابي حنيفة رح انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي وربما  
 تتقدم وربما تتأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر رتد وفي السنة قد تكون في رمضان  
 وقد تكون في غير رمضان. وروي عن ابي يوسف ومحمد رح انهما قال لا تتقدم ولا تتأخر  
 ولكن لا يدري اية ليلة هي. وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته  
 في النصف من رمضان انت طالق ليلة القدر عند ابي حنيفة رح لا يقع الطلاق  
 ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلية لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في  
 النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف  
 الآخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية. وعلى قولهم  
 اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف  
 الآخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق. ولو كانت في النصف الاول فقد وقع  
 الطلاق ايضا في السنة الثانية بمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليلة  
 القدر اول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة سبعة عشر وقيل بميل ليلة

سعة عشر. وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه ليلة أربع وعشرين. وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين. وأكثر الأقاويل على أنها ليلة سبع وعشرين. حكى عن أبي بكر الوديق أنه قال: والله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين نزل إليها فقال هي حقة مطلع الفجر. وقيل ليلة القدر ليلة بلجة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع شمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وإنما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه مدة ليحتملها وإذا جاء الليل يكثروا الطاعة فيطلبها وجاء أن يدركوها. كما أخفى الله تعالى ساعة ليكونوا على خوف من قيامها بصفة

### فصل في صدقة الفطر

مدقة الفطر لا تجب إلا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يجب على العبد ويتحمل عنه المولى. هذا الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر أن يملك نصاباً أو ما لا قيمته قيمة نصاب فاضلاً بمسكنه وشباب بدنه وأثاثه وفروسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء. وما زاد على ذلك أحقة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على فوسين للغازي. لزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فوس أو جمل أو دابة أو غيرها وكذا الخادمان. تب الفقهاء لأهل ما زاد على نسخة من رواية واحدة. وفي التفسير الأحاديث ما زاد على الاثنين من المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر. وكتب الأطباء إذا نضجوا نحوها كلها معتبرة في الغناء. وللمزارع ما زاد على الثورين وألح الحنثين ويعتبر قيمة الكرم الضيعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله. ولو اشتري قوت سنة يساوي نصاباً ففيه كلام ظاهر أنه لا يعد ذلك من الغناء. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: يجب مدقة الفطران فيما ورد بالنصاب الفقته ونفقة عياله سنة. وإذا كان له دار لا يسكنها وبواجرها أو أجرها يعتبر قيمتها في الغناء. وكذا إذا سكنها فضل عن سكناء شيء يعتبر فيه

قيمة الفاضل في النصاب. ويتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية  
 وحرمة وضع الزكوة فيه وسبب نفقة الأقارب. وعند الشافعي رحمه لا يشترط الغناء  
 لوجوب صدقة الفطر فعند نجيب على الفقير الذي له قوت يوم. وتجب الصدقة على  
 الصبي والمجنون اذا كان لهما مال عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه وتجب على والدهما  
 اذا كان غنيا. وعن محمد رحمه في الكبير اذا بلغ مجنوناً فصداً فطره عليه ابوه. وان بلغ مفتقراً  
 ثم جن لا تجب على ابنته لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون. ولو كان  
 للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحسننا قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه وكذا الوصي. وقال محمد رحمه يؤدي من مال نفسه وان أدى من مال الصغير ضمن وهو قول  
 داما الاضحية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يضحي عنه. وان كان له مال  
 يجب على الاب ان يضحي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة  
 رحمه انه لا يجب وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغير عند يسرته روي عن ابي  
 وابي يوسف رحمه انه لا يضمن وقال محمد رحمه انه يضمن اعتباراً بصدقة الفطر وليس  
 على الاب ان يؤدي الصدقة عن ممالك ابنته الصغير من مال نفسه ويؤدي من مال  
 الصغير اذا كان له مال وكذا المعتوق في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه. وقال محمد رحمه  
 لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن  
 اولاد ابنته المصرا اذا كان الاب حياً باتفاق الروايات. وكذا لو كان الاب ميتاً في  
 ظاهر الرواية لان ولاية الجد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفات  
 الاب عدم ما حال حيوته وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار  
 ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا  
 في عياله ولا عن والديه وان كان في عياله. وقال الشافعي رحمه اذا كان الاب زمناً

معسر تجب على الابن. ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته. وعن ابي يوسف رجا اذا  
 ٢٨ دى عن زوجته او عن اولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة الماذون عن  
 عادة وعليه الفتوى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان او كافرا وقال الشافعي  
 رجا لا تجب عن مملوك الكفار. ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ادوا عن كل حر و  
 صغير وكبير يهودى او نصرانى او مجوسى نصف صاع من برا وصاعا من شعير او قمر ولا  
 صدقة الفطر عن عبده للتجارة عندنا خلافا للشافعى رجا وتجب عن برية واحداث  
 اولاده عندنا خلافا للمالك رجا. ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم  
 الملك له حقيقة فاذا اعجز المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة السنين الماضية  
 ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا اعجز وقد كان قبل ذلك للتجارة بعد  
 الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطره في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة  
 ابطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما لو جعله للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدى  
 عن الابق ولا عن المغضوب المجحود الذى لا بينة له وحلف لغاصب. فان عاد الابق من  
 الابق او رد المغضوب عليه بعد ماضى يوم الفطر كان عليه صدقة ماضية وعن ابي يوسف  
 رجا انه لا يجب عليه صدقة ماضية ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبده الماسور ويؤدى عن  
 الرهون اذا كان فيه وفاء. وعن ابي يوسف رجا في الامالة ليس على الراهن ان يؤدى صدقة الفطر  
 حتى يفكه فاذا افكه اعطى لما مضى لان الرهن قبل الفك متروك بين ان يبقى للراهن بالفك  
 وبين ان يصير المرتهن مستوفيا دينه من ماله بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب  
 عليه صدقة فطر عباء المستاجر وعبدة الماذون وان كان على العبد دين مستغرق. ولا يجب  
 صدقة الفطر عن عبيد الماذون ولا عن عبيد الماذون دين لا يملك المولى عبيده و  
 ان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا يجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان

اشترى المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى المأذون  
ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية  
والوديعه العبد المجاني عدا او خطأ لان الملك اذا نزل بالدفع الى المجنى عليه مقصورا  
على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيا ببيع فاسد فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه  
المشتري واعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت  
للمشتري عند القبض مقصورا. وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع  
لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم  
يسترد البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري ثم بالاعتاق كما  
باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر ولم  
البيع خيار لاحدهما فمضى يوم الفطر ثم تم البيع او انتقض فصدقة الفطر على من يصير  
العبد له. وكذلك زكاة التجارة اذا كان اشتراة للتجارة وتعد رفورج صدقة الفطر تجب  
على من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة  
ولنا ان الملك متردد بين ان يكون للبائع او المشتري لان الرد بخيار الشوط فسخ من كل جهة  
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار فان كان الخيار لهما فعلى البائع وان لم يكن في  
البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على  
المشتري لان ملك المشتري ثم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة  
على واحد منهما. وان لم يمت ودد قبل القبض بعيب او خيار رويته فصدقة الفطر على  
البائع. وان رده بعد القبض بعيب او خيار رويته فالصدقة على المشتري لان السبب  
قد تم وهو الملك وجبت الصدقة فلا تسقط بانتقاض السبب بعد ذلك. ولا تجب عن  
الحمل. ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر انت حر فجاء يوم الفطر حتى العبد ويجب عليه

صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة  
إذا تم المحول بانفجار الصبح من يوم الفطر إذا كان المملك بين رجلين ليس عليهما  
صدقة الفطر لأنه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين  
ابن حنيفة وصاحبيه رج على قول ابن حنيفة رج لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على ان قسمة  
الرقيق مبادلة عند ابن حنيفة رج لا يقسم قسمة واحدة الا برضاها فلا يكون المملك  
ثانسا لكل واحد منها قبل القسمة. وعندهما افران يقسم القاضي جبر قسمة واحدة فكان  
المملك ثابتا قبل القسمة. ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا  
وقال الشافعي رج يجب الصدقة عليهما. وإذا كان الابن لرجلين بان جاءت التجارة بين  
رجلين بولد فادعياه او ادعي القبطا قال ابو يوسف رج يجب على كل واحد منهما صدقة  
كاملة وقال محمد رج يجب عليهما صدقة واحدة. ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن  
عبد المسلم وولد المسلم. ويجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمرض او كبر ويؤذى  
صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعن عبده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال يجوز  
ان يعطى الواجب عن واحد جماعة او على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من براو  
صاع من تمر وشعيرة قول ابن حنيفة وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من براودقيق او سويق  
او زبيب او صاع من تمر وشعيرة قول ابن حنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رج الزبيب بمنزلة  
الشعير وقال الشافعي رج لا يجوز الدقيق والسويق. ولو ادى منوين من الخبز لم يذكر في  
الكتاب واختلاف المشايخ فيه بعضهم جوزوا ذلك وبعضهم لم يجوزوا الا على اعتبار القيمة  
وهو الصحيح لان الخبز موزون والحنطة مكيل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز  
عندنا الا باعتبار القيمة. ولو ادى اقل من نصف صاع من الحنطة يساوى صاعا من الشعير  
مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه نحو الحنطة

والمأشني فان كان يسع فيه ثمانية ارطال من العذس والمأشني فهو الصاع الذي  
 كال الحنطة والشعير والتمر هذا اذا اعطى صدقة الفطر بالصاع فان اعطى  
 الوزن من الحنطة يجوز في قول ابي حنيفة وايه يوسف رح وقال محمد رح لا يجوز  
 ان النص ورد بالصاع وهو مكيال يختلف وزن ما يدخل فيه فان كان الحنطة بزية  
 ان وزنها اكثر وكان المعبر هو الكيل ولهما ان المختلفين في الصاع قد روا الصاع بالوزن  
 مضهم بثمانية ارطال وبعضهم بخمسة ارطال وثلاث رطل فان كان تقدير الصاع  
 لوزن يجوز الاعطاء بالوزن ويجوز ان يعطى فقراء اهل الذمة ويكره ولا يجوز ضمها  
 للمستامن ويجوز الى زوجة الغني وعن اييه يوسف رح اذا قضى لها بالنفقة لا يجوز  
 يوسف رح الدقيق احب الى من الحنطة لانه اقرب الى المقص والدراهم احب الى من الكل وقال بعض  
 الحنطة احب من الدراهم وينبغي ان يكون الحنطة اولاً اذا كان في موضع يشتركون الاشياء بالحنطة كما  
 شتركون بالدراهم ويجوز تعجيلها يوم او يومين وعن ابي حنيفة رح في رواية بسنة او سنتين  
 قال بعضهم اذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رح لا يجوز تعجيلها  
 قال خلف بن ايوب العامري رح يجوز اذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الامام  
 وبكر محمد بن الفضل رح والصحيح اعتبار ابتعجيل الزكاة بعد ملك النصاب وقت  
 جوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان من مات قبله لا صدقة عليه  
 ان اسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رح تجب عند غروب  
 شمس آخر يوم من رمضان اذاؤها قبل صلاة العيد افضل ولا تسقط  
 تاخير الاداء وان افتقر لهما متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله اعلم

### باب التهادي

تراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء قواريرها الخلف عن السلف من لدن تاريخ

رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة  
 انها سنة لا ينبغي تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء. وقال قوم  
 منهم انه ليس بسنة اصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي  
 ولم يواظب عليها ثم احدثها عمر رضي الله عنه ولاهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت  
 لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه فرض الله صيامه وسنت  
 لكم قيامه. وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم. وقال عليه الصلوة والسلام  
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. واما ما اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 نحو عائشة وام سلمة رضي الله عنهما فانه خلف ذكران وام سلمة رضي الله عنهما  
 النساء امتهن مولاتهما الحسن البصري رضي الله عنه وكانت هي في صفهن واثنى عليه عمر  
 ردعاه بالخير فقال يور الله مضيع عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وانما يواظب النبي  
 صلى الله عليه وسلم خشيته ان تكتب علينا اليه اشارة في حديث رواه عمر رضي الله عنه النبي صلى  
 الله عليه وسلم فثبت انها سنة. ويستحب ادائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي  
 في القليبي الافراد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الرياء. وعن ابي  
 يوسف رح انه قال من قدر ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجد فالافضل له  
 ان يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه اقامها بالجماعة في الحضر ومن بنا  
 الصحابة وخيارهم رضي الله عنهم اختاروا افضل. وقال بعض العلماء اذا صلحها في  
 البيت وحده وترك الجماعة كان سيئا تارك للسنة. والحاصل ان الجماعة سنة على وجه الكفاية  
 ان ترك اهل المسجد كلهم فقد اساء او تركوا السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة  
 وتختلف رجل من احاد الناس صلى في بيته تكون تاركا للفضيلة ولا يكون قسيئا ولا تاركا

للسنة. وإن كان الرجل من يقتدى به ويكثر الجماعة بحضرته يقل بغيبته لا ينبغي لعن يترك الجماعة لأن تركه تقليل الجماعة وإن صلى جماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى. فإذا صلى في البيت جماعة فقد جاز فضيله إذا بها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضي الأمام أبو علي النيسابوري <sup>الصحيح</sup> ورجح أن إرادها بالجماعة في المسجد أفضل لأن فيه تكثيراً للجماعة وكذلك في المكتوبات. ولو كان الفقيه تارياً فالأفضل والأحسن له أن يصلي بقاء نفسه ولا يقتدي بغيره ويكره للرجل أن يسأله رجل يؤمّه في بيته لأن الاستنجار للإمامة فاسد. ولو أقاموا التراويح بإمامين فصل كل إمام تسليمة بعضهم جواز ذلك والصحيح أنه لا يستحب وإنما يستحب أن يصلي كل إمام ترويحة ليكون مواضع عمل أهل الحرمين. فلما جاز التراويح بإمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفرصة أحدهما الآخر التراويح ولو صلى إمام واحد التراويح في مسجد بن كل مسجد على وجه الحال لختلف المشايخ فيه. حكى عن أبي بكر الأسكاف رح أنه لا يجوز. قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لأهل المسجد بن جميعاً كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد آخر فأذن وأقام وصلى معهم فإنه لا يكره وإنما يكره إذا أذن وأقام ولا يصلي معهم كذلك في التراويح. ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كما لو أذن وأقام مرتين في مسجد واحد وأذن الفقيه أبو الليث رح قول أبي بكر. هذا إذا أم للناس مرتين. فإن لم يكن إماماً وصلى التراويح في مسجد جماعة ثم أذن جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلى لا بأس به. كما لو صلى المكتوبة ثم أذن جماعة جاز أن يصلي معهم إلا في فجر العصر. ثم مسائل التراويح يجمعها فصول نذكرها إن شاء الله تعالى

#### مسئل في المقدار التراويح

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعية رح ما روى الحسن عن أبي حنيفة رح قال القيام في شهر رمضان سنة لا تزيد نكها. يصداها كل مسجد في مسجد ثم كل ليلة سوى الوتر

عشرون ركعة خمس ترويجات بعشر تسليمًا يسلم في كل ركعتين. وقال مالك رحمه الله ان يصلي ستا  
وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كانا يصليان ستة وثلاثين. ولنا ما  
روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر  
رمضان ثم كان يوتر بذلك بعد ما. خصر اليمصطن بالذكر فالظاهر انه اراد به التراويح وهو  
المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وما روى مالك رحمه الله غير مشهور  
او هو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحة اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب  
اهل المدينة. فان صلوا بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله لا بأس به عند الشافعي رحمه  
وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك المستثنى فرادى فرادى  
فهو مستحب. وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره  
عندنا وعندنا ليس بمكروه وكلمة صلى الامام ترويحة ينتظر قاعدا بين الترويحتين مقدار  
ترويحة وينتظر بين الترويحة الخامسة والوتر مقدار ترويحة ثم يوتر هكذا روى الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله. وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التراويح مأخوذة من الراحة  
فيفضل ما قلنا تحقيقا للاسم. وهو في الانتظار مخيران شاء سبع وان شاء اهل وان شاء صلى  
وان شاء سكت اى ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلوة والسلام ينتظر للصلوة في الصلوة  
واهل مكة يطوفون بالبیت بين كل ترويحتين اسبوعا واهل المدينة يصلون في ذلك اربع  
ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثا وعشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون  
بين الترويحات تسعا وثلاثين. فان استراح على راس خمس تسليمات ولم يستريح بين  
كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه  
يخالف اهل اهل الحرمين. وان صلوا بين كل ترويحتين فرادى فرادى لا بأس به يستوي  
فيه الامام وغيره

## فصل

في وقت التراويح يختلف المشايخ في وقته حكى عن الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد  
وجامعة سواه رج ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعد قبل الوتر  
وبعد لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل، وعامة مشايخ بخارا رج قالوا  
وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا ما قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدوها في وقتها  
ولا يكون تراويحا لان التراويح عرف بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه  
وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رج الصحيح انه لو  
التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر  
جاز ويكون تراويحا لانها تتبع للعشاء بمنزلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس  
يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز  
ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجد هم في الوتر وهو لم يصل العشاء  
فصله الوتر معهم لا يجوز وتره في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم  
ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه. ولو صلى في غير القبلة  
متعدا فظهر انه كان مستقبلا للقبلة قال نصير بن يحيى رج يصير كافرا بالله تعالى  
اذا لم يتاول قوله تعالى فاذا تولوا فثم وجه الله وان تاول لا يصير كافرا ولا يجوز صلواته  
وان اصاب القبلة ويستحب تاخير التراويح الى ثلث الليل. والافضل استيعاء  
اكثر الليل بالتراويح. فان اخروا التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب  
كما لا يستحب تاخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح  
ولو صلى العشاء في منزله ثم اتى المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في التراويح  
فصله معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض لانه تنفل اقتدى بالمفتي في

اذا فاتت التراويح لانقضيه بجماعة و هل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى  
 في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى. وقال بعضهم تقضيها لم يمض شهر رمضان  
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى  
 اذا فاتت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز قضاءها بعد  
 الوقت لتقضى كمفاتت. فان قضاها وحده كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويحا  
 كسنة المغرب والعشاء. وان تذكر في الليل انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية  
 فاداد القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح. بخلاف  
 التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصل بنية التراويح. اما سائر السنن اذا  
 تركها بعد رفقها معد ورواها تركها بغير عذر استخفافا وتمرها وان يكون مسيا

### فصل في نية التراويح

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر  
 او فرض الوقت عند اداء الظهر وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف  
 المشائخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات. قال بعضهم يجوز اداء السنن  
 بنية الصلوة او بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة  
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بان ينوى السنة او ينوى متعة  
 النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح في سنة  
 الفجر انهما لا تتأدى بنية التطوع وانما تتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلوة  
 متابع للنبي عليه الصلوة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح معتقدا بمن يصل للمكتوبة  
 او بمن يصل نافلة اخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز. وكذا لو كان  
 الامام يصل التراويح فاعتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز.

كما لو اقتدى برجل يصل المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام  
فانه لا يجوز. ولو اقتدى بامام يصل التسليمة الثانية والعاشرة والمقتدى نوى  
التسليمة الاولى او الخامسة جاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوى التسليمة  
الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية  
وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه بهذا  
اولى. ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى سنة العشاء بان لم يكن صلى السنة  
بعد العشاء حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء  
ففيختلف صلواتهما. ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح  
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في التطوع قاقتدى به الناس  
في التراويح لو يكره لواحد منهما. ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فامتد  
به رجل في الوتر ثم علم الامانة انه صلى تسع تسليمات لم يجز للمقتدى ما نوى لانه  
نوى التراويح والامام نوى الوتر. ولو صلى التراويح بنية الفوائت من صلوة الفجر لم تكن محسوبة  
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تتأدى الا بنية التراويح او بنية السجدة في هذا  
الوقت. وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل  
شفع منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلوة واحدة

### فصل في مقدار القراءة في التراويح

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدرا ما يقرأ في صلوة المغرب لان التطوع  
انخفض من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب. وهذا ليس بصحيح لان بهذا القدر  
لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة. وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ  
في العشاء لانها تبع للعشاء. وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين آية الى ثلثين وقال

بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ربح يقرأ في كل ركعة عشرا ليت وهو الصحيح لأن  
 فيه تخفيف على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح  
 في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وثماني. فإذا قرأ في كل ركعة عشرا ليت  
 يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للامام وغيره إذا صلى التراويح  
 وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصل على عشرين ركعة في كل ركعة عشرا ليت <sup>للفضيلة</sup> احرازاً  
 وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرا ليت وعن أبي حنيفة  
 ربح أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في ليل  
 واحدة في التراويح. وعنه ربح أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء. وإذا فسد  
 الشفع من التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في  
 الصلوات المجازة. وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقص هو القراءة ولا فساد في <sup>القراءة</sup>  
 ولو عجل الختم له أن يفتح من أول القرآن في بقية الشهر وإن ختم في التاسع عشر جعل  
 بعد ذلك يصل العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا أن المقص هو الختم ويكره أن يفعل <sup>يختم</sup>  
 القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكلنا  
 لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات <sup>كان</sup> بأن  
 القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم  
 وقد ذكرنا أن السنة هما الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف ربح أنه سئل يجعل  
 الامام للفريضة قراءة على حدة أو يخط فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال  
 يميل إلى ما هو أخف على القوم. وسئل أيضاً عن الامام إذا فرغ من التشميد في التراويح  
 أيزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشغل على القوم يزيد من الصلوة. الاستغفار  
 وإن عد أنه شغل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفاً بأهل زمانه فهو

جاهل. ويأتى بالشاء في كل شفع. وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعد هذا المستحب له أن يقرأ المدة التي تم المدة ليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح المحرمين إن راكن يقدمون <sup>استحسان</sup> الداء فان الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا لو كان الإمام مكاناً لأبأس بأن يترك مسجد. وإذا كان نيم اخف قوّة وحسن والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات. فان ألب أبأس به أماناً في التسليمة الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوة ولو طول الأول على الثانية في القراءة لأبأس به بل الاختار ذلك عند محمد رحمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندنا وحكي عن المشايخ رحمه جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً واعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار التي تدل على أنها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلّمة بعشرين الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

### فصل في الشك في التراويح

أفلسلم الإمام في ترويجة فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات. وقال بعضهم صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه ولا بدع عليه بقول الغير وإن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقاً عنده. وكذا لو وقع الاختلاف بين الإمام وبين جميع القوم أن كان الإمام على يقين بعمل بما كان عنده. وإن وقع الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصح تسليمات أخرى لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما يكره إذا ايتقنوا بالزيادة ورأوا الزيادة

تراويحاً وهما يصلون التسليمة الأخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالنطوع  
بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به. أما اذا شرع في التطوع بنية العصر  
فترعلم انه كان قد ادى العصر فانه يتم صلوته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم  
يوترون ولا يصلون تسليمة اخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح والصحيح  
انهم يصلون تسليمة اخرى فرادى فرادى احتياطاً

### فصل في السهو

اذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس  
تفسد صلوته وهو قول محمد وزفر رج ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية  
عن ابي حنيفة رج وفي الاستحسان وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وايه يوسف  
رج لا تقصد واذا لم لا تقصد اختلفوا في قول ابي حنيفة وايه يوسف رج انها تنوب تسليمة او  
تسليمتين. قال الفقيه ابو الليث رج تنوب عن تسليمتين لان الاربع لما جاز  
وجب ان تنوب عن تسليمتين لمن اوجب على نفسه ان يصلي أربع ركعات <sup>بتسليمة واحدة</sup>  
فصل اربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الامالى عن ابي يوسف رج انه يجوز فكذا هذا وكذا لو  
صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحساناً. وقال الفقيه  
ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج في التراويح ينوب الأربع عن  
تسليمة واحدة وهو الصحيح لان القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا  
تركها كان ينبغي ان تفسد صلوته اصلاً كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً  
فاخذنا بالقياس وقتلنا بفساد الشفع الاول واخذنا بالاستحسان في حق بقاء  
التحرمة واذا بقيت التحريم صح شرعاً في الشفع الثاني وقد اتمها بالقعدة  
فجاز عن تسليمة واحدة. وعن ابي بكر الاسكاف رج انه سئل عن رجل قام الى الثا<sup>لثة</sup>

والتراخي ويقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد وليسلم  
 ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اضاف  
 اليها ركعة اخرى فان هذه الاربعة عن ترويحة واحدة يعزى عن الركعتين وهذا  
 الذي ذكرنا اذا صلى اربع ركعات لم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر  
 التثنية اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة  
 يجوز عن تسليمين ومنه ما صحبه جمع المتفرق ولم يخل بشئ فيجوز كما اوجب  
 عليه ان يصل اربع ركعات بتسليمين نصا اربعاً بتسليمة واحدة وقعد في  
 الثالثة فانه يجوز كذلك ان تسلم ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين  
 اما ان قعد في الثانية ولم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء  
 ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني  
 ترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساءيا او عامدا  
 لا شك ان في القياس وهو قول محمد وزفر وج واحد من الرويتين عن ابي حنيفة رج تفسد  
 صلوته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير. واما في الاستحسان هل يفسد صلوته في  
 قول ابي حنيفة واليه يوسف رج اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجوز عن شئ  
 وقال بعضهم يجوز عن تسليمية واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنقل بثلاث ركعات ولم يقعد  
 في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز. ووجه قول الفريق الثاني ان التطوع معتبر  
 بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذلك التطوع يجوز  
 عن تسليمية لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة. وجه من قال انه لا يجوز عن شئ وهو الصحيح  
 انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة  
 غير مشروعة في التطوع فصار كانه لم يقعد اصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

يقع على رأس الثانية لأن القعدة على رأس الرابعة مشروعة فجازت وإذا لم يجز الثالث  
 عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولين. وهل يلزمه للثالثة شيء  
 إن كان ساهيا لا يفتي عليه لأنه مظنون وإن كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف  
 رحمه الله لأن عند التحريمة لم تقصد فصيح شرعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يلزم  
 شيء لأنه شرع في الثالثة بتحريمة فاسدة قبلها وإنما يصح الشرع في الشفع الثاني عند  
 إذا قعد للشفع الثاني في موضعه. وأما على قول الفريق الأول لما جاز الثالث عن تسليمته  
 واحدة هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة إن كان ساهيا لا يجب عليه وإن كان عامدا  
 يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله لأن شرعه في الشفع الثاني قد صح  
 وفسد الشفع الثاني يترك الرابعة فيلزمه ركعتان. فعلى هذا إذا صلي التراويح عشر  
 تسليمات كل تسليمته ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على الثانية في القياس وهو  
 قول محمد وزفر وأحادي الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله عليه قضاء التراويح لا غير وأما في  
 الاستحسان في قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح  
 وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول  
 أبي يوسف رحمه الله إن كان ساهيا فذلك. وإن كان عامدا عليه مع التراويح عشر ركعات  
 أخرى لكل بالثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه  
 قضاء شيء آخر إن كان ساهيا لا يلزمه. وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة  
 ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمته واحدة وقعد في  
 كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع إذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز  
 ثمه عن تسليمته واحدة يقول ههنا يجوز عن تسليمته واحدة وعلى قول العامة ثمه  
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح ههنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمته واحدة وهو

الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي خنيفة وصاحبيه  
 رح إذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول  
 صاحبيه يجوز عن تسليمين لأن عندهما الزيادة على الأربع مكروه فلا ينوب الزيادة  
 عن التراويح. وعلى قول أبي خنيفة رح يجزئه عن ثلث تسليمات وذلك ست ركعات  
 لأن عندنا الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات. وإن صلى ثمان ركعات  
 بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رح يجوز عن تسليمين لأن  
 ما زاد على الأربع مكروه عندهما وعند أبي خنيفة رح في رواية الجامع الصغير يجوز عن  
 ثلث تسليمات لأن الزيادة على الست مكروه وفي رواية الأصل يجوز عن أربع تسليمات  
 لأن على رواية الأصل إلى الثمان غير مكروه. وما زاد على الثمان مكروه. وإن صلى عشر  
 ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات <sup>حنيفة</sup> وعند أبي  
 رح في رواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات. وفي روايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات  
 وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح  
 كلها بتسليمة واحدة عمد أن قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل عند العامة وعند  
 البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الأربع. وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في  
 آخرها في القياس وهو قول محمد وزفر ج تفسد صلواته ولا يجوز عن شيء <sup>فلا يستحسن</sup>  
 على القول الصحيح يجزئه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم <sup>يقعد</sup>  
 الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة كذا هنا. أمام شرع في الوتر على ظن أنه  
 أنه التراويح فلا صلى ركعتين تذكر أنه ترك تسليمة فسلم على رأس ركعتين لم يجوز ذلك  
 عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح  
 فصل في إمامة الصبيان في التراويح

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ لا يجوز وقال بعضهم يجوزون  
 نصير بن يحيى ح انه سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشر سنين. وقال شمس الائمة  
 السرخسي ح الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلوته ليست بصلوة على الحقيقة  
 فلا يجوز امامته كامامة المخنون. وان ام الصبيان يجوز لان صلوة الامام مثل  
 صلوة المقتدى

### فصل في اداء التراويح قاعدا

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير  
 عذر واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة ح انه لو صلى سنة الفجر قاعدا  
 بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم  
 يجوز اداء التراويح قاعدا بغير عذر وفرقوا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو  
 الصحيح الا ان ثوابه يكون على النصف من صلوة القائم وجه الفرق ان سنة  
 الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسو  
 بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد را وبغير عذر روي قد ي به قوم فيام  
 اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في  
 قول محمد ح ويصح في قول ابي حنيفة وابي يوسف ح كما في المكتوبة وقال بعضهم  
 يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا  
 صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان اولي بالجواز. واذا صح اقتداء القائم بالقاعد  
 اختلفوا فيما يستحب لقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا واحترانا  
 عن صورة المخالفة. وقال القاضي الامام ابو علي النسي في ح الحاصل ان الامام اذا  
 كان قاعدا يستحب القيام في قول ابي حنيفة وابي يوسف ح الامن عذر وقال

محمد رح يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد رح انه سئل عن رجل اذا قام اذا  
 في شهر رمضان ايقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح ذكر قولها خا  
 قال بعض المشايخ رح انما ذكر قولها لان عندنا يصح اقتداءهم بالقاعد وقال <sup>منهم</sup>  
 انما ذكر قولها لان عندنا المستحب للقوم ان يقعدوا ويكره للمقتدي ان يقعد في التراويح  
 فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاسل في الصلوة والتشبه بالمنافقين  
 قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره لهما ان يصل  
 مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم تمام ونا وغفلة  
 وترك التدبر وكذا الوصل على السطح في شدة الحر لعله تعالى فل يارحمهم اشد  
 لو كانوا يفقهون وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان  
 في وضع اليد على الارض تشبه بالمنافقين ويكره عند الركعات في الترويعات لما فيه  
 من اظهار الملالة وكذا الذكر ان يقول عند الجوع والعطش ليت هذا ليأت عذابي  
 وصل الوتر

اختلفوا ان اداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل ام الاداء في منزله وحده الصحيح  
 ان الجماعة افضل لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يومهم في الوتر ولانه لما جاز الاداء بالجماعة  
 كانت الجماعة افضل اعتبارا بالكتابة واذ اقبلت الامام يقنت المقتدي ام يسكت  
 روي عن أبي يوسف رح انه بالخيار ان شاء قنت وان شاء امن وعنه في رواية انه  
 يقنت المقتدي الى قوله ان عذابتك بالكفار ملحق حينئذ يسكت وعند محمد رح  
 لا يقنت المقتدي ثم اذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت الى ان يبلغ  
 الامام موضع الدعاء يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت ام لا يجهر في بعض الروايات  
 لا يجهر في قول محمد رح ويجهر في قول أبي يوسف رح وفي بعض الروايات الخلاف على

العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام ليتعلم القنوت  
 روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابه رض تعلوا دعاء القنوت  
 من قرائته وان كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الاذكار والذعاء  
 هو الاخفاء واختلفوا انه يرسل يده في القنوت ام يعتمد سئل عنه محمد بن مقاتل  
 رح فقال في قول ابي حنيفة رايه يوسف رح يرفع يده اذا كبر للقنوت ثم يرتسلهما  
 في القنوت والمختار عند مشائخنا رح ان يرفع يده للتكبير ثم يعتمد في القنوت  
 كما في القراءة وقد مر هذا فيما تقدم واذا اصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القنوت  
 قالوا لا يصل في القعدة الاخيرة. وكذا الوصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة  
 الاولى ساهيا لا يصل في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القعدة بين  
 الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في سجد السهم قبل  
 السلام وكذا في تكبيرات العبد من اما في تكبيرات صلوة الجنازة اذا كبر الامام  
 خمسا لا يتابعه المقتدى في قول ابي حنيفة ومحمد رح لان ذلك منسوخ واذا قنت  
 في الركعة الاولى او الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع  
 وان شك انه قنت في الثالثة ام لا يتحرى فان لم يحضره رأي يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو  
 حلف من يقنت في صلوة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلوة الفجر منسوخ وقال ابو يوسف <sup>يقنت</sup>  
 كتاب الزكاة

الزكاة فرض على المخاطب اذا ملك نصا بانيا محولا كاملا والمال النامي نوعان  
 السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الراعية التي تكفي بالرعي يطلب منها  
 اللبن وهو الخسل واللبن فان اعلفها في مصر او غير مصر فهي علوفة وليست بسائمة  
 وان كان يعلفها في بعض السنة ويسيرها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

أكثر السنة فإن كانت رابعة في نصف السنة لم تكن سائمة وإن كانت للتجارة  
فرضاها ستة أشهر أو أكثر لم تكن سائمة إلا أن ينوي أن يجعلها سائمة بمنزلة عبد  
التجارة إذا أراد أن يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن  
ينوي أن يخرج من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين  
فالعوامل والحوامل فليست سائمة فإن أراد صاحب السائمة أن يستعملها أو  
يعلمها فلم يفعل وحتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لأنها كانت سائمة  
فلا يخرج من أن تكون سائمة بمجرد لنية من غير فعل وكذا لو ورث سائمة فحال  
عابها الحول كان عليه زكوتها لأنها كانت سائمة فبقي على ما كانت دون أن ينو ولو  
اشتري سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لأنه طلب النماء من البذل لا  
من العين. وذكر السواثم وأثارها وذكر لورها مع أثارها في حكم الزكاة سواء

#### فصل في صدقة الأبل

ليس فيما دون خمس من الأبل السائمة زكاة. وفي خمس شاة وفي العشر شاتان  
وفي خمسة عشر ثلث شياه. وفي عشرين أربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي  
التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثلثين بنت لبون وهي التي طعنت في  
السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي  
أحدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة. وفي ست وسبعين  
بنت لبون. وفي أحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين فإن زادت على مائة  
وعشرين فتستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم  
ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة. وفي مائة وثلثين حقتان وشاتان وفي  
مائة وخمس وثلثين حقتان وثلث شياه. هكذا إلى مائة وخمس وأربعين

فيجب فيها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقاى فاذا زادت على مائة وخمسين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة وما كان قبل ذلك الى ان تبلغ الزيادة خسا وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقاى الثلث التي كانت. وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون. وفي ست واربعين حقة فيجب في مائة وست وتسعين اربع حقاى الثلثين في كل خمسين حقة ان شاء ادى من المائة ثلثين اربع حقاى وان شاء ادى خمسين بنات لبون عن كل اربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عند نال من عليه الزكاة

#### فصل في صدقة البقر

ليس فيما دون الثلثين من البقة صدقة. وفي الثلثين من البقر السائمة تباع او تبعة وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي اربعين من البقر مسنة <sup>التي</sup> طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الاربعين عن ابي حنيفة رج ثلث روايات في رواية في احدى واربعين مسنة ورج عشر مسنة او مسنة وثلث عشر تباع هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رج وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون يبلغ البقر خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها مسنة ورج مسنة وروى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رج انه لاشي في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين ففيها تبيمان وبه اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي رج اتفقوا على ان فيما ناد على الستين الا قاض تسع ويجب في كل اربعين مسنة وفي كل ثلثين تباع او تبعة ففي سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة. وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين ان شاء ادى ثلث <sup>مسنة</sup> وان شاء ادى اربع اتبعة والجواميس بمنزلة البقر

### فصل في صدقة الغنم

ليس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة. وقارب من شاة شاة الى مائة وعشرين  
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه  
الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زكاة الغنم في رواية  
الاصل الا الشئ وهو الذي طعن في السنة الثانية وروى الحسن عن ابي حنيفة  
رح وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رح يجوز اخذ الجذع من الضأن كما يجوز  
في الاضحية والجذع عن الضأن هو الذي مضى عليه اكثر السنة ولا يؤخذ من البعز  
الا الشئ في قولهم اخذ الذكر والانثى فيه سواء وقال الشافعي رح لا يجوز اخذ الذكر  
الا ان يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من ارفع ادونها ومن ادون ار  
وايون عليه الزكاة ان يذ مع الرفع ويسرد الفضل على الوسط او يذ مع الادون ويورد  
الفضل الى الوسط. المتولد من الطبي والغنم اذا كان الام من الغنم فهو من الغنم عندنا  
يجب فيها الزكاة يعتبر الام كما يعتبر في الرون والحرية وكذا المنولد من البقر الاله والوحش  
فصل في صدقة الجمالان والفضلان والبعاجيل

لا تجب فيها الزكاة ولا ينقذ بها النصاب عند ابي حنيفة ومحمد رح وعلى قول زفر رح  
يجب في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن ابي يوسف رح والمسئلة  
معروفة. فان كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم الا ان عند  
انما يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار  
فان لم يكن يؤخذ الموجود لا غير وتفسير رجل له مائة وتسعة عشر جلا ومسننة  
يجب فيها مسنتان في قولهم فان لم يكن الامسنة واحدة عند ابي حنيفة ومحمد  
رح يؤخذ تلك المسنة لا غير وكذا الوحال الحول على ستين من البعاجيل وفيها

تبيع واحد عند ابيعنيفة ومحمد رح يؤخذ ذلك التبيع لا غير وكذا الوحال  
 المحول على ست وسبعين فصلا فيهما بنت لبون يؤخذ تلك لا غير ويحتسب على  
 الرجل في السائمة العياء والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ منها شيء. وعن ابي يوسف  
 ليس في الابل والبق والغنم العير شيء لانها ليست بسائمة وكذا مك مقطوع القوائم  
 ولا يؤخذ الربى والاكيله والماخض وفحل الغنم لانها من الكرائم وقد نهينا  
 عن اخذ الكرائم ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عوار بين الا ان يشاء المصدق رجلا  
 بينهما ثمانون من الغنم كل شاة بينهما روى هشام عن محمد عن ابيعنيفة رح  
 انه مال عليهم ماشا تان ولو كان ثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة  
 نصفهما والنصف الباقى بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة  
 وهو قول محمد رح وهكذا روى عن ابي يوسف رح. قال في الكتاب ولا يفرق بين  
 مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم  
 ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان وياخذ من كل اربعين شاة وتفسير  
 للفظ الثاني ان يكون بين رجلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون وليس  
 للمصدق ان يجمع بين الكل وياخذ منهما شاة. قال وما كان بين خليطين فانهما  
 يتراجعان بالسوية. قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى و  
 ستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاخذ  
 المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على  
 شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكوة شريكه

### فصل في الخيل

الخيل السائمة اذا كانت ذكورا واناثا يجمع بينهما الزكوة قول ابيعنيفة رح

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا  
هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم ويؤدى عن كل  
مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فاعن ابيحنيفة ربع فيه روايتان  
وان كان الكل ذكر اذ في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر يجب على  
قوله ابي يوسف ومحمد والشافعي ربع لا زكاة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما  
واجمعوا على ان الامام يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

### فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق ثمنا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب  
والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب بكل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين  
مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان ولم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا  
كان للرجال او النساء عند ثبوتها كان او سبيكة يعبر في الذهب وفي مثاقيل  
وفي الدراهم وزن سبعة وتقسيه ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل  
بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان  
بوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الخطارفة خمسة منها ويقول انها اعز <sup>النقود</sup>  
في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتھر بها النساء وليشتري بها الخسيس والنفيس  
بمنزلة الدراهم في ذلك الزمان وبلغت شمس الأئمة الحلواني رح وشمس الأئمة السرخسي  
رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الا ان يكون النصف من كل  
درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتي درهم او عشرين مثقالا فان كان الغش غالبا فهي بمنزلة  
الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتي درهم يحسب  
فيها الزكاة والا فلا. وغير الذهب والفضة من الاموال لا تكون للتجارة لان الله

ولو باع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينولان حكم البدل  
حكم الاصل. وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبد خطأ ودفع به فان المدفوع يكون  
للتجارة ولو كان القتل عدا فصوصح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة  
لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول. ولو ورث ما لا ونواه للتجارة لا يكون للتجارة  
وان ملك ما لا يهبة او وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة والوصية لم يكن للتجارة  
في قول محمد رح. وعلم قول ي. يوسف رح يكون للتجارة. وعلى هذا الخلاف المهر وبدل  
المخلع وبدل الصلح عن دم العبد ان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول ابي يوسف  
رح لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا. وليس في الزيادة على مائة درهم  
وعشرين مثقال ذهب زكوة في قول ابي حنيفة رح ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما واربع مثاقيل  
فح يجب في الزيادة ربع عشرها. ويكفل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب  
بالفضة وبعرض التجارة ايضا الا ان عند ابي حنيفة رح يكفل نصاب الفضة بنصاب  
الذهب باعتبار القيمة. وعند صاحبيه رح باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك  
مائة درهم وخمس مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم عند ابي حنيفة رح يجب الزكوة <sup>عندها</sup> وعند  
الاشجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل. اشترى خادما للخدمة وهو ينوى  
انه لو اصاب رجلا يبيعه فحال عليه الحول لازكوة فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة  
الاف درهم ليواجرهما من الناس فحال عليهما الحول لازكوة فيها لانه اشتراها للخدمة  
عنده ان لم يوجد رجلا يبيعهما لا يعتبر وكذا "لجمال اذا اشترى ابلا للكرام او المكاري اذا اشترى  
حرا للكرى. ولو اشترى الصباغ عصفا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجرة حال  
عليها الحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا  
بخل من اتاع عيسا يعزل به ويقتل اثره في المعمول كالعصفور الدهن لدبغ الجلد فحال

عليه الحول كان عليه الزكاة. وأن لم يبقَ لذلك العين أثر في الممول كالصابون والحرم  
لا زكاة فيه لأنه لا يبقى بعد العمل فكان الأحرى مقابلاً بالمنفعة فلا يبعد من مال التجارة  
وكذا النحاس إذا اشترى دوا به للبيع واشترى لها جلاؤاً ومقاوفاً كان لا يدفع ذلك  
مع الدابة إلى المشتري لا زكاة فيها. وأن كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة إذا حال  
عليه الحول. وكذا العطار إذا اشترى قوارير. ولو اشترى الرجل داراً أو عبد للتجارة  
فأجره يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد المنفعة. ولو اشترى قدورا  
من فريسيكها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة. ولو دخل من  
أرضه حنطة يبيع قيمتها أقيمة نصاب ونوى أن يمسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب  
فيها الزكاة كما في الميراث. ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طر في الحول وعدم الانقطاع  
فيما بين ذلك. ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع. وهلاك كل النصاب  
في خلال الحول يبطل حكم الحول. رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فمات قبل  
الحول فسلخها وبيع جلد ما حتم ببلغ جلد ما نصاباً فتم الحول كان عليه الزكاة. ولو كان  
له عصير للتجارة فتمخّر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصاباً فتم الحول لا زكاة فيه <sup>ن</sup> فالو<sup>ن</sup>  
في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه في الفصل الثاني  
هلك كل المال فبطل حكم الحول إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعه عن محمد  
رج. رجل اشترى عصيراً بمائتي درهم فتمخّر بعد ما مضت أربعة أشهر فماتت  
سبعة أشهر أو ثمانية أشهر لا يوماً صارت خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة  
كان عليه الزكاة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم الحول وهي خمر لا زكاة عليه  
رجل أجر داره بعبد ونواه للتجارة كان للتجارة. رجل له عبد للتجارة أن قوم بالدار<sup>ه</sup>  
كانت قيمته أقل من مائتي درهم. وأن قوم بالدار ناثير كانت قيمته أكثر من عشرين<sup>ه</sup> مناراً

قال ابو يوسف رح ان كان اشتراه بالد را هم يقوم بالد را هم وان كان اشتراه بالدينار  
يقوم بالد ثانيا وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب  
في المصار الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبدا الى مصر اخر حاجة يعتبر قيمة العبد  
في المصار الذي فيه العبد. فان كان العبد في المفازة يعتبر قيمته في اقرب الامصار  
الاذ لك الموضع وقال ابو حنيفة رح اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين <sup>تجب</sup> ولم  
في الوجه الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول ابي يوسف رح فذلك قوله  
الاول. ولو اشترى ارض عشر اخراج للتجارة لا يجب فيها الزكاة. وكذا لو اشترى  
بذرا للتجارة وزرعها في ارض عشر استاجرها كان فيها العشر لا غير. وعن محمد رح  
اذا اشترى للتجارة ارض عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع اذا اشترى عبد للتجارة  
بنقرة فضة وزنها مائتا درهم وصال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة  
قال محمد رح لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة. وكذا لو اشتراه بمائة  
وتسعين درهما وذاك قيمته ثم صارت يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رح  
يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة. فالحاصل ان في عين  
الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا يجب الزكاة ما لم  
تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان دينارا قال ابو  
حنيفة رح في رواية الاصل الديون ثلاثة. دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين  
وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثلث ثياب البدلة وعبد الخدم ودار  
السكنى ودين ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصالح  
عن دم العمد والدية. ففي الدين القوي يجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاصل  
الا ان يقبض اربعين درهما وكما يقبض اربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الو<sup>سط</sup>

لا يجب الاداء ما لم يقبض مائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وثمان السائمة بمنزلة ثمن عبد الخدمة. ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض. وعن أبي حنيفة رج في رواية أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو. وعلى قول أبي يوسف ومحمد رج الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض. وكلما قبض شيئاً يلزمه اداء زكاة ذلك القدر قل المقبوض أو أكثر الدين الكتابة فإن في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض. وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمتة ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر احتار الآخر استسعاء العبد فقبض السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض. ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينها فقبضت حساً من الابل لا زكاة فيها في قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل بغيرها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رج يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رج تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت فحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية. ولو كان المهر عيلاً فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة. ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع إليها ثم طلقها بعد الحول <sup>كان</sup> من الدخول عليها زكاة الماشتين وفي دية المقتول أن قضى القاضي بالدية من الدراهم

او الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد المحول على قول ابي حنيفة رح لا تجب الزكاة  
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان قضى القاضى بالدية من الابل لازكاة في قولهم  
 يحول المحول بعد القبض. كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينها وقبضت يعتبر المحول  
 بعد القبض. اذا اجر داره او عبدا بمائة درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل المحول بعد القبض  
 في قول ابي حنيفة رح. فان كانت الدار والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد المحول  
 كان عليه درهم بحكم المحول الماضى قبل القبض لان اجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة  
 ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الاجارة المرسومة بيننا اذا عمل الاجرة  
 وبقي المال في يد الأجورسين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه قال ان  
 كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكوتها على الأجر لانه ملكها بالقبض عند  
 انفساخ الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة دين يحقه  
 بعد المحول. وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البرزوي ومجد الأئمة السرخسي  
 رح ان زكوتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة ديناً على الأجر  
 وفي بيع الوفاء المعهود بسم قبل تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الامام  
 الزاهد علي بن محمد البرزوي ومجد الأئمة السرخسي رح تجب على المشتري ايضاً. وفيه  
 نوع اشكال وهو انه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي ان لا تجب الزكاة على الأجر  
 . البائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايضاً لانه وان اعتبر  
 ديناً للمستاجر فليس ينتفع فحقه لانه لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة  
 ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على المجاهد او فوقه وشمه لا تجب الزكاة  
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان كانت الاجرة عينا وبقي العين في يد الأجر  
 الى وقت انفساخ الاجارة تنسقط الزكاة عن الأجر لانه استحق عليه عين مال

الزكوة رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه  
 المحول ذكر عصام رح ان عليه الزكوة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل <sup>مال</sup>  
 التجارة ويكون المديون مليا مقرا بالدين. رجل له على رجل مائتا درهم فحال  
 المحول الاشهر اثم استفاد الفاقم المحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف  
 ما لم يأخذ من الدين اربعين درهما فصاعدا في قول ابو حنيفة رح لانه لا يجب عليه <sup>زكوة</sup>  
 المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يقبض عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن  
 الفائدة. رجل له دين على رجل وهبه من ثلثه وكله بقبضه وحال المحول ثم  
 قبضه الموهوب لم تكن الزكوة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الذي  
 يمنع الزكوة اذ كان لمطالب من جهة العباد كالقرض وضمن المبيع وضمان المتلف  
 وارش الجراحة ومهر المرأة كان الدين من المنقود او من المكيل او الموزون او الثياب  
 او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال  
 فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الفاضل اذا بلغ النصاب. وان تحقه دين بعد وجوب  
 الزكوة لا يسقط الزكوة وجوب الزكوة في النصاب. ودين الزكوة بان استهلك النصاب  
 بعد المحول يمنع الزكوة يستوى فيه المال الظاهر والباطن. وقال ابو يوسف رح  
 نفس الزكوة في النصاب يمنع الزكوة ودين الزكوة لا يمنع اذ املك الرجل مائتي درهم  
 وخمسة دراهم فمضى عليها حولا قال ابو حنيفة رح عليه عشرة دراهم لان بعض المحول  
 الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة زكوة لان عنده  
 لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين فمضى المحول الثاني وماله مائتان سوى الزكوة  
 الاولى فتجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه للسنة الاولى  
 خمسة دراهم وثمان دراهم لان عندهما يجب الزكوة في الكسور ففي ماله في السنة

الثانية مائتان الاثنى دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء . ولو ملك الرجل  
 الف درهم ومضى عليها ثلثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون للحول  
 الثاني في قول ابى حنيفة رح عليه زكوة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكوة  
 فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكوة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون  
 وعندهما تجب الزكوة في الكسور ايضا . فان ضاع منها ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه  
 خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتى درهم فكان عليه زكوة المائتين . وان ملك  
 الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها ثلثة احوال ثم قبض منها مائتى درهم قال  
 ابو حنيفة رح يركى للسنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة  
 وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب  
 الزكوة يسقط الزكوة هلك بعلمها طلب الامام او الساعي او قبله عند مشائخنا رح  
 وهل ياتم بتاخير الزكوة بعد التمكن ذكر الكرخي رح انه ياتم وهكذا ذكر الحاکم الشهيد رح  
 في المنتقى وعن محمد رح ان من اخر الزكوة من غير عذر لا يقبل شهادته . فرق محمد رح  
 بين الحج وبين الزكوة فقال لا ياتم بتاخير الحج وياتم بتاخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء  
 فياتم بتاخير حقهم اما الحج خالص حق الله تعالى . وروى هشام عن ابى يوسف رح انه  
 لا ياتم بتاخير الزكوة وياتم بتاخير الحج لان الزكوة غير موقته اما الحج فريضة يتعلق  
 اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل . رجل ملك مائتى درهم  
 فمضى عليه حولان ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صارت مانعا  
 لوجوب الزكوة في السنة الثانية ولم يطل الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء  
 الزكوة ثم استفاد مائتى درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه زكوة المستفاد لان  
 زكوة نصاب الاول دين في ذمته فمضى زكوة المستفاد . ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حدة

وحال المحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب الحجة حقاً للمرأة مانع وجوب الزكاة. ولو وجبت عليه كفارة يمين اوظهار او قتل لا يمنع الزكاة. ولا يمنع الدين وجوب العشر والمخراج. ويمنع صدقة الفطرمات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في الزكاة الا انه لو اوصى باداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت. ولو اخر زكاة المال حتى مرض يؤدي سر من الورثة. وان لم يكن عند مال واراد ان يستقرض لاداء الزكاة فان كان في اكبر راية انه اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حقيقاً يرجى ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة. وان كان اكبر راية انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين اشد. رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للمخدمة كان على المولى صدقة فطره. رجل له الف درهم فاعتصب من رجل الف والغصب منه رجل اخر هذه الالف وللغاصب الثانيه ايضا الف درهم فاستهلك الثانيه الغصب وحال المحول على مال الغاصبين ثم ابرأهما المعضوب منه كان على الغاصب الاول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثانيه لان الاول ان ضمن الغصب للمعضوب منه كان له ان يرجع على الغاصب الثانيه فلم يكن ماله مشغولاً بالدين اما الثانيه ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولاً بالدين قبل ابراء فلا يكون سبباً للزكاة. رجل عليه الف درهم رجل وكفل بهما رجل بغير اذنه وللاصيل والكفيل لكل واحد منهما الف درهم فقال المحول على ماله ما ثم ابرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالباً بالدين فلا يرجع احدهما بالدين على صاحبه. رجل التقط الفاء وعرفها منته ثم تصدق بها وله الف درهم فقال المحول على الفقه كان عليه زكاة الفقه استحساناً لان الدين ليس واجباً

لاحتمال ان صاحب اللقطة يجيز الصدقة ولأنه ليس هنا احد يطالبه من حيث  
 الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان. واستبدال مالي التجار  
 بمال التجارة ليس باستهلاك وبغيره مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة  
 استهلاك. واقراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المالك على المستقرض  
 وكذا لو حارث الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب  
 على المغنى عليه وان استوعب الأغنياء حولا كاملا. ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان  
 يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا  
 يستوعب السنة لا يمنع الزكاة. وعن ابي حنيفة رجا اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق  
 بعد سنين يعتبر الحول ن يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي  
 الذي جن في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول. والذي يجن  
 ويفيق بمنزلة العاقل. رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين و  
 اخذ ماله لا زكاة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسيه سنين ثم تذكر بعد ذلك  
 كان عليه زكاة ما مضى. وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة  
 عليه لما مضى وكذا المغصوب المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين. وكذا الذي  
 ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابق من  
 مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في دار  
 اودار غيره ونسي مكانه ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ  
 في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المجهود بمنزلة الساقط في البحر  
 فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رجا انه نصاب وان لم يكن القا<sup>ضيه</sup>  
 علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يقمها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

انه لا يكون نصابا. واكثر المشايخ رجح على خلافة من الاصل لم يجعل الدين المجموع  
نصابا ولم يفصل. قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح جواب الكتاب اذا <sup>لنفس</sup>  
كل قاضٍ عدل ولا كل بيعة تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضيه ذل وكل  
واحد لا يختار ذلك. وان كان المديون يقر في السري ومجد في العلانية لم يكن  
نصابا وان كان المديون مقرا الا انه معسر فهو نصاب. وان كان على مفلس فلسه  
القاضي وهو مقري يكون نصابا في قول ابي حنيفة واية يوسف رح الاول وان كان  
مقرا فلما كان قد مه الى القاضي وجد فقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل  
الشهود ثم عد لو اسقط عنه الزكاة من يوم محمد عند القاضي الى ان عدل الشهود  
لانه كان جاهلا وتلزمه الزكاة فيما كان مقرا قبل الخصومة ولو كان الدين على  
ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكاة فيما يقبض منه لا  
قادر على ان يطلب او يبعث بذلك وكذا. وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا  
زكاة عليه. وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه. رجل تزوج امرأة  
على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امة فحال الحول عند هاتم علم انها كانت امة ورجع  
نفسها ابغى راذل المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رح انه لا زكاة على ما  
منهما. وكذا ذلك رجل خلق بحية انسان فقصه عليه بالدية ودفع الدية اليه ثم  
الحول ثم نبتت بحيته وردت الدية اليه لا زكاة على كل واحد منهما. وكذا ذلك رجل امر  
لرجل بدين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد قابعد الحول انه لم يكن عليه دين  
لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل الفاود دفع الالف ثم رجع في العينة  
بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما. ورجل اشترى  
عدا للتجارة يساوي مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يقض العبد حتى مات

الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذا لك على المشتري  
 أما على البائع فلائذ يملك الثمن بحال الحول عليه عنده. وأما على المشتري لأن  
 العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري اخذ عوض العبد  
 مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين انه ملك الثمن  
 ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة  
 المائتين. ولا زكاة على المشتري لأن الثمن زال عن ملكه الى بائع فلم يملك المائتين حولا  
 كاملا وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا يجب عليه الزكاة رجلا له على  
 رجل الف درهم دين وكفل بهما رجل بأمر المديون او بغير امره وللأصيل والكفيل  
 لكل واحد منهما الف درهم فحال الحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لأن  
 كل واحد منهما كان مطالباً بالالف. ولو اغتصب رجل الغام من رجل فجاء آخر واعتصب  
 الألف من الغاصب واستهلكها وكل واحد من الغاصبين الف فحال الحول على مال  
 الغاصبين كان على الغاصب الأول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني لأن الأول  
 لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما لو ضمن لا يرجع على الأول وإنما فارق  
 الغصب الكفالة وإن في الكفالة بما إذا أدى الكفيل يرجع على الأصيل لأن الغصب ليس له أن  
 يطالب بهما جميعاً بل إذا اختار تضمين أحدهما يبرأ الآخر. أما في الكفالة فله أن  
 يطالب بهما جميعاً فكان كل واحد منهما مطالباً بالالف رجل له على رجل الف درهم فحال الحول  
 عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة. وكذا لك رجل له الف  
 فحال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم إن صاحب الألف أبرأ المستهلك سقطت  
 عنه الزكاة وكذا لك رجل اقترض الفه رجلاً بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض <sup>عن</sup>  
 القرض سقطت عنه الزكاة. وكذا لك رجل عنده متاع للتجارة وحال عليه

الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه الزكوة لم يبيع ماله بمال الزكوة ويقضه بعد الحول فاذا صار مال الزكوة ديناً بسبب يملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقضه لا يلزمه الاياه فاذا سقط الدين بالابراء سقط عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشترى رجلها رجل ولم يقضها حتى حال الحول ثم قبضها الزكوة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لانها كانت مضمونة على بائعه بالثمن. وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب الا انه يضمنها من المالك ثم رد ما على المالك بعد الحول لا زكوة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجل بالف وللراهن مائة الف فحال الحول على الراهن في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عنده من المال الا الالف التي هي دين عليه ولا زكوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم اذا كانت غصباً عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكوة اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقرّاً رجله الف درهم مضى عليها شهر ثم ان صاحب الالف اتلف الرجل متاعاً قيمته الف ثم ابرأ صاحب المتاع عن ضمانه قال زفرج يستقبل حولاً بعد الابراء. وقال ابو يوسف رح اذا حال عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوتها

### فصل في اداء الزكوة

اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب وتجهيل الزكوة قبل الوجوب. اذا اراد الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا الافضل هو الاعلان والاظهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الافضل لصاحب المال الظاهر ان يؤدي الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها

فاما الخراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الخراج المقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم  
يحبون بيضة الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى الا ان يخرج<sup>ها</sup>  
الاقرباء. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ر.ج. وروى  
الحسن عن ابي حنيفة ر.ج. رجل بعث زكاة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلد الذي هو فيه  
قبل تمام المحو لثم المحو على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك. رجل له مال  
في يد شريكه في غير مصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء مصر الذي فيه المال  
دون مصر الذي هو فيه. ولو كان له كان الزكاة وصية للفقراء فانه ما تصرف الفقراء البلد  
الذي فيه الميت رجل له اخ قضى القاضى عليه بنفقة فكساء واطعمه ينوى به الزكاة  
يقال ابو سفيان ر.ج. يجوز وقال محمد ر.ج. يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام. وقول ابي يوسف  
ر.ج. في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا  
فلم يتصدق المامور حتى نوى الامر زكاة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق المامور<sup>ز</sup>  
عن الزكاة وكذا الوامر بان يتصدق بها عن كفارة اليمين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المامور  
جازت عن الزكاة. ولو قال ان دخلت هذه الدار غلله على ان اتصدق بهذه المائة فدخل  
الدار وهو ينوى عند الدخول ان يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجز عن الزكاة  
لان في الفصل الاول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فاذا نوى الزكاة كان<sup>نوى</sup> عما  
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوع  
رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلط ما لهما ثم تصدق ضمن  
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط  
اموال الاوقاف وغلط الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسمار اذا اختلط اموال  
الناس والطمان اذا اختلط خبطة الناس الا في موضع يكون الطمان مازونا بالخلط عرضا

من عليه الزكاة اذا شك انه هل ادى الزكاة ام لا قال ابن مبارك رح يؤدى الزكاة. كما لو شك في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترد ان كان قائما في يد ويضمنه ان كان هالكا. فان لم يكن في قرابة من عليه الزكاة او قبيلته اخرج من هذا الرجل فكذا لك ليس له ان يأخذ ماله. وان اخذ كان ضامنا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يحل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامر بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير او امرأته وهم محايض جاز ولا يمسك لنفسه شيئا. رجل امر رجلا بان يؤدى عنه الزكاة من مال نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الأمر بالرجوع. و كذا لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن هبته من مالك ففعل المأمور ذلك لا يرجع على الأمر. ولو قال لغيره انفق على عيالي او انفق في بناء دارى وليس بينهما خلط ولم يذكر الرجوع فانفق المأمور قال شمس الائمة السرخسي رح يرجع على الأمر. وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زهره رح لا يرجع بغير شرط. والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه ف قضى المأمور يرجع على الأمر بغير شرط وفي الجبايات والمؤون المالية اذا امر غير بادئها عنه فادى المأمور قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن محمد البرزوي رح يرجع المأمور على الأمر بغير شرط. وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حسا. قال رح ومن قسم الجبايات والمؤون بين الناس على السوية يكون ما جورا. والرجل اذا اخذ السلطان ليصادره فقال الرجل خلصني والاسير في يد الكافر اخذ العرغرة بذلك فادى المأمور



لا يصح رده وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول إلى رجل وامره بأن يتصدق  
 بها عن الزكاة فلا يتصدق حتى يجد في ماله درهما مستوقا كان له أن يسترده من  
 الوكيل. رجل ظن أن ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر أن ماله كان أربع  
 مائة كان له أن يجعل الزيادة من السنة الثانية لأن الزيادة إن لم تقع زكاة أمكن جعلها  
 تعجيلا فتجعل تعجيلا وكذا التاجر إذا مر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه  
 أكثر من زكاة ماله على ظن أن ماله أكثر فظهر أنه كان أقل تجعل الزيادة للسنة  
 الثانية. وإن علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة جورا لا تحتسب الزيادة  
 من الزكاة لأنه ما أخذ الزيادة عن وجه الزكاة وإنما أخذها جورا وظلما

### فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة

إذا ذهب الدين من المديون بعد الحول ينوى به الزكاة إن كان المديون غنيا  
 لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا. وإن كان المديون فقيرا فوهب  
 الدين ينوى به زكاة مال عين عند الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال. وكذا لو  
 نوى به زكاة دين آخر على غيره ولو وهب دين الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين  
 في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة. وكذا لو وهب كل الدين من المديون  
 ولم ينو به الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كما لو كان النصاب عيناً أو  
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئا كان مؤديا استحسانا ولو كان النصاب عينا  
 فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينو شيئا كان مؤديا قياسا واستحسانا. وإن وهب  
 المديون خمسة من الدين ينوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا و  
 استحسانا. وهل تسقط عنه زكاة الخمسة وهو ثمن درهم في القياس لا تسقط  
 وفي الاستحسان تسقط ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو يوسف

رج لا تسقط عنه زكاة الخمسة. وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين  
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رج. ولو وهب  
من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة  
وعلى قول محمد رج يسقط عنه زكاة ما وهب. وإن وهب خمسة يسقط عنه زكاة  
الخمس وهو ثمن درهم. وإن وهب مائة يسقط زكاة المائة. وإن وهب الكل  
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكاة الكل

### فصل في تعجيل الزكاة

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التعجيل بعد  
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة. رجل له مائة درهم  
فجعل منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة فحال الحول ومعه الف  
درهم لا يجوز ما عجل ولو ملك مائتي درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في  
يده الأدرهما ثم استفاد تمام الف درهم يجزيه ما عجل. ولو كان له خمسة من الإبل الحول  
فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم نتجت خمساً قبل الحول اجزأه عما عجل. وإن عجل عما  
تحمل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له الف بيض والف سود فجعل خمسة وعشرين  
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزأه ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود  
فضاعت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عند ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما  
عجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقي. وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان  
الإداء عنهما. وفي النود إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول  
لا يجوز شيء من المعجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عند الف درهم ومائة  
دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال

الحول على الدراهم جازما عجل عن الدراهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما  
 كذا الوعجل خمسة وعشرين درهما عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جازما عجل  
 عن الدينان بيقبته. وإن لم يهلك أحدهما جازما الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه  
 كان المعجل عن المالكين. ولو كان الحول على ألف درهم وسائة دينار فادى زكاة أحدهما  
 بعينه كان المؤدى عن المالكين. ولو كان له خمس من الأبل السائمة وأربعون من الغنم  
 فجعل زكاة أحد الصنفين وجاز الحول على المصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة عن الباقية  
 ولا يشبه هذا الدراهم والدينان لأن في الدراهم والدينان بطلان سبب أحدهما بالآخر  
 يضم البعض إلى البعض فكانت جنسا واحدا. بخلاف السوائم. ولو كان له ألف سودو ألف  
 بيض فجعل عن أحد المالكين ثم استحق مال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي  
 وكذا لو استحق بعد الحول لأن الاستحقاق عجل عما لم يملك بطل تعجيله ولو زكاة ألف  
 درهم بعد الحول فصاعت الألف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه. ولو كان  
 الاداء والهلاك قبل الحول اجزأه عن زكاة دينه

### فصل في موضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله إنما الصدقات للفقراء الآية. والفقير عندنا من جففة  
 من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس. والمسكين هو الذي يسأل الناس  
 ولا يجد قوتيا ولا يحمل السؤال لمن كان عند قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحمل  
 السؤال لمن كان كسوبا أو يملك خمسين درهما. ويجوز صرف الزكاة لمن لا يحمل له السؤال  
 إذا لم يملك نصابا وإن كانت له كتب يساوي مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للحفاظ والتدبير  
 والتصحيح يجوز صرف الزكاة إليه. وكذا لو كان عنده من المصالحف وهو يحتاج إليه  
 وإن كان لا يحتاج إليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا له أخذ

الزكوة. وإن كان عند طعام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكوة اليه  
 وإن كان أكثر من شهر لا يجوز. وقال بعضهم يجوز وإن كان عند طعام سنة وكذا لو  
 كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له  
 اخذ الزكوة. وكذا لو كان له حوانيت او دار غلة تساوي ثلثة آلاف درهم وغلتها لا تكفي  
 لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه في قول محمد رح. ولو كان له ضيعة تساوي  
 ثلثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه. قال محمد بن مقاتل رح يجوز له  
 اخذ الزكوة. ولو كان له دار فيها بستان يساوي مائتي درهم. قالوا إن لم يكن في البستان  
 ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة  
 من له متاع البيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له  
 ان ياخذ من الزكوة قدر كفايته الى طول الاجل. وكذا المسافر الذي له مال في وطنه  
 يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار البلاغ الى وطنه. وإن كان الدين غير مؤجل فان كان  
 من عليه الدين معسرا يجوز له اخذ الزكوة في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل  
 وإن كان المديون موسرا معترفا لا يحل له اخذ الزكوة. وكذا اذا كان جاحدا وله  
 على الدين بيينة عادلة. وإن لم يكن له بيينة عادلة لا يحل له اخذ الزكوة مالم  
 يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد فذلك يحل له اخذ الزكوة  
 وعلى هذا قالوا ان الدين المجهود انما لا يكون نضابا اذا حلفه القاضي وحلف  
 اما قبل ذلك يكون نضابا حتى لو قبض منه اربعين درهما يلزمه اداء الزكوة  
 ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة زوجها موسرة قول ابي حنيفة ومحمد رح فرض لها  
 النفقة او لم تفرض. ولا يجوز الا الصغير والده غني فان كان الابن كبيرا جاز. ولو دفع  
 الزكوة الى ابنة غني يجوز في رواية عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح. وكذا

لو دفع الى فقير له ابن موسى وقال ابو يوسف رح ان كان في عيال الغني لا يجوز ان يكن  
 جاز ولا يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله الى العبد ولا الى مدبره ولا الى ام ولد  
 ولا الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم. ومعتق البعض عند ابي حنيفة رح بمنزلة المكاتب  
 ولا يجوز الدفع الى العبد مولا غني ولا الى مدبره ولا الى ام ولد فان دفع وهو لا يعلم  
 ثم علم اجزأه في قول ابي حنيفة ومحمد رح. ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك او لم يعلم  
 ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى مواليهم. فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز. وكما لا يجوز  
 صرف الزكاة اليهم ولا الى مواليهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل  
 وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف عن ابي يوسف رح في رواية يجوز صرف غلة  
 الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الاغنياء. وان كان الوقف على الفقراء  
 ولم يسلم بني هاشم لا يجوز دفعه الى بني هاشم ومواليهم. وبني هاشم الذين لا يحمل لهم  
 الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقیل وآل جعفر وولد حارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم  
 دفع الزكاة الى الغني مان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رح. ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى ابيه او ابنه حاز في قول ابي حنيفة و  
 محمد رح في رواية الاصل. ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حريبا كان او ذميا. فان صرف  
 الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في رواية الاصل. وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة  
 رح ان لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص ظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول ابي حنيفة و  
 محمد رح. دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضيه دينه افضل من الدفع الى فقير آخر  
 ولا يجوز الدفع الى الغني رح من يملك نصبا كاملا فاضلا عن مسكنه واثاثه ومركبه  
 وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه. ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده  
 واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم

وجملته وان علوا من قبل الابله والاصمات ويجوز له سائر قوابله نحو الاخوة والامهات  
 والاعمام والعمات والاحوال والخالات ولو دفع الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا  
 ان كان الزوج مليعا لم يطلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكوة اليها وان  
 كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى لو طلبت جاز الصرف اليها. ولو بنى مسجدا بنية  
 الزكوة لا يجوز. وكذا الحج والعمرة واعناق العبد. وكذا الوقف دين ميت او حي بغير  
 امره. وان قضي دين فقير بامر جاز ولو كفن ميتا لا يجوز. ولا يعطى الرجل زكوة ما  
 زوجته عند الكل وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند ابنة خيفة رج خلافا لصاحبه  
 ويجوز اعطاء النهرجة عن الجياد والغنم عن المزدنية والتبوع المصوغ وان كانت قيمة المصوغ  
 اكثر من قول ابنة خيفة رج وان كان المدفوع اقل قدره من الواجب لكنه يساوي الواجب في القيمة  
 لا يجوز الا عن قدره. واذا دفع الزكوة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها الفقير  
 او من له ولاية على الفقير نحو الاب والوصي يقضيان للصبي والمجنون او من كان في  
 عياله من الاقارب او الاجانب الذين يعولونه والملتقط يقبض للقط. ولو دفع  
 الزكوة الى صبي لا يعقل او مجنون فدفع الصبي الى ابيه او وصية قالوا لا يجوز كما لو دفع  
 زكوة على دكان ثم جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو حرا حق جاز  
 وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرمي به ولا يخذل عنه. ولو دفع الى مقنونه فقير  
 جاز. ولو دفع قوم زكوة اموالهم الى من يأخذ الزكوة لفقيه فقير فاجتمع عند الاخذ  
 اكثر من مائتي درهم قالوا كل من اعطى زكوة قبل ان يبلغ ما في يد الاخذ مائتي درهم  
 جازت زكوته ومن اعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ مائتا درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير  
 مدبرنا هذا اذا كان الاخذ اخذ الاموال بامر الفقير فان اخذ بغير امره جازت زكوة الكل  
 لان الاخذ اذا لم يكن بامر الفقير كان الاخذ وكلا عن الدافعين فما اجتمع عند الاخذ

يكون مال الدافعين فجازت زكاة الكل كما لو دفع رجل مائة درهم واكثر زكاة ماله  
 الفقير واحد. ويكره ان يعطى الفقير اكثر من مائة درهم وان اعطاه جاز عندنا. هذا  
 اذا لم يكن الفقير مد يونا فان كان مد يونا فدفع اليه مقل ما لو قضى به دينه لا يبقى له  
 شيء او يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مد يونا لكن كانه معيلا جاز ان  
 يعطيه مقدار ما لو دفع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين. والله اعلى  
 فقير ما يغنيه عن السؤال في ذلك اليوم افضل من التفريق على الفقراء. ولو وضع الزكاة  
 على كفه فانتهبها الفقراء جاز. ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرض به جاز ان كان  
 يعرفه والمال قائم وعن ابي يوسف رح اذا نوى الرجل ان يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين  
 الف درهم زكاة ماله فجاء للعطى بالف فوزنها ثمانمائة كلما وزن مائة دفعها اليه قال مجزيه  
 الالف من زكاة اذا دفع الالف في مجلس واحد والالف كان حاضرا في المجلس وان كان  
 الالف غائبا ونوى ان يعطى الفا فانه بمائة درهم فوزنها ثم يعقب الثمان مائة فوزنها الجائز  
 المائتان من الزكاة والباقي تطوع. والسلطان المجاز اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة  
 اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر رح انه تسقط الزكاة عن اربابها ولا يؤمر  
 بالاداء ثانيا لان له ولاية الاخذ فصح اخذ وان لم يضع الصدقة في موضعها وان اخذ  
 بمجبايات او ما لا يطرق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه  
 قال بعضهم لا يصح وقال شمس الائمة السرخسي رح الصحيح انه يجوز ويستقط عنه الزكاة  
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة والنذر عندنا

### فصل في النذر

رجل قال ان منجوت من هذا الغم فلله علي ان اتصدق بهذه الدراهم خيرا ثم اراد  
 ان يتصدق بالقيمة لا بالخبر جاز. رجل في يده درهم فقال علي ان اتصدق بهذه الدراهم

فلم يتصدق حتى هلك سقط النذر وان لم تهلك وتصدق بمثلها جاز ايضا ولو ظال  
كل منفعة تصل الي من مالك فله علي ان اتصدق بها فوهب لفلان شيئا كان عليه  
ان يتصدق به كما لو ارسل النذر. وان لم يهب له شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه  
فليس عليه ان يتصدق بشيء لان في الفصل الاول ملك النادر ما اضيف اليه فيلزمه  
الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصدق بشيء. ولو قال ان فعلت  
كذا فمال صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في النذر. ولو قال  
ما لي صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى جاز لان الصرف الى القير صرف  
الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بمصوم او صلوة بمكة فصام وصلى ببلدة  
اخرى جاز عندنا. ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله على زكوتها عشرة فملك  
مائتي درهم كان عليه زكوة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لان خلاف المشرع. ولو  
قال ان فعلت كذا فالف درهم من مال صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائة درهم  
الصحيح انه لا يلزمه التصدق الا بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك ولا  
السبب الملك فلا يصح. كما لو قال ما لي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء  
رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة  
اكله. ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصة  
درهم. رجل سقط عنه شيء قال ان وجدته فله علي ان اقف ارضي هذا على ابنا السبيل  
فوجد كان عليه الوفاء بالنذر. فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب  
او الاجانب جاز

### فصل في العشر والخراج

الارض نوعان عشرية وخراجية فارض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة

واليمين وطائف والعمان والبحرين قال محمد بن ارض العرب من غريب الى مكة وعد  
بين الاقصى حجر باليمن بمهرة. وسواد العراق وما سقى من انهارها الاعاجم خراجية  
وحل السواد طولاً من نجوم الموصل الى ارض عبادان وحل عرضاً من منقطع الجبل  
من ارض حلوان الى اقصى القارسية المتصل بعد يمين ارض العرب وما سوى ذلك كل بلد فتح  
عنوة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فيه خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما الخراج ماء <sup>نهار</sup> الا  
التي حفرتها الاعاجم والسيحون والنجييون والدجلة والفرات خراجية في قول ابي يوسف  
وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها  
الامام بين الغانمين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم  
الامام فيها بشيئ كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين الغانمين وتكون عشرية  
وان شاء من عليهم ويجعل المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشرون شاء وضع  
الخارج ان كانت تسقى بماء الخراج وارض الحبال التي لا تصل اليها الماء عشرية وما  
احيي من الموات ان احيى بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج واحيي  
او قنأ بنظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها ارض خراج فهي خراجية وان كان  
حولها ارض عشر فهي عشرية وخراج ارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون  
الواجب شيئاً من الخارج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك وخراج وظيفة  
وهو ان يكون الواجب شيئاً في الدمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جزء  
يصلح للزراعة في كل سنة تفي من المخططة او الشعير ودرهم الفقير ثمانية ارطال  
والدراهم عشرة بوزن سبعة. وقد ذكرنا تفسيره. والجريب ستون ذراعاً في ستين  
ذراعاً عان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل  
الوسط. وفي كل جريب يصلح للطاب خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم

عرف ذلك بتوظيف عمال عمر رضى واجازته ما فعل عماله. وفي ارض الزعفران والبستان  
 بقدر ما يطبق النصف الخارج مقدار بالطلاقة. والبستان كل ارض محوط فيها  
 اشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي تكون على المسان  
 شي. فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم. فان كانت الارض تطبق  
 ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك  
 حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة ففي كل بلد فيها  
 توظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم وان لم يكن فيها توظيف من الامام على  
 قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة راجح ليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة  
 دراهم وعلى قول محمد راجح له ذلك. ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب  
 جاحدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد. وان زرعه الغاصب  
 ولم ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان  
 للمالك بينة ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الارض. وان نقصها الزراعة عند  
 ابي يوسف راجح الخراج على رب الارض قل النقصان اوكثر كانه اجرها من الغاصب بضمان  
 النقصان وعند محمد راجح ينظر الى الخراج والنقصان فايهما كان اكثر كان ذلك على الغاصب  
 ان كان النقصان اكثر من الخراج فنقل الخراج يؤدي الغاصب الى السلطان ويدفع  
 الفضل الى صاحب الارض. وان كان الخراج اكثر يدفع الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا  
 قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب. وان اجر ارضه الخراجية او اعاد كان الخراج على  
 رب الارض. كما لو دفعها مزارعة الا اذا كان كرما او رطابا او شجرا ملتفا فان اجازته و  
 اعادته باطله لان هذا اجارة وقعت على استهلاك العين ولو اجر ارضه العشرية كان  
 العشر على رب الارض في قول ابي حنيفة راجح. وقال صاحباه على المستاجر. وان اعاد ارضه

العشرية فزرعها المستعير عن اي حنيفة رج فيه روايتان. وان استأجر واستعأ  
ارضاً تصلح للزراعة فغرس للمستأجر المستعير فيها كوما او جعل فيها ارباباً كان الخراج  
على المستأجر والمستعير في قول اي حنيفة ومحمد رج لانها صارت كوما فكان خراج الكم  
عليه من جعلها كوما. وان غصب ارضاً عشرية وزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عشر  
على رب الارض كأنها أجزأها بالنقصان. باع ارضاً بيضاء خراجية اختلفوا فيه .  
قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري والافعل البائع  
وقال بعضهم ان بقي من السنة قد رما يتمكن المشتري من الزراعة اي زرع كان ويبلغ  
الزرع مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والافعل البائع  
وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخلة ويدرك أو  
مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري. واختاروا للفتوى  
القول الاول. ولو اشتري ارض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن الزراعة  
فيها فآخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع لانه ظلم ومن  
ظلم ليس له ان يظلم غيره. رجل باع ارضاً خراجية فباعها المشتري من غير بعد شهر  
ثم باعها الثاني من غير كذا لك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احدهم ثلاثة اشهر  
لاخراج على احد. قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخران بقي في يده ثلاثة اشهر  
كان الخراج عليه. رجل باع ارضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري  
على كل حال. وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث رج ان هذا  
بمنزلة ما لو باع ارضاً فارغاً وباع معها حنطة محصودة. هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يآخذون  
الخراج في آخر السنة. فان كانوا يآخذون في اول السنة على السبيل التجيل فذلك  
محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري. رجل له قرية في ارض خراج له فيها بيوت

ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجب فيها شيء. وكذلك الرجل اذا كان له دار  
خطة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا او اخرجهما  
عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقى من الارض تبع الدار. وان جعل كل الدار  
بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر. وان كان في ارض الخراج  
ففيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قول  
ابن حنيفة رحمه الله. السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه  
جاز في قوله يوسف ربح خلافا لمحمد رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف رحمه  
الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج. وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء. و  
جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج  
من هو عليه فان صاحب الارض ان يتصدق به. وان تصدق بعد الطاب  
لا يخرج عن العهدة. اشترى ارض خراج فجعلها دارا او بني فيها بناء كل عليه  
خراج الارض كما لو عطلها. وللسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يأخذ  
الخراج. وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد  
بأنة سارية لا يمكن دفعها كالمحرق والفرق والبرد يسقط الخراج. وان هلك  
بما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير  
وفي ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد  
ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكار يبقی في  
ذمة رب الارض لان في نصيب الاكار الارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على  
صاحب الارض. وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج  
وانما يفرق العشر في المصرف. هذا اذا هلك كل الخراج. فان هلك الاكثر

وبقي البعض ينظر لما بقي ان بقى مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم  
ولا يسقط الخراج. وان بقى اقل من ذلك يجب نصف الخراج. وانما يسقط الخراج بهلاك  
الخراج اذا الميرق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقى لا يسقط الخراج  
ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض  
اذ ابقى ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما  
يجب مقدار نصف ما بقى وكذلك الرطاب السطاط اذا ذهب لرجل خراج صد ذكره السعيد  
انه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصر فاما ان يقبل. وه صرف خراج  
الارض والمخرية وما يوخذ من نصارى بنى تغلب المقاتلة وزاريرهم وكل ما يعود منفعة  
الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعدة وعمارة الجسور والقناطر وحفرانها  
العامية وبناء المساجد والنفقة عليهم والقضاة والفقهاء. رجل غرس في ارض الخراج كرما  
فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الزرع. وكذا الوغرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج  
الزرع الى ان يثمر الاشجار. ومن كان له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان  
عليه خراج الزعفران. وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا  
الكرم واثمر ان كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم. وان كان  
اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيز  
ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان  
وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج. وان كان في ارضه وص  
الشرفاء وصنوبر او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان اعكته ان يقطع ذلك ويجعلها مرعى  
فلا يفعل كان عليه الخراج وان كان لا قدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج. وان كان  
في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها

مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج، وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان  
 في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج. وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبعة  
 لا تصلح للزراعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها  
 وان كان لا يمكن فلا خراج عليه. والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع  
 بالدين. اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه افسان عن الزراعة لا يجب عليه  
 خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن. اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد  
 ما ينفق في عمارته لم يدفعها الاماء الى غيره فزراعة بالنصف او الثلث او الربع ويكون الغلة  
 لصاحب الارض يؤدى عنها الخراج ويمسك ما بقى. وان لم يجد الامام من يأخذها فزارعه  
 بواجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدى عنه الخراج. وان لم يجد من يستأجرها  
 ببيعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدى عنه الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من  
 يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور  
 بنشر مال بيت المال باي وجه يتهبأ. قالوا هذ أقول ابي يوسف ومحمد ر. واما على  
 قول ابي حنيفة ر. لا يبيع ولا يواجر لان ذلك حجر وعنده الحجر على الحر العاقل البالغ  
 باطن وكذلك قرية فيها اراض مات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها  
 ارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا. فان اراد السلطان ان  
 يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها  
 كروم وارض فاشتري احداهم الكروم والاخر الاراضية فان ارادوا قسمة الخراج قالوا  
 ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضية كذلك كان المحكم على ما كان قبل الشراء  
 وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم  
 كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكروما والاراضية كذلك ينظر الى خراج الكروم والا

فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما بقية خراج  
ارضهما على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا  
ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان  
قبل ذلك ومن عليه الخراج او العشر اذ امات يؤخذ ذلك من تركته. وعن ابي حنيفة  
رح في رواية يسقط ذلك بالموت ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف  
البلدان ولا يحمل لصاحب الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج

### فصل في العشر

فكل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف المحبوب  
والبقول والرياحين والاوراد والرطاب وقصب السكر والزبر والبطيخ والقنا  
والخيار والبادنجان والعصفرا وشبه ذلك لها ثمرة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في  
قول ابي حنيفة رح قل اوكثر وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار  
وفما يبقى لا يجب لم يبلغ خمسة اوسق. والوسق ستون صاعا وان كان شيئا لا يوسق  
كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد رح يعتبر فيه خمسة من اقصر المقادير نحو <sup>حال</sup> الا  
في القطن كل حمل ثلثمائة من المرأة والامناء في السكر والزعفران والافراق في العسل و  
قال ابو يوسف رح يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخراج مثل قيمة خمسة اوسق من  
ادنى الموسقات يجب فيه العشر والافلا ولا يجب العشر في التين ولا في الحطب والخشيش  
والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرף ولا في الكراث و  
شجر القطن والبادنجان ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر ولو جعل ارضه مشجرة  
او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيه القث للذئب  
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهليلجة ولا في الكندر والصم ويجب

العشرة العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا خضر في  
ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك ولهدا الو سقط على الاشجار  
لا يجب. ويجب العشر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشيرة  
وان كانت خراجية ففيها الخراج. وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك  
كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب  
والفضة والصفرة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس. وان كان لا ينطبع كالزبرنج  
والكل والزنج والياقوت والفيروزنج والزبرجد لاشيئ فيه ولا شيئ فيما يستخرج من  
البحر كالعنب واللؤلؤ والسمك. رجل في داره شجرة مثمرة لأعشر فيه وان كانت البلدة  
عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العشر لمن يصرف اليه الزكاة المسلم  
اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة لاشيئ فيه في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه  
فيه الخمس وان وجد في داره ركاذا فهو لصاحب الخطة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو  
رح هولم وجد. وان وجد في ارضه معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابي  
رح وذكر في الاصل انه لاشيئ فيه. المسلم اذا عار ارضه العشرية في ظاهرها رواية عن ابي  
رح العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان دفع  
ارضه العشرية مزارعة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة رح  
يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان  
كان البذر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم. وان غصب <sup>عشر</sup> ارضا  
وزرعها ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة رح وان  
لم ينقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعه

الجزية تؤخذ من الفقير المعقل في كل سنة اثني عشر درهما. ومن وسط الحال ضعف ذلك أربعة وعشرون. ومن الفائق في الغني ثمانية وأربعون. وتكلموا في الفقير ووسط الحال والفائق قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير. ومن يملك مائتي درهم العشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف لهما لا يتناهى فهو فائق في الغنى والمعمل هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء. وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا. الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقير في البعض قالوا إن كان غنيا في أكثر السنة يؤخذ منه جزية <sup>غنى</sup> <sup>أغنى</sup> وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء. ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال. ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الإمام. الذي إذا جعل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة. وإن أذ الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

### فصل في أحياء الموات

ذكر في شرب الأصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف <sup>سف</sup> ربح أرض الموات إن يفتح الإمام بلدة عنوة ولم يقسم الأراضين الغاميين وتركها مهملات أو قسم البعض ولم يقسم البعض فما ترك ولم يقسم يكون مواتا. وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصيح صيحة وسطا فلا إن يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتا إذا لم يكن مقبرة ولا قتل لأهل القرية. وعن محمد بن يعقوب الصوت من دور القرية لا من الأرض العامة. وقال أبو عبد الله الحرجي

رج يعتبر الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يجهد نفسه هذا  
 اذ لم يعرف انها كانت ملكا لاحد. فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف  
 المالك في الحال ذكر القاضى الام ابو على السغدري عن استاذة المحاكم الامام رج  
 انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل وياذن له بالاحياء قصير لمن احياها.  
 وفي نوادر هشام عن محمد رج الاراضى اذا كان لها آثار عمارة من مسناة ونحوها  
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يحييها ويملكها او ياخذ منها  
 ترابا وفي رسالة ابي يوسف المصرون رج هي لمن احياها. وليس للامام ان  
 يخرجها من يده وعليه فيها خراجها. وروى هشام عن محمد رج في القصور المحرقة  
 والنواويس المحرقة اذا رفع الرجل منها التراب والقها في ارضه قال ان كانت قصور  
 او نواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت  
 بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان ياخذ منها شيئا لانها  
 بمنزلة دورهم تفسير الاحياء عن محمد رج احياء الارض لا يكون بالسق والكراب وانما  
 يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا حفر نهرها وكرها وسقاها يكون  
 وان كرها ولم يسق او سقى ولم يكر ب لا يكون احياء. وان حوطها وسقها بحيث يعصم  
 الماء يكون احياء. فاما التججير لا يكون احياء وصورة التججير ان يجرى الرجل الى ارض  
 موات فيحفر عليها حظيرة ولا يحييها فان فعل بها ذلك فهو احق بها المثلث سنين  
 فان لم يحيها بعد ثلث سنين فهو والناس فيه سوله لا يكون له حق بعد ثلث سنين  
 ويحرم التعرض لغيره قبل ثلث سنين. وروى ابن شجاع عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
 رج اذا حفر للموات بئر او ساق اليها الماء او جرى اليها عين فعد احيا. وفي القنار  
 انما يملك الموات بالاحياء واحد الاشياء للثلاثة اما ان يبني او يكر ب او يجرى اليها

الماء ومن احب ارضاً ميسرة بغير اذن الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه  
يملكها وذكر الناطق في ر. القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك. اذا احب رجل مواتاً  
ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء  
ينظر ان كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك. وان كان يضر العامة ليس له  
ذلك. ولا للامام ان ياذن له بذلك. وكذلك ليس للامام ان يزيد في النهر العظيم كوة  
او كوتين ان كان يضر العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضرماً  
النهر او لم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها وشقها. وفي نوادر ابن رستم للواله ان  
يعطي من الطريق المجادة احد النبي عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له  
ذلك. وليس هذا الا للخليفة. قالوا للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة  
ولو بنى في ارض الموات بناء في بعضها او زرع فيها زرعاً قليلاً كان ذلك احياءاً لذلك البعض  
دون غيره الا ان يكون ما عمر اكثر من النصف فيكون احياء الكل في قول ابي يوسف ر.  
وقال محمد ر. اذا كان الموات في وسط ما احب يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية  
لا يكون احياء لما بقى. شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحط بها بغير  
اذنه. وكذا اكل ماله ساق كالخشيش والشوك الاحمر ونحو ذلك. وان كان ذلك كلاً  
بان لم يكن له ساق فلكل احد ان يأخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكاً لاحد لكنه  
ينسب الى قرية او الى اهلها بان كان فناء لهم فلا بأس بان يحطب ما لم يعلم انه ملك  
وكذا الزينج والكبريت والثمار في المروج والادوية. ولو كان في ارض رجل ملحمة فاخذ انسان  
من ذلك الماء لاضمان عليه كما لو اخذ من ماء حوض انسان. ولو صار الماء ملحاً فلا يسبيل  
لاحد عليه ومن اخذ كان ضامناً لانه لم يبق ماء بل صار من اجزاء الارض. وكذا النهر اذا  
انثت فجري الماء بطين واجتمع في ارض انسان قد رذراع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذها

من ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اجزاء ملكه. وفيصيد الاصل اذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصا الارض وكذا النحل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض. بخلاف الصيد اذا باضت او افرت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر وكذا الصيد اذا تكفينا في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكا لصاحب الارض. وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيدا اخر والقاء في دار انسان. وكذا لو نصب فسطا طان تعلق بهما صيد لا يكون لصاحب الفسطا ط. وانما يكون لمن اخذه. والسماك اذا اجتمع في حوض انسان او اجتمعت بغير احتياله لا يصير ملكا له وكذلك ماء النهر والمطر والتلج اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان له ارض ويجب ارضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة تالة في ارضه كانت التالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقلعها لانهما من اجزاء ملكه. ولو ان رجلا احبى ارضا كانت مقسبة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردت عليه لان الارض بالخراب لا يزول عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الزرع للزارع الا ان مقدار البذر واجرة الاجراء واشباه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد بن كمال لو غصب ارضا فزرعها ولو احبى ارضا ميتة باذن الامام وزرعها بماء العشر ثباعتها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على البائع وان كان الزرع بقلنا فالعشر على المشتري

كتاب الحج  
الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشرائط وشرائطها نوعان بشرائط الاداء وهي الزمان

والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ. ولو  
 حج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وجب حجه الاسلام. وكذا لو  
 طأوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاء عن حجة الاسلام  
 ولم يكن عاياه بمجاورة الميقات بغير احرام شئ لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل  
 الاحرام عند المجاورة. ولو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وجب  
 لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة  
 الاسلام وجب يجزيه عن حجة الاسلام. وكذا لو لم يرجع الميقات بعد الاحتلام  
 وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وجب يجزيه عن حجة الاسلام. ولو  
 لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى فحجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام. ولو بلغ  
 الصبي فحضر الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا و  
 يحج عنه. وكذا الضر في اذا اسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه ومن شرائط  
 الوجوب الحرية فلا يجب على العبد. ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن  
 حجة الاسلام اذا عتق. ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم وجب اجزاء عن حجة  
 الاسلام. ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وجب لا يجوز ذلك عن  
 حجة الاسلام. بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فجعل كان لم يكن  
 ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل الالتزام فلا يعتبر بتجديده. والفقيه اذا حج  
 ماشيا ثم ايسر لاج عليه. ومن الشرائط سلامة البدن عن الامراض والمعلل  
 في قول ابى حنيفة رح فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد  
 والواحدة. وقال صاحباه رح سلامة البدن ليس شرط فعندهما يجب الاجاه  
 على هؤلاء وان عجزوا با انفسهم وعندنا لا يجب الاجاه والاعمى اذا ملك

الزاد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحتياج  
 بالمال عند استحيفه رج لا يجب عند هما يجب وان وجد قائدا عند استحيفه  
 لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صلحيه رج فيه روايتان هما قنا  
 على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا وجود القائد الى الجمعة ليس ببادر بل هو  
 غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج  
 اذا امر بحل ان يحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه  
 اعادة الحج عندنا. وقال الشافعي رج لا يجب ومن الشرائط الاستطاعة وهي ان يملك  
 ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله واولاده  
 الصغار مدة ذهابه وايابه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة مملا او زاملا  
 ارشوق محمل كان عليه الحج ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الآخر وهو ان يكثرى  
 رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسخا  
 ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكثرى مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا  
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدار ما لو دفع  
 منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت  
 رجوعه ببق له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والافلا  
 وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا  
 ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته  
 كان عليه الحج والافلا وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضيعة ما يباع مقدار ما يكفي  
 لزاده وراحلته واهلها وحائيا ونفقة عياله واولاده يبقى له من الصبغة من ما يعش بخله  
 اليه لا يفترض عليه الحج والافلا وان كان حرا تافلا فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

زاهبا وجاشا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى جوعه وسبق له آلات الحراثة  
 من البقر ومخولك كان عليه الحج والافلا. هذا اذا كان اقاميا فان كان مكيًا او كان  
 ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان افاقيا  
 فقيرا وتبرع له بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عند مخالفة بلدنا في  
 رح. وان كان المتبرع اجنبيا له فيه قولان وقيل في الاجنبية عند لا يثبت الاستطاعة  
 قول واحد. له في الولد قولان ومن الشرط من الطريق حيث قال ابو القاسم انصار رح  
 لا اري الحج فرضا مد عشرين سنة حين خرج الفرامطة وهكذا قال ابو بكر <sup>سكان</sup>  
 رح في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل انما كان ذلك لان الحاج لا يتوصل الى الحج  
 بالرشوة للفرامطة وغيره فيكون الطاعة سببا للمعصية والطاعة اذا صارت سببا  
 للمعصية ترتفع الطاعة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان الغالب في الطريق السلا <sup>مة</sup>  
 يفترض الحج وان كان الغالب هو الخوف والقطع لا يفترض. ولو كان بينه وبين مكة  
 بحر فهو كخوف الطريق والسيحون والجحجون والدجلة والفرات اهمار وليست بحج  
 ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر سارية كانت او عجوزة  
 الا بحرم وهو الزوج او من لا يجوز نكاحها له على التايد لرحم او رضاع او صهرية ويكون  
 ما مونا عاقلا بالغا حرا كان او عبدا كافرا كان او مسلما. وعند الشافعي رح يجوز لها  
 المسافرة بغير محرم في رخصة لها فيها نساء ثقات ويحب عليها النفقة والراحلة في <sup>لها</sup>  
 الحج والحج بها. وعند وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها  
 وفي النافذة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تخرج للحج  
 لا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق  
 او الموت وكل ما وجب العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينهما وبين مكة مسير

سفر لا يخرج من ذلك المصرا لم تنقض عدتها. ومن له دار لا يسكنها أو دار باب  
لا يلبسها كإدخاله عليه أن يباح ويحج بهما إن كان بينهما دار بالبحر فإنه فاضل عن  
حاجته ولو كان له منزل لا يكره بيعه ببيع الفاضل لأجل الحج. وتكلموا في أن  
سلامة البدن في قول أبي حنيفة ربح دامن الطريق وجود المحرم للمرأة من شرائط  
الوجوب أو من شرائط الأداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب إذا مات  
قبل الحج لا يلزمه الإحجاج بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الأداء يلزمه  
الإحجاج بالمال إذا مات قبل الحج. وإذا استجمعت الشرائط يجب الحج واختلفوا  
أنه يجب مضيقا أو موسعا في قول أبي يوسف ربح وأصح الروايتين عن أبي حنيفة  
ربح يجب على الفور حتى لا يباح له التأخير بعد الإمكان إلى العام الثاني وإن أحر كان  
أثما وعلى قول محمد ربح يجب موسعا. وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكوة والنذور  
الطلقة. وعن محمد ربح من عليه الحج إذا فرط ولم يحج حتى أ تلف ماله وسعه أن  
يستقرض الساعة فيحج وإن كان لا يقدر على قضاء الدين. وأن مات قبل أن  
يفضيه دينه قال أرجو أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون أثما إذا كان من نيته قضاء  
الدين إذا قدر الآفاق ومن كان خارج الميقات إذا قصد مكة فحج أو عمرة أو  
حاجة أخرى لا يجاوز الميقات المحرما والواقيت خمسة أهل المدينة والحليفة  
وأهل الشام جففة. وأهل النجد قرن. وأهل اليمن يلمم. وأهل العراق ثلث  
مرق وميقات المير من كان دخل الميقات للحج المحرم والمعرة الحل يخرج إلى الحل فيحرم العمرة  
عند التنعيم بقرب مسجد عائشة رضي. والأفضل للأفاق أن يحرم من ديرة أهله  
ويكره أن يحرم بالحج قبل أشهر الحج وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة  
لأن الأحرام يطول فربما يقع في المحرم ولهذا قالوا يكره أن يحرم من ديرة أهله إذا كان

بين منزله وبينه كتمسكاة بعيدة. وأن أحرم قبل اشهر الحج صحح احرامه عند ناخلافا  
للسانحه ربح. وأذا اراد ان يحرم يتوضأ او يغتسل والغسل افضل ويتزع الخيط  
والخف ويلبس ثوبين اذا اراد اورداء جليدين او غسيلين والجديد افضل <sup>شأنه</sup> <sup>يقتض</sup>  
ويقام اظفاره ويدهن باى دهن شاء مطيبا كان او غير مطيب. واجمعوا على انه يجوز  
التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا التطيب  
بما يبقى عينه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة ثم  
يصل ركعتين ويقول بعد تسلام اللهم انى اريد الحج فيسره لى وقبله منى ثم يلجى في  
دبر الصلوة او بعد ما استوت راحته والتلبية في دبر الصلوة عندنا افضل وصورة  
التلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك  
لك لا شريك لك. وان شاء قال ان الحمد لك بالنصب وان شاء بالكسر وعند محمد ربح  
الكسر افضل وهو اختيار الكسائي ربح لان فيه تكثير الشاء وكما يجوز التلبية بالعربية  
يجوز بالفارسية والعربية افضل. ولو قال اللهم ولم يزد عليه قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ربح هو على الاختلاف الذى ذكرناه في الشرع في الصلوة من قال يصير  
شارعا في الصلوة يتولى يصير محرم. وعلى قول من قال لا يصير به شارعا في الصلوة لا  
محرم ولا يصير محرم عندنا بوجود النية ما لم يضم اليها التلبية او يسوق الهدى ولو  
لبى ولم ينو لا يصير محرم في الروايات الظاهرة. ويكثر المحرم التلبية في اداء الصلوات  
والاستحار وكما القى ركبانا او علا شرفا او هبط واهم يرفع صوته بالتلبية. ويتفق <sup>محظورا</sup>  
احرامه وهي الرفث والفسوق والجذال والجماع وتعرض الصيد باخذ او اشارة او دالة  
او اعانة. ولا يلبس مخيطا ثبأ او قميصا او سراويل او عمامة او قلنسوة او خفا الا ان  
يقطع الخف اسفل من الكعبين. ولا يلبس مصبوغا بعصفر او زعفران الا ان يكون <sup>غسلا</sup>

لا ينفذ أي لا يجرد منها راحة العصفرة والزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عندنا  
ولا يأخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس المخيط وهو اللبس المعتاد حتى لو أتوا بلبس  
أو بالسر أو بيل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل منكبيه ولا يدخل يديه لأبأس به  
ولا يشد طيلسانه بالزراو بالخلخال لأنه يشبه المخيط ولا بأس بأن يستظل بالقسطاط ولا يحك رأسه  
ولا يزيل التفت عن نفسه ولا يقتل القمل وإذا حاك رأسه يحكمه برفق روى الحسن عن أبي خنيفة ربح  
أنه يحكمه بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتناثر شعره. وأن سقط  
في الوضوء تلك شعرات من تحيته يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه  
وتحيته بالخطمي لأنه يقتل الهوام ويزيل التفت. فإذا فعل فعله دم في قول أبي خنيفة ربح  
وعن أبي يوسف الخناطيب. وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يسرها بشهوة فإن  
فعل كان عليها الدم. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح أنما يجب الدم على المرأة  
بتقبيل الزوج إذا وجدت ما تنجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة. ولا بأس  
للرأة المحرمة أن تلبس المخيط من حرير كان أو من غيره. وتلبس الحلي والخف وتكشف  
وجهها. ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وإن أرخت شيئا على وجهها تجاف وجهها  
لأبأس به ودلت المسئلة على أنها لا تكشف وجهها على الأجانب من غير ضرورة. ولو  
حل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا. وإن كان لا يلبسه الناس كالأم  
وخوها لا يكون لابسا. ولا يحس طيبا بيده وإن كان لا يقصد به التطيب. ويكره للمحرشم  
الزعفران والثمار الطيبة. ولا شيء عليه في ذلك. ولا بأس بأن يكتمل بكحل ليس فيه  
طيب وإن اكتمل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي خنيفة ربح ولا بأس  
بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخشب  
إذا لم يكن مخيطا. وعن أبي يوسف ربح لا ينبغي للمحرم أن يتوسل ثوبا مصبوغا بالزعفران

ولا ينام عليه. ولو أدهن بسمن أو شحم لا شيء عليه. ولو تطيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح صدقة ولو دأوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لا شيء عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير واكله لا شيء عليه إن لم يطبخ وريحه توجد منه بكرة ذلك ولا شيء فيه. ولو جعل الزعفران في اللحم فإن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة <sup>الكفارة</sup> وإن كان الملح غالباً لا كفارة عليه. ولو دخل بيتاً قد أبحر فيه واتصل بشئ به شئ من ذلك لا شيء عليه. ولو شتم ربحاً تطيب به قبل الأحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه ما في الكفارات شاء ولا بأس للمحرمان أن يحتجم ويفتصد أو يحجر الكسر ويختنن لأن ذلك ليس من محظورات الأحرام. وكذا الواغتسل أو دخل الحمام وإن دُخِبَ رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة ربح أن عليه الدم ولو <sup>سقط</sup> ليس بطيب.

### فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج

منها تجوز الميقات بغير أحرام الأفاقي إذا جاوز الميقات بغير أحرام حتى رجع إلى الميقات ولبي جاز حجه ويسقط عنه الدم الذي كان واجبا عليه بمجاوزة الميقات بغير أحرام عندنا وإن لم يرجع إلى الميقات حتى أحرم بحجة أو بعمرة ثم رجع إلى الميقات ولبي إن كان ذلك قبل أن يطوف بالبيت جاز حجه ويسقط عنه دم المجاوزة. وإن رجع إلى الميقات ولم يلب عند الميقات وحج بين لك الأحرام جاز حجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح جاز حجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى الميقات محرماً إلى عند الميقات أو لم يلب. ولو جاوز الأفاق الميقات بغير أحرام ثم أحرم وطاف بالبيت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان

واجبا بالمجاورة رجع الى الميقات ولم يرجع. ولو جاوز الأفاق الميقات بغير احرام و  
 يقصد حجة أو عمرة ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجة أو عمرة والمكي ومن كان  
 منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير احرام شيء. ولو دخل الأفاق مكة بغير  
 احرام فرجع الى الميقات في ذلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه دم ما كان <sup>جاء</sup> و  
 بالمجاورة ودخول مكة بغير احرام عندنا. وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج  
 الى الميقات في السنة الثانية واحرم بحجة الاسلام وحج يحجز به حجة الاسلام ولا يسقط  
 عنه الدم الذي كان واجبا عليه في العام الأول

### فضل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور

وذلك انواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم  
 ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الأول اذا جامع المحرم  
 قبل الوقوف بعرفة ففسد حجه ويلزمه الدم يجوز فيها الشاة جامعها ناسيا او عا<sup>دا</sup>  
 عندنا وقال الشافعي رجع ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتز اذا جامع قبل  
 الطواف ففسد احرامه. واذا فسد حجه بالجماع يضر في الحجة الفاسدة ويفعل  
 فيها ما يفعل في الجائزة ويحْتَئِب عما يحْتَئِب في الجائزة فان جامعها محرمة اخرى في  
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه  
 دم اخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة واية يوسف رجع ولو نوى بالجماع الثاني رفض  
 الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء. ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة  
 لا يفسد حجه وعليه جزو رجامع ناسيا او عامدا والوطي في الدبر بمنزلة الوطي في  
 القبل في قول ابي يوسف ومحمد واحدى الرايتين عن ابي حنيفة رجع وفي رواية عنه الوطي  
 في الدبر لا يفسد الحج. واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان

لم ينزل لا ينبت عليه وأن جامع الحاج أو المعتمر فيمادون الفرج وانزل اولم ينزل  
لا يفسد احرامه ولا حجه وعليه شاة والمراة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جومت  
ائمة او مكرهه او جامعها صبي او مجنون

### فصل فيما يجب بلبس الخيط واذالة النقف

اذا لبس المحرم ثوبا مخيطا يوما كان عليه الدم وان كان اقل من يوم كان عليه الصدقة  
نصف صاع من بروجين الى يوسف رح انه اذا لبس اكثر من يوم كان عليه دم وعن  
محمد رح اذا لبس يوما الاساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وان ياشترافيه  
الدم بعد ربان اضطر الى تغطية الرأس مخوف الهلاك من البرد او المرض او لبس  
السلاح لاجل المقاومة كان عليه ما نص الله تعالى عليه في كتابه فغدية من صيام  
او صدقة او نسك اراد بالانسك الشاة وبالصيام صيام ثلاثة ايام وبالاطعام  
اطعام ستة سكاكين لكل مسكين نصف صاع. ولو طيب المحرم بعض الشارب  
او بعض اليكيت عليه صدقة ولو طيب عضو كاملا كالراس والساق والفخذ عليه  
دم. وفي النوادر اذا تطيب مقدار ربيع الرأس كان عليه الدم وفي اقل من ذلك عليه  
الصدقة. ولو قص كل الاظافر او اظافر يد واحدة او رجل واحدة عليه الدم  
ولو قص اقل من يد فعلية الصدقة عندنا الكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة  
الاخر وهو قول صاحبيه رح. ولو قص خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه  
الصدقة. وقال محمد رح عليه الدم ولو انكسظفر المحرم وصار مجال لا ينبت فاخذ  
لا شيء عليه ولو قلم اظافر يد واحدة في مجلس واحد و اظافر من يد اخرى في مجلس  
اخر كان عليه كفارتان في قول ابي حنيفة و الى يوسف رح. وقال محمد رح عليه كفارة  
واحدة ما لم يكفر الاول وكذا اذا جامعها في مجلسين. ولو قلم اظافر اليدين والرجلين

في مجلس واحد كان عليه غفارة واحدة. ولا يحلق المحرم راسه فان حلق كان عليه الدم  
 حلق في الحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. في غير الحرم لا شيء  
 عليه. ولو حلق موضع الحجامة كان عليه الدم في قول ابي حنيفة ر. كما في حلق الرقبة وقال  
 في حلق موضع الحجامة عليه الصدقة. ولو اخذ اللحم شعر محرم اخر كان عليه الصدقة  
 ولو حلق الحلال راس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك  
 على الحاقق واذا لبس المخيط قبل الاحرام شر احرم ولم يرتزعه فهو بمنزلة ما لبس بعد الاحرام  
 ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة. ولو غطى المحرم راسه كان عليه الصدقة.  
 ولا بأس للمحرم ان يغطي اذنيه او من تحيته ما دون الذقن ولا يمسك على انفه بثوب  
 ولا بأس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه وفي حلق اللحية وتغفها  
 دم حلقها هو وغيره كما في حلق الرأس وفي حلق العانة دم ان كان الشعر كثير او في الابط ان  
 كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجوب الدم والا فالاكثر وان تنف من راسه او من انفه  
 او كبحته شعرات فبكل شعرة كف من طعام. ولو غطى رجل وجه المحرم وهو قائم كان عليه  
 الدم. وان اخذ المحرم من شاربه يطعم مسكينا. ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب  
 فان كان من رآه سماء اشنانا كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم  
 والصدقة في كل موضع نصف صاع الا في الجراد والقمل على ما يذكر. والمحرم اذا قلم اظافير  
 غير بصر من كما لو حلق راسه وعن محمد ر. انه لا يضمن في قلم الاظافير

### فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحش باصل الخلقة اما الابل والبقر اذا نذ  
 وتوحش فليس بصيد. وصيد البر ما كان مشوا. وتوالده في البحر. وصيد البحر ما  
 كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب

والعقرب والحداة والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الأبقع وما يأكل الخفيف. وأما ما يأكل  
الزروع فهو صيد ولا شيء في الحية والفأرة والزنبور والنمل والسطان والذباب والبق <sup>البعض</sup>  
والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رح الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر  
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي  
العقور روايتان والظاهر أنه من الصيد إلا من الفواسق. وفي السنور الوحش عن أبي حنيفة  
رح روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل. وما يطير في الهواء صيد  
والحمام المسرول صيد. وفي المصونة روايتان. والباشق والصقر والبازي صيد معلما  
كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في الهوام  
الأرض كالقنفذ والخنفساء ويجب الجزاء في الضب واليربوع وابن عرس وكذا في  
الفيل والقرد والخنزير وقال زفر رح في القرد والخنزير لا يجب الجزاء وفي الجراد تمر. وفي  
الغزالة لو أكل صدقة يطعم ماشاء وفي القملين أو ثلث كف من الحنطة. وفي العنصر صف  
صاع. وكما لا يقتل القمل لا يبدى فعرها إلى غيره ليقول أن فعل ذلك ضمن وكذا لو أشار إلى  
القمل أو القمل في الشمس ليهلك أو غسل ثوبه ليهلك. ولو ألقى ثوبه في الشمس لاهلك  
القمل بهلك القمل لا شيء عليه وإن ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه. إذا كسر المحرم  
بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته إن لم يكن البيض مذرة وإن خرج منها فروخ ميتة كان  
عليه قيمته حيا وكذا لو كان ضرب بطن ظبي فطرح جنيئا ميتا ومات الظبي كان عليه  
ضمانها. ولو قتل ظبيا حاملا يضمن قيمته حاملا. ولو عطب الظبي بفسطاط محرم أو <sup>حرف</sup>  
المحرم حفيرة الماء فوقع فيها صيد أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فهلك لا شيء على المحرم  
ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهما جزاء كامل ويحمل للمحرم كل لحم صيد  
قتله حلال وإن كان فيها صنع المحرم لا يحمل. ولو اشتري المحرم من محرم صيد فذلك

عند الثاني يضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو احرى وفي قفصه صيد  
لا يجب عليه ارساله ولو قلع المحرم سن. صيد او تنف ريشه فعاد لا شيء عليه  
في قول ابي حنيفة رح. المحرم اذا ذبح صيد لا يוכל ولو اضطر انسان في اكل ميتة  
وصيد ذبحه مجرم يتناول ايها شاء وما يضمن المحرم محبة او عمة او كتاب محظور  
كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين. وجزاء الصيد عند ابي حنيفة واي <sup>سف</sup>  
رح قيمة الصيد يقومه الحكمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان  
وان كان لا يباع في ذلك المكان يعتبر قيمته في اقرب الموضع الذي يباع فيه الى  
الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا  
ويذبح بمكة وان شاء اشترى بتلك القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على  
كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد  
بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بريوما. وقال محمد والشافعي رح ان كان  
الصيد مما لا مثل له من النعم الخيار فيه الى الحكمين اذا احكما على القاتل بشيء من  
هذه الاشياء يتعين عليه ذلك عوضا عن النعم لا خيار فيه للحكمين. ويجب على  
القاتل مثل المقتول في النعامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والطيخ شاة  
وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا  
على وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا او عناقا لا يجوز الجمل والعناق  
في الهدي وانما يجوز اذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن  
او الشاة من غيره واذا قتل المحرم سباعا من سباع الوحش والطيخ كان عليه  
قيمته لا يجاوز به دما وقال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بالغة ما  
بلغت كما لو كان المقتول مما يוכל لحمه وانا نقول ان الضمان انما وجب بسبب المراقبة

لأسبب إفساد اللحم فلا يلزمه الأدم بخلاف المأكول لأن ثمة أخسد اللحم فيجب عليه  
قيمه بالغه ما بلغت وفي الصيد المملوك يجب قيمته بالغه بما بلغت لأن ذلك  
ضمنان الملك فيجب قيمته بالغه ما بلغت بخلاف الجراء

### فصل في كيفية أداء الحج

المحرم بالحج إذا التقى محظورات إجماعه أقدم مكة فدخلها ليلاً أو نهاراً لا يضرب  
والمستحب أن يدخلها نهاراً. وقال بعض الناس بكره دخولها ليلاً وإذا دخل  
المسجد الحرام ومشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحج فيستقبله  
ويكبر أفعالديه كما يكبر للصلوة ثم يرسلهما ويستلم الحجر. وتفسير ذلك أن يضع  
كفيه على الحجر ويقبل الحجر أن استطاع من غير أن يوذى أحد الأعراس صلى الله عليه  
وسلم فعل ذلك. والحكمة في قبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه قال لما أخذ الله الميثاق على  
أدم من ذريته كنت بك كتاباً فعملت في جوف الحجر فيجئني يوم القيمة ويشهد لمن استلمه  
وإن لم يستطع أسلم الحجر من غير أن يوذى أحد الاستلح لكن يستقبل الحجر ويشير بكفيه نحو  
الحجر ويكبر ويهمل. بسم الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأخذ  
عن يمين الحجر ويطوف بالبيت طواف للتمجيد يطوف سبعة أشواط وراء العظيم من الحج  
الحج شواطير يرمي في الثلثة الأولى يعني بهز كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة  
ويشعر على هيئته في الأربع. وكذا في كل طواف بعده سعى فانه يرمي فيه وكلماً مرتين  
في الطواف يستلمه أن استطاع من غير أن يوذى أحد وإن لم يستطع يستقبل الحجر  
ويكبر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول ابن حنيفة رجع وليس بواجب  
ثم يصل بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر له من المسجد. وإن  
في غير المسجد جاز. وركعتا الطواف عندنا واجبة وإذا فرغ من الصلوة يعود

الى الحجر ويستلذه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلام  
 لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا  
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعة الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي  
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزم الدم وعند  
 الشافعي ركن وصفة السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم  
 يكبر ثلثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره يرفع بها صوته ويصل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي  
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعياً فانه  
 يخرج من بطن الوادي عشي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد <sup>يستقبل</sup>ها  
 الكعبة ويكبر ويهمل بفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط  
 من الصفا الى المروة سنوط ومن المروة الى الصفا سنوط عند عامة العلماء رجع خلافاً  
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً  
 الى يوم التروية لا يحل له شيء من المحظورات فما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له  
 بل طواف سبعة اشواط ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر  
 وطلوع الشمس وسيتبنا ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة يغسل ثم يتوجه الى  
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس  
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وابت بمنا لا بأس به ولو باق  
 بمكة وحج منها يوم عرفة الى عرفات كان مخالفاً للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت  
 الشمس من يوم عرفة يتوضأ ويغتسل واغتسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر  
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم العصر

بعد الظهر. وإن ماتته الجماعة صلى كل صلوة في وقتها في قول أبي حنيفة ربح ولا يجمع بين الصلوتين  
 في وقت الظهر خلافاً لأصحابه ربح. ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة  
 ربح في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي  
 رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر إذا كان محرماً عند أداء العصر وهو قولهما. وعلى هذا تالوا  
 بنصفين أن يكون محرماً بالحج عند أداء الصلوتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر محرماً  
 بالحج عند أداء العصر لا يجوز له أن يجمع لأن أحرام العمرة لا أثر له في جواز الجمع بين الصلوتين  
 فكان وجوده كعدمه. ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الإمام في وقت الظهر عند  
 أبي حنيفة ربح خلافاً للفرج. ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما إماماً كان أو  
 مأموماً فإن تطوع أعاد الأذان لأجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وقال محمد ربح  
 لا بعيد. وإذا فرغ الإمام من الصلوة راح إلى الموقف والناس معه فإن تحلف واحد <sup>حتماً</sup>  
 لأباًس به ويقف في أي موضع شاء. والأفضل لغير الإمام أن يقف عند الإمام <sup>بفضل</sup> والأفضل  
 للإمام أن يقف ركناً وقفاً واحداً ساكناً ويكبر ويهمل ويدعو الله تعالى  
 لحاجته. ووقت الوقوف من حين نزول الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل  
 فقد فاتته الحج بين أن الوقت يبقى إلى طلوع الفجر من يوم النحر فإن وقف في شئ منه فقد  
 أدرك الحج وإن وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركاً إلا إذا استبشع على الناس هلال  
 ذي الحجة. أكملوا إذا القعد ثلثين يوماً ثم تبين أن اليوم الذي وقف فيه كان يوم  
 النحر جازاً استحساناً والقياس أن لا يجوز كما لو تبين أن يومهم كان يوم البردية  
 وعرفات كلها وقف. لا بطن عرفة. وإذا وقف بحمد الله عز وجل ويكبر ويهمل و  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى أن رسول الله

عليه وسلم كان يفعل كذلك راغبا بدينه كالمستطعم المسكين. والذي كره الذي  
 جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عمرو بن عبد الرحمن عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن أبيه في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر  
 ما ادعوا في هذا اليوم ودعوا الأنبياء قبلي عليهم السلام لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والإكرام بين الخلق  
 على كل شيء قدير. وعن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد  
 قوله انك على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم  
 اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني اعوذ بك من وساوس النفس وروشتها  
 الأمور وشدة القبور فلا تغرب الشمس من يوم عرفة افاض الامام التاسع معه  
 على هنيئتهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المذبح فاذا انزلوا  
 ينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قريح افضل ثم ياتي الامام بالنا  
 المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي احد تولى المشافعي رح باذان  
 واقامتين. ولا يتطوع بين الفرضين كما لا يتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فاذا  
 انقضى الصبح ثم يصلي الفجر بغسل ثم يقف بحمد الله تعالى ويثنى عليه ويلبى ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته. الوقوف بمزدلفة واجب  
 عند العامة ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان بعذرو وقال مالك رح هو ركن كالوقوف  
 بعرفة. والمزدلفة كلمها موقوف الابطن محسرة والمستحب هو الوقوف عند جبل  
 قريح. ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لاقبله لان قبله ليلة النحر وانها وقت  
 الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء معينة وعن أبي يوسف  
 رح انه كان يقول اللهم هذا جمع اسألك ان ترزقني جوامع الخير كله فانه

لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام  
 وب الخيرات العظام اسألك ان تبليغ روح محمد منا افضل السلام اللهم انت خير مطلق  
 وغير مرغوب لك في كل وقت جائرة اسألك ان تجعل جائزتي في هذا اليوم وان تقبل توبتي  
 وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا هي ثم بمشي  
 علي هنيئة قبل طلوع الشمس الي منا فاذا ات منا يا جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي <sup>يسمع</sup>  
 حصاة مثل حصي الخذف لا يكون اطول من النواة ويستعمل في الرمي جرة العقبة يجعل المنا  
 عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موقع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من  
 اجزاء الارض عند ناكح الحجر والمدرك وكيفية الرمي ان يضع ايمامه على وسط سبائته ويضع  
 الحصى على راس ايمامه فيرميها كذلك وبكبر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله اكبر دغما للشیطان وحرمة ويقطع التلبية عند  
 اول حصاة يرمي بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى وذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رح الافضل ان يكون هذا الرمي واكباء ما سواه  
 ماشيا وقل ابو حنيفة ومحمد رح الرمي كله واكباء افضل ولا يقف بعد هذا الرمي حتى  
 ياتي منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يقف بعد الرمي ولم يركب  
 الدرع بعد هذا الرمي قبل الخلق لانه مفرد لا يلزمه الذبح ولا اضحية عليه لانه  
 مسافر فاما القابض والمتنع يد بحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يخلق او يقصر  
 لانه جاء وان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق او بالقصر والخلق افضل  
 لانه مقدم علي التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير ان يقطع من رؤس الشعرة  
 اثملة ولا خلق علي النساء واذا قصر رجل له كل شيء الا النساء ما لم يطف بالبيت  
 وروي ذلك عن عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله

يحل له الطيب وإن كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطيب داع إلى الجماع  
وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالآثر ثم يطوف بالبيت في  
يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك  
لأن طواف الزيارة عند ناموقت بيوم النحر ويومين بعده والطواف في أول الوقت  
أفضل اعتبارا بالأضحية فاذا أخر عن وقته قضاءه وكان عليه الدم في قول  
أبي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح لا يلزمه الدم. ويطوف بالبيت سبعة  
أشواط وراء الحطيم ويصل بعد الطواف ركعتين فيحل له النساء وهذا  
الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر ولا يرمل في  
هذا الطواف ولا يسعى بعد بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب  
الأمر وقد سعى قبل طواف الزيارة فإن لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى  
في هذا الطواف ويسعى بعد بين الصفا والمروة ثم يرجع إلى مناه ولا يبدي بمكة لما روي  
عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى مناه فيقيم بمنزه  
فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمى الجمار الثلاثة يبدأ بالذي يلي  
مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصاة الخذف ويقف حيث يقف  
الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصل على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتى  
جمره الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل ما فعل  
في الأولى ولم يرو أنه بماذا يدعو بعد الرمي الأولى والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع  
رح أنه يقول اللهم اجعل لي حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً. وعن أبي يوسف رح أنه يقول  
اللهم البلاء أفض من عذابك أشفقت عليك ورحمتك ومنعك عنك فتقبل

نسكه وارحم تضرعي واقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري واعطني سؤالي ثم مائة  
 حجرة العقبة فيرمي من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل حصة ولا يقوم بعد هاتين المشهورتين  
 فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من الشهر يرمي الجمار الثلاثة كذلك حتى تزول الشمس  
 ثم ينفران احب في يومين ذلك ويسقط عنهما الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل  
 في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر  
 لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال لذلك فيكون جملة سبعين حصة  
 سبعة في اليوم الاضحية ثم بعد ذلك في كل يوم احد او عشرين في ثلاثة ايام وان نفر قبل  
 طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في رواية. وان قام حتى طلع الفجر من اليوم  
 الرابع ويلزمه الرمي فيرمي قبل الزوال جاز في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف  
 ونحوه. والشافعي ربح ويسيت هذا الليالي بمنى ولا يسيت بمكة اتباعا برسول الله صلى  
 الله عليه وسلم. ويكره ان يتقدم الانسان ثقله الى مكة حتى يرمي الجمار لان ذلك  
 يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها. ثم ياتي الابطح فيترك به ساعة هكذا فعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع ابطح ومحضبا وخيغا ثم يطوف  
 بالبيت سبعة اشواط طواف الصد ولا يرمل فيهما ويسمي هذا الطواف طواف  
 الصد ووطواف الوداع وطواف الاقضية وطواف آخر العهد بالبيت فاذا  
 طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاما اهل مكة ويسقط بعد. فلماذا طاف  
 وصلى ركعتين ثم حجه. وروي الحسن عن ابي حنيفة ربح انه اذا صلى بعد طواف الصد  
 ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على راسه ثم ياتي الملتزم ويكبر و  
 يهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حاجته  
 ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبهت به. اساء الكعبة هكذا روى اصحابنا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورصد عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك. ووقت الرمي  
بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابي حنيفة رح فان اخرج الى  
الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الدم في قول  
ابي حنيفة رح. ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التسمية حتى  
تزول الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام التشريق يجوز  
الرمي قبل الزوال في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يجوز. وان لم يرم الجمار كما  
عليه الدم لترك الواجب. الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة البيوع  
بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق او التقصير وطواف الصفا  
على الاقصى. واول وقت طواف الزيادة عند ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وخرافته  
في رواية المبسوط اخر ايام النحر فان اخرجها الاشياء عليه عند ابي يوسف ومحمد رح  
وقال ابو حنيفة رح عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا افضل. ولو طاف طواف  
الزيادة محذورا او جبا خرج عن احرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد  
حجه الا انه لو طاف بعد ما كان عليه شاء وان طاف جنبا كان عليه بدنة. وان طاف  
كثرا الطواف ما نواف ربعة اشواط كذلك فهو كما لو طاف كل الطواف فان عاد الطواف  
بعد ايام النحر لا يسه ط عنه الدم في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه بسقط. وان طاف  
بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رح انه يلزمه الصدقة. وقال بعض مشايخ  
العراق رح يلزمه الدم وان طاف للصدقة على غير صوة ذكر في النوادر عن ابي حنيفة  
رح انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دم او على قولها عليه  
الصدقة. ولو طاف للزيارة مكشوف العورة بقدر ما يمنع الصلوة جاز عليه ولو  
طاف على ثوبه بخمسة اكثر من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن اجتاز بغير فاته.

وهو نائم أو مغشي عليه اجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاهل  
 عنه احتجاباً جازياً في قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح لا يجوز ولو أحرص أصحابه قبل النوم  
 أو الانعلاء أن يحرموا عنه إذا نام أو اغشى عليه فاحرموا عنه جازياً في قولهم حتى لو أفاق  
 أو استيقظ من منامه فأتى بأفعال الحج جازاً ولو أحرم بالحج ثم اغشى عليه وطافوا به  
 البيت على غير رادقوه بعرفات وحزرة لفته ووضعوا الأحجار في يده ورموا بها وسعوا به  
 بين الصفا والمروة جازاً وعن محمد ربح في المحرم إذا اغشى عليه ييم إذا طيف به تشبهاً  
 بالمتنوء يمين، وعنه أيضاً ولورمى عنه الأحجار ولم يحمل إلى موضع الرمي جازاً والانفصال  
 بين الحجار بيد ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحل إلى الطواف ويطاف به. وكذا الوقوف  
 بعرفة إذا حج الرجل بأهله وولده الصغيرة أو الواحش من الصغير من كان أقرب إليه حتى لو  
 والد واخ يحرم عنه الوالد دون الأخ. إذا لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف الصدر  
 هذه المسئلة على وجوه أن طاف أحد هما جنباً أو محمداً فافهم على وجه أربعة أن طاف طواف  
 الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فان طاف كلاهما جنباً ورجع إلى أهله كان عليه  
 بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر. ولو طاف كلاهما على غير وضوء فعليه لطواف  
 الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة في عامة الروايات. وفي بعض الروايات دم والأول  
 أصح. وأن طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة  
 وعليه دم لترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة ربح. وأن طاف طواف الزيارة  
 على غير وضوء وطاف للصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر  
 وإن ترك أحد الطوافين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبداً  
 وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم  
 في قول أبي حنيفة ربح ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت والثاني إذا ترك

طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك  
طواف الصدر ردم. وإن ترك طواف الصدر وخاصة فعليه لتركه دم وإن ترك من طواف  
الزيارة أكثره بان طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من  
طواف الصدر لاطواف الزيارة وعليه دم للتاخير في قول ابى حنيفة ربح ودم لتركه اربعة اشواط  
من طواف الصدرية قولهم. وإن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتاخير  
وصدقة لترك الثلثة من طواف الصدر وإن ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه  
رم لان ترك الأكثر ترك الكل. وإن ترك الأقل كان عليه صدقة. وإن ترك من كل واحد منهما  
اربعة اشواط صار الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لترك الباقى من طواف الزيارة  
دم ولترك طواف الصدر ردم. وإن طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فإن نقص  
طواف الزيارة يجزى بطواف الصدر وعليه لتاخير صدقة ولنقصان طواف الصدر <sup>صدقة</sup>  
وإن طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة ان شاء  
لنقصان يمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويبعث بهما فيحج في العام  
التالي بمنى وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان فاء تطوعا او عن غيره. مثاله المحرم بحجة  
او اهدى مكة وطاف بهما تطوعا كان للقدم وان كان محرما بمكة فطوفه للعمرة وان كان تاريا  
فطوافه او لا يكون للعمرة الحج. وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة <sup>فكأن</sup>  
من البيت ولا يعتبر الجبهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للغيرم او هاربا من العدو ولا يعتبر طوافه نجلا  
الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو. ولو طاف ثلث مرات او خمس مرات او سبع مرات  
كمل مرة سبعة اشواط وصلى بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز. ولو طاف في الاوقات التي تكره  
فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند المغرب يجوز الطواف  
ولا يصل الا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت

قبل ان تحرم وانتهت اليه الميقات فانها تغتسل وتحرّم واذا قدمت مكة وهي حائض تصحّحها  
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك  
ولا تحلق لكنّها تقتصر. وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لها ان  
تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازلها ان  
تنفر وليس عليه طواف الصدر

### فصل في العمرة

العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها  
العمرة لغیر القارن يوم عرفة ويوم النحر وایام التشريق. وعن ابي يوسف رح اذا احرم للعمرة  
يوم عرفة قبل الزوال لا يكره. ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندنا ويجتنب المحرم بالعمرة  
ما يجتنب المحرم بالحج. ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة  
ما يفعله الحاج. واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما  
استلم الحجر في اصح الروايات. وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت. وواجبها  
شيان السعي بين الصفا وبين المروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رمي الجمار  
والوقوف بعرفة وطواف التيمية والصدر والبيتوتة بمعنى المزدلفة المحرم بالعمرة اذا  
احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرة يكون قارنا. وكذا لو احرم بعد ما طاف لها شوطا  
او شوطين او ثلثا. وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اشواط كان متمتعا. رجل لم يحج فنوى  
بقبله العمرة او لم يحج فنوى بقلبه الحج او لم يحج فاجتمع نوى احدهما او لم يحج فاجتمع  
ونوى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح ان العبرة لما نوى

### فصل في القران

المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع اما المفرد بالحج والعمرة فقد

ذكرنا واما القارن فالقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الاحرام يقول لبك لعمرة وحجة  
اذا اراد الرجل القارن يتاهب للاحرام كما يتاهب المفرد يتوضأ او يغتسل ويصلي ركعتين  
ويقول بعد السلام اللهم اذ اريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبك لعمرة وحجة معا قدم محمد  
رح العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة ثم  
يبدأ بالحج بافعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالببيت لمرته سبعة اشواط كما يطوف المفرد  
ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق راسه ولا يحل بل يخرج العرفات ويقف ثم يطوف  
بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عندنا يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سعيين  
احدهما للعمرة والثاني للحج ثرياً بساتر ما يفعل المفرد بالحج فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر  
يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت بايام النحر ويباح له ان يقتاول  
منه عند ناري يجوز فيه الشاة والاشتراك في البقرة افضل من الشاة والحزور افضل من البقرة  
كاف الاضحية وان كان القارن ساق الهدي مع نفسه كان افضل ثم يحلق او يقصر فيحلل  
وان لم يطف القارن لمرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عندنا يصير رافضاً لمرته ولا قران  
لاهل مكة ومن كان منزله بين الليقات ومكة ولو احرم بمحنتين عند الميقات او عند غير لزمناه  
جميعاً في قول ابو حنيفة واير يوسف رح وكذا الواحرم لمرتين لزمناه وقال محمد رح لا يلزمه الا احد  
المحنتين واحدى العمرتين وعلى هذا الخلاف اذا احرم بمحجة ثم احرم بمحجة اخرى عندهما يلزمه  
الثانية ايضاً وعند محمد رح لا يلزمه الثانية واذا صار محرمهما كيف يفعل قال ابو حنيفة رح  
اذا اشتغل بعمل احدهما يرتفعض الثانية فلذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام  
الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحد جائز بخلاف  
تكرار الحج وقال ابو يوسف رح كما قال لبك بمحنتين او قال لبك بعمرتين يصير محرمهما جميعاً  
ويرتفعض احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما اذا قال لله علي ان احج في هذا العام بلشين

حجة لزمه الكل في قول ابي حنيفة رح المكي افاخرج الى الميقات واحرم بحجة وعمره معا فانه يفيض  
 لعمرة في قولهم ولو طاف للعمرة شوطا او شوطين ثم احرم بحجة فانه يرفض الحججة ثم يقضيها  
 بعد العمرة في قول ابي حنيفة رح وقالوا فانه يرفض العمرة ولو كان طاف لعمرة اربعة اشواط  
 ثم احرم بحجة فانه يرفض الحججة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامة ذلك ان بقى وقت  
 الحج عن محمد رح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضره النية قال هو حج قيل له  
 فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ما شاء ما لم يطف بالمبيت فاذا طاف  
 بالمبيت فعمرة وعن محمد رح رجل قال لله على المشي الى بيت الله ثلثين سنة قال عليه ثلثون  
 حجة او ثلثون عمرة ولو قال على المشي الى بيت الله ثلثين شهرا او قال احد عشر شهرا او كان  
 ثلث عشرة اشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسنت ذلك في السنين لمكان العرف. رجل  
 قال وهم يخرجون من مكة الى بيت الله انكلمت فلانا بالكونة فكلوا فلانا بالكونة قال عليه  
 لمشي الى بيت الله من خراسان. رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا فنقل كان عليه حجة  
 وكذا لو ذكر العمرة. ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيئا اذا حرم  
 الرجل بشئ ونسيه يلزمه حجة وعمره وان احرم بشيئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه  
 حجة وعمره ويجعل امره على القران. رجل اوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشى  
 وان شاء ركب راهاق وما. وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا. وروي الحسن عن  
 ابي حنيفة رح ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا. وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى  
 رواية الحسن اذا نظر ان يحج ماشيا فحج راكبا يخرج عن النظر في ظاهر الرواية يلزمه الحج ما  
 اشيا. ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ركوب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة. وقال مالك  
 رح يركب بعد ما طاف للمصدر. وقال ابن عباس رضي يركب بعد ما وقف. ثم اختلفوا  
 انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يشي من بيته

فان ركب في الكل اراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة  
 رجل قال علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او قال علي زيارة بيت الله يلزمه  
 حجة او عمرة ماشيا. ولو قال علي الذهاب الى بيت الله او علي الخروج الى بيت الله والخروج  
 الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شيء. ولو قال علي المشي الى الحرام  
 او الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ر. وقال ابو يوسف ومحمد ر. هذا  
 وما قال علي المشي الى بيت الله سواء. ولو قال علي المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل  
 انه على هذا الخلاف ايضا. رجل قال الله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان  
 وكذا لو قال لله علي عشرين حج في هذه السنة كان عليه عشرين حج في عشرين سنة. <sup>اذا</sup> <sup>اذا</sup>  
 على نفسه مائة حجة لزمته قال علي الرازي ر. بعد ما بعيش من السنين. وهكذا <sup>اذا</sup>  
 روي عن محمد وابي يوسف ر. ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد ر. يلزمه حجة <sup>كاملة</sup>  
 وكذا لو قال لبيك بحجة لا اطوف فيها طواف الزيارة ولا اقف بعرفة يلزمه حجة  
 كاملة. اذا علق لله علي الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد الشيطان يكفيه حجة  
 واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعليه ذلك الحج

### فصل في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقرآن افضل من الكل وعن ابى حنيفة ر. في رواية الافراد  
 افضل من التمتع وقال الشافعي ر. الافراد افضل من الكل التمتع عندنا من ياتي به <sup>يعال</sup>  
 العمرة او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج منه ويحج من عامه ذلك قبل ان <sup>يلزم</sup>  
 باهله بينهما المأما صحيحا. وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف لها في اشهر  
 الحج وحج في عامه ذلك عندنا يكون متمتعان اداء افعال العمرة في اشهر الحج  
 بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها واتيها على

الفساد وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم لانه لم يتم العمرة ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رج لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل شهر الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما الاقران لاهل مكة ومن كان في معانهم لا متعة لهم ويجب الدم على القارن والمتمتع شكراً لما انعم الله تعالى عليه بتيسر الجمع بين العبادتين اذا حج بالعمرة. خلاف لها بعض الطوائف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان اكثر طواف العمرة في شوال كان متمتعاً وعليه دم المتعة. وان كان اكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً. ولو طاف لها ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف ما بقى حج من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد يقع له فسكان في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً. ولو طاف للعمرة على غير وضوء في رمضان ثم عاد الطواف في شوال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً. المتمتع اذا لم يسق الهدى مع نفسه فلما فرغ من افعال العمرة يتحلل وان ساق هدى للمتعة يبقى محرماً الى فرغ من افعال الحج

### فصل في فائت الحج

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العمرة وعليه انحج من قابل ولا دم عليه عندنا لانه لم يرتكب الجناية وقد اتي باحد موجبيه الاحرام فان كان قارناً يطوف للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافاً اخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويبطل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف انصد

## فصل في الاحصار

المحصر هو المحرم بالعمرة او الحج اذا منع عن الوصول الى البيت لمريض او عذو وكافرا ومسلم  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يحصر الا بالعدو وحكمه انه يبعث بهدي واحد شاة او بقرة او  
 بدنة او يشترك في بدنة او بقرة والبدنة افضل ويجوز فيهما ما يجوز في الاضحية فان كان  
 قاريا يبعث بهديين ويؤعد لهم ان ينحروا في الحرام يوم النحر فاذا انحرح له كل شئ وهذا  
 الدم موقت بالحرم عند ناره عند الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي احصر وليس على المحصر  
 حلق ولا تقصير ثم ان كان محرما بالعمرة عليه قضاء العمرة اذا قدر وان كان محرما بالحج فعليه  
 حجة وعرة اما قضاء الحج فان كان ذلك حجة الاسلام فعليه اداؤها وان كان محرما بحجة  
 التطوع عليه قضاءها لانه خرج منها بعد صحة الشرع فيها واما قضاء العمرة فلانه لما  
 عجز عن الحج بعد الشرع صار كفأت الحج وفأت الحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة  
 اذا بعث المحصر بالهدي ان شاء اقام في مكانه وان شاء رجع ويجوز ذبح هدي الاحصار  
 قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعا في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحب ربح لا يجوز في الحج المحصر  
 اذ لم يجد الهدي فهو محرم الى ان يجد او يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق وعن  
 ابى يوسف رحمه الله اذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك  
 صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصرا ولا يكون محصرا فالحج  
 اذا امكنه الطواف بالبيت وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان بمكة عد وغالب يمنعه من الطواف  
 فهو محصر ولو احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف  
 بمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحلق في  
 قول ابى حنيفة رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله ليس على اهل مكة حكم الاحصار اليوم لانهم اهل  
 بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذا بعث بالهدي ثم زال الاحصار ان امكنه ان يدرك

المهدي والحج جيبا الزمه المضى في الحج والتوجه جميعا ولو قد رعى ان يدرك المهدي  
دون الحج لا يلزمه المضى في الحج وان قد رعى ادراك الحج دون المهدي لا يلزمه المضى  
استحسانا وهذا التقسيم يتأتى على قول أبي حنيفة ربح لان عند مجوز ذبح دم  
الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبيه ربح لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم  
في الحج انما يتأتى في العرة ولو كان الاحصار بالمرض نزال المرض فهو الاول سواء ولو <sup>نزل</sup>  
نفقة الحاج عن محمد ربح قال ان قد رعى المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا  
و زان يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالعقد  
اذ اشترع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال ابو يوسف ربح ان قد رعى المشي للمحال لكنه  
غان ان يعجز يكون محصرا القارن اذا احصر فبعث بهدي واحد للتحلل عن الاحرامين  
لا يصح ولا يتحلل به لان او ان الخروج عن الاحرامين في حقه واحد وبالمهدي الواحد  
لا يتحلل عنهما وان بعث بهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للمرة وهذا الحج المرأة اذا  
احرمت بالحج تطوعا فتمها زوجها فهي محصورة وللزوج ان يحللها بما هو من محظورات  
الاحرام ولا يثبت التحلل طهرنا بقول الزوج خللتك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس  
لها محرم فهي محصورة ولا يتحلل طهرنا الا بالمهدي واذا احرم العبد او الامة بغيرين المولى  
فللمولى ان يحللها بغير مهدي ويجب القضاء بعد العتق ولو احرم باذن المولى فمأخض لا يجب  
بم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق

### فصل في الحج عن الميت

اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع  
الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو  
الصحيح لان النار قد دل عليه ولهذا يشترط النية عن المحجوج عنه وبذكر الحاج في التلبية

فيقول اللهم اني اريد الحج فيسرو لي وتقبل مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل عن هذا فقال ذلك معلق بمشية الله تعالى كما قال محمد بن قيس قالوا ينبغي ان يكون الحاج  
 رجلا حج مرة مريض او شيخ دفع الرجل ما لا يحج عنه حجة الاسلام وادان ما يفضل من الحج  
 من النفقة والثياب وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع رح الحيلة في ذلك ان يقوم  
 دافع المال للمدفع اليه وكلت ان تهيب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيذهب  
 نفسه. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا امر غيري بالحج عنه ينبغي ان يفوض امره  
 المامور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمرة وان شئت  
 قرانا والباقي من المال مني لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل  
 رجل خرج الى الحج ومات في الطريق واوصيه بان يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان لم يفسر  
 فعند اي حنيفة يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله يعني لذلك وان كان له وطنان في بلد  
 يحج عنه من اقربهما الى مكة. وقال ابو يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث مات وان كان  
 المامور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز  
 في قولهم. ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من يحج عني لم يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اوصيه  
 الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى  
 وارث الميت ليحج عنه الميت فان اجازت الورثة وهم كبار اجاز وان لم يجز ولا يجوز لان هذا  
 بمنزلة التبرع بالمال المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد  
 والى الكوفة والى مدينة والى مكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يجيئ او ان الحج ثم يرحل  
 وينفق من مال الميت ليكون المامور منفقاً من مال الامر في الطريق ويكون ضامناً لما انفق من مال  
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم وروي ابن سماعة عن محمد رح  
 اذا اقام المامور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال الميت لانه لا يترك من الخروج بدون القافلة وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج فان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت. ولو عزم الإقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكة دارا فلا يعود اذا امر الرجل غيره بالحج لاصح امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يدرم الى الموت حتى لو قال الرجل لله علي ثلثون حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج وقت الحج جاز الكل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند محجى وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو يفقد ربطت حجة واحدة لانه قد ربنفسه فانعدم شرط صحة الاحجاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحج المرأة اذا لم يتجدد محرما لا يخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي يوزع عن الحج ثم تبعث من يحج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كالريض اذا حج رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان (الأمراء) جزا عن ايرجى زواله كما في الجنس ونحو ذلك. وان كان لا يرحى زواله كالزمانة والعمى جاز ان يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر عن البيهقي رحمه الله قال يكون نفقته في ماله الا ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا بمنظر ان كان المأمور من يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الأمر وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الأمر لانه ما ذون بذلك دلالة. وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بفقد المتأفف ويعطى اجر الحارس من مال الأمر ان ذلك من الرواية له ان يهتدى من مال الأمر وتفسيره ان يخلط دراهم النفقة مع الرفقة وله ان يودع المال استحسانا. ولو ضاع مال النفقة بمكة او يقرب منه او لوسة مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يصر في

مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء لانه لما امر بالحج فقد امره بان ينفق عنه المأمور بالحج اذا  
 حج ماشيا وامسك مؤنة الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج  
 ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق <sup>تأخر</sup>  
 واختار الا بعد ان ترك البعد ادى طريق الكوفة وذهب فطريق البصرة ان كان <sup>يسلك</sup> الحاج  
 ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق الا بعد عسي يكون يسره ما بها من الاقرب اذا دفع <sup>معه</sup> المال  
 الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاخذ واخر الحج وحج من قابل جاز عن الميت ولا <sup>يكون</sup>  
 ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كما لو وكل رجلا بان  
 يعتق عبدا غدا او يبيع غدا فاعتق لبيع بعد غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد  
 انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه وحج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون <sup>متبرعا</sup>  
 ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال  
 في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يده شيء من مال الميت فرجع فانفق بذلك  
 على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي  
 شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا  
 اذا لم يذهب القافلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال  
 الميت في الرجوع وكذا به الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة  
 الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت وكنت  
 الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي المخرج عن المال الذي كان  
 امانة في يده ولا تقبل بيينة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا <sup>موا</sup> قال  
 البيينة على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما  
 عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبيينة لانه يدعي قضاء الدين

الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج ولو لم  
يتمت ذرجه قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقضى ما بقى  
عليه لانه صار جانيا في هذه الصورة. المأمور بالحج عن الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر  
قبل الحج في شهر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة  
الاسلام عن نفسه وكذا لو حج فاعتمر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت اذا كان  
مأمورا بالقران كان دم القران على الحاج لا في مال الميت. والاصل فيه ان كل دم يجب على  
المأمور بالحج يكون على الحاج لا في مال الميت الا دم الاضرار في قول ابى حنيفة رح فان ذلك  
يكون في مال الميت في قول ابى حنيفة رح. وقال صاحباه يكون على الحاج. ولو ان رجلا امره  
رجلان احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمره بالجمع فجمع كان مخالفا. ولو امر بالجمع فجمع  
جاز ولا يكون ضامنا ولو امر بالعمرة فاعتمر حج بمال نفسه لا يكون مخالفا. ولو امر رجلا  
كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما الحج كان ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن  
احدهما. ولو احرم بالحج عن ابويه كان له ان يجعل عن ايهما شاء. ولو امر رجلا كل واحد  
منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن احدهما غير عين كان له ان يصرف اليهما شاء في قول  
ابى حنيفة رح اذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عين بعد ذلك بان عين بعد الطواف  
لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكتبه بالتلبية الصحيح  
اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم عجز لم يجز حجة المأمور للميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فبرع عنه  
الوارث او الاجنبي لا يجوز المأمور بالحج اذا افسد الحج بالجماع يضمن ما كان انفق من مال  
الميت. اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت  
جاز وله ان يرجع في مال الميت. وكذا الزكاة والكفارة. ولو فعل ذلك اجنبي لا يرجع. ولو اوصى  
بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام. الحاج عن

الميت اذا مرض في الطريق للنس له ان يدفع المال الى غيره للحج عن الميت الا اذا اجل له وقت  
الدفع اصنع ما شئت في ذلك ، يدفع المال الى غيره مرض او لم يمرض اذا استاجر المحبوس  
رجلا للحج حجة الاسلام حارب عنه عن المحبوس ادمات في الحبس وللأجير اجر مثله  
يظهر الرواية المأمور بالحج عن الميت اذا حلف بعض النفقة رجح ببقية جاز ويضمن  
ما خلف اذا حلف المأمور بالحج النفقة بماله بنفسه فان في انحباب يضمن فان حج وانفق جاز  
دبري عن الصمان المأمور بالحج اذا لم يكفه مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال فان  
كان اكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء وعامة النفقة فهو حائر لانه  
لا يمكن الاخذ من القليل فيعفى القليل والا فهو ضامن

### فصل في محظورات الحرم

صد الحرم لا يحل قتله ولا تغييره الا ما يباح منه للمحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان  
عليه قيمته بدخل الطعام في جزائه ولا بدخل الصوم وفي الهدى روايتان المحرم اذا  
قتل صيدا الحرم والقياس يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتله  
الحل ولا يجب عليه لاجل الحرم شئ خلا لان قتلا صيدا في الحرم بضربة كان عليه كل واحد  
منهما نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة بقسم الغرم على عدل الرؤس كما في ضمان المالك  
وان ضربه احدهما بضربة الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم عزم كل واحد  
منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع  
القيمة كما لو قتله محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريك حلالا ولو كان  
شريك المحرم صيدا او كافرا لا شئ على الصبي والكافر لانهما لا مخاطبان بحق الشرع  
وعلى المحرم جزاء كامل حلال اصطا صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد  
منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الأخذ على القاتل بما عزم لانه أكد عليه ما

كان على شرف سقوط بالان سال فيرجع عليه كما في غاصب الغاصب . حلال دل محرما  
 : وحلالا على صيد الحرم لاشي على الدال عند نادى ضمن شجرة الحرم بالقطع كما يضمن صيد  
 لان شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه  
 مما ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه  
 وان ينبت بنفسه . ولو انبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك وامغيلان  
 لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم . ولو نبت امغيلان في ارض رجل فقطعه انسان  
 كان على الفاسم ضمان قيمته لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى نحو الحرم كما لو قتل  
 صيدا مملوكا في الحرم . اذا قطع رجل شجرة الحرم وادى قيمتها بكرة له الانتفاع بها فان انتفع  
 بها لاشي عليه لانه ملك المقتطوع بالاضمان فلا يغرم بالانتفاع كما لو ذبح صيدا الحرم وا  
 الخزاء ثم اكل . وان غرس المقتطوع فنبت فله ان يقطعه ويصنع به ما شاء . ولو احتش  
 حشيش الحرم كان عليه قيمته بتصدق به . ولا شئ عليه في اذخر الحرم لاستثناء النبي  
 صلى الله عليه وسلم . ولا أس باخذ كماء الحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشيش  
 والكلأ . ولا ضمان في قطع ما جف من شجرة الحرم شجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبرة  
 للغصن فان كان بعض اصله في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذه ترجيحاً للعموم . ولو رمى  
 طيرا على غصن شجرة يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد  
 الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على  
 العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاما وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل اخذ لان  
 قراره في النوم لا يكون على القوائم . وكما لا يحقش حشيش الحرم لا يرعى في قول ابن حنيفة و  
 محمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا بأس بالرعي حلال اخذ صيدا من الحل وادخله في الحرم  
 كان عليه ارساله عند نا ولا يجوز بيعه . ولو ذبحه كان عليه الخزاء . ولو ارسل كلبا في



وان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه وان كان  
 كفيلا بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل <sup>ويكره</sup>  
 الجوار بمكة في قول ابي حنيفة ر. <sup>ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي</sup>  
 فيما دون النفس وعن ابي حنيفة ر. لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما ولو  
 دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي حنيفة ر. ويكره  
 الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس للحرم ان يتزوج ويكره الخروج للحج اذا  
 احدا ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته  
 فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل او صر لرجل بالف  
 درهم وبالف للمساكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ الف درهم  
 يقسم الثلث بين الكل اثلاثا ثم الاصاب المساكين يضم الحجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل  
 من الحج يكون للمساكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حق الله تعالى فيقدم الفريضة  
 وان كان عليه حج وزكاة واوصى لافسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ  
 بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة وفن اوجب على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال  
 وان اجتمع تطوع وواجب اوجب على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره واخر وان كان الكل تطوعا  
 او كان الكل فريضة او كان الكل واجبا اوجب على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل  
 الاصل رجل مات وترك ابنين واوصى بان يحج عنه بثلاثمائة ماله تسع مائة فاقرا احد الابنين  
 بالوصية وحده الآخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف ماله ودفن المقر الى  
 رجل مائة وخمسين حج عن الميت بذلك ثم اقرا الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة  
 وخمسين بامر القاضى يأخذ المقر من الحاصل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بامر القاضى  
 يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقوا على انه فضل عن الحج مائة

وحسبوا وددت العاضل في يد الجاحد فيرجع المقر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير امر القاضح حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة اخرى بثلاثمائة لان الاول لم يخرج عن الميت لان الميت اوصى بان يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الحاج الاول يجعل كالثاني فيحج مرة اخرى بثلاثمائة

فصل في الادعية والاذكار

اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي ان يقضه ديونه ويرضى خصومه ويثوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروجا خارجا من الدنيا. ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت ثقة وانت رجائي فاكفني ما اهنني وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عن جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني للخير ايتها توجهت اللهم اية اعوذ بك من وعاء السفو وكأبة المنقلب والحور معد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم. وقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا له من قبله قلنا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا اليه راجعون اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وامنك والامانة امانك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقم من عذابك يوم تبعث عبادك وفقني لما تحب وترضى وحرمي ودي وشعري وبشري على النار اذا راى الكعبة يقول الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام هبنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزد من حج واعتمر تعظيما وتشريفا ومهابة وتكريما واذا دخل المسجد

الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك السلام  
على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت  
اللهم اهد قلبي وسد لساني واقل توبتي وثبتي بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة  
اللهم ايسألك في مقامى هذا ان ترجيني وتقبل عثرتي وتضع عني ورى اللهم املني برحمتك  
في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحجر ويستلمه ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة قيد  
في الصلوة. ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحبث والطاغوت واللات والعزى وما يعبدون  
من دون الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله ايمانك  
وتسليمه قايما بكتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة تنبئك اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي  
اشرح لي صدري ويسر لي امري وعافني فمن يعاف فان لم يمكنه تقبيل الحجر بمس الحجر بيده  
ثم يمسح بيده وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لرحمة يقوم بجذاء الحجر مستقبل الحجر ويرفع  
يديه ويقول. الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا  
عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويمسح وجهه بيده. وكلما يمر في الطواف  
بالركن اليماني يقول ربنا انت انا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقاعدنا  
الثواب وعند الركن العراقي يقول. رب اغفر لي وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعلى الاكرم تحيي  
من حرجهم. ويقول تحت الميزاب. اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك  
لا اله غيرك يا ارحم الراحمين. وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجاما مبرورا وذنبا  
مغفورا وسعيام شكورا وتجارا لن تبور برحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه  
اللهم انا اعوذ بك من الكفر والشك والشر والفقر والذل وسوء الاخلاق وبعد  
الطواف يصل ركعتين عند المقام اوجيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية

قل هو الله احد وان قرأ غير ذلك جاز. ثم يد عو للمؤمنين والمؤمنات. ويقول بعد  
 ذلك. اللهم وفقني لما تحب وتوحي وجنبني عما تكره وتسخط وثبتني على صلة نبيك و  
 خليلك ابراهيم عليه السلام. ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع  
 يديه ويكبر ثلثا. ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا  
 ولا نعبد الا اياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والمحمد لله رب العالمين  
 الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله العاقل احد  
 صمد الم يتخذ صاحبة ولا ولد اللهم اجعل هذا حجاجا مبرورا وسعيام مشكورا واعلاما مقبولا  
 وتجارة لن تبور بفضلك ورحمتك برحمتك يا ارحم الراحمين. واذ انزل من الصفا يقول  
 اللهم استعملني لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملتك وملة رسولاك واعذني من مضلات  
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه. رب اغفر وارحم وتجاوز عما  
 تعلم انت انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم وحنني من حرجهم فانك تعلم ولا علم. ثم يصعد  
 المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا. ويقول ايضا على الصفا المروة. اللهم اعصمني  
 على دينك وطواعيتك وطوعية رسولاك وجنبني معاصيك اللهم اذا هديتني الى الاسلام فلا  
 تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى توفني عليه اللهم يسر لي اليسر وجنبني العسر واغفر لي في الآخرة  
 والأولى اللهم اعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا ذا كرا واهابا اذا  
 مني با تقبل توبتي واعسل حوتتي واهد قلبي وسد لساني. فاذا كان يوم التروية وذهب الهمز  
 ودخل منه يقول. هذا مني وهو مما دللتنا عليه من المناسك فمن علينا بجوامع الخيرات كما  
 بعلى اوليائك واهل طاعتك وانما انا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك تفضل بما اردت  
 اللهم وياك ادعوك ومنك ارجو فبلغني صالح املي واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار وانا  
 نوح الى عرفات يقول. اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت وياك ارت

أسألك ان تبارك لي في سفري وان تقضي لي بعرفات حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين  
 واذا وقف بعرفات يذكر الشاء على الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والاستغفار لنفسه ولوالدين والمؤمنين والمؤمنات. وليكن عامة دعائه بعرفات  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الا آخره لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين  
 له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الميعاد  
 اللهم وهذا مقام المستجير العائد بك من النار فاجري من النار بعفوك وادخلي في الجنة <sup>حيتك</sup>  
 اللهم اذهب تيبه الاسلام فلا تنزع منه ولا تنزعني منه حتى تقبضني وانا عليه ووفقني  
 لما افترضت علي داعني على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نصيبا  
 من خير تقسيمه في هذه المعيشة بين عبادك الصالحين من نور تهدي به اوجه تنشرها  
 اورزق تبسطه اوضي تكشفه اوبلاء تدفعه اوفتة تصرفها اللهم امن روعتي واستر  
 عوري واقلني عثرة واقض عيني ديوني واغفر لي ولوالدي وقرايتي واحبتي اللهم انك دعوت  
 الى الحج ووعدت المغفرة على شهود مناسكك وقد اجبتك ولكل وفد جائزة فاجعل  
 جائرتي من موقفي هذا ان تغفر لي ذنوبي وبؤثني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا  
 عذاب النار واذا افاض من عرفات الى مزدلفة يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي  
 لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك افضت ومن عذابك اشفقت  
 واليك رغبت ومنك رهبت فاقبل نسيتي وامح حوبتي واعظم اجري وزودي في التقوى  
 وسلم ديني وزدي في علما وحلما واذا اتى المزدلفة يقول اللهم هذا جمع اسألك ان تزقني  
 فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب البلد الحرام ورب  
 المسجد الحرام ورب الحبل والحرام اسألك ان تبلغ روح محمد في السلام اسألك  
 بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي الهدى اعمى وتجعل التقى

زادي وذخري والجنة ما به وهب لي رضاك عنى في الدنيا والآخرة يا من هو خير  
 كله اعطيني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم لي وعظي وشجتي و  
 سائر جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا رمى الجمار يكبر مع كل  
 حصاة ويقول اللهم اجعله حجامي ورا وذنبا مغفورا وسعيام مشكورا واذا  
 وجهه هديه للذبح يقول. وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض  
 حيملا ما انا من المشركين ان صلوة ونسيك ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له  
 بذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تفعله مني كما تقبلت من ابراهيم  
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين. ويقول عند الحلق اللهم  
 بارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها نورا يوم القيمة ثم يرجع  
 الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء  
 عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب  
 الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا علما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين  
 اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا ريد كذا لك. واذا وقف الى الملتقى  
 بليترمه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك يسألك من فضلك  
 ورحمتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم  
 لك حجتي وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل نسكي  
 واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيئاتي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني واعذني من النار  
 اللهم اني استودعك ديني وامانتني وخواتيم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك  
 سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه واحسن اني  
 حتى تبلغني اجلي واكفي مؤنتي ومؤنتي عيالي وجميع خلقك اثبون ثابتون عابدون ساجدون

والرب حامد ونصدق الله وعد ونص عبد وهزم الاحياء وحده لا اله الا الله  
رحمن لا شريك له واذا اتى المدينة يستعد لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ياتيها  
بالسكينة والوقار والهيبة والجلال لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>مهبط</sup>  
الوحي ونزول الملائكة روي انه ينزل في كل يوم تسعون الف ملك يحفون بالقبر الى  
قيام الساعة. واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين  
وما اظللن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها و  
نعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه  
وقاية من النار واما ناس العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك اللهم اجعلني  
اليوم من اوجه من توجه اليك واقرّب من تقرب اليك وانجح من دعاك وابتغ رضاك  
ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس ياتي المنبر وعن يساره تابوت موضوع فيصل  
خلف التابوت فلنك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين <sup>يقصد</sup>  
القبر على سكينة ووقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الى الموضع من وجه القبر  
وفي ذلك الموضع رخامة بيضاء مربعة في حائط القبر فيكون فوق رأسه قد يل كبير  
معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول  
السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت  
الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبضك الله تعالى  
حميداً محموداً فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى الله عليك افضل الصلوة  
وازكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النعيم واعطه الدرجة والوسيلة

والفضيلة واوردنا حوضه واستقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقائه يوم القيمة اللهم  
لا تجعل هذا آخر العهد من قبر نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام.  
ويدعو لصاحبه ايه بكر وعمر رض فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمدينة مادام  
فيها لما جاء في الآثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل الف صلوة  
فيما سواه من المساجد قالوا اليس في هذا المواقف دعاء موقت فباي دعاء دعا جاز وما ذكرنا من الأد<sup>عة</sup>  
بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان<sup>هم</sup>  
عليهم اجمعين فالتبرك بهما يكون اقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعامدا مراكبا  
وبالتسبيح مادام عاملا وبالدعاء ما كان جالسا والمجد لله رب العالمين

### كتاب النكاح

قال رض ابواب النكاح ثمانية. الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشتمل على فصلين <sup>اما</sup> ثلثة

#### الفصل الاول في الالفاظ التي ينقصد بها النكاح

النكاح ينقصد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو انا تزني تقول المرأة  
زوجت نفسي منك بكذا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت. او يكون على وجه  
الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اترزجك على كذا فتقول المرأة قبلت او يكون بلفظة  
الامر بان يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة زوجت. وكما ينقصد  
العقد بلفظة النكاح والتزويج ينقصد بما يكون تمليكاً في الاعيان عندنا. روي عن  
ابن حنيفة رح قال كل ما يغنيك ملك الرقبة في الامة يغنيك ملك النكاح في الحرمة اذا قالت  
المرأة لرجل عند الشهود قصدت بنفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح  
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا. وكذا لو قالت ملكت نفسي منك او قال لها الرجل ملكي  
نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بعثت نفسي منك بكذا فقال اشتريت

او قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا الوبايع الاب ابنته بشهادة الشهود  
 يكون نكاحا. وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت. ولو قالت ابحتك نفسي او  
 اعرتك او حللتك او اقرضتك او اودعتك او رهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا ويثبت  
 به الشهادة. ولو قالت اجرتك نفسي بكذا فقال قبلت واستاجرت لا يكون نكاحا. وقا  
 الكرخي رح يكون نكاحا. ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا  
 ولو قالت المرأة لرجل تزوجتك على الف فقال الرجل اجرت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون نكاحا. وعنه ايضا اذا قال الرجل لاب البنت ز<sup>جتي</sup>  
 ابنتك فقال اب الابنة زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك  
 قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجني ابنتك فقال اب البنت زوجت او فعلت فانه  
 يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجني لانه توكل  
 اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا  
 وهو بمنزلة ما لو قال اب الابنة وهبتك لخذ منك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا  
 لو قالت المرأة قديت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغيره بالفارسية  
 دختر خویش را مراد ادي فقال دادم لا يكون نكاحا. وكذا لو قال لامرأة مرا باش او مرا با<sup>شيد</sup>  
 فقالت باشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول يذير فتم ولو قال مرا باشيد ي بزيه فقالت با<sup>شيد</sup>  
 يكون نكاحا. رجل قال اين زن منست بحضرة من اليهود فقالت المرأة اين شوي<sup>منست</sup>  
 ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه. ذكر البيهقي رح في كتابه رجل وامرأة ليس  
 بينهما نكاح اتفقا ان يقرأ بالنكاح فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم  
 ولم يتقدم. وكذلك في البيع اذا اقرا ببيع لم يكن ثم اجاز لم يجز. وذكر في صلح الاصل  
 رجل ادعى على امرأة نكاحا فجدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

فاقرت له بالنكاح جازا لافراق قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فمجد ثم صا لها الزوج على مائة درهم على ان تتبرأ من الدعوى فانه لا يجوز. وذكر في النوازل رجل وامرأة اقلبين يدي الشهود بالفارسية ما زن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما. وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما الشهود رضىتما او لجزتما نقلا لارضينا او جزنا لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفيذ للعقد وليست باشاء. ولو قال الشهود جعلتما هذا نكاحا نقلا لانهم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء وقال مولانا وضويديع ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرب عقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا. وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارها بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرب عقد لم يكن لان ذلك كذب محض. وهو كما قال ابو حنيفة ربح اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لانه قد طلقك. ولو قال لم اكن اتزوجها ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه. رجل قال للمبانة او المختلعة راجعتك على كذا بمحض من الشهود يكون نكاحا. وان لم يذكروا الا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر المحاكم ربح في المنتقى. وكذا لو قالت المبانة لزوجها ردت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة. وقال بعضهم اذا قال للمبانة او المختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقالت قبلت يكون نكاحا. ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضىت لا يكون نكاحا. رجل قال لأخو زوج ابنتك مئة ألف درهم فقال اب البنت بمحض من الشهود اذهب بها حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون ذلك نكاحا. اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود انا شهد وان قد ردت

فلانة بنت اجد يريد به اب الصغيرة من ابني فلان بمهر كذا وقال لا ييهما الميسر كذا  
تقال ابوها هكذا ولم يزيدها على ذلك قالوا الاولى ان يجردا النكاح وان لم يجردا جاز  
امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال <sup>اشهدوا</sup>  
اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجز هذا النكاح الا ان يذكرا اسمها و  
اسم ابيها واسم جد ها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة  
متنقبة فقال تزوجت هذه وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لانها معلومة بالاشارة  
اما الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب وان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر  
الزوج اسمها لا يجز النكاح اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة. وذكر الخصاص في  
في الخيل رجل طلب من امرأة ان تجعل امرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على  
صدق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امرأة <sup>امرها</sup> جعلت  
في النكاح بيدي على كذا من الصديق وهو كفؤ للمرأة فانه يجوز هذا النكاح. وقال <sup>شمس</sup>  
الاثمة المحلواي رح هذا قول الخصاص. اما على قول مشائخنا ومشائخ بلخ رح لا يجوز  
ما لم يذكرا اسمها ونسبها. ثم قال شمس الاثمة المخرجه رح وان خصا فان كان كبيرا في  
العلم يجوز الاقتداء به وذكر ايضا الحاكم الشهيد رح في المنتقى كما قال الخصاص رح  
جارية سميت في صغرها باسم فلما اكبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها  
الاول اذا صارت معروفة بالاسم الآخر. امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من زوجها وغلط  
في اسم ابيها لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة. رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقالت  
الاب وقت العقد زوجت منك ابنة فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة  
حاضرة فقال الاب زوجتك ابنة فاطمة هذه واشار الى عائشة وغلط في اسمها وقال  
الزوج قبلت جاز النكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنة

ولم يد لراسمها فقال الزوج قبلت جاز رجل له ابنتان اسم الكبرى منهماء اثشة  
واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح  
على الصغرى. ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز  
نكاح واحدة منهما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج اذا ذكر وافي  
النكاح اسم رجل غائب وكنية ابيه ولم يذكر واسم ابيه ان كان الزوج حاضرا  
امثارا واليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم ابيه واسم جده قال  
والاحتياط ان ينسب الى المحلة ايضا قيل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود  
قال وان كان معروفا لانه لا بد من اضافة العقد اليه. وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا  
ذكر الزوج اسمها الا غير وعلم الشهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح. الوكيل بالنكاح  
من قبل الرجل اذا قال لاب البنت وهبت ابنتك فيقول الاب وهبت فقال الوكيل  
مجييا له قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه اضمن لك ولم يصح قالوا  
ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب ايضا على وجه الاجابة  
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وان كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي  
الجامع الاصغر رجل بعث اقواما الى والد امرأة للخطبة فقال اب البنت زوجت ذكرانه لا يكون  
نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فبقى النكاح بغير شهود فلا يجوز  
الا ان يكون الزوج حاضرا فح يصير القوم شهودا. وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين  
لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد احداهم ايهم كان. وعن ابي حفص السفكروني  
رج رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنه فقال اب البنت وهبتها منك فقال اب  
الغلام قبلت كانت منكوحة الاب لا الغلام. ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبتها له  
فقال اب الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتها لك اي لاجلك ونظيره

هذا ما قال محمد بن رج في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة ذكر الناطق في رج رجل قال لا خير  
 جئتك خاطبا ابنتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا امرأة قالت لرجل جعلت نفسي لك  
 بالف درهم بحضور من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بحضور <sup>الشهود</sup>  
 خويشتن من دادي ولم يقل بزي دادي فقالت دار ولم تقل دادم وقيل لرجل في نكاح امرأة  
 توأين نكاح يدي يرفية فقال يدي يرفت ولم يقل يدي يرفتم قالوا يجوز ذلك وكذا الوجري بين  
 رجلين مائة مائة في بيع فقال البائع بعث هذا لعبد بالف درهم وقال المشتري اشترت  
 جازوان لم يقل البائع بعث منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويشتن خريدم  
 تو فروجني وقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم نقل المرأة خويشتن را خريدم  
 ارثو ولم يقل الزوج نروختم رجل اراد ان يزوج لابنه الصغير امرأة صغيرة فقال اب الصغور  
 زوجت ابنتي من ابنتك فقال اب الصغير قبلت جازوان لم يقل قبلت لابني لان الجواب  
 ينضم اعادة ما في السوان رجل خطب لابنه الصغير امرأة فلما اجتمعوا للعتد قال اب  
 البنت بالفارسية ترا دادم بزي اين دخترم هزار درهم فقال اب الابن يدي يرفتم يجوز النكاح  
 للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال  
 لغيري جئتك خاطبا ابنتك او قال جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك او قال ملكتم <sup>فهي</sup> ملكتك  
 نكاح لازم. واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الان  
 بحضور الشهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال اوصيت لابي بابنتي بعد موته <sup>يكن</sup>  
 نكاحا. ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولغظة الامر  
 في النكاح للايجاب وقد ذكرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف فقال <sup>طلعت</sup>  
 كان تاما وكذلك في الخلع. وكذا لو قال لغيري اكفل لي بنفس هذا او قال اكفل لي بما عليه فقال  
 تكفلت تمت الكفالة. وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت. ولو قال الواهب

استدء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للمشتري اقلني البيع  
فقال اقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو يوسف رح يتم الاقالة وان لم يقل  
قبلت. وكذا لو قال الرجل تصدقت بهذا عليك على قول ابي يوسف رح يتم من غير قبول  
ولو قال المديون لرب دينه ابرأه فقال ابرأت يتم الابرأ. ولو قال صاحب الدين لمدني  
ابرأه ابرأتك من الدين الذي لي عليك صح من غير قبول لكن ورد المديون يبطل ابرأه  
وابراء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وسجل بالرد. والآراء لا تحتاج  
الى القبول ويبطل بالرد. ولو وقف ارضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبل  
اختلفوا فيه قال هلال رح يبطل الوقف. وقال الانصاري رح يصح الوقف ولا يبطل  
بالرد. قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع. رجل قال بحضرة الشاهد من  
مروجة فلانة خبلها بحضرة الشاهد من فقئت لم يحرف قول ابي حنيفة. وقول  
ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتابا بالية تزوجتك على فلانة فقبلت بحضرة الشاهد  
ان سمعا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقبلت جار. وان لم يسمعا كلام الرسول  
او لم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز. وقال ابو يوسف رح يجوز ذلك ولا ينقض <sup>النكاح</sup>  
بلفظة المتعة وهي باطلا عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضيهم وتفسيرها  
ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع  
عليها طلاق ولا ايلاء ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه. وكذا لو قال تزوجتك متعة  
وعن ابي حنيفة رح في المار ونيات ينقض به النكاح ويلغو قوله متعة ولو قال تزوجتك  
شهر فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفرج يصح النكاح ويبطل الشرط  
كالو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط. وكذا لو قال بعثك  
هذا بكذا تلجية جازا نبيع ويبطل الشرط. وقال الحسن بن زياد رح ان ذكر وقتا لا يعيشا

أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه ثابت بمعز. وإن ذكرنا وقتا بعيدا ان أكثر من ذلك  
لا يصح لانه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة بلفظة العربية أو بلفظ  
لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به  
النكاح يكون النكاح عند الكل وأن لم يعرف ما معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ  
سمي به النكاح فهذا جملة مسائل المطلق والعقاق والتدبير والنكاح الخلع  
والإبراء عن الحقوق والبيع والتملك. فأطلاق والعقاق والتدبير واقع في الحكم  
ذكره في عقاق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب في المطلق والعقاق  
ينبغي ان يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لأجل القصد  
فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والمحرل. بخلاف البيع وشكوك ذلك. وأما في الخلع  
أما أقول الرجل أم آتته اختلعت نفسه منك بمهرى ونفقة عدة فقالت ذلك  
الشأن فيه قال بعضهم إذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم ان هذا لفظ الخلع فيما  
بين الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال مولا نارضم بأنه في ان يقع الطلاق ولا يبرأ  
الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خالع امرأته الصغيرة فقبلت فانه يقع الطلاق  
ولا يستقط المهر والنفقة وكذا إذا القنهما تبرأ زوجها عن المهر بالعربية وكذا المديون  
إذا القن رب الدين لفظة الإبراء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدراهم  
بمخض من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا أقبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك  
ابنتي على كذا فة الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو  
باطل. ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر  
وذكر في المنتقى عبد تزوج امرأة على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى فقال اجيز  
النكاح ولا اجيز على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومن قيمته

وذكر في الجامع مثل ذلك فقال امه تزوجت بغيا ذن المولى على ما نثي درهم فبلغ المولى فقال  
 اجزت النكاح على خمسين دينارا ورضي به الزوج جاز. قالوا لان كلام المولى ليس برد  
 النكاح بل هو رد التسمية و رد التسمية لا يكون رد للنكاح لان النكاح ينعقد بدون  
 التسمية فجاز ان يبقى بدون التسمية. رجل قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجت<sup>حتك</sup>  
 على كذا ان اجازايه او رضيه نقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق  
 ولو قال تزوجت على اني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه ما علق النكاح بالشرط  
 بل باشر النكاح و شرط الخيار فيبطل شرط الخيار و رجل تزوج امرأة على انه مدني فاذا هو  
 قروي يجوز النكاح ان كان كفوا و اذ خيار لها. رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من  
 الشهود فقالت المرأة لي زوج فعال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن  
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح  
 لان التعليق بشرط كائن تنجيزي نيتا ن صغيرا قال اب احد هما اب الآخر  
 بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر ان  
 التجارية كانت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا  
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينعقد النكاح بلفظة الا<sup>لة</sup>  
 ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظة البراءة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة  
 فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب المحل والحمة في ذات واحدة  
 فيترجح الحمة وينعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين  
 بان كان جلا لهما او عا لهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل  
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاض اذا قال زوجت هذه الصغيرة من  
 هذا الصغير والمولى اذا زوج امته من عبد الصغير والمعتق اذا زوج معتقه

من معتقه الصغيرة وكذا لو كان الواحد ويكلام من الجانبين أو وليا من جانب ويكلام من  
جانب أو وليا من جانب وأصيلا من جانب فيقول زوجت ابنه عى فلان من نفسه ويقول  
معتق الصغيرة زوجت هذا الصغيرة من نفسه أو كان ويكلام من قبل المرأة فزوج مؤكته  
من نفسه أو كانت المرأة ويكلام لرجل فتقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل تعتقد  
النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد مجابا وقولا. وقال الشيخ الإمام المعروف بحوا  
زاره. رج هذا اذا ذكر لفظا هو اصل في ذلك. اما اذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا يكتفي بلفظ  
واحد. وصورة ذلك اذا زوج امرأة من نفسه ان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتفي بلفظ  
واحد لانه في الترويج نائب. وان قال تزوجت فلانة جاز لانه في الترويج اصيل عن <sup>نفس</sup> <sup>لصبي</sup>  
رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على الف فقالت لا افعل الا بالفين فقال الرجل اتق الله  
واخيه فقالت قد فعلت كان جائزا. وعن محمد رج مثل ذلك. وينعقد النكاح بلفظ <sup>لصبي</sup>  
موقوف على اجازة الولي ان كان عقد يملكه الولي. كما لو تزوج الصبي امته بغير عقد ويتوقف  
على اجازة الولي. اذا قال الرجل لامرأة تزوجتك مالف ان رضى فلان قال ابو يوسف ح  
في الاما لي ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضي جازا استحصانا وان كان غائبا لم يجز وان رضى  
بعد ذلك

### فصل في النكاح على الشرط

رجل تزوج امرأة على انها طالق او علما ان امرها في الطلاق بيد هذا ذكر محمد رج في الجامع انه يجوز  
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامريد ما ذكره القتاوي عن المحسن بن زياد اذا تزوج  
امرأة على انها طالق الى عشرة ايام. او على ان يكون الامريد ما بعد عشرة ايام ان النكاح جائز  
والطلاق باطل ولا يملك امرها. وقال الفقيه ابو الليث رج هذا اذا بدأ الزوج فقال تزوجت  
على انك طالق. وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان يكون الامو

بيدي اطلق نفسه كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا للنكاح ويقع الطلاق ويكون  
الامر بيد مالان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح  
اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد  
كلام المرأة قبلت والمجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصار كانه قال قبلت على انك  
طالق او على ان يكون الامر بيديك فيصير مفوضا بعد النكاح. وكذا المولى اذا زوج امته  
من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امته هذه على الف على ان امرها بيديك اطلقها  
كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك  
امي منك على ان امرها بيدي اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا للنكاح ويكون  
الامر بيد المولى. وعن هذا قالوا مطلقة الثلث اذا ارادت ان تزوج المحلل وتخاف ان لا يطلقها  
فالحيلة لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اريد  
ثم يقبل الزوج فيكون الامر بيد مال بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت. او يقول المحلل  
تزوجتك على انك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة ايام او على ان امرى بيديك بعد ما  
تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد فيقول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة ايام ويصير  
الامر بيد مال وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها بيديك ابدا ثم تزوجها يكون  
الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجه ابدا. امرأة طلقها زوجها فارادت ان يتزوجها الزوج  
فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني مالك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم اية  
ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار رج الهبة باطله وفي بالشرط ولم يف لانها جعلت  
المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة. وقال الخلف رج يصح  
الهبة تزوجها ولم يتزوجها وسيا في نظير هذا في كتاب الهبة. وعن ابى القاسم الصفار  
اذا تزوج امرأة على ان ياتى بعبد مال الا بيق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها. وعنه اذا تزوج

مرة على انهما بدر وجودها غير يكره كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البنكان لانها مستغنى  
 مقد النكاح رجل تزوج امة الغير على ان كل ولد تلده فهو حرم صحيح النكاح والشرط  
 انه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا. رجل تزوج امرأة على الف  
 درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم  
 حتى لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف الف لانه لا خطر  
 في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان  
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من بلد ها فان الشرط الثاني لا يصح عندنا <sup>حنيفة</sup>  
 رج لان ثمة تعاقت التسمية بما لا يعرف وجوده وقت العقد فلا يصح التسمية  
 الا ان هذا المعنى يشكل بما لو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى  
 الفين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول ابي حنيفة صح و  
 ان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها زوجها ثلثا تحت زوجها رجل على  
 قصد التحليل اختلفت الروايات فيه. والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد  
 التحليل الا انهما لم يشترطا ذلك حلت الاول. وان شرط الاحلال في القول و  
 تزوجها على ذلك صح النكاح وتحل الاول في قول ابي حنيفة وزفرج ويكره ذلك  
 الاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول. وقال محمد  
 يصح نكاح المحلل ولا تحل الاول. ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثا قبل الدخول فتزوجت  
 بثالث ودخل بها الثالث حلت الاول والثاني. ولو كان مجبوا فمكت عنده  
 حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المجهوب  
 ولو كانت المرأة صغيرة لا تجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله  
 ان افضاها الزوج الثاني لا تحل الاول بهذا الوجه. وان لم يفرضها حلت الاول

رجل تزوج امرأة على أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة رج  
النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف. رجل تزوج امرأة على ألف درهم على أن لا <sup>تث</sup>  
ولا يوثقها جازا للنكاح ويتوارثان وليس لها إلا ألف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك <sup>أو أكثر</sup>

### فصل في شرائط النكاح

منها الشهادة. عندنا. وقال مالك رج الشرط هو الاعلان دون الشهادة  
حتى نومزوجهما بحضرة الشهود بشرط الكتمان لا يجوز. ولو تزوجها بغير شهود  
شرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح <sup>بشهادة</sup>  
الفاسيقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأين ولا ينعقد بشهادة المرأة <sup>بغير</sup>  
رجل ولا بشهادة العبدية والمجنونين والصبيين والمختفين اذا لم يكن معهما رجل  
ولا بشهادة النائمين اذا لم يسمعا كلام العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافر  
ويجوز نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول ابو حنيفة واذا يوصف رج. ويصح  
نكاح اهل الذمة بشهادة تمام ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام  
صاحبه وليسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع احد الشاهدين كلامهما ولم يسمع  
الشاهد الاخر لا يجوز فان اعاد النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم  
يسمع الاول العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضرة رجلين احدهما اصم فسمع  
السميع دون الاصم فصاح السميع في اذن الاصم او صاح رجل اخر لا يجوز حتى <sup>يوجد سمعا</sup>  
معا وذكر لقاضي الامام ابو علي السفدي رج في شرح السيران النكاح يصح بحضرة اصميين  
وان لم يسمعا لان الشرط حضرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز  
شرط السماع وذكر ايضا القدرى رج شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العا <sup>قد</sup>  
لم يعرف تفسيره قيل بانه نصي والطاهر خلافه. وعن محمد رج اذا تزوج امرأة بحضرة

تركيبين او هندیین لم یعرفا کلام العاقدین قال ان امکنهما ان یعبراما سمعا  
 جازوا لا فلا وفي المنتقی اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدین فسمع احد الشاهدین  
 ولم یسمع الآخر فاعاد علی الذی لم یسمع قال النکاح جائز استحسانا اذا کان المجلس  
 واحدا وان اختلف المجلس لا یجوز قال الحاکم ابو الفضل رح حکي عن ابي يوسف  
 انه لا یجوز حتی یسمعا معا ولا نص عن اصحابنا رح وفي النکاح بشهادة الاخرین اما  
 علی قول القاضي الامام علی السفلی رح لا شک انه ینعقد لان عند الشرط حضرت الشا  
 هدین  
 دون السماع. وعلی قول غیره ان کان یسمع کلام العاقدین ینبغ ان یصح وان لم یکن اهلا  
 لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنيه من غیرها وبشهادة ابنيهما من  
 یجوز وان تزوج بشهادة ابنيه من غيرهما في ظاهر الرواية یجوز وفي المنتقی انه لا یجوز وان  
 تزوجها بشهادة ابنيه من غيرهما ثم تجاحدا فشهد الابن ان جحد الاب والمرأة تد  
 حازت شهادة الابن. وان ادعی الاب والمرأة تجحد لا تقبل شهادة ابنيه وان کان  
 النکاح بشهادة ابنيهما من غیره ثم تجاحدا ان لدعت الام لا تقبل شهادة ابنيهما. وان جحدت  
 والزوج يدعی جازت شهادة الابن وان کان النکاح بشهادة ابنيه من غيرهما جحد  
 لا تقبل شهادة الابن. واذا تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنيه جاز النکاح فان تجاحدا  
 بعد ذلك وشهد الابن عند جحد الزوج ودعوى الاب ان كانت صغيرة لا تقبل  
 شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعی الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع  
 وان ادعی الاب وجحد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول ابی یحییة وایي یوسف رح. وقال  
 محمد رح تقبل ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنيه فجدت الرضا وادعی الاب  
 لا تقبل شهادة الابن علی الرضا فانما حاصلان الشهادة لاختهما وعلی اختهما تجوز  
 وشهادتهما علی ابیهما فیمجد الاب مقبولة. وان شهد الابیهما فیمجد علی

الأب فان كان للأب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يتعلق حقوقه بالأب لا تقبل  
 وان لم يكن للأب فيه منفعة لان الأب يدعى لا تقبل شهادة ابنه في قول ابي يوسف  
 رح قيل هو قول ابي حنيفة رح. وأصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلمك فلان فانت حر  
 فشهد ابنه فلان ان اباها كلم العبد فان كان الأب يحد جازت شهادتهما وان كان  
 الأب يدعى لا تقبل في قول ابي يوسف رح لانه يعتبر بالدعوى. وعلى قول محمد رح تقبل  
 لانه يعتبر بمنفعة الوالد لانح قبول شهادة الولد. وشهادة الانسان فيما باشره مروية  
 بالاجماع سواء باشره لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك اولم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل  
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا زوج المؤكدة بمحضرة ايها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا  
 لو زوجت المرأة نفسها بشهادة ايها وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بان  
 يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بمحضرة الأب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة  
 النكاح على رجل وهو كحد فاقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد احدهما انه تزوجهما  
 بالف وشهد الآخر انه تزوجهما بالف وخسمائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخسمائة  
 جازت شهادتهما ويقضى لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح  
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما ولا يقضى بالنكاح. وان اختلف  
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل. وان ادعت المرأة على رجل نكاحا فحد فاقامت  
 شاهدين يقضى بالنكاح وحجوده لا يكون طلاقا. ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان  
 النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا  
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه. ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجهما بالغة  
 لم ترض رادعى الزوج ان اباها تزوجهما في الصغير كان القول قول المرأة. وان اقامت المرأة البينة  
 انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

سنين كانت البينة بينة المرأة. أذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكاري وسمعوا  
كلام الباعدين وعرفوا لجازا النكاح وان كانوا لا يدرونه بعد زوال السكر. رجل تزوج  
امراة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود  
وكل نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم حملوا ذلك كفلا لأنه يعتقد ان الرسول صلى  
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كافر رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة  
التي في هذا البيت فقالت المرأة قلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان  
لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جازوا الأفلا وكذا لو وكلت المرأة فسمع الشهود كلامها  
 ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه. وإذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك  
انا صغير بغرا ذو الولي وكلت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول له القاضي  
ان يحيز هذا العقد فان احاز جاز وان رد بطل. وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة  
الوكيل بالنكاح اذا اعيى الله اشهد عند العقد وانكر الموكل كان القول قول الوكيل بالنكاح  
 ويتبى الحرمة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود. اذا شهد الرجل على امراته انها امه  
 فلا المدعي فان كان اوقاها المهر جازت شهادته والأفلا ومن شرط النكاح الولي وهو  
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك. واختلفوا في العاقلة البالغة اذا زوجت  
نفسها. روى أبو سليمان عن محمد بن ان نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه صح انه ان لم  
 لها ولي يجوز فان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج  
 كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان للقاضي ان يحدد النكاح ولا يحل لزوجها من غير  
 تجديد. وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها او اعتمها  
 او وكلت عن غيرها. ويظاها الرواية عن أبي حنيفة رج انه يجوز النكاح بكر اكات وثيبة  
 زوجت نفسها كفوا او غير كفوا الا انها اذا لم يكن كفوا كان للاولياء حق الاعتراض وروى

الحسن بن يحيى به رجحه يجوز النكاح ان كان كفؤا وان لم يكن كفؤا الا يجوز اصله <sup>اخلفت</sup>  
 الروايات عن ابيه يوسف رجحه. والخاتمة ما نال للفتوى رواية الحسن رجحه قال الشيخ الامام  
 شمس الائمة السرخسي رجحه رواية الحسن اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة  
 الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سد باب التزويج عليهما من غير كفؤ. وقال  
 ابو يوسف رجحه الاحوط ان يجعل العقد موقفا على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفؤا  
 يصح نسخ الولي وان كان كفؤا لا يصح فسخه. فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي  
 كفؤ صح طلاقه عليها وكذا الايلاء والظهار. وان مات احدهما يتوارثان. وعلى قول محمد  
 رجحه ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك  
 نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره له ان  
 يتزوجها قبل التزوج بزوجه آخر. واجمعوا على انها الواقت بالنكاح صح اقرارها ون  
 شرائط النكاح رضا المرأة فان كانت بالغة بكر اكات او ثيبه فلا يملك الولي اجبارها  
 على النكاح عند ثاقان استامرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج  
 فسكت لا يكون سكوتها رضا لها ان ترد بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك جيرا لي وابني  
 عيني هم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستيها  
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وهبها من  
 رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح  
 بلفظة المحبة يوجب مهر المثل. وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت  
 بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبله وان زوجها الولي بغير  
 استيها ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا  
 فيه والصحيح انه لا يكون رضا كما لو استامرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر لان ذكر

الزوج والمهر جميعاً فسكتت كان رضي وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي  
 تقدم في الاستيما وقبل النكاح. وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت  
 رضا واستأمرها قبل النكاح واخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل فيهما لانه تمنع الرضا  
 وان سمي الولي رجلاً في الاستيما قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن ذلك  
 اذا تاوان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الي رد النكاح لان هذا الكلام  
 محتمل فلا يبطل به النكاح المتعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا <sup>ينعقد</sup>  
 بالشك بكون زوجها وليها فبلغها الخبر فضحكت كان ذلك رضا لان الضحكات  
 اشارة السرور وان بكيت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع  
 من غر صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا. وان اخذها  
 السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهب السعال او العطاس قالت لا ارضى  
 صح ردها. وكذا لو اخذ فمها ثم ترك فقالت لا ارضى صح الرد لان السكوت كان  
 عن اضطرار ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان  
 فانه لا اريد فزوجها فبلغها الخبر فسكتت جازا للنكاح لان الرد قبل النكاح  
 لا يدل على الرد بعد لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت  
 الي لا اريد فلانا ولم تزدد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على  
 الحالة الاولى لم تبدل حالها. بالغة زوجها وليها فبلغها الخبر فقالت لا اريد  
 الزوج او قالت لا اريد فلانا يكون رد او قال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج لم يكون  
 رد او الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد <sup>لفلان</sup>  
 وغيره ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك  
 فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تحجز نكاحه

كان لها ذلك لان قولها انا راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدر بركلاهما كانه  
 قال لها اذا ابيت فلانا فقد خطبتك قوم آخرون فقالت انا راضية بما تقبل منك  
 الاول. وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل انه كرهت صحبة فلانة فطلقتمها  
 فتزوج امرأة ترضيها في زوج المطلق لا يجوز ويكون الامر على غيرها. وكذا الوبايع  
 عبد ثم امر انسان ان يشتري له عبد فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذا هنا الولي اذا  
 زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح وسكت فقال  
 لابل ردوت كان القول قولها عندنا المستعير في ادعى رد الوديعة وانكر المعير كان القول  
 قول المستعير لانه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذا ههنا لان الزوج يدعى لزوم العقد  
 والمرأة تنكر فكان القول قولها. وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد  
 لانها قامت على الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي. وان اقام الزوج بينة  
 انها اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها  
 استويا في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول <sup>البينة</sup>  
 رج. وان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدقت  
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. فمنها بكر زوجها وليها فعلت <sup>بذلك</sup>  
 فسكتت كان سكوتها رضا. ومنها اذا تواضع رجلان في السر انما يظهر البيع علانية وهو <sup>بيننا</sup>  
 نتيجة ثم قال احدهما لصاحبه انا قلنا في السر هكذا وقد بدلت ان اجعله بيحا فسكت  
 الآخر فربما كان البيع صحيحا. ومنها اذا اسر المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنيمة بعد  
 ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في اخذ العبد وممها  
 المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبايع يراه ولم يمنعه من القبض كان اذنا. ومنها  
 الولي اذا رأى عبد يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك اذنا. ومنها رجل اشترى

عبد علمانه بالخيار ثلاثة ايام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع  
وبطل خياره. وان كان الخيار للبائع لا يبطل خياره. ومنها الشفع اذا علم بالبيع فسكت بطلت  
شفعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت في بعض الروايات فانقاذ البائع والتسليم  
ثم قال انا حر لا يقبل قوله. ومنها رجل قال والله لا انزل فلانا في داري وفلان نازل فيها  
فسكت الخالف بحث في ميمنه. ولو قال له الخالف اخرج فابى ان يخرج فسكت الخالف  
بعد ذلك لا يبحث في ميمنه. ومنها امرأة ولدت ولدا فهنى الناس زوجها بالولد فسكت  
لزمه الولد حتى لا يملك نفيه بعد ذلك. ومنها الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة  
فسكت الواهب يكون ذلك اذا نال القبض ويتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع  
الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فادة الملك اذا قبض بحضرة البائع  
والبائع سكت صح قبضه ويفيد الملك. ومنها ام ولد جلست بولد فسكت المولى حتى  
مضى يوم او يومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو تزوجت المرأة نفسها من غير  
كفو فبلغ الولد فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهها به كان رضا. وان خاف  
الرجوع في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا. رجل زوج ابنته  
البكر البالغة من غير كفو فعلت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال  
بعضهم في قول ابى حنيفة يكون رضا لان على قول ابى حنيفة الاب ولي في الانتكاح من غير كفو  
ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفو والحج  
عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب. اما غير الاب والحج ليس بولي في الانتكاح من غير  
كفو فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الاجنبي من كفو فسكت لا يكون سكوتها  
رضا ولا بد من النطق. رجل قال لاجنبية انه اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالغاز  
توبه دانه قال الفقيه ابو الليث رج لا يكون ذلك اذا نال. وقال بعضهم قولها تود اني

وتولها تودا في يعرف بلادنا يكون اذنا. وان قالت ذلك اليك يكون توكلنا في قولنا  
 وذكر الناطي عن ابي يوسف رح عبد ستاذن مولا لما تزوج فقال المولى انت اعلم لا يكون  
 اذنا. ولو قال ذلك اليك كان اذنا وتغويضا رجل تزوج امرأة بغير اذنها فبلغها الخبر فقالت  
 بالك ليست قال بعضهم يكون اجازة. والاولى ان لا يكون اجازة. ورجل زوج ابنته الب<sup>لغة</sup>  
 فلما بلغها الخبر فلم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقال لا ارضع بما فعل ابي ونروحت باحر قال  
 ابو القاسم الصفار رح ان لم تعلم الزوج او لم تعلم الصديق فلما علمت بد لك فردت  
 بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضع كان القول  
 قولها. ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها. ولو بلغها الخبر وعندها قوم  
 فقالت قد رددت النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مية لا يقبل قولها لان القوم  
 اذا لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم سكوتهما فيثبت الرضا. صغيرة زوجها وليها غير  
 الاب والجد فقالت بعد ما ادركت ابي قد اخترت نفسي حين ادركت لا يقبل قولها بخلاف  
 الفصل الاول لان خيار المبلوغ فسخ للنكاح النافذ فكانت مدعية بابطال الملك الثا<sup>بت</sup>  
 رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرضخ مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها زوجت  
 بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجة ابي بامري كان القول قولها  
 ولها الميراث وعليها العدة. وان قالت زوجة ابي بغير امري فبلغني الخبر فرضيت لامر لها ولا<sup>ميراث</sup>  
 لانها اقرت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة  
 بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضع كان لها ذلك  
 لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابى حنيفة و  
 محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا. ولو استامرها في القز ومج من نفسه فسكتت ثم زوجها من  
 نفسه جاز اجاعا. رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال نعم ما صنعت او بارك الله

لنا فيها وقال احسنت واوصبت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستمراء  
بسوق الكلام على وجه الاستمراء في لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده رح في شرح الاكراه عن ابي نضر بن سلام عن محمد بن سلمة رح. ولو قال  
لا بأس فانه لا يكون اجازة وروى هشام عن محمد رح قوله نعم صنعت او حسنت  
او اوصبت يكون اجازة وبثما صنعت لا يكون اجازة. ولو قال اسأت قيل انه  
اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنئة كان اجازة. صبي تزوج بالغة غائب فلما حضر  
تزوجت المرأة بزواج آخر وقد كان الصبي اجاز بعد نكحه النكاح الذي باشره في الصغر  
فان كانت المرأة تزوجت بزواج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك الفسخ  
قبل اجازة الصغير. وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح  
في الصغر مبرما مثل او بما يتغابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفا  
فينفذ باجازه الصبي بعد البلوغ. وان كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه وللصغير  
اب وجد فكذلك لانهما يملكان النكاح عليه بمهر كثير فيستوقف عقد الصغير  
على اجازتهما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ. وان لم يكن للصغير اب وجد جاز الثاني  
من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. رجل تزوج  
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقبل اب الابن بغیر امر الابن ثم مات اب الصغيرة  
قبل ان يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا  
النكاح الموقوف وكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا زوجت نفسها  
من رجل غائب وقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل  
النفاذ يكون فسخا كذلك ههنا ولو ان رجلا زوج ابنته البالغة من رجل غائب و  
قبل عن الزوج فصولي فمات اب المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

لأن الأب لو أراد فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومحمد رج لأنه فذولي فلا يبطل  
النكاح بموته. رجل تزوج ابنه البالغ امرأة بغير إذنه فجن الابن قبل الإجازة قالوا ينبغي للأب  
أن يقول اجرت النكاح عليّ لأنه لا يملك إنشاء النكاح عليه بعد المجنون فيملك الأب  
إجازة. عبد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يكن  
دخل بهن جاز نكاح الثالث لأن المولى على نكاح الثالثة كان فسخا لنكاح الأول والثانية  
فيستوقف نكاح الثالثة فينفذ بإجازة المولى وإن كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لأن الأقدم  
على نكاح الثالثة في عدة الأول والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها فلا تصح إجازة المولى كما  
لو تزوجهن في عقد واحد وكذا الحراد تزوج عشرة نسوة بغير إذنه في عقد متفرقة فبلغهن <sup>فأجن</sup>  
جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشر لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الأربع قبلها فإذا تزوج  
التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الأربع قبلها فيستوقف نكاح التاسعة والعاشر على إجازتهما  
أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى فأجاز المشتري نكاحها إن كان الزوج دخل بها صح إجازة  
المشتري. وإن لم يكن دخل بها الزوج لا تصح إجازة المشتري لأنه إذا لم يكن دخل بها لمحت للمشتري  
بملك اليقين. والحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف يبطله. وأما إذا دخل بها الزوج يجب  
عليها العدة بهذا الدخول فلا يحل فرجها للمشتري فيصح إجازة المشتري. وكذا الأمة إذا تزوجت  
بغير إذن المولى فمات المولى قبل الإجازة فلجاز الوارث نكاحها إن كان المورث أو الزوج دخل  
بها صححت إجازة الوارث لأنها لا تحل للوارث. وإن كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا صح  
إجازة الوارث لأن الوارث ملكها بموت المورث وحلت له فبطل النكاح الموقوف. أم ولد  
تزوجت بغير إذن المولى ثم اعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحل النكاح بموت المولى  
لأنه وجب عليها عدة العتق والعدة تمنع نفاذ النكاح وإن كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز  
النكاح بموت المولى لأن قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة العتق وكذا المكاتب إذا تزوجت بغير

اذن المولى فمات المولى فاجاز الوارث نكاحها صحت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح  
 باجازة الوارث. ولم الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغير او الصغيرة امس لا يصدق الا  
 بالبينة او بتصدق الصغير بعد البلوغ في قول ابى حنيفة رح. وكذلك مولى العبد اذا اقر  
 بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحباه رح يصدق. ومولى الامة يصدق بالاجازة  
 واختلفوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر المولى. اما لو اقر المولى  
 بالنكاح في الصغير صح اقراره. والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها فبلغا وانكر الم يصح  
 اقراره. ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقرار المولى في قول ابى حنيفة رح وسكت  
 البكر جعل رضى في استيثار المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها  
 ريسولا في الاستيثار او في الاخبار ولا يشترط العد ولا العدالة في الرسول. فان اخبرها فاضول  
 لآباء من العد والعدالة. وسكت الثيب لا يكون رضى. ولو صارت ثيبا بالوثبة او  
 بمبالغة الاستنجاء او بمرور الزمان كان سكوتها رضى. وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول  
 ابى حنيفة رح. ولو صارت ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك يمين لا يكون سكوتها  
 رضى. ولو خلا بها زوجها ثم وقعت الفرية بينهما فقلت لم يدخل بي تزوج كما تزوج الابكار  
 ولو زوجها المولى الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقر  
 غائبا غيبة منقطعة. ولو كان اب البكر عبد فزوجها الاخ المحر ففعلت فسكت كان  
 سكوتها رضا. والقاضي عند عدم الاولياء بمنزلة المولى في ذلك المولى اذا زوج الثيب  
 فرضيت بقلبها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضا  
 بالقلب وانما المعتبر في الثيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو  
 التمكن من الوطى وطلب المهر وقبول المهر دون قبول المدية. وكذلك في حق الغلام  
 واذا سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا الى وجهها فسكت ان

لم تنكح التجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين ربهم. وإن أدركت التجارية الرضا  
لا يجوز لهم أن يشهدوا على رضاها حتى ينظروا إلى وجهها ويسألونها فتسكت  
إن كانت بكرًا وتتكلم إن كانت ثيبًا. الثيب إذا زوجت بغير أمرها بالف درهم فبلغها  
فقلت اجزى النكاح على خمسين دينارًا وقالت اجزى النكاح على أن يزيد لي كذا أو قال  
لا اجيز النكاح إلا بزيادة كذا لم يكن ذلك ردًا ولا يبطل نكاحها حتى لو اجازت بعد  
ذلك صح اجازتها. ولو قالت لا اجيز النكاح ولكن رد لي يكون ذلك ردًا الصبي  
المراهق إذا تزوج بغير إذن الأب امرأة ودخل بها فبلغ الخبر للأب فودى نكاحه  
قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما المحدث فلمكان الصبا وأما العقر فلا نهى للآزواج  
نفسهما منه مع علمها أن نكاحه لا ينفذ فقد رخصت بطلان حقها إذا تزوج العبد  
بغير إذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى  
لا أرضه ولا اجيزه وقال لم أرض ولم اجز أو قال أنا كاره ذكر في المنتقى عن أبي يوسف  
رج أنه يكون ذلك ردًا لنكاح العبد. وكذا لو قالت البكر ذلك وصلا فقال لا أرضي  
ولكن رخصت جاز استحسانًا. رجل خطب بكرًا من أبيها فقال الأب مراكد خدائي  
يسرست هرجه كند رواست فزوج الابن اخته فبلغها الخبر فسكتت ثم زوجها الأب  
بعد ذلك من رجل آخر فبلغها فسكتت جاز نكاح الأب لأن الأخ ليس بولي فلم يكن  
سكوتها في نكاح الأخ رضا إذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير إذن الولي فبلغها لم يجز نكاحها  
حتى يجيز بعد البلوغ. والعبد أو الأمة إذا تزوجها بغير إذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحها من غير جازة

### فصل في نكاح المماليك

لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمدبر والمدبرة وأم الولد بغير إذن السيد  
وكذلك معتق البعض على قول أبي حنيفة رخص. ويجوز نكاح المولى على العبد بغير إذنه و

ان كان كين كما يجوز نكاح الامة وعن ابي حنيفة ربح في رواية وهو قول الشافعي ربح  
لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبة الا باذنها  
وان كانا صغيرين. ولو زوج المولى مكاتبته الصغيرة بغير اذنها فعتقت لا يبطل نكاح المولى  
لكن لا يجوز الا باجازة المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بعجزها. ولو زوج مكاتبه الصغير  
امأة بغير اذنه فعتق او عجز لا يبطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازة المولى. وما يجب للامته  
والمد برقاهم الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقة  
البعض يكون لها الا للمولى واذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه. وما يجب  
على المكاتب والمد بر يسعي الى ذلك. وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤخذ به  
بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه عبداً بنه الصغير وله ان يزوجه امته والحج بمنزلة الاب  
وكذا الوصي والقاضي والمفاوض في مال المفاوضة واما شريك العنان والمضارب لا يملك  
تزويج الامة في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وكذا العبد الماذون والمكاتب لا يملك تزويج الامة  
والله اعلم بالصواب

### فصل في فسخ عقد الفضولي

رجل زوج رجلاً امرأة بغير اذنه لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد واليه يوجب  
رجح الاول في قوله الآخر له ان يفسخ العقد. العاقدون في الفسخ اربعة. عاقد لا يملك الفسخ  
لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا زوج رجلاً امرأة بغير اذنه ثم قال فسخت لا يفسخ.  
وكذا لو زوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً للاول. وعاقد يفسخ بالقول  
ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل. رجل وكل رجلاً ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة و  
خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول. ولو زوجه اخت تلك المرأة  
لا يفسخ العقد الاول. وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل

زوج رجلا امرأة بغير امر تم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخت تلك المرأة ينفسخ نكاح الاول ولو نسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقب يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا. وصورة رجل وكل رجلا لينزوجه امرأة بغير عينها فزوجه امرأة وخاطب عنها فصولي فان نسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه اخت تلك المرأة ينفسخ العقد الاول

### فصل في الوكالة

رجل له ابن ولابنه ابنة فاكراه الاب ابنه علان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من ائتني وارزقني ندي توبيزارم هرچه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا النكاح لعان احد هاته لما قال هرچه خواهي بكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الاب ولانه لا يراد به في حالة الغضب لتوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر عم قال لابنة اخيه الثيب اريد ان تزوجك من فلان فقالت يصلح فلما فارقتها العم قالت لا ارضيه ولم يعلم العم بذلك فزوجها جان نكاحه في قول ابي حنيفة صح لانه كالوكيل فلا ينزل قبل العلم باللغة وكلت رجلا بتزويجها من فلان بالف درهم مزوجها الوكيل بخمس مائة فله الخبرين بذلك قالت لا يعجبني هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها الا يكون لك منه الا ما تريد من فقالت ضيت قال الفقيه ابو جعفر صح يجوز النكاح لان قولها لا يعجبني ليس برد للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصحت الاجازة. رجل امر رجلا ليبيع غلاما له بمائة دينار فباعه المامور بالف درهم ثم قال للامرءت الغلام فقال المولى اجرت ذكر في المنتقى انه يجوز البيع بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الامرءين اخبره المامور

البع قد اجزتك بما امرتك به لم يجز مع المأمور رجل وكل رجل ليروجه فلا يفتزوجها  
 الوكيل صحح النكاح الوكيل خلاف الوكيل بشرأى شيء بعينه اداشتري لنفسك صح ولا يكون <sup>مشتريا</sup>  
 لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشتراه لنفسه  
 ثم راعاه من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الانتقال عنه الى غيره. وهذا المعنى لا يمكن  
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه. فلوان  
 الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل  
 جازله ان يزوجهما اياه. مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكيلك في تزويج ابنتك فلا  
 فقال المريض بالفارسية ارى ولم يزد على ذلك لم يصير وكيلك لان قوله ارى محتمل يحتمل  
 ان يكون توكيلا في الحال ويحتمل ان يجعله وكيلك في الزمان الثاني ويحتمل التامل والتدبر  
 ارى اجعلك وكيلك فلا يصير وكيلك بالشك. ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل  
 ابنة نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول  
 ابنيخيفة رج. وقال صاحبها رج يجوز ذلك. ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم جميعا  
 والوكيل من قبل المرأة اذا تزوجهما من ابية او ابنه لا يجوز في قول ابنيخيفة رج. الوكيل بالنكاح  
 من قبل المرأة اذا تزوجهما من ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ابنيخيفة رج خلافا  
 لصاحبيه رج. وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفوا الا انه اعمى  
 او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذلك اذا كان خصيا او عتيقا. ولو وكل رجلا بان يزوجه  
 امرأة فزوجه امرأة عييا او سلاء او رتقاء او مجنونة او صغيرة تتجمع اولا تتجمع حرة او امه كفوا او ليست  
 بكفو له مسلمة او كتابية جاز في قول ابنيخيفة رج ولو وكل رجلا بان يزوجه امه فزوجه حرة  
 لا يجوز. وان تزوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة. ولو وكل  
 رجلا ليزوجه امرأة فزوجه امرأة حلف الزوج بطلاقها ان تزوجهما او تزوجه امرأة كان

المؤكل الى منها وكانت في عدة المؤكل صح انكاح الوكيل. ولو تزوجه الوكيل امرأة  
 وهي في نكاح الغير وفي عدة الغير هو يعلم بذلك ولم يعلم قد دخل بها المؤكل ولم  
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول  
 في نكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل  
 وكذا لو تزوجه ام امرأته. رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول  
 وزوجه اياه جاز لانه امره بالخطبة وتتمام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا ليزوج  
 امرأة فزوجها امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال  
 الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في  
 ذلك لانهما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما. وهذه المسئلة دليل  
 على ان النكاح يثبت بالتصادق. ولو وكل رجلا ليزوجه فلانة او فلانة فايتهما  
 زوجها جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجها لم يجيء في عقد لم يجز واحد منهما كما لو وكل رجلا  
 ان يزوج امرأة فزوجها امرأتين في عقد. ولو وكل رجلا ليزوج امرأة ثم وكل  
 اخر بمثل ذلك فزوجها احدهما امرأة والاخر اخبرتها ان كانا على التعاقب جاز الاول  
 بان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت فامرها ببيد ها  
 فزوجها الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيد ها. ولو قال زوجني  
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها ببيد ها فزوجها امرأة لم يكن الامر  
 بيد ها الا ان يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك  
 الى الوكيل بخلاف الاول. ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على  
 يكون الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر بيد ها ثم زوجها منه جاز النكاح ولا يكون  
 الامر بيد ها حين زوجها. ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا اها زوجها فمات

عنها او طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه  
 فلانة ثم تزوجها الموكل ثانياً لم يكن للوكيل ان يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلاً  
 ان يزوجهما فزوجها على مهر صحيح او فاسداً ووهبها من رجل بالشهود او تصدق بها  
 على رجل فهو جائز فان تزوجت المرأة قبل ان يزوجهما الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة  
 امرأة لها زوج قالت لرجل ائتني اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني  
 فلانا جاز ذلك عليهما قالت اذا وكلت المرأة او الرجل رجلاً بالتزويج او بالخلع او  
 بالعق عليهما ففعل احدهما لم يخرج ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل احدهما  
 جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة وكذلك ولي الكبيرة الا لآب  
 والجد فانهما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحساناً اذا وكل رجلاً بان يزوجه  
 فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج  
 بذلك حتى دخل بهما فالتخياري ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب  
 مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة  
 والزمكما النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلاً بالتصرف في امورها فزوجها من نفسه  
 لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهذه اولى رجل وكل رجلاً ان  
 يزوجه امرأة نكاحاً فاسداً فزوجها امرأة نكاحاً جائزاً لم يخرج لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا  
 شأن من احكام النكاح ولهذا اختلفوا لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً لا يحث وعداً بخلاف  
 البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعاً جائزاً في قول ابي حنيفة ربح لان الفاسد بيع  
 يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيحث بالبيع الفاسد امرأة وكلت  
 رجلاً ليزوجهما باربع مائة درهم فزوجها الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان  
 الوكيل زوجها منه بدنياً فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقرراً المرأة

لم توكله بد ينار وكانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح بد ينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغام بالغ بخلاف ما تقدم لان مهر المرأة وضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقب بالدخول لا يتراد على ما وضيت. اما هنا المرأة وضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغام بالغ وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعى التوكيل بد ينار وهي تنكر فكذا كان القول قولها مع اليمين وهذا امر محتاط فيه ينبغي ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل وكيل المرأة اذا زوجها او الاب اذا زوج البالغة او الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل او الاب ابرأ الزوج عن كل المهر او عن بعض وشرط الضمان على نفسه لم يصح الهبة والابراء الا ان يجير المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو تكفل عن المرأة وقال اكونت رضاند هـ وبستاند من ضامنم موشوى والنج زن بستاند فبطلان الكفالة ظاهر رجل قال لأخران اخذ فلان مال عليك من الدين فاناضا من بذلك او اداد به الكفالة للمرأة فقال اكر زن توطلب كند من ضامنم او اكر از مال خود بد هم وهذه كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول ابي حنيفة ومحمد رج الا ان يقبلها حاضر المرأة في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل او الولي ان المرأة امرتني بالهبة والابراء فانكرت ذلك واخذت منك بغير حق فاناضا من لك بذلك فيصح هذا الضمان. وان كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في ان لا يكون الزوج مطالب بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد النكاح بالفارسية رخت خوش فلان را بتونيزي دادم بد وهرار درم بد انك بانصد درم تو بعد فانه يصح ذلك ويصير هذا الكلام للاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالف درهم الا خمسمائة فيصح ذلك عند الكل فكذا الوكيل وحيلة اخرى ان يشتري اب

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضا قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحيط عن مهر الصغيرة  
من زوجها فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بشئ العرض. رجل قال لغيره زوج ابنتي هذا  
رجلا يرجع العلم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلا بهذا الصفة من غير مشورة فلان  
جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض  
لا حاجة الى المشورة

### فصل في الكفأة

الكفأة معتبرة في النكاح خلافا لما لك رج وسفيان وجماعة من الصحابة وضوان الله  
عليهم اجمعين وعن الكرخي رج انه اخذ بقولهم. ثم الكفأة تتعلق بخمسة منها الا خلا  
فيها بيننا وهي النسب فقرئ بشي بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس  
بهاشمي يكون كفوا لها شامي غير القرشي من العربي لا يكون كفوا للقرشي والعرب بعضهم  
اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والمولى لا يكون كفوا للعرب ومنها الاسلام  
فالنصرانية واليهودية لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا اكل رجلا بالنكاح فزوجيه يهودي  
او نصراني لا يجوز في قوله ابي يوسف ومحمد رج لان عندهما الوكالة تنقيد بالكفاءة ومن  
اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له  
اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام. ومن له ابوان في  
الاسلام يكون كفوا لمن كان له عشرة ابناء في الاسلام. ومنها الحرية فالملوك كيف  
كان لا يكون كفوا للحر وكذا المعتق لا يكون كفوا للحر الاصلية. والمعتق ابوه لا يكون  
كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية. ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن كان له ابناء في الحرية  
وعن ابي يوسف رج من اسلم بنفسه والمعتق اذا ارز من الفضا ثلما يقابل بنسب الاخر يكون  
كفوا. ومنها الكفاءة في المال والثروة في ظاهرها رواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادرا على الله

والنفقة يكون كفو الذات اموال عطيمة. ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفواً  
 للفقيرة في ظاهر الرواية عن الحسن عن ابي يوسف ر.ح يكون كفواً. ولا يعتبر القدرة  
 على المهر والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ  
 ر.ح اذا زوج الصغيرة اخوها من بيع ليس له طاقة للمهر وابوه غني وقبل النكاح ابوه جاز  
 الصغير غنياً في المهر حال الاب ولا يعد غنياً في النفقة لان الاباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون  
 الدارة. اما من ليس له اب عليه لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم  
 يعتبر القدرة على اداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدرة على اداء نصف المهر وفي ديار فاف  
 يعتبر القدرة على اداء المجل واختلفوا في النفقة ايضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم  
 الشرط ان يملك نفقة سنة. وقال بعضهم ان يملك نفقة شهر وعن ابي يوسف ر.ح اذا قل  
 علماً يفاء ما يجعل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفواً. وقال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ح اذا قدر على ايفاء ما يجعل لها من المهر ونفقة شهر كان كفواً  
 والاحسن في المحترفين ما قاله ابو يوسف ر.ح. اذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف درهم  
 تزوج امرأة بالف ومهر مثلها الف قالوا يجوز ذلك لانه قادر على ان يقضيه دين المهر بالف التي في يده  
 وما يتعلق به الكفاة عند البعض للديانة. وقال ابو يوسف ر.ح الفاسق اذا كان معلناً نكح  
 سكراناً لا يكون كفواً للصالح من بنات الصالحين. وان كان يسر لك ولا يعلن يكون كفواً  
 وعن محمد ر.ح اذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفواً  
 لبنات الصالحين. وان كان مستحقاً عند الناس لا يكون كفواً قال الشيخ الامام شمس الائمة  
 الشيخ ر.ح لم نقل عن ابي حنيفة ر.ح في ظاهر الرواية في هذا شيء. والصحيح ان عند الفاسق  
 لا يسمع الكفاة. وقال بعض مشايخ بلخ ر.ح الفاسق لا يكون كفواً لبنت الصالح معلناً كان  
 انفاق اوليكي وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ر.ح. ومنها المحرفة في ظاهر

الرواية عن أبي حنيفة ربح لا يعتبر المحرفة ويكون البيطار كفؤا للعطاء في قول محمد وإليه يوسف ج  
واحدي الروايين عن أبي حنيفة ربح صاحب المحرفة الدنية كالبيطار والحجام والحائك والكنا<sup>س</sup>  
والدياغ لا يكون كفؤا للعطار والبراز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستنكفون عنهم.  
وقيل هذا اختلاف عصره زمان في زمن أبي حنيفة ربح كانوا لا يعدون الدناءة في المحرفة<sup>منقصة</sup>  
وتبدل ذلك في زمانها. والجمال لا يعد في الكفاءة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر  
وقال الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البرودي ربح الفقيه يكون كفؤا للعلوى لأن شرف  
الحسب فوق شرف النسب. الذميمة إذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن  
يكون امرؤها ريان زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها ككاسا أو دباغاتهم ونقصت عن<sup>مهرها</sup>  
نقصا نافا حشا كان لأوليائها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ. إذا زوجت المرأة  
نفسها غير كفؤ كان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاءة إلا عند  
القاضي لأنه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا ينقطع  
الخصومة إلا بفضل من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالغيب بعد القبض  
فلا يكون هذا الفسخ طلاقا فان كان ذلك قبل الدخول والخلوة يستقط كل المهر والعدة  
عليها. وإن كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة. وإلى أن يفسخ القاضي  
العقد بينهما كان النكاح قائما في حق جميع الأحكام من ملك الطلاق والظهار والإيلاء والتوا<sup>رث</sup>  
إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفؤ كان للأولياء حق الفسخ ما لم تلد منه. ولا يبطل حق الولي  
بسكوته بعد ما علم أن طال الزمان. وإن قبض مهرها وجهزها به بطل حقه. وإن لم يقبض  
ولكن خاضم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحسانا. إذا زوجت المرأة نفسها  
غير كفؤ ورضيه به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق  
الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه. وإن زوجها الولي غير كفؤ. ونما بها. أو من زوجها

بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ. وان كان الطلاق رجعا  
 لم يكن له ان يفسخ. ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد <sup>بينهما</sup>  
 بخصومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول  
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واية يوسف رج وقال  
 محمد وزفر رج لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد رج وقال زفر رج لا  
 عليها. وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة. ومنها اذا طلق الرجل  
 امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني <sup>عند</sup>  
 عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رج نصف المهر بالنكاح الثاني. ومنها اذا طلق امرأة بائنة  
 بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت على قول ابي حنيفة واية <sup>سيف</sup>  
 رج عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رج لا يجب عليه المهر الثاني. ومنها المنكوحة اذا  
 كانت امة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاخارت  
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم  
 وقعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار البلوغ عند ابي حنيفة واية يوسف رج الدخول في <sup>النكاح</sup>  
 الاول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تارك المهر وجوب العدة. وعلى قول محمد وزفر رج  
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لان المهر دال في العدة الا ان عند  
 زفر رج يستقط عنها بقية تلك العدة. وعلى قول محمد رج لا يسقط. وكذلك لو كان  
 النكاح الاول فاستدا ودخل بها وكان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في  
 العدة نكاحا جائزا ثم فارقتها قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقعت  
 الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر  
 الثاني في قولهم. ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل

الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وذفرج في الفصول المتقدمة  
 رجل تزوج امرأة وانتسب الي قبيلة ثم ظهر انه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما يظهر  
 هو كفؤ لهما بما ظهر بان تزوج عربية على انه عربي فظهر انه قرشي او ذكر انه عجمي فاذا  
 هو عربي كان العقد لانما ولو كان ما ظهر خيرا بما ذكر وليس بكفؤ لهما بان تزوج  
 قرشية على انه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للاولياء حق  
 الاعتراض وان كان ما ظهر شرهما بما ذكر وليس بكفؤ لهما بما ظهر بان تزوج عربية  
 على انه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ وان رضيت كان للاولياء حق الفسخ  
 وان كان ما ظهر شرهما بما ذكر وهو كفؤ لهما بان تزوج عربية على انه قرشي فاذا هو  
 عربي كان لها حق الفسخ عند اصحابنا الثلاثة راجح خلافا لفرج. وكذا لو تزوج امرأة  
 على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لاييه او عمه لاييه كان لها حق الفسخ وان كان  
 كفؤ لهما رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب المسكر فوجد  
 شربا مد منا فبلغت الصغيرة وقالت لارضيه قال الفقيه ابو جعفر راجح ان لم يكن  
 اب البنت يشرب المسكر وكان غالب اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان  
 والد الصغيرة لم يرض لعدم الكفاة وانما زوجها منه على ظن انه كفؤ وذكر  
 في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه حرا وعبد ثم ظهر انه عبد اذن له  
 في النكاح لاختيارها ويكون الخيار للاولياء وان زوجها الاولياء برضا او لم يعلموا  
 انه حرا وعبد ثم علموا انه كان عبد لاختيار احدهم وبمثله لو ذكر الزوج انه حر  
 فزوجها منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا  
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاة وتعلم المرأة انه كفؤ وليس بكفؤ  
 ثم ظهر انه غير كفؤ لاختيارها وكذا الاولياء اذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعد

الكفاءة ثم علوا وأن شرط الكفاءة أو أخبر لهم بالكفاءة فزوجها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم  
الخيار والسكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد  
بن الفضل رج لو فعل الصاحي ذلك يجوز في قول أبي حنيفة رج ولا يجوز في قول صاحب  
أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا ينفذ عقده على الصغيرة بأقل من مهر  
مثلها. وإن زوجها الصاحي من غير كفؤ لا يجوز في قول صاحب. واختلفوا في قول أبي حنيفة  
والظاهر المجوز. وإن زوجها السكران من غير كفؤ لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات  
عنهما في الأب والجدة إذا زوجها الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد  
وفي رواية عنهما العقد موقوف على إجازة الصغيرة بعد البلوغ. وعن أبي يوسف رج  
أنه قال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كفؤ كان للولي  
أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي ذارحم محرم منها كابن العم وشوه. وقيل  
من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض. والصحيح هو الأول غير الأب والجدة إذا زوج  
الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم أو لم يكن مسلما في الأصل وإنما صار مسلما <sup>للصغيرة</sup>  
أباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن له  
مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا يلحقه الإجازة. وكذا لو انعقدت الكفاءة بسبب آخر  
في عقد نكاح غير الأب والجدة امرأة زوجت نفسها غير كفؤ قالوا لها إن تمنع نفسها  
ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي بهذا العقد لأن الظاهر من حال الولي أن لا يرضى فلو <sup>ظنها</sup>  
الزوج فعسى تجبل فيتعد الفسخ ويلحقهم العار بنسبة من لا يكافئهم والله أعلم

### فصل في الأولياء

الأصل في اعتبار الولي قول المصلي الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وهو شرط جواز <sup>النكاح</sup>  
في الصغار والمماليك والمجانين. والولاية تثبت بأسباب أو أها ملك اليقين لا يصح

نكاح المملوك الأبادن المولى والمولى يملك اجبار عبده على النكاح عندنا واجبار الأمة عند  
 الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك اليمين العسوية لقوله  
 عليه السلام النكاح الى العصابات واقرب العصابات الى الصغير والصغيرة الاب ثم الجد  
 اب الاب وان علا والابن من العصابة يزوج الام المجنونة عندنا. وقال الشافعي رحمه لا يزوجهما  
 الا ان يكون الابن من عشرينهما. واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا جمعا للمجنونة قال  
 ابو حنيفة وابو يوسف رحم الابن احق بتزويجها. وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف  
 في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها. وكذلك ابن الابن وان سفل. ثم الاخ  
 لاب وام. ثم ابناح لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا. ثم العم لاب وام ثم العم  
 ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب. وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب  
 وما ذكرنا كل من حب اصحابنا. وقال الشافعي رحمه ليس لغير الاب والجد تزويج الصغيرة  
 والصغير والمولى تزويج التيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه وبعد العصابات من  
 الاقارب الولاية عند المولى العتاقة لانه عصابة. ثم عصابة مولى العتاقة وعند عدم  
 العصابة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغيرة  
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه وقال محمد رحمه لا ولاية لذوى الاحام وقول ابي يوسف رحمه  
 مضطرب والاقرب عند ابي حنيفة رحمه الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن  
 الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت كأم ثم لاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العم  
 والاقوال والحالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند  
 ابي حنيفة رحمه الولاية للجد. وبعد هؤلاء مولى الموالاة عند ابي حنيفة رحمه خلافا  
 لصاحبه وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابي حنيفة رحمه وعند صاحبه معاد  
 له عصابة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذللا في

عهد ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهد ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضيه ولم  
يأذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضيه ذلك النكاح جازا مستحسنا  
كالعبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا  
استحسانا. والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او صم اليه الاب في ذلك اولم  
يوص. وروي هشام عن ابي حنيفة ر.ج وهو قول مالك ان او صم اليه الاب جاز له  
تزوج الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو ر.ج في الوجهين وان كان الصغير  
والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمملوك ونحوه فانه لا يملك تزويجهما ولا ولاية  
للمصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية واذا <sup>جمع</sup>  
للصغير والصغيرة وليان كالاخوين والعين فإيهما زوج جاز عندنا وان زوجها  
على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوا  
معاد لا يعلم أيهما اول ابطال العقدان. وقال مالك ر.ج لا يتفرد احد الوليين <sup>بالنكاح</sup>  
كما لا يتفرد واحد من الموليين في العبد والأمة المعققة وان زوجها الأبعد والأقرب  
حاضر يتوقف على اجازة الأقرب. وان كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح  
الأبعد عندنا. وقال الشافعي ر.ج اذا غاب الأقرب ينتقل الولاية الى السلطان والقاضيه  
وقال زفر ر.ج لا يزوجهما احد حتى يحضر الأقرب او يزوجهما وكيل الأقرب فاذا تزوجهما  
الأقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظ هو الجواز. وتكلموا في الغيبة <sup>المنقطعة</sup>  
بعضهم قد رها بانقطاع الخبر والقوا قل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد  
بمسيرة شهر وقال أكثرهم ان كان في موضع لا ينظر الكفو بمجيء الخبر منه فهي <sup>منقطعة</sup>  
وأشار في الكتاب الى ان ادنعة السفر يكفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل  
الرازي ر.ج وسفيان الثوري وايضا عصمة وسعد بن معاذ المرزى ر.ج عليه

فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو علي النسيلاج قال هو من بخار الى نفسه  
غيبه منقطعة فان كان الاقرب حيث هو جوا لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه  
او مخفيا في البلدة لا يوقف عليه . قال القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي رح يكون هو  
بمنزلة الغائب غيبه منقطعة لانه لما تعذر الوصول اليه ولا انتفاع برأيه كان بمنزلة الميت  
فان كان زوجها الابد ثم ظهر انه كان مخفيا في المصر جاز نكاح الابد . واذا نجح الرجل ابنه  
امراة باكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفؤ او زوج  
ابنه الصغيرة او امراة ليست بكفؤ له جاز في قول ابي حنيفة رح . وقال صاحباه رح لا يجوز  
واجبوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي . واذا بلغ الصغير او الصغير  
وقد زوجها الاب والجد لا خيار لهما . ولهما خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند ابي حنيفة  
ومحمد رح . وقال ابو يوسف رح لا خيار لهما . واذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها  
فان اخارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح . فاما في الغلام والجارية التي هي ثيب  
لا يبطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا  
او تفعل ما يدل على الرضا نحو التمكين من الوطي وطلب النفقة . وان اكلت من طعامه او اخذ  
كالكات فهي على خيارها وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجه . احدها ان خيار العتق  
يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والثيب لا يبطل بالقيام عن المجلس . <sup>الثاني</sup>  
ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عند راحته ان الصغيرة اذا قالت لم اعلم بخيار البلوغ فانسكت لاجل  
طاله لا تعذر ويبطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد  
زمان . ومهما ان خيار العتق يشترط الامة دون الغلام وخيار البلوغ يشترط لهما جميعا ومهما ان خيار  
العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت بكر او خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر . ومهما ان في خيار العتق  
كاله فرق على القضاء بل يشترط بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا يقع الفرق .

ويُعطل النكاح ما لم يفسخ القاضى العقد بينهما. فإن كان ذلك قبل الدخول يسقط  
 كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر <sup>للصغيرة</sup>  
 والصغير خيار البلوغ فانكاح القاضى في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد بن و إذا  
 زوج ابنته الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها صح الضمان فإذا بلغت وأخذت الأب <sup>الضمان</sup>  
 لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير امره ويرجع إن كان بامره فإن كان ضمان الأب في  
 مرض موته لم يصح. وإن زوج الأب ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهر كان في صحة الأب  
 وإن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغير في ماله وفي الاستحسان لا يرجع  
 ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فليس أثر الورثة أن يرجعوا في نصيب الصغير بل  
 عندنا خلافا لفرج. ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير امره في صحته تهمة وأخذ <sup>الضمان</sup>  
 من تركته لم يرجع وتركته بالجماع. ولو كان الابن ضمن المهر عن ولد الصغير في مرض موته لا يصح  
 الضمان. والجائز كالصبيان في ذلك وإذا ضمن عن ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً إلا إذا  
 شهد عند الأراء أنه يؤدي ليرجع لا يكون متطوعاً. ولا يزوج البكر البالغة أبوعا على كره  
 منها خلافاً للشافعي وفي النيب لا يزوج بالجماع. وإن زوج البكر البالغة العاقلة أبوها  
 وهو كافراً وعبد موصيتاً للسان جازي في قول أبي حنيفة وإليه يوسف بن. وقال محمد بن لا يجوز  
 وإن سكت لا يجوز بالجماع. وإذا بلغ الابن معتوها أو مجنوناً يبق ولاية الأب عليه في ماله  
 ونفسه وإذا بلغ عاقلاً ثم جن أو صار معتوهاً هل تعود ولاية الأب لظلال والنفس اختلفوا فيه  
 قال أبو بكر البلخي رج لا تعود في قول أبي يوسف بن ويكون الولاية للسلطان. وقال محمد بن  
 تعود ولاية الأب في المال والنفس استحساناً وقال محمد بن إبراهيم الميمني رج عندنا تعود ولاية  
 الأب على قوله فرج تثبت الولاية للسلطان. وأما إذا جن الأب أو صار معتوهاً هل يكون  
 للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الخلاف الذي ذكرناه في الابن إذا جن. امرأة جاء

الى القاضي وقالت اني اريد ان اتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني احد فللقاضي ان ياذن لها  
 بالنكاح ويقول لها اذنت لك ان لم تكوني قرشية ولا عربية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا  
 في عدة الغير. وكذا لك لو كان لها ولي فابى ان يزوجهما كان للقاضي ان ياذن لها بالتزوج وان  
 لم يكن لها ولي واددت الاحتياط يرفع الامر الى القاضي حتى يزوجهما القاضي باذنها او ياذن لها  
 بالنكاح. وان كرهت ان ترفع الامر الى القاضي فطالبت اباها بالتزوج فزعم الاب انه كان  
 زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الاب بيعة على ذلك قالوا لا يلتفت الى  
 بيعة لانها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر. وللآب ان يزوجهما فان ابى الاب ترفع  
 الامر الى القاضي حتى يزوجهما او تعتقد بنفسها. قالوا وذلك اولى لها من ترك النكاح لان محمد بن  
 رجح القول ابى بحقيقة رجح النكاح بغير ولي غير الآب والجد اذا زوج الصغيرة قالوا الاحوط  
 ان يزوجهما ميتين مرة بهم مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين. أحدهما انه لو كان في التسمية  
 نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بهم المثل. والثاني ان الزوج لو حلف  
 بطلاق امرأة يتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة اتزوجها فهي طالق فاذا تزوجها  
 ينحل اليمين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وان كان الزوج هو الآب  
 او الجد ينبغي ايضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند ابي يوسف ومحمد رجح لما ذكرنا  
 من الوجهين لان عندهما الآب والجد لا يملكان النكاح باقل من مهر المثل نقصانا فاحشا  
 كما لا يملك غير الآب والجد عند الكل. واما عند ابى حنيفة رجح يملكان النكاح باقل من مهر المثل  
 فيباشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطا للوجه الثاني. وانما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية  
 لانه لو سمى المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جدد النكاح في المنكوحة يلزمها مهران  
 ربما ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقضي بالمهرين. الولي اذا جنى جنونا مطبقا تزول ولايته  
 وان كان مجنونا يقيق لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة

الافانة وتكلموا في الجنون المطبق قال ابو يوسف ربح مقدار بأكثر السنة. وقال محمد ربح هو مقدار بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدار بالسنة. وعن أبي يوسف ربح انه ربح الالة <sup>في</sup> محمد

### باب في المحرمات

حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمؤبد تثبت بالنسب والرضاع والصهرية  
اما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم امهاتكم الآية الام بالرشدة والزنية  
حرام. وكذلك الجدة القريبة والبعدى من قبل الاب او الام. وكذلك البنت واولاد البنت وان  
سفلت. وبنات الابن كذلك. المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا. وكذلك الاخوات من ابي جهة  
كن وبنات الاخوات وان سفلن. وكذلك بنات الاخ وان سفلن. وكذلك العمامات والمخالات  
من الوجوه الثلاثة. وعمات الاصول وخالاتهم ام العمة حرام. وعمة العمة لاب وام او لاب كذلك  
واما عمة العمة لام لا تحرم. واما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما يفرق  
الرضاع النسب في مسائل. فمنها تحريم على الرجل اخت ولده من النسب ولا تحرم اخت ولده  
من الرضاع. ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج جدة ولده من النسب ويحل جدة ولده من الرضاع  
ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بام اخيه او ام اخته من النسب ويحل من الرضاع وسند كره  
مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. واما المحرمات بالصهرية الصهرية تثبت بالعقد  
الجائز وبالوطي خلا لا كان او عن شبهة او ذنا. اما المحرمات بالعقد منكوحة الاب والجدة من  
قبل الاب او الام وان علا. ومنكوحة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة و  
جدها القريبة والبعدى دخل بالمرأة او لم يدخل. وبنت المرأة. وبنات اولادها وان سفلت  
ان كان دخل بالمرأة. واما المحرمات بالوطي المحلل لموطوءة الاب والجدة وان علا بملك اليمين  
وموطوءة الابن وابن الاس وان سفل وام الموطوءة وجداتهما وان علت وبنت الموطوءة وبنات  
اولادها كذلك. واما المسطرة عندنا فمطهرة. والمسطرة عندنا فمطهرة. والمسطرة عندنا فمطهرة

وطئها احدهما يحرم عليه اصولها وفروعها. ويجزم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه  
والزنا في القبل بمنزلة الوطئ الحلال في ذلك عندنا. ووطئ الصغيرة التي لا تستهي لا يوجب حرمة  
المصاهرة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وطئها بملك اليمين او بغير ملك. وقال ابو يوسف  
يوجب حرمة المصاهرة. وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا بلغت تسع  
سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ. اما ابنة ست او سبع او  
ثمان ان كانت عيلة ضخمة فقد بلغت حد الشهوة. وان لم تكن فالى ثنتي عشرة. وعن  
ابي يوسف رحم ان كانت ابنة خمس سنين وتستهي مثلها فهي مستهامة ولا توقت فيه  
رواه عن ابي حنيفة رحم وفي رواية عن ابي حنيفة ان وطئها ولم يفضها تثبت حرمة المصاهرة  
وان افضاها لا تثبت. وعن ابي يوسف رحم في النوادر اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين  
في الدبر وماتت ولا يدرى انها هبل كانت تستهي حرمت عليه امها. وقال الفقيه ابو  
رح مادون شيخ سنين لا تكون مستهامة وعايه الفتوى. الزوج المحلل اذا وطئ المرأة  
فانضاها لا تحل للزوج الا بالحرمة بداعي الوطئ اذا مسها او قبلها بشهوة تثبت حرمة  
المصاهرة وان انكر الشهوة كان القول قوله الا ان يكون مع انتشار الالة والمباشرة عن  
شهوة بمنزلة القبلة. وان مسها وعليها ثوب صفيق لا يصل حرارة المسوسة ولبنيها  
اليدين لا يثبت الحرمة وان كان الثوب رقيقا يصل اليه حرارة المسوسة ولبنيها تثبت  
الحرمة كما لو مس متجردا. وكذا لو مس اسفل الخف الا اذا كان منعلا لا يجد لين القدم  
ومس المرأة الرجل في الحرمة كمس الرجل المرأة وتوقل الرجل ام امرأته يثبت الحرمة ما لم  
يطهراته قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا يثبت الحرمة لان  
تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة. والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير  
ودليل الشهوة على قول ابي الحسن القتي رحم انتشار الالة عند ذلك وان لم يكن منتشرا

قبل ذلك. وان كان منتشر قبل ذلك فعلامة الشهوة زيادة الانتشار والشدّة. وفي  
 الشيخ والعين علامة الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتغال ان لم يكن متحركا قبل ذلك  
 وان كان متحركا قبل ذلك فحد الشهوة ان يزاد التحرك والاشتغال وقال عامة  
 العلماء الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهي ان يواقعها. والنظر الى الفرج عن الشهوة  
 يثبت حرمة المصاهرة عندنا وتكبو في النظر الى الموضع الذي يثبت الحرمة <sup>بعضهم</sup> قال  
 هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد رح وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال <sup>بعضهم</sup>  
 هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن ابي يوسف رح وعليه الفتوى حتى قالوا  
 لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة. وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت <sup>عدّة</sup>  
 متكئة. ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمة. ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم <sup>المفعول</sup> الفاعل الم  
 بهوا بنسبه. وكذلك لو لامرأة لا يحرم عليه امرها وابنتها. ولو لمس امرأة بشهوة فامنع  
 او نظر الى فرجها فامنع يثبت حرمة المصاهرة. ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا <sup>يثبت</sup>  
 حرمة المصاهرة. وذكر في الكيسانيات انها تثبت. اذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما  
 لا يبتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التابيد. وهذا دليل على ان الحرمة تثبت  
 بالوطء الحرام فيما تثبت به حرمة المصاهرة. ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة ورائسته  
 رقيقا ونجاح يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج  
 امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امرها وابنتها لانه لم يرفجها وانما رأى عكسها <sup>عكس فرجها</sup>  
 ولو كانت المرأة على شط حوض او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها  
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحرمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من  
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحرمة. اذا تزوج الرجل امرأة وخلاها وهو  
 صائم صوم رمضان او محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رح انه يحل له ان يتزوج

بابتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى فرج لاعن شهوة لا يثبت الحرمة ولو ارتكب امرأة لا تزلها وبينهما ثوب صفيق لا يثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا يثبت الحرمة وكذا ليجمع ميتة لا تثبت الحرمة ولا الاستمارة مع ابنة مشتهمة لها في فراش فمد الرجل يده إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجمعها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة فقرصها بأصبعه على ظن أنها امرأته إن وقعت يده على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وإن كان يظن أنها امرأته لوجود المس عن شهوة. وإن اختلفا في الشبهة فالقول قول الزوج لأنه ينكر الحرمة. وإذا نظر الرجل إلى فرج ابنته بغير شهوة فأنه إن يكون له جارية مثارها فوقعته منه شهوة تجمع وقوع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وإن كانت الشهوة وقعت على الترقناتها لا تحرم لأن نظره في هذه الصورة إلى فرج الابنة لم يكن عن شهوة. امرأة لها زوج جات يكون محرماتها إن كان دخل بالجدة كانت الجدة من قبل الأب أو من قبل الأم. وأما زوج بنتها وزوج بنت ولد ما يكون محرماتها دخل بها أو لم يدخل لأن البنت لا تحرم بنفس نكاح الأم فلا تحرم بنفس نكاح الجدة. أما الأم تحرم بنفس نكاح البنت عندنا فتحرر بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن. ولا بأس للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها لأنه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة أن يقع في قلبه شيء صغيرة فرغت في المنام فهربت إلى فراش والدها عيانة وانتشر لها ابوها وهي ابنة ثمان سنة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح اختان تحرم والدتهما على أبيهما. ووطئ الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ البالغ في ذلك. قالوا والصبي الذي يجامع مثله إن يجامع وليشتهي ويستحيي النساء من مثله. وأما المحرمات لأعلى سبيل التأييد سبعة منها الزيادة على العدد المشروع والعدد المشروع للأحرار هو الأربع من الحرائر والأماء وأما المملوك له أن يتزوج امرأتين لا غير عندنا وإذا تزوج المحرم خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة.

ان تزوج خمساً في عقد فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلث نسوة. ولو تزوج المحرّج خمساً  
 ثم اسلموا ان تزوجهم على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة  
 عند الكل وان تزوجهم جملة فرق بينه وبين الكل في قول ابي حنيفة واليه يوسف رجح  
 وان تزوج واحدة ثم اربعاً جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفر والشافعي رجح له ان  
 يختار منهن اربعاً كيف ما تزوج. والمحرّ اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح الثانية  
 والعاشر لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الاربع قبلها فلما تزوج  
 التاسعة دل على فساد نكاح الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشر. ومنها الجمع بين  
 الاختين نكاحاً حريتين كانتا او امتين ان تزوجهما جملة بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح  
 الاول وبطل الثاني. ومنها الجمع بين الاختين وطياً. اذا وطئ الرجل اخت امرأته بشبهة  
 العدة عن الموطوءة وماله بقضاء عدتها لا يحل له ان يوطئ المنكوحة. ولو اشترى امتين اختين  
 ليس له ان يوطئهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له ان يوطئ الاخرى حتى يحرم فوج الموطوءة على  
 نفسه ببيع او هبة او صدقة او كتابة او عتق او تزويج وان وطئهما ليس له ان يوطئ واحدة  
 منهما حتى يحرم فوج الاخرى كما قلنا. وان باع واحدة منهما او زوج او هب ثم ردت المبيعة  
 بعيب او رجع في الهبة او طلق المنكوحة زوجها فانقضت عدتها لم يوطأ واحدة منهما حتى يحرم  
 الاخرى على نفسه بما قلنا. ومنها الجمع بينهما وطياً حكماً كما ان املك اخت منكوحة لم يوطأ  
 المملوكة. ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج اختها جاز النكاح عندنا ولا يوطأ واحدة منهما  
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا. ولو تزوج اختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له ان  
 يتزوج واحدة منهما للحال. وان تزوجهما في عقد وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما  
 العدة. وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح احدهما. فاذا انقضت عدة احدهما جاز ان يتزوج  
 الاخرى. ولو تزوج امرأة ثم نكح اختها جاز نكاح الاولى وبطل نكاح الثانية. فان وطئ

الثانية لربط الأول حتى ينقض عدة الثانية. ومنها إذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح  
 إذا تزوج امرأة واختها في عدةها من طلاق بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد  
 أصبح عندنا ولو قال زوج المستنة أخبرني أن عدتها قد انقضت وذلك في مدة تنقضي  
 في مثالي العدة كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها عندنا خلافا للزفر وخلافا للشافعي إن  
 كان الطلاق رجعيا. ومنها الجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها إذا اعتق أم ولد كان  
 عليها الاعتداد بثلاث حيض ولا يحل له أن يتزوج باختها ولا بأربع سواها في عدتها عند  
 زفرج. وقال أبو يوسف ومحمد يحوز كلاهما. وقال أبو حنيفة يحوز نكاح الاخت و  
 يحوز نكاح الأربع. ومنها التجمع بين ذوات رحم محرم لا يحوز له أن يتزوج امرأة على عمتها  
 ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على أخته أختها. ولو تزوجها معا لا يصح نكاحهما قالوا  
 كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يحوز أن يجمع بينهما  
 في النكاح إلا في مسألة إذا منع بين امرأة وبين أخته زوج كان لها قبل ذلك فانه يحوز له  
 ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح إن نكحها جلة صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة  
 وإن نكح الامة تم الحرة صح نكاحهما. ولو نكح حرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو  
 تزوج الامة وحرة في عدته لا يحوز في قول أبي حنيفة رج خلافا للصاحبيه رج ولو جمع  
 بين خمس حرائر وأربع اماء في عقد صح نكاح الاماء. ولو تزوج حرة وامة معا والحرة  
 في نكاح الغير وفي عدة الغير صح نكاح الامة. ولو تزوج امة بغير إذن مولاهما تم تزوج  
 حرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يحوز للعبد أن يتزوج  
 امة على حرة عندنا خلافا للشافعي رج. وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة من الحرة  
 الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافرا المرتد ولا يحوز نكاح  
 المرتدة لأحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافرا المرتد. ويحوز نكاح

الصائبة للمسلم عند أبي حنيفة ر. ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية. وإذا تزوج  
 مسلم كاتبة حربية في دار الحرب جاز ويثروه. فإن خرج بها إلى دار الإسلام بقي على النكاح  
 والميئوس إذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلم جميعا وتركهما كما كانا يعتقد أنه من النفاق  
 في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يخل بها ثم إن المرأة تزوجت بزوجه أخري بعد إسلامها  
 قبل أن يقع الفرقة بين مسلمين زوجها الأول قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر.  
 إن كانا يظهران الإسلام ويعتقد أن الكفر كان نكاحهما جازا فلا يجوز نكاح المرأة مرة  
 الزوج الثاني وإن كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وصح نكاح  
 المرأة مع الثاني. ويجوز للحرن نكاح الأمة الكاتبة عندنا خلافا للشافعي ر. ولا يجوز نكاح  
 منكوحة الغير ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة  
 الغير فوطئها تجب العدة. وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها لا تجب  
 العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها. وأما جرة العدة عليها ولها أن تتزوج للحال  
 في قول أبي حنيفة ر. وقال أصحابه ر. عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو  
 هاجر الزوج كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها. وإن كانت المهاجرة حاملا لا يتزوج  
 في رواية محمد عن أبي حنيفة ر. وثبت أبو يوسف عن أبي حنيفة ر. أن لها أن تتزوج لكن  
 لا يبطأها زوجها حتى تضع الحمل. ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقر بها زوجها حتى تلد  
 في قول أبي حنيفة ومحمد ر. وقال أبو يوسف ر. لا يجوز نكاحها. وإذا رأى الرجل امرأة تزني  
 نتزوجها جاز النكاح وللزوج أن يوطئها من غير استبراء. وقال محمد ر. لا أحب له أن يوطئها  
 من غير أن يستبرئها. وإذا تزوج الذمي كافرة معتدة من كافر جاز في قول أبي حنيفة ر.  
 ولو أسلم بقي على النكاح وإن ترفع الأمر إلى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا  
 لأبي يوسف ومحمد ر. ولو كانت الكاتبة في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي أن يتز<sup>ج</sup>

حتى تنقض عدها الذي إذا بان امرأته الذميمة فترزجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر  
 بعض المشايخ رج أنه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرئها بحيضة في قول  
 أبي حنيفة رج وفي قول صاحبيه نكاحها باطلا حتى تعتد بثلاث حيض، وروى أصحاب<sup>ما</sup> الأ  
 عن أبي حنيفة رج أنه لا عدل عليها. وقال يونس الأئمة الخمسة رج اختلف المشايخ في وجوب  
 العدة على الذميمة في قول أبي حنيفة رج قال بعضهم لا عدل عليها وقال بعضهم يجب العدة إلا  
 أنها ضعيفة لا يمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين. بخلاف ما إذا كانت الذميمة معتدة  
 من مسلم لأن تلك العدة قوية فيمنع النكاح. رجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكان على  
 الأب كل المهر إن دخل بها فإن قال الابن علمت أنها على حرام أو تعدت افساد النكاح كان  
 عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما عزم من المهر لأن وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان  
 وإن لم يعلم الابن بذلك ووطئها عن شبهة لأحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على  
 الأب إن دخل بها ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعد افساد. وإن قبل امرأة أبيه عن شبهة  
 حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب إن كان دخل بها. فإن قال الابن تعدت افساد النكاح  
 رجع الأب عليه بما عزم من المهر وإن لم يتعد افساد لا يرجع. ولا يحل للرجل أن يتزوج حرة  
 طلقها ثلثاً قبل إصاءة الزوج الثانية لأمه طلقها ثنتين وكما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك<sup>اليمن</sup>

### فصل في إقرار واحد الزوجين بالحكمة

وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمن. المطلقة إذا أتت  
 الزوج الأول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل به وطلقته وانقضت عدته إن كانت ثقة ووقع  
 عند الأول أنها صادقة كان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصلاً<sup>عن</sup>  
 حل للزوج الأول أن يتزوجها. وإن كان بعد مدة لا ينقض فيها العدتان لا يحل وكذلك الواتر  
 المرأة بذلك وانكرا الزوج الثاني حل نكاحها للأول. وأما الزوج الثاني بذلك وانكروا

المرأة دخول الثاني لا يحل للاول. وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت  
 تزوجتني وكنت في عدة الثانية اوقات كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل في قالوا ان كانت  
 عالة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها وللاول ان يمسكها وان كانت جاهلة قبل قولها  
 وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت منكوبة الغيرة قد طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجتني وانا  
 معتدة عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان بين نكاح الثاني وطلاق  
 زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ويكون اقرارهما على النكاح  
 اقرارا منها بانقضاء العدة. وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول  
 قولها ويفرق بينهما وبين الثاني. وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأة ثلثا ثم تزوجها  
 بعد مدة فقالت تزوجتني قبل ان اتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقرارا بها على نكاح  
 الاول اقرارا منها على انها تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرض الا بقولها شمس واما  
 على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة. ولا كذا النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني ممكن فلم  
 يجعل اقرارها اقرارا منها بوجود النكاح. فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهرين ثم قال لها تزوجت<sup>حك</sup>  
 قبل اصابة الزوج الثاني او تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كاذب القول  
 قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان  
 كان دخل بها. اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتني قبل  
 انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت اسقطت بعد الطلاق سقطا استبانا خلف ركن القول  
 قول الزوج ويفرق بينهما. ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل نكاحك بعد  
 طلاق الاول سقطا استبانا خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول  
 قولها ويفرق بينهما. لها عليه المهران كان دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها. وفي الوجه  
 الاول يفرق بينهما ولا مهر للزوج ان لم يكن دخل بها امرأة تزوجت بزوج ودخل بها فقالت

لما كن رضيت بنكاح الأب وقد رددت نكاح الأب حين علمت واقامت الزينة على ذلك  
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رج يقبل بينهما على رد النكاح. وقال القاضي الإمام  
 أبو علي النسفي رج لا يقبل بينهما لأن التمكن بمنزلة الإقرار على جواز النكاح فكانت مكنة  
 ظاهراً. رجل تزوج امرأة ثم اقرا فلاناً تزوجها وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت  
 المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمرأة  
 ويفرق بينهما وبين الآخر فان اقرا الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة  
 في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان  
 صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة للآخر. وان أنكر ما اقربه الأول من النكاح والطلاق  
 كانت المرأة للآخر. ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها فان  
 المرأة لم يطلقني وأنا امرأته وقال زوجها الأول طلقتك وانقضت عدتك كان القول  
 قوله. اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير شهوة او كنت امة مقودة <sup>هتني</sup>  
 بغير إذن المولى او تزوجتني حال ما كنت مجوسية وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح المجائر  
 كان القول قول الزوج. ولو ادعى الزوج فساد النكاح بثبوت ما ذكرنا فانكرت المرأة وادعت  
 الصحة ففرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان كان لم يبدخها في ذلك ان دخل بها <sup>وقيل</sup> ان  
 ان هذه المرأة امة او اخته من الرضاع او بنته ثم اراد ان يتزوجها وقال او هربت واخطأت  
 انسييت وصدقت المرأة فيما ادعى من النسيان والغلط فان له ان يتزوجها وان ثبت  
 الرجل على اقاربه وقال هو حق كما قلت لم يكن له ان يتزوجها. وان كان اقاربه بذلك بعد  
 ما تزوجها ففرق بينهما ان ثبت على اقاربه. وكذا لو اقترت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم أكدت  
 المرأة نفسها وقالت اخطأت او غلطت فتزوجها جاز النكاح. وان كان اقاربه بذلك  
 بعد النكاح بقاء على النكاح. ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي امة او بنتي او امة

من الرضاع ثم قال او هت ليس الامر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره  
وقال هو حق كما قلت او اشهد عليه شهود افرق بينهما فان حجد بعد ذلك لا ينفعه  
جحد. وكذا لو قال هذه ابنتي واختي ولها نسب معروف ثم قال او هت صدق. ولو قال  
لمبدى او لامة هذا ابني او ابنتي يعق ولا يشترط الثبات على اقراره. وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي  
من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلها يولد لمثله. وكذا لو قال  
هي امي وله ام معروفة. ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله  
ثبتت على اقراره فرق بينهما. وان اقوت المرأة انها ابنته ثبتت النسب ان كان مثلها يولد  
لمثله. وان كان مثلها لا يولد لمثله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما. وملاك اليمين يمنع  
انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امة يملك بعضها  
لم يكن ذلك نكاحا. ولو تزوج امة الغير ثم ملكها او ملك بعضها بطل النكاح. والمأذون  
والمدبر اذا اشترى منكوجتهما لا يبطل النكاح. وكذا المكاتب اذا اشترى منكوجته لا يفسد  
النكاح. ولو اشترى المكاتب امة فتزوجها لا يصح. ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار  
لا يبطل نكاحه في قول ابي حنيفة ر. وكذا المرأة اذا زوجت نفسها من عبدها او المكاتب  
اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر. وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح  
فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم. ولو عتق المكاتب  
بعد ما تزوج مولاته لا ينقلب لنكاح جائزا. ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى  
جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز  
وردة الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول. وان كان بعد  
الدخول فبقدر حصتها من رتبة الزوج يسقط المهر ويبقى حصتها من الورثة  
ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينقصد واذا تزوج الرجل بجارية ولد

جائز عند ذاقان وله بنت منه او لاداعنقوا على المولى لان المولى يتبع الام في الرق فاذا ملك  
المولى اخاه يعتق ولا تصير الجارية ام الولد للاب عندنا خلافا للفرج. وكذا لو ولدت منه  
اولاد ابنكاح فاسدا وبالوطي عن شبهة. ولو ولدت منه بمجور تصير الجارية ام ولد له  
ولو تزوج الابن بجارية ابية باذن الاب جاز النكاح. فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا  
لان المولى ملك ابن ابنته. ولا تصير الجارية ام الولد للابن لعدم الملك. ولو كان الابن وطئها  
بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه. وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه  
وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنته من الزنا يعتق عليه فكذا اذا  
ملك ابن ابنته من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل له كان عليه الحد وان قال ظننت  
انها تحل لا يحد. صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعم ذلك جميعه فانوالا بأس  
بالنكاح بينهما. هذا اذا لم يخبر بذلك انسان. فان اخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله  
فلا يجوز النكاح بينهما. ان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوطان يفارقهما  
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما عمر بالمفارقة. صبية ارضعها قوم كثير من  
اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من ارضعها ارادوا احد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو  
الصفار رح اذا لم يظهروا له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها

### فصل في مسائل النسب

رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فجاءت بولد لسته اشهر ثبت النسب منه و  
اختلفوا في اعتبار هذا الوقت اياه يعتبر سته اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال  
ابو حنيفة وابو يوسف رح يعتبر من وقت النكاح. وقال محمد رح يعتبر سته اشهر من وقت الد  
خول  
وعليه الفتوى. وفي النكاح الصحيح اجمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم  
لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة. رجل زني بامرأة فحملت منه فلما

استبان جهات تزوجها الزاني ولم يوطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح وعليهما  
التوبة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز  
النكاح ويثبت النسب. وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب  
ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا. رجل اتهم بامرة ظم بها رجل فزوجها  
ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الحبل منه جاز النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد رح لان عندهما يجوز  
نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطئها حتى تضع حملها. رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان  
خلقه او بعض خلقه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح. وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما  
لا يجوز لان الخلق لا يستبين في اقل من مائة وعشرين يوما فاذا سقطت سقط استبان خلقه كان  
ممسوط من زوج كان قبله فلا يجوز النكاح. وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لستة اشهر من وقت  
النكاح يثبت النسب سنة ويجوز نكاحه. وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في التام غير  
الشهور بالاهلة. ولو كان النكاح في عشرين من الشهر بعد لها عشرون يوما من هذا الشهر و  
خمس اشهر بالاهلة وعشرة ايام من الشهر السادس. وكذلك في عدة الايسة. رجل غاب عن امرأته  
وهي بكر او ثيب فمزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رح الاولاد للاول  
ويجوز للاول دفع الزكوة اليهم. ويجوز شهادتهم له. ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده من  
الزنا وعن ابى حنيفة رح انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه  
الفتوى. ولا يجوز للزوج دفع الزكوة الى ولد الملاءنة ولا يقبل شهادته له. وذكر هشام  
رح في النوادر يجوز شهادته ولد الملاءنة للزوج. رجل تزوج امرأة فولدت ولدا خمسة  
اشهر فقال الزوج الولد وندي بسبب اوجب ان يكون الولد لي فقالت المرأة لابل هو  
من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها. وان جاءت بالولد لاكثر من  
سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالها فان القول قول الزوج. وفي رواية الحسن

رج القول قول المرأة ايضا عبد تزوج امة باذن مولاها ثم اشترى رجل فادعى المشتري  
انهما ولد له ومثلها يولد لمثله فها ولد له ويفسد النكاح بينهما وان انكر ذلك  
وعن محمد رج رجل اشترى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينة انها امرأته  
زوجهامنه مولاها قال اجعلها امرأته واجعل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراشه و  
يعتق الولد على المولى لدعواه انه ولد له رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام لاقل من ستة  
اشهر قال محمد رج النكاح فاسد في قوله وفي قول ابي يوسف رج محبوب تزوج امرأة  
فمكثت عنده زمانا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف رج الولد ولد ويحلها ذلك  
لزوج كان قبله طلقها ثلثا رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجاءت  
الام بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنفاه قال ابو يوسف رج بانث منه  
امرأته وله ان يتزوج الام بعد ذلك ولا يمنع عن ذلك رعه ان نكح البنت كان  
جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج  
الاول حيا كان ابو حنيفة رج يقول اولا الولد للاول ثم رجوع وقال الولد للثاني رجل طلق  
امرأته باثنا اورجيا فتزوجت في العدة ثم ولدت لسنتين من طلاق الاول ولستة اشهر  
او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف رج الولد للاول بخلاف ما تقدم لاننا لو جعلنا للثاني  
الحكمنا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولد اعتقها مولاها او مات و  
لزمها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعتق ولسته  
اشهر منذ تزوجت فادعياء جميعا فان الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف  
ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعاه المولى  
والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا فلو طلقها طلاقا رجيا فتزوجت رجلا  
في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولسته

ان مهر فضاء من طلاق الثانية فان الولد يكون للثانية لاننا جعلناه للاولى كحكمنا بالزواج  
 امرأة طلاقها زوجها ثلثا وهي أئمة فاختبرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر  
 وجاءت بولد لاكثر من سنتين قال ابو يوسف رج ينقض عدتها بالولادة ولا يكون  
 الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة وطلقها من ساعتها فجاءت بولد على ستة  
 اشهر من وقت النكاح كان الولد ولدنا خلفا للزوج وان جاءت بالولد لاكثر  
 من سنة اشهر لاول من ذلك لا يكون للزوج امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم  
 قالت من الغد انا حامل كان القول قوله فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست  
 بحامل ثم ظلمت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لاول من ستة اشهر من موت زوجها  
 فيقبل قولها وبطل امرها بانقضاء العدة رجل خال ع امراة بمهرها ونفقة عدتها وكل  
 حق لها عليه فموت المرأة وقت الخلع وقالت انا حائض فاحمل من زوجي ثم اقوت في  
 الشهرين قبل ان تقر بانقضاء العدة وقالت انا حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل لا يصح  
 دعواها رجل له جارية غير محصنة تتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد واكبر  
 ظن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة من نفية وان كانت محصنة لا يسعه نفية  
 لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت عن مولاه  
 يوما ثم وجدها وبطأها ويعزل عنها نظرها حبل وولدت بعد ستة اشهر من هربها  
 ومات الولد فان كانت الجارية هربت الى متهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية ولو  
 ان كانت الجارية عفيفة لم يظن منها فجور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد  
 انها لم ولد له حتى لا تباع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك  
 ديانة ولا يعتمد على العزل رجل زوج امه من رضيع فماتت بولد فادعاه المولى انه  
 منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

في  
 الدخول

الزوج محبوبا لريثت النسب من المولى لانه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل  
 المهر كان الدخول حكما. رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فولدت لاقل من سنتين  
 بيوم فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين بيوم فهما ابناؤه ويثبت الرجعة لانهما توأما  
 خلقا من ماء واحد. والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطى  
 بعد الطلاق رجعة. رجل طلق امرأته طلاقا بائنا بعد الدخول فخرج منها راس الولد  
 قبل سنتين ثم خرج الباقى بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج اكثر  
 الولد قبل سنتين. رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم  
 طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من سنتين  
 من وقت الطلاق او لاكثر من سنتين من وقت الطلاق او لاقل من ستة اشهر من حين  
 قالت انا حامل كان الولد للزوج

في ذكر مسائل المهر

ما

المهر لا يكون الا من مال متقوم. فان سعى ما لا مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة او  
 ثوب كان لها مهر المثل بالغا لما بلغ لان التسمية لم تصح. وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين موضع  
 الدار ولو تزوج امرأة على عبد وثوب مروى صحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا  
 يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها  
 قيمة الوسط ولو تزوجها على كرخطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطى كرا وسطا و  
 ان شاء اعطاها قيمة الوسط. وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح ان عليه الوسط بعينه  
 ولو وصف الكر فقال وسطا او رديا كان عليه تسليم الكر. ولو تزوج على ثوب موصوف  
 خيرا الزوج فظاهر الرواية ان شاء اعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة  
 ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم يكمل لها عشرة دراهم لايزاد عليها وان كان مهر مثلها

اكثر. ولو تزوج على نصيبه من هذا الدار قال ابو حنيفة رح لها الخيار ان شاءت اخذت  
 النصيب وان شاءت مهر مثلها الا ان زاد على قيمة الدار ان كان مهر مثلها اكثر. وعلى قول  
 صاحبه رح لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم. ولو تزوج  
 امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته  
 عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على  
 تبرضة وزنه عشرة ولا يساوي عشر مصرية كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي  
 سرقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مصرية يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتيا لا  
 للعدو وقال ابو يوسف رح يقطع في الدراهم الزينة والنهمجة اذا تزوج فيما بين  
 الناس. وفي الزكوة تجب في مائتي درهم زيوف خمسة منها. ولو تزوج امرأة على الف من  
 دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم  
 تزوج لو وجدت غلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت  
 تلك الدراهم فلا توجد او صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم  
 قبيل الكساد. ولو كانت ثمنًا فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول ابو حنيفة رح.  
 عن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدنانير في المهور. رجل تزوج امرأة على قيمة  
 هذا العبد او على قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها لانه سمع جنس المجهول. رجل  
 تزوج امرأة على الف الذي له فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالف  
 وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يוכלها يقبض الدين من المديون. ولو  
 تزوجها على ان ابرأ فلانا. ر. له عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج. ولو  
 تزوجها على الف التي له على فلان للسنة فوضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها  
 الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اخذت المديون فان اختارت

أخذ الزوج أخذته بالمال السنة. ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاثواب فاداه تسعة  
قال محمد ربح لها التسعة ونعم مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة. وفي قياس  
قول أبي حنيفة ربح لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم. ولو كانت الثياب  
أخذ عشر بال محمد ربح يعطيها عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة ربح ان كان  
مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها بعزل الاخص ولها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل  
العشرة الباقية اذا عزل الاجود بعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير. وان كان مهر مثلها  
اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الاثواب اذا عزل الاخص كان لها مهر  
المثل وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد وعلى هذا العبد واحد هما وكس والاخر  
ارفع. والقنوى على قول أبي حنيفة ربح رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على انه عشرة اكرار  
فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكذا اخر مثل التسعة. ولو تزوج امرأة على قراح على انها  
عشرة اجرية فاذا هي خمسة اجرية لها الخيار ان شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت  
اخذت قيمة عشرة اجرية مثل هذا القراح. رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على اربعة آلاف  
درهم على ان تدعي لوالدي الف والوالدة الف اقبلت جازا لنكاح بالف درهم سواء كان  
مهر مثلها اقل او اكثر اذا كان الترك من قبل المرأة لشخص مسمي ويكون النكاح على الحاصل  
ولو تزوج امرأة على اربع مائة دينار على ان يعطيها اربعا من الخدم ببيعانها فهو جائز  
وكذا لو تزوجها على ان يعطي اربعا من الخدم بمائة دينار او تزوجها على اربع مائة  
دينار على ان يعطيها هذا الجارية بعينها بمائة وهذه البيت بمائة على ان يحيط عنه مائة  
وعلى ان مائة على ظهر ربح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطي بكل  
مئة خادم ما يجوز الشرط ولها اربع من الخدم الاوساط. وكذا لو تزوجها على مائة درهم على  
ان يسوق بذلك اليها عشرة ام من الابل الاوساط فيجوز استئجارها والقصاص على من يخطئ

ذلك قال محمد ربح اجيز في النكاح ما لا اجيز في البيع. ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته  
 اخرى او على دم عمد له عليها او على وليها او على ان يعلمها القرآن او على ان يحج بها كان لها  
 مهر مثلها. ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة وسط. ولو تزوجها وهو حر على ان يخذلها  
 سنة كان لها مهر مثلها في قول ابي حنيفة واية يوسف ربح. وكذا لو تزوجها على ان يرعى  
 غنمها سنة او يزرع ارضها سنة في رواية الاصل. ولو تزوجها على خدعة حرة اخر سنة و  
 رضى ذلك الحر كان لها عين الخدمة. ولو قال الرجل زوجتك ابنتي هذه على ان تزوجني  
 ابنتك فلا تة جاز النكاح ولكل واحد منهما مهر مثلها. وكذا لو تزوجها على ثوب يساوي <sup>خمس</sup>  
 درهما كان لها مهر المثل ولو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر او على هذا الدين من الخل فاذا  
 هو حر او على هذه الشاة فاذا هي خنزير او على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر <sup>المثل</sup>  
 ولو قال تزوجتك على هذا الحر فاذا هو عبد او على هذا الخنزير فاذا هو شاة او على هذه الشاة  
 الميتة فاذا هي ذكية او على هذا الخنزير فاذا هو غل روى محمد عن ابي حنيفة ربح ان لها مهر المثل و  
 روى ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها المثار اليه وهو الصحيح. ولو جمع بين مال وغير مال  
 فقال تزوجتك على هذين العبدين فاذا احدهما حر او هذين الدينين من الخل فاذا احدهما  
 خمر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لها ما هو مال ان كانت تساوي عشرة دراهم. وان كان لا يساوي  
 عشرة دراهم يكمل عشرة كانه سمي المال لا غير ولو اشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا العبد  
 او على هذا العبد واحد او كس والاخر ارفع قال ابو حنيفة ربح ان كان مهر المثل مثل الاوكس  
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الرفع او اكثر من الرفع فلها الرفع وان كان <sup>اكثر</sup>  
 من الاوكس واقل من الرفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الرفع ولا ينقص عن الاوكس. وان <sup>طلقها</sup>  
 قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من المتعة  
 فتح يكون لها المتعة وقال ابو يوسف ومحمد ربح لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة

دراهم او اكثر. وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على الف درهم والفين فان اعتقت المرأة  
 او كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس او اقل منه جاز عتقها في الاوكس .  
 وان اعتقت الارفع وكان مهر مثلها اكثر من قيمته جاز عتقها . وان كان اقل منها <sup>محمول</sup> يجوز  
 عتقها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال . ويجوز في الاوكس وهو قول ابي حنيفة  
 رح . قال ابو يوسف رح اذا اعتقت احدها قبل الطلاق او بعده بطل عتقها . وان <sup>اعتقها</sup>  
 الزوج جميعا جاز عتقه فیهما ويضمن قيمة ايهما شاء . وان اعتقهما المرأة جميعا قبل <sup>الطلاق</sup>  
 او بعده فایهما صار لها غنق . ولو تزوج امرأة على خادمة نکاحا فاسدا ودفع الخادمة  
 اليها فاعتقها قبل الدخول فالغنق باطل وان استغناها بعد الدخول فالغنق جائز ولو  
 تزوج امرأة على الف وعلی ان يطلق فلانة او على الف وعلی ان يعفون دم عمد لفعليها او <sup>على</sup>  
 الف وعلی ان يعفوا اخاهما او في بالشرط كان لها الف لا غير . وان لم يف يكمل مهر مثلها  
 ان كان مهر مثلها اكثر من الف ولو تزوجها على احد هذين العبدین ايهما شئت <sup>فقتله</sup> انا  
 اليك فانه يعطيها ايهما شاء . ولو كان هذا في الخلع تعطيه ايهما شاءت المرأة وهو قول  
 ابي حنيفة رح . ولو تزوجها على الف ان اقام بها على الفین ان اخرجها من بلد ها او على الف  
 ان لم يكن له امرأة وعلى الفین ان كان له امرأة قال ابو حنيفة رح الشرط الاول حائزان وافق  
 الشرط كان لها الف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يتراد على الفین ولا ينقص عن الف  
 ولو تزوجها على الف حالة او الفین الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ الف قد هم اختارت ما  
 شاءت . ولو تزوجها على هذا الزق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مثل ذلك الزق سمنا  
 ان كان يساوي عشرة وان تزوجها على ما في الزق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مهر المثل  
 كذا لو كان في الزق شيء آخر من خلاف الجنس . ولو تزوج امرأة على جارية عليا لخدمتها  
 ماعاش او ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها

مثل قيمة الخادمة أو أكثر وإن كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل إلا أن  
يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة، ولو تزوج امرأة على غنم بعينها أعلن أصوا<sup>فها</sup>  
لما كان له الصوف استحسانا، ولو تزوج امرأة على الف على أن لا يرثها ولا ثقلته  
جاء النكاح بالف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة اتزوجك على أن  
أهب لك الف درهم أو على أن أهب لك عبد يهمل فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف  
رجح أن دفع البهائم اسمي فهو مهرها وإن أياها يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يزاد على<sup>الف</sup>  
ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رجح، ولو تزوج امرأة على عبد فاذا هو مدبر أو مكاتب<sup>تب</sup>  
أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد ولم تعلم كان لها قيمة العبد، رجل له على امرأة الف  
درهم من ثمن بيع فتزوجها على أن أخرج ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل رجل  
طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم راحها وقال لها زيت في مهرك لم يصح لأنها مجهولة، ولو قال رأيت<sup>جئتك</sup>  
بمهر الف درهم إن قبلت جازوا فلا لأن هذا زيادة في المهر فتوقف على قبولها، ولو تزوج  
امرأة بالف ثم حذر النكاح بالف درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بمخاخر زاده رجح  
في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزمه الألف الثانية ومهرها الف درهم  
وعلى قول أبي يوسف رجح يلزمه الألف الثانية، وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا إن على قول<sup>لها</sup>  
يلزمه الألف الثانية، وعلى قول أبي يوسف رجح لا يلزمه، وذكر عصام الدين رجح أن عليها الفين  
ولم يرد كرفيه خلافا، وذكر شمس الأئمة الحلو أنه رجح في شرح الحيل إذا جدد النكاح في المنكوح<sup>حة</sup>  
وروى عن أبي حنيفة رجح أنه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة<sup>رجح</sup>  
في شرح النكاح قال مولى سارض وينبغي أن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظا ولو ثبتت  
الزيادة إنما تثبت في ضمن النكاح فاذا المرصع النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه، ولعل الوفاة  
تشيأ بالف ثم باعه بالف خمسمائة كان البيع الثاني فسحا للبيع الأول والزيادة في الثمن والزيادة

والمهر سواء. ولو أمكن أن يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل <sup>شئاً</sup>  
ولهذا لو كان النكاح الأول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر <sup>هت</sup> امرأة و  
مهرها من زوجها ثم إن الزوج اقربين يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من مهر تكلموا  
في ذلك. قال الفقيه أبو الليث رح يصح إقراره إذا قبلت ويحمل على أنه زاد في مهرها  
والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا يصح من غير  
قبول المرأة. رجل قال لامرأته إن أقررت بمهر ك فانت طالق ثم أراد أن يقر وهو صحيح  
فإن المرأة تبسح شيئاً من مالها بمقدار ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر <sup>نفسه</sup> على  
لها بشئ من البيع فلا يثبت في يمينه. وإن كان الزوج مريضاً أحيلة له في ذلك. رجل قال لامرأة أبر  
من مهر ك حتى أهلك فإمرأته وإبنة الزوج إن يهب لها شيئاً قال نصير رح لا يبرأ الزوج عن المهر  
رجل تزوج امرأة بالف لم يأن كل ألف موجد أن كان الأجل معلوماً صح التأجيل وإن لم  
يكن لا يصح إذا لم يصح التأجيل يؤخر الزوج بتججيل قد رما يتعارفه أهل البلد فيؤخذ  
منه الباء بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباء ولا يحبس. ولو أن  
أخاه اختار ثأداً من أبيهما فتزوج الأخ امرأة ببنت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم  
ترض الأخت بذلك قالوا يقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فإن وقع ذلك البيت <sup>نصيب</sup> في  
الأخ كان البيت للمرأة بمهرها. وإن وقع في نصيب الأخت فلمرة قيمة البيت في تركة الزوج كما  
لو تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج. وإن كان  
الأخ تزوج امرأة على مال ثم أعطاهما بذلك المال بيتاً بعينه من تلك الدار والمسئلة بحالها بطل <sup>البيع</sup>  
ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا الرجل زوجته فلانة بالف درهم على أن  
مائة منها للشورضيت المرأة جاز النكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء. رجل تزوج  
امرأة نكاحاً فاسداً على خادمه بعينها فاعتقها قبل أن يدخل بها فاعتق باطل وإن اعتقها بعد ما

دخل بها جاز العتق رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى اجل معلوم فاعطاها قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع عن اخذ القيمة قال محمد بن صالح هذا ان كل ما جاز السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما يخرج فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز زيادة الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة لان المكيل والموزون يصلح مهر او منما من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف وان صلح مهرها لان الثوب يتعين بالتعيين فكان نزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان له ان يعطي القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم واكمل القاضي لها عشرة قال محمد بن صالح لا يحث في ميسره وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها رجل قال لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت ما تزوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك تزوجتك نفسي جاز وكذا لو سكت الزوج واقترا ثم قالت المرأة صدقت قد تزوجتك نفسي على الف كان جائزا رجل قال تزوجت منك وهي امة له معرفة قال محمد بن صالح لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والكناح بالطل رجل قال لامرأة اتزوجتك على ناقة من ابلي هذا قال ابو حنيفة رج لها مهر مثلها وقال ابو يوسف رج يعطيها ناقة من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان ينقدها ما تيسر له والناقية السنة كان الالف كذا السنة الا ان تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شيء او كله فتأخذ رجل تزوج امرأة على بيت وخدم طل ابو حنيفة رج لها ثمانون دينار اقيمة الخادم اربعون واربعمائة البيت وقال ابو يوسف ومحمد بن صالح لا يقدر بالاربعين ويعتبر فيه قيمة الغلاء والخص والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة وسعى لها شيئا و اشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال ابو حنيفة رج انكنا حلالين فلها مثل الذي سعى وان كانا حرامين او كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري كمالا تزوج امرأة على هذا

من البخل فاذا هو طلاء فله مثل الدن من الخل. وإن كان فيه خرفاها مهر المثل. وإن كان المسمى حراما والمثل إليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله. والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المثل إليه. ولو قال تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزيرا وليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الإشارة. رجل تزوج ابنته فقال اشهدوا لي زوجت فلانة من فلان بالف درهم على أن علي من مائة الف درهم وعلى فلان يريد به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الأب بالف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرؤ بالضمان عنه فاذا أخذت المرأة من أبيها أو من ميراثه الفلكن للأب أو لورثته أن يرجعوا بذلك على الزوج. ولو قال اشهدوا لي زوجت ابنتي فلانة من فلان بالف درهم من مائة فقال الزوج قبلت جازا النكاح والضمنان على الأب. رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم. ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن يكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على الف درهم الف منهما تركت لله وللرجم فقال الزوج قبلت فله الف درهم. رجل تزوج ابنته من رجل على أن أبرأ الزوج الأب من دينه الذي له عليه. أو زوجت الابنة نفسها على أن أبرأ الزوج أباهما من دينه وهو كذا فالبراءة جائرة ولها مهر مثلها. وكذا لو قالت علي أن تبرأه وذلك مهر. رجل تزوج امرأة على عبدها ذكر في النوادر أن لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لأن ثمة لولها صاحب العبد كان للعبد مهرها وهما عبد المرأة لا يصير مهرها. إذا تزوج الرجل امرأة بالف على أن تبرأ المرأة عليه الفاجاز النكاح ولها مهر مثلها. كما لو تزوجها على أن لا مهر لها. ولو تزوج امرأة على أن يهب الزوج لأبيها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لأبيها الف أو لغيره. فإن وهب كان له أن يرجع في الحبة ولو تزوج امرأة على أن يهب لأبيها الف درهم فالف مهرها. فإن طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الف إلى الأب رجع عليها نصف الف وهي الواهبة. رجل تزوج

عبد امرأة بالف درهم ثمانية وتسعون درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة  
بمهرها ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد  
لرجل آخر دين الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة بين الغريم وبين  
المرأة يصرف قيمها الغريم بالف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بها  
من دينه اذا عتق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكت بمقدار مهر المثل  
اواقل وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم  
للزوج فحكم بمقدار مهر المثل او اكثر جاز وان حكم باقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا بضا  
المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقدار مهر المثل  
جاز حكمه وان حكم باكثر من ذلك لم يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل  
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجتك على دراهم ولم يذكر العدة  
كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الف  
كان لها الف درهم لان النقصان عن الف لم يصح لمكان الجمالة فصار كانه تزوجها  
على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد رج لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة  
بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والنفقة اذا تزوج بذات  
رحم محرم منه نحو الام والبنت والاخت والعممة والخالة او تزوج با امرأة ابية او ابنة  
ودخل بها لاحد عليه في قول ابي حنيفة رج وعليه مهر مثلها بالغام بالغ وقال ابو يوسف  
محمد والشافعي رج ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم  
كان عليه المهر لاحد عليه اذا تزوج امرأة على الف الى سنة كان لها الف بعد  
سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول ابي حنيفة ومحمد رج  
وقال ابو يوسف رج او لا كما قال ابو حنيفة ومحمد رج ثم رج وقال لها ان تمنع نفسها

حتى يوفيهما عشرة دراهم ثم يرجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيهما كل المهر اظن ان الخطر  
 البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئين احدهما مال والاخر ليس بمال  
 لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلدة ونحو ذلك ولم يف بالشرط  
 كان لها مهر المثل. ومهر المثل معتبر بنساء عشرين عاماً من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات  
 وعلمات الاب من كانت مثلهما في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد  
 وقال ابن ابي ليلى ربح مهر المثل يعتبر بقوم من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم  
 طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

### فصل في المتعة

المتعة ثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من نصف  
 مهر مثلها كان لها المتعة لايزاد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر اثم  
 فرض لها الزوج او القاضيه مهر اثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد  
 وابي يوسف الاخر. وقال ابو يوسف او لاو الشافعي ربح لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم  
 لها مهر او كف رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسي في فان دخل بها الزوج يؤخذ  
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها روجب المتعة لا يؤخذ الكفيل بالمتعة. ولو اخذت  
 المرأة بالمسي او بمهر المثل رهنا جاز فان اخذت رهنا بالمسي وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول  
 ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها بهلاك الرهن  
 اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد مطلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية  
 نصف المهر ويهلك النصف الباقية امانة. كما لو وهب الميراث من الدين من الراهن ثم هلك  
 الرهن عندنا يهلك امانة وعند زفر ربح يهلك مضمونا بالدين. هذا اذا كان رهنا  
 بالمسي. وان كان رهنا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن

يسقط عنها قدر المتعة. وَأَنْ هَلَكَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَنْ هَلَكَ قَبْلَ أَنْ تُحْدِثَ الْمَرْأَةُ حَبْسًا بِالْمَتْعَةِ  
 قال أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ أَمَّا هَـذَا وَلَهَا الْمَتْعَةُ عَلَى الزَّوْجِ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ قَوْلُ  
 مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ يَهْلِكُ بِالْمَتْعَةِ وَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ. وَأَنْ أَحْدَثَتْ حَبْسًا  
 بِالْمَتْعَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ تَرَهَّلَ الرَّهْنُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللهُ أَخْرَأَ هَـذَا بِمِثْلِ الْمِثْلِ فَلَزِمَ هَـذَا رَدُّ هَـذَا  
 يَنْقُصُ عَنْهُ الْمَتْعَةُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللهُ الْأَوَّلُ يَهْلِكُ بِالْمَتْعَةِ وَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى  
 صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ. أَذَا وَقَعَتِ الْفُرْقَتَيْنِ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَعَلَّ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ كَالرُّدَّةِ وَتَقْبِيلُ  
 ابْنِ الزَّوْجِ وَخِيَارُ الْبُلُوغِ مِنْ قَبْلِ الْغُلَامِ أَوْ الْمَرْأَةِ وَخِيَارُ الْعَتَقِ أَذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ أَمَةً أَوْ مَكَاتِبَةً زَوْجَهَا  
 مَوْلَاهَا بِإِذْنِهَا هِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ كَبِيرَةٌ تَرَعَّقَتْ وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا يَسْقُطُ كُلُّ الْمَهْرِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ وَكَذَا  
 لَوْ كَانَتِ أَمَةً فَتَقَلَّتْهَا مَوْلَاهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا عَمَلًا أَوْ خَطَأً يَسْقُطُ كُلُّ الْمَهْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ  
 قَالَ صَاحِبَاهُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ وَلَوْ قَتَلَتِ الْأَمَةُ نَفْسَهَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ رَايَتَانِ  
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ. وَلَوْ أَبْقَتْ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللهُ لِأَصْلِهِ  
 لَهَا الْمَقْتَضَرُ. وَلَوْ قَتَلَتِ الْحُرَّةُ نَفْسَهَا لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ عِنْدَ نَاحِلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَالْمَجُوسِيَّةِ  
 أَذَا كَانَ فِي نِكَاحٍ مَجُوسِيٍّ فَاسْلَمَ الزَّوْجُ وَابْتِ الْمَرْأَةُ الْإِسْلَامَ يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَيَسْقُطُ كُلُّ الْمَهْرِ  
 فَصَلَّ فِي حَبْسِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا بِالْمَهْرِ

أَذَا زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ وَلَهَا مَهْرٌ مَعْلُومٌ كُلُّهُمَا أَنْ تُحْبِسَ نَفْسَهَا لِاسْتِيفَاءِ الْمَهْرِ فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ  
 يَجِبُ الْبَعْضُ وَيَتْرَكَ الْبَاقِي فِي الذِّمَّةِ إِلَى وَقْتِ الطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ كَمَا هُوَ عَرَفُ دِيَارِنَا كَانَ لَهَا  
 أَنْ تُحْبِسَ نَفْسَهَا لِاسْتِيفَاءِ الْمَجْلُ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ بِالْفَارْسِيَّةِ دَسْتِ يَمَانٍ وَلَيْسَ  
 لَهَا أَنْ تَطَالِبَهُ بِكُلِّ الْمَهْرِ فَإِنْ بَدِنَا وَقَدْ رَجَعَتْ يَجِبُ ذَلِكَ وَأَنْ لَمْ يَبْدِنَا شَيْئًا يَنْظُرُ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْإِ  
 الْمَهْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ كَمَا يَكُونُ الْمَجْلُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَهْرِ فَيَجِبُ ذَلِكَ  
 مَجْلًا. وَلَا يَقْدَرُ ذَلِكَ بِالزَّوْجِ وَلَا بِالْحَبْسِ. وَأَمَّا يَنْظُرُ إِلَى الْمُتَعَارِفِ لِأَنَّ الثَّابِتَ عَرَفًا

كالثابت شرطاً. وإن شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل معجلاً ويترك العرف. وإن كان لبعض معجلاً وأداءه كان له أن يدخل بها إلا أن الدخول بعد أداء المعجل مشروط عرفاً فيعتبر بما لو كان مشروطاً نصاً. وإن كان كل المهر مؤجلاً وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله فإن لم يدخل بها حتى حل الأجل وكان له أن يدخل بها قبل إعطاء المهر ولو تزوج امرأة بمهر معجل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها. وكذا لو كان البعض معجلاً كان لها أن تخرج قبل أداء المعجل وبعد أداء المعجل ليس لها أن تخرج إلا بإذن الزوج صغيرة تزوجت فلهت الزوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق أمساكها قبل النكاح أن يردها إلى منزلها ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها إلى من له حق القبض لأن منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بإبطال الصغيرة وكذا الرجل إذا زوج ابنة أخيه وهي صغيرة وسلمها إلى الزوج قبل قبض الصداق كان له أن يمنعها من الزوج لأن العم لا يملك تسليمها إلى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمه. إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد بغير إذنها كان ذلك قبل إيفاء المهر لا يملك. وله ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال أبو القاسم الصفار رحمهم الله لا يملك نقلها من بلد إلى بلد وإن أوقاها مهرها. وبه أخذ الفقيه أبو القاسم لأن الزمان قد فسد يخاف عليها من الضرر في الغربة ما لا يخاف عليها في عشتريتها وله أن يخرجها من مصر إلى القرية ومن القرية إلى مصر ومن القرية إلى القرية لأن النقل إلى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة إلى محلة. رجل زوج ابنته الصغيرة كان له أن يطالب الزوج بالمهر وليس له أن يطالبه بالنفقة إذا كانت لا تطيق الرجال ولا تحمل الجماع لأن النفقة جزاء الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج. أما المهر يبدل البضع وقد ملك بضعها فيطالب

به امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج  
 فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه برئ بدفع المهر الى الام .  
 وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام  
 اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفـع  
 الى اجنبي . وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد اب الاب والقاضي لان غيره هؤلاء لا يملك  
 التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقداً بحكم الولاية والوكالة  
 تجل زوج ابنته وهي بكر او صغيرة وتطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج  
 مقرباً بالنكاح والمهر ومقرباً به لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة  
 ولا يشترط احضار المرأة عندنا . ولو وهب الزوج لها مائة او بعث اليها مائة لم يكن قبض  
 الاب قبضاً لها وكان للزوج ان ياخذ ذلك من الاب . وان كانت المرأة بالغة ثيباً او كانت  
 بكر او كان الزوج جاحداً لم يكن للاب ان يخاصم الزوج الا بوكالتها . فان قال الزوج دخلت  
 بها فليس لك ان تأخذ الصداق الا بوكالتها وانكر الوكالة وقال الاب لابل هي بكر في منزلي  
 ولا بينة للزوج وتطلب من القاضي تحليف الاب على العلم بذلك عن ابي يوسف رحمه الله يحلف  
 لان الاب لو اقرب ذلك صح اقراره على نفسه ويبطل خصومته فيحلف . وذكر الخصاف  
 في ادب القاضي انه لا يحلف لانه لا يدعى على الاب شيئاً فلا يحلف الاب . كالوكيل بقبض  
 الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قد اوفيتني واراد ان يحلف المؤكل  
 ليس له ذلك فان قال الزوج انه ياخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تصادقا ان البنت  
 صغيرة ولا تحتمل الجماع أمر الزوج بدفع الصداق الى الاب ولا يلتفت الى كلام الزوج . وان  
 قال الاب هي كبيرة لا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يريد اخذ الصداق  
 من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهزها به

الزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضى يأمر الزوج بدفع الصداق الى الأب لان العادة  
 جرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عرفاً كالثابت شرطاً الا انه ياخذ من  
 الأب كفيلاً بالمهر حتى لو سلم البنت اليه برئ الكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتوسل  
 الزوج الحق به باخذ المال من الكفيل لان الأب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت  
 لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة. وان كانت الخسومة بين الأب والزوج <sup>فمصر</sup>  
 والزوج في مصر اخر كان عقد النكاح ثمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصا ثم <sup>انتقلت</sup>  
 المرأة الى مصر اخر بان كانت الخسومة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الأب انا  
 اخذ الصداق فهنا واسلمها اليها بالبصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع الصداق  
 الى الأب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثمه ولا يجب على الأب حمل المرأة الى زوجها  
 رجل زوج بكر بالغة برضاها بمهر مسي ثم اخذ بالمسي ضيعة فاخبرت بذلك فردت  
 اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح رد هالائه لما كان  
 متعارفاً كان ذلك قبض المهر والأب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفاً لا يجوز  
 اخذ الضيعة عليها لانه شري الضيعة بما لها والأب لا يملك الشراء على البالغة وفي بلادنا  
 اخذ الضيعة متعارف في الراساتيق لانه المصير واخذ السود مكان البيض او على العكس  
 بمنزلة اخذ الضيعة لا يملك اذا الريكن متعارفاً وفي الاثر ان اخذ الدواب بالمسي متعارف  
 كما اخذ الضيعة في الراساتيق. هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فاخذ الأب بالمسي ضيعة  
 باضعاف قيمتها ان لم يكن ذلك متعارفاً في ذلك الموضع لا يجوز فعل الأب عليها لانه لا يملك <sup>الشراء</sup>  
 عليها باضعاف القيمة. وان كان ذلك متعارفاً جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسي رجل قبض  
 صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصداقه الزوج وكذبته الابنة. قالوا ان كانت بكر  
 لا صداق الأب الاسنة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك

الرد عليه. وإن كانت ثيبا كان القول قول الأب لأنه لا يملك قبض صدق الثيب. فإذا دفع  
 الزوج إليه كان أمانة في يده والمودع إذا ادعى رد الوديعة كان القول قوله. رجل تزوج ابنته  
 الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى  
 أبيك حال صغرك وصدقه الأب لا يضح إقرار الأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق  
 في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به. ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على  
 الأب لأن الزوج اقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه. كالوكيل  
 بقبض الدين إذا اقرب قبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب. ولو كان الأب  
 حين قبض المهر من زوجها قال أخذ منك على أن أبرأك من ابنتي والمسئلة بما لها كان للأب  
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل بقبض الدين إذا قال للمدين  
 أخذ منك على أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من  
 المدين كان للمدين أن يرجع ذلك على الوكيل. أمراة سلمت نفسها إلى زوجها قبل  
 استيفاء المهر ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة ر. وقال  
 أبو يوسف ومحمد ر. ليس لها أن تمنعه من الوطء. وأشبهت الروايات عنهما في <sup>مستأن</sup> الاستناع  
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار ر. لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها  
 وقد ذكرنا. أمراة ماتت فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحتها وقالت الورثة لأب  
 وهبت في موضعها الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا ر. القول قول الزوج وذكر  
 في وصايا النجاشي الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم أنكروا سقوط  
 الدين ولأن العدة حادثة في حال الأقرب الأوقات. أمراة طالبت زوجها بمهرها  
 فقال الزوج مرة أوغيتها مرة قال أديت لأبيها قالوا لا يكون متناقضا لأن الأداء  
 إلى الأب وهو يقبض للبنت بمنزلة الأداء إليهما. أمراة اقترت انهما مدركة وهبت



كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة استرداد العوض ايضاً قالوا  
القول للزوج في متاعه لأنه انكر التملك وللرأة أن تسترد ما بعثت لأنها تنعم بها بعثت  
عوضاً للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضاً فكان لكل واحد منهما أن  
يسترد متاعه. وقال أبو بكر الأسكاف إن صرحت حين بعثت أنها عوض فكذلك  
وإن لم تصرح بذلك لكنها حسبت وتوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت  
نيةها رجل خطب ابنة رجل فقال أب البنت بلى إن كنت تنقذ المهر المستهة اشهر أو  
للسنة أزوجهامك ثم الرجل بعد ذلك بعث هدلاً إلى بيت الأب ولم يقدر على أن  
ينقذ المهر فلم يزوجه منه هل له أن يسترد ما بعث قالوا ما بعث للمهر وهو قائم أوها<sup>لك</sup>  
يسترد. وكذلك ما بعث هدية وهو قائم. فأما المال والمستهلك فلا شيء له في ذلك  
أمرأة لها مائتة قالت لزوجها انفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري  
لأنك استخدت منهم قال أبو القاسم البلخي ربح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من اللهر  
رجل زوج ابنته وسلمها إلى زوجها بجهاز ثم قال كانت الجهاز عارية اختلغوا فيه قال  
بعضهم القول قول الأب لأن التملك يستفاد من جهته وإذا انكر التملك كان القول  
قوله. وقال بعضهم لا يقبل قوله الأببينة لأن الجهم غالباً يكون ملك المرأة فإذا انكر  
ذلك كان مكذباً ظاهراً. قال مؤلفنا رضي ويخبر أن يكون الجواب على التفصيل إن كان  
الأب من الأشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية. وإن كان الأب من جملة من لا يجهر  
البنات بمثل ذلك قبل قوله. فإن أراد الأب أن يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند  
بعث الجهاز انه عارية أو يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك أقرار البنت انها عارية  
في يد ما يشهد على ذلك قالوا وعلم الاحتياط في ذلك أن يشتري الأب جميع ما في<sup>شخته</sup>  
من البنت بثمن معلوم ثم انها تبزى الأب عن الثمن إن كانت بالغه لاحتمال أن

الاب كان اشترى لها بعض ذلك في صفرها فكان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي  
 تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرصه بنكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم  
 تدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه وشوة امرأة  
 في عدة الغير جاء اليها رجل فقال انا انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجي  
 نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما  
 انفق لانه انفق عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق  
 عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان  
 بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج  
 قال مولانا رضي وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة  
 الشرط والمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان  
 حراما وكذا القاذير لا يجب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا  
 لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة  
 زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها انه تمام مهر مثلها في قول ابي حنيفة خرج لان  
 عند يحكم مهر المثل امرأة ماتت فأتخت امها ما تداوت بهت الزوج الى ام المرأة بقرعة <sup>بعت</sup>  
 البقرة وانفقها في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا ان تبعت  
 اليها التذبح وتطعم من اجتمع عندها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته و  
 انقضت باذنه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعت اليها وذكر القيمة يرجع عليها لانها  
 اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذكر في الهدايا وانما يذكر ليرجع فكان ذكر القيمة  
 بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها لان  
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة استقراط الضمان قال

مولنا رض ويُنْبِغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ لِأَنَّ امْرَأَةَ تَدْعِي الْأَذْنَ بِالْإِسْتِمْلَاكِ  
بِغَيْرِ عَوْضٍ وَهُوَ يَنْكَرُ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ. كَمَنْ دَفَعَ إِلَى غَيْرِهِ دِرَاهِمَ فَاَنْقَعَهَا فَقَالَ  
صَاحِبُ الدِّرَاهِمِ اقْرَضْتُكَهَا وَقَالَ الْقَاضِي لِأَبْلِ وَهَبْتَنِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ صَاحِبِ الدِّرَاهِمِ

### فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء أخرى ومرة يتكرر بهما. أما الثالث رجل زني با امرأة  
فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالزنا لأن أول الفعل كان  
حرما إلا أن الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فإذا صار حلالا في آخره لم يجب  
الحمد بأوله فصار آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يمنع عن غرامة أو  
عقوبة فإذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد  
لأن المسمى يؤكد بالخلوة فباتما بالوطء أوله. وأما الثاني رجل قال لأمواته كلها  
تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع  
عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح  
لأنه لما تزوجها أولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول  
فإذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لأن على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق  
بالتزوج فيجب عليها العدة فإذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر  
هذا طلاق يعقب الرجعة في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح لأن عندهما إذا تزوج  
المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وإن كانت  
العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر  
فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح  
الثالث لأنها في عده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

الثالث. قال مولانا روض وهذه المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في المنكحة  
لا يلزمه مهر الثاني ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكحة ولو  
قال كلما تزوجتك فانت طلاق بان فتر زوجها ثلث مرات ودخل في كل مرة بانت منه  
بثلث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول ابي حنيفة واية يوسف ربح نصف مهر  
بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه  
وطىها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها وهي مبانة فاعتبر  
النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع عليه خمس  
مهور ونصف وعلى قول محمد ربح يجب عليا اربع مهور ونصف مهر بالانكحة الثالثة قبل  
الدخول وثلاث مهور بالوطي ثلثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها  
باشان ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول و  
مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل بها بالدخول في قول ابي حنيفة واية يوسف  
ربح وعليه استقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى باتت  
من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطاعدة ابن الزوج عندهما يجب عليه  
مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها  
قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت  
المرأة غير كفوء ودخل بها فوضع الولي الامر للقاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها  
هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزم  
عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واية يوسف ربح وعلى هذا ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها و  
ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها  
قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا ايضا

رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها نظليقة بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت  
نفسها وخرج بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا أيضا رجل تزوج  
امراة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول  
بها. وعلى هذا أيضا رجل تزوج امة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها  
في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها. وعلى هذا أيضا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل  
بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه  
مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج. واما ما يتكرر  
بالوطي رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ووطئها مرارا ثم فرق بينهما قال محمد رج  
عليه مهر واحد. واما قال ذلك لان الوطيات حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة  
النكاح الفاسد. ومنها اذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر  
واحد لان الوطيات كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر  
وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق. وفي الجارية بين رجلين  
اذا وطئ احدهما مرارا كان عليه بكل وطئ نصف مهر قال هشام رج لانه حين وطئ  
كان يعلم ان نصفها ليس له. رجل وطئ جارية ابنه مرارا كان عليه مهر واحد  
لان الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق التملك. ولو وطئ الابن جارية  
ابيه مرارا ودعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى  
الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا تكررت دعوى الشبهة  
تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة. واذا وطئ الرجل  
جارية امراته مرارا ودعى الشبهة فهذا كالوطئ جارية ابنه مرارا ودعى الشبهة  
كان لكل وطئ مهر لانه يحتاج الى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكاتبته مرارا

كان عليه مهر واحد لان سبب الكل واحد وهو قيام ملك اليمين ولو وطئ مكاتبته  
 بينه وبين آخر مرار كان عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي  
 النصف الآخر بكل وطئ نصف مهر وذلك كله للمكاتبه رجل وطئ امرأته مرارا ثم ظهر  
 انه كان حلف بطلاقها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما لو اشترى جارية ووطئها  
 مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد غلام ابن أربع عشر سنة جامع امرأة وبهي  
 نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروا ان كانت بكر او اقضها  
 يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت امة ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كانت بكر او  
 اقضها عليه مهرها وكذا المجنون رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو  
 على تلك الحال ثم اتم جماعه بعد الطلاق وقضه حاجته ثم تنحى قال محمد رج وهو واحد  
 الروايتين عن ابي يوسف رج ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان  
 اوله وأخوه حلالا لا يجب عليه الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم دخل بعد الطلاق. أما  
 اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر عليه. وعن ابي يوسف رج  
 وهو قول زفر رج يجب المهر وان لم يخرج ثم يدخل بعد الطلاق. وعلى هذا الخلاف  
 لو كان الطلاق رجعا على قول محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف رج لا يصير  
 مرجعا. وفي رواية أخرى وهو قول زفر رج يصير مرجعا. وعلى هذا ايضا اذا قال لامة  
 بعد التقاء الختانين انت حرة ثم اتم جماعه لاعقر عليه في قول محمد رج الا اذا اخرج  
 بعد العتق ثم ادخل. اخوان تزوج احدهما امرأة والاخرهما فادخلت كل واحدة منهما  
 على غير زوجها فوطئها قال ابو يوسف رج بانك عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل  
 واحد منهما امرأته نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقربا وليس لاحد همان يتزوج  
 امرأته بعد ذلك لان امرأة كل واحد منهما صارت حراما بوطئ الموطوءة ولزواج الام ان

يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يوطأ امها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها حرمت عليه بنكاح البنت. وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل وابنة تزوجا اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد منهما عقربا للتي وطئها لانه وطئ عن شبهة. وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بانت قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعتها. رجل تزوج امرأة وابنة ابنتها فادخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها. وان كان الوطئ منهما معا فلا ينبي على واحد منهما لامرأته. رجل قال لامرأته قبل الدخول طالق حين اخلوبك او قال اذا خلوت بك فانت طالق فتخللها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأكد بالخلو اذا وجد فيها مدة يقدر على وطئها ولم يوجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

### فصل في الخلو

المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وما الخلو الصحيحة والخلو الصحيحة ان يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حسا او شرعا او طبعا. اذا خلا امرأته واحدهما حريص لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل او في صوم فرض او صلوة فرض لا تصح الخلو. وفي صوم القضاء والنذور والكفارة روايتان. والاصح انه لا يمنع الخلو وصوم التطوع لا يمنع الخلو في ظاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد الزوال. وصلوة التطوع لا تمنع الخلو والحيض والنفاس يمنع الخلو لانه يمنع شرعا وطبعا. ولو كان معها نائم او اعشى لا يصح الخلو. وقيل عند ابي يوسف ومحمد رجح النائم لا يمنع الخلو ولو كان

معهما صغير لا يعقل او مغيب عليه لا يمنع الخلوة . وعند أبي يوسف رج المغيب عليه وانجس  
 يمنع وان كان معهما صغير يعقل بان امكنه ان يعبر ما يكون بينهما لا تصح الخلوة . ولو  
 كان معهما اصم او اخرس لا يصح الخلوة . ولو كان معهما جارية احدهما او امرأة له اخرى  
 كان محمد رج يقول او لاجارية الرجل لا تمنع الخلوة لان له ان يجامعها بحضرة جارية  
 او امرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية احدهما تمنع الخلوة وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف  
 رج . وعلى هذا يكره الوطى بحضرة امرأة له اخرى . ولو كان معهما كلب احدهما حكمه عن  
 الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رج انه قال كلب المرأة يمنع لانه لا يتحمل ان يكون  
 سيدته متفرشة وعسى يعقره بخلاف كلب الرجل . ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام  
 وقيل في الليل يصح الخلوة في المسجد كما في الحمام . ولا يصح الخلوة في الطريق المجادة فان  
 حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوة في الظاهر ولو  
 دخلت على الرجل امرأته ولم يعرفها او دخل الرجل على امرأته فمكث ساعة ثم خرج ولم يعرفها  
 اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث رج لا يكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها . ولا يصح  
 الخلوة في صلاء ليس بقرينهما احد اذا لم يأمن بمرور انسان . وكذا لو خلا على سطح ليس  
 بجوانبه ستر او كان الستر رقيقا او قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهما لا يصح  
 الخلوة اذا خافا اطلاع الغير عليهما فان امنا عن ذلك صححت الخلوة . ولو خلا بهما في محمل  
 عليهما قبة مضمومة ليلاهنهما ران امكنه الوطى صححت الخلوة . ولو خلا بهما في بيت غير  
 مسقف او في كرم صححت الخلوة في الظاهر . وكذا لو خلا بهما في مفازة صححت الخلوة كما في المحمل  
 ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلا بهما لا تصح الخلوة في السيوتات الثلاثة او الاربعة  
 واحد بعد واحد اذا خلا بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد  
 ان يدخل عليهما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة . وكذا لو خلا بهما في بيت من

دار البيت باب مفتوح في الدار اذا ادا ان يدخل عليهما غيرهما من المحارم او النجاسات  
 بدخل لا تنصح الخلو. ولو اجتمع مع امرأته في الخان على رواق والناس يعود في سفل الخان  
 لو نظروا اليهما يقع بصرهم عليهما لا يصح الخلو. <sup>مريض حتى</sup> بامرأته وادخلت عليه في  
 بيته هو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخير الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها  
 وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم. وان علم الزوج وهو يقدر  
 على وطئها صحت الخلو وكان عليه كل المهر <sup>خلوة عشرين</sup> صحيحة. وكذا خلوة المحبوب  
 في قول ابى حنيفة <sup>في</sup> الرقيق يمنع الخلو لانه بمنع الجماع. وذكر في طلاق الاصل ان العدة  
 تجب على الرقاء <sup>في</sup> المهر ولا يصح خلوه <sup>في</sup> الغلام الذي لا يجماع مثله. ولا الخلو <sup>بصغيرة</sup>  
 لا يجماع مثلهما. وفي كل موضع صحت الخلو لو طافها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت  
 الخلو كان لها كل المهر وان اقرت المرأة انه لم يجمعها فظاهر الرأية. الكافر اذا خلا  
 بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلو. ولو اسلم الكافر وامرأته مشركه فخلوها لا تنصح  
 الخلو. وفي كل موضع صدقت الخلق مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها  
 العدة استحسانا. وان كان عام اعين الجماع حقيقة لا تجب العدة. اذا قال ان تزوجت  
 فلانة فخلوت بها فهي طالق فتزوجها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا ذلك <sup>اعلى بالصواب</sup>

### فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند ابى حنيفة ومحمد رجع بحكم  
 مهر المثل. فان شهد لأحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر.  
 فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او قل كان القول  
 قوله مع اليمين بالمهما تزوجها بالف درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت  
 وأيهما اقام البينة قضيه. وان اقاما جميعا فببينتهما وان كان مهر مثلها

المعين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فان نكلت ثبت  
 الالف وان حلفت فلها الفان الف بالتسمية لا خيار للزوج فيها والالف بحكم مهر  
 مثل له الخيار فيها ان شاء ادى من الدراهم وان شاء ادى من الدنانير وايهما  
 قام البينة يقضه ببينة وان اقاما جميعا يقضه ببينة الزوج. وان كان مهر  
 مثلها الف وخمسائة تحالفان نكل الزوج لزومة الفان بطريق التسمية وان  
 نكلت هي يقضه بالف وان حلفنا جميعا يقضه بالف بطريق التسمية وخمسائة  
 حكم مهر المثل. ونجيز الزوج في الخمسمائة وايهما اقام البينة قبلت بينته. وان  
 قاما البينة يقضه بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة بطريق  
 مهر المثل. وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد  
 حكم بمتعة مثلها فايهما شهدت له كان القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر  
 ان كانت المتعة بينهما تحالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير  
 قول قول الزوج مع يمينه وقال ابو يوسف رج القول قول الزوج في الوجه كلها الا ان يأتى  
 نكح مستنكر ويختلف في المستنكر. قال الحسن بن زياد رج المستنكر ان يكون مهر مثلها  
 شرة الف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي المستنكر  
 يقول الرجل تزوجتها بنكح او خنزير وقال بعضهم المستنكر ان يدعى الزوج النكاح بما  
 يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد. وان اختلفا في اصل التسمية احدهما يدعى  
 سمية المهر والاخر ينكر كان القول قول المنكر ويقض لها بمهر المثل وهذا وما لا يختلف  
 زوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وان مات احدهما واختلف الحي وورثة الميت  
 هذا وما لا يختلف الزوجان في جيوتهما سواء وان ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في  
 رج المسمى قال ابو حنيفة رجحه الله القول قول ورثة الزوج قل اوكثر وقال ابو يوسف

رج القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشيء مستنكر. وقال محمد ح يحكم مهر المثل وان  
وقع الاختلاف بين وراثتهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضه  
لها شيء في قول ابي حنيفة ح. وقال ارج يقضه مهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما ولو تز  
على عبد بعينه وملك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمة كان القول للزوج. و  
كذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب  
كان القول قول الزوج. وكذا لو تزوجها على ابريق فضة او ذهب فهلك قبل التسليم  
واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه  
وقيمة عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم  
العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمة عشرة فلها ثوب ودرهم ولو كانت قيمة  
الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خیرت المرأة ان شاء  
اخذت الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد. ولو قالت المرأة  
تزوجتني على عبد ك هذا وقال الرجل تزوجتك على امية هذا وهي ام المرأة واقاما  
فالبينة بينة المرأة لان بينتهما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير <sup>تعتق</sup>  
الامة على الزوج باقراره. ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت <sup>البينة</sup>  
بينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على  
رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك بينة انه  
تزوج ابنتها على رقبتهما فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهرها <sup>بسع</sup>  
والد ان للزوج في نصف قيمتهما. ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة  
انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم يقضه القاض  
ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثمان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضيه يبطل القضاء الاول ويقضيه بان الاب هو المهر  
ولو كان الزوج يدعى انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك واقام البينة وادعى  
المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضيه ببينة الاب والزوج وجعل  
الاب صدقاً واعتقه من مالها وجعل ولداً لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها  
بمائة دينار كانت البينة بيينة المرأة ويقضى القاضيه لها على الزوج بمائة دينار ويجعل باها  
حراً من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قضيه به للمرأة لان الاب كان حراً باقرار الزوج  
قبل ان يقضى بعقه فانما قضى القاضيه بالولاء دون العتق ولذلك بطل الولاء ببينة المرأة  
بعد ذلك والله اعلم بالصواب

### فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت

اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد رح اذا اختلف الزوجان  
في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكن فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرة  
بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما  
اشبهه فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء  
والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على  
ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفراش والشاة والستور فهو للرجل  
الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وقال ابو يوسف رح للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجال  
ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل  
عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون  
للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي للرجل وهو المشكل للجهنم ما هو الرجل قال  
ابو يوسف رح الحكم بعد موت احد ما هو الحكم في حيوتها وان كان احد هما حراً والآخر

مملوكا محجورا كان او مازونا او مكاتبيا كان المتاع كله للحرمينهما ايهما كان. وقال صاحباه  
 رح ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان مازونا او مكاتبيا فالحجواب فيه كالحجواب  
 في المحرين. ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء  
 لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء  
 وذكر في البعض فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو  
 وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان  
 فيه ملك الزوج او ملك المرأة. ولو كان غير الزوج في عيال احد بان كان الابن في عيال  
 الاب او الاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتبا الذي يعول في  
 قولهم كذلك ذكر في الكيسانيات ونواد رابن رستم. ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف  
 في المتاع بينه وبينهن فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما. وان كانت  
 كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين زوجها  
 على الوجه الذي ذكرناه في الزوجين لا يشارك بعضهم بعضا في ذلك لانه لا يد لواحدة  
 منهن على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الا ببينة. ولو ادعت المرأة بمتاع  
 انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة. ولو مات الزوج فقال وارثه المرأة  
 قد كان والدي طلقك، ثلثا في الصحة واراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا  
 بالبينة ويكون المتاع لها في قول ابي حنيفة رح لان عند المشكل للحي منهما فيكون القول  
 قولها مع بيمينها بالله ما تعلم انه طلقها. فان تكلمت او اقرت كان المشكل للوارث كالوفاة  
 الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة  
 كان المشكل للوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد. وان مات قبل انقضاء  
 العدة كان المشكل للمرأة في قول ابي حنيفة رح لانها تراث فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة مالو

مات الزوج قبل الطلاق. وأن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى أنه له كان القول في ذلك قول الزوج. وأن أقامت المرأة البيعة أو أقامت جميعا يقضي ببيعة المرأة لأنها خارجة معني. ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة أقامت المرأة البيعة أن الدار لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل البيعة أن الدار له والمرأة تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولعرقم بيعة أنه حر فأنما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا ينكح بينهما لأن المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضي بالرق. وإذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل أقام البيعة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل وينكح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لأننا ما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضي بالدار لها. كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وإلى يوسف رج. وأن أقامت البيعة يقضي ببيعة للمرأة. ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البيعة يقضي به للزوج. ولو اختلفا في هذه المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البيعة أن المتاع لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل البيعة أن المتاع له وأنه تزوج المرأة بالف ونقد هافاته يقضي بالرجل أنه عبد المرأة ويقضي لها بالمتاع أيضا كما قلنا في الدار وإن أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل يقضي له بالحرية وبالمرأة والمتاع أيضا لأنه في متاع النساء يحتاج إلى البيعة. وأن كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضي بحرية ويقضي له بالمرأة أيضا ويقضي بالمتاع للمرأة لأن بيعة المرأة في المشكل أولها خارجة. إذا غرلت المرأة قطن زوجها ما تخم اختلفا في الغزل قبل الفرقة أو بعد هافا المسئلة على وجوه. أما أن أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل ولم يأذن لها ولم ينهها فإن أذن لها بالغزل أن قال اغزليه في كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه لأنه لما أمر بالغزل ولم يبدكر لها اجرا كان ذلك استعانة منها. وإن ذكر لها اجرا

ان سمى لها اجرا معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العمل غير مستحق عليها  
 باجر معلوم. وان ذكر اجرا مجهولا او شرط ان يكون الغزل او الكرواس لها كان الغزل  
 للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى  
 قفيز الطحان. وهو كما لو دفع غزلا الى حائك ينسجه بالنصف. وان اختلفا  
 في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه  
 لانه انكر الاجارة والاجر. ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها  
 لانه تبرع عليها بالقطن. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لوقالت  
 لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته  
 فيكون القول قوله مع اليمين. ولو قال لها اغزليه ليكون الغزل لها كان الغزل للزوج  
 ولها اجر المثل وقد ذكرنا. ولو قال لها اغزليه ولم يزد عليه كان الغزل للزوج لان  
 الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له. وان نهماها عن الغزل فغزلت كان الغزل  
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن  
 كمن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الحنطة وقد  
 ان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذنه وقالت غزلته بغير اذنه كان  
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر وان حمل  
 ويثمن الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل  
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن  
 لاجل البيع. وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول  
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن  
 نائبا لدلالة كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

للزوج ولأن الزوج إذا كان يدعي بالاذن والمرأة تدعي عليه ثملت القطن وهو منكروكذا  
لو اختلعا في الكرياس فقال الزوج للمرأة دفعت اليك الخانك يا ذني لينسجه وقالت دفعت  
بعبراذ نلت كان القول قول الزوج إذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من  
ذلك الكرياس ويشتريان بالثمن امثلة لحاجتهما واتخذ بعض الكرياس ثياب  
البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرياس وما اشترى من ثمنه للرجل لأن المرأة تعمل  
للرجل فيكون ذلك للرجل الأشياء اشترى لها وسمى عند الشراء أو علم عادة أنه اشترى  
لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع العامرأته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها حاجاتها  
من الدار وغيره قول اشترى بها قطن او غزله وكانت تشترى او غزله ثم تبيع وتشتري بها الثمن للبيت <sup>والله اعلم</sup>  
الامثلة للمرأة لأنها اشترت من غير توكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مشتري لنفسها

### فصل في دعوى النكاح

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فمحمد فانه يستحلف بالله ما هي بزوجة لي وان هي  
زوجة لي فهي طالق بائن أما الاستحلاف فلان على قول ابي يوسف ومحمد رج يستحلف  
على النكاح والقوى على قولهما واجمعوا على انه يستحلف على النكاح بعد الطلاق <sup>من</sup>  
والاوت لاجل المال وانما يستحلف على هذا الوجه لأنها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح  
بمحجوبه فاذا حلف تبقي معطلة وقال بعضهم يستحلف على النكاح فاذا حلف يقول القائل  
فرفت بينكما رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات  
الشهود ليس للزوج ان يستحلف المرأة في قولهم لان الاستحلاف شرع لرجل النكاح  
ولو اقرت المرأة بنكاح الاول لا يصح اقرارها على الزوج الثاني فلا يستحلف لكن يحلف  
الزوج الثاني فان حلف انقطعت الخصومة وان نكل الزوج الثاني صار مقرارا بنكاح الاول  
فح يستحلف المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الاول وان نكلت يقضي بها الاول.

رجلان ادعىا نكاح امرأة وحدث لهما فإيهما أقام البينة يقضيه له فإن أقام البينة  
وليس فيه يد أحدهما تبطل البينة لأن النكاح حالة الحيوة لا يحتمل الشراكة  
وليس أحدهما أول من الآخر. وإن أقام كل واحد منهما البينة أنها له وكانت المرأة  
في يد أحدهما يقضي بها لصاحب اليد. وكذا لو أقام البينة وادعى أحدهما الدخول  
وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضيه له. وإن أقام كل واحد منهما البينة على  
النكاح والدخول لا يقضي لأحدهما وإن ادعىا النكاح ووقت أحدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت  
فهو أول وإن وقت أحدهما ولم يوقت الآخر إلا أن المرأة في يد الذي لم يوقت يقضيه لذي اليد. وكذا لو  
وقت أحدهما ولم يوقت الآخر إلا الذي لم يوقت أقام البينة على النكاح والدخول كما  
هو أول وإن وقتا واحد هما السابق فالأسبق أول على كل حال. وإن أقام البينة على النكاح ولم  
يؤثقا فاقرت هي لأحدهما يقضي للمقر له. وإن أقام البينة على النكاح والمرأة تقر لأحد هما  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضي للمقر له لأن الأمر قبل البينة يبطل بينة الآخر فلا يقضي  
بالأقرار بعد البينة. وقال بعضهم يقضي للمقر له لأن إقرار المرأة لأحدهما بمنزلة اليد  
ولو أقام البينة وهي في يد أحدهما يقضي لصاحب اليد. ولو كانت المرأة في يد أحدهما  
فشهد شهوده أنها امرأته أو شهدوا أنها منكوحته وحلاله وشهود الآخر شهدوا  
أنه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينة ذي اليد لأن بينة ذي اليد إنما ترجع على بينة  
الخارج إذا شهد وأعلى السبب أما إذا شهد وأعلى هذا الوجه كان هذا بمنزلة  
الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بينة ذي اليد. وقال بعضهم تقبل لأن شهادة  
الشهود أنها امرأته أو منكوحته وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لأن المرأة لا تصير  
منكوحة وحلاله إلا بسبب معين وهو النكاح والحكم إذا تعلق بسبب معين كان  
ذكر الحكم وذكر السبب سواء. بخلاف الملك لأن الملك يثبت بأسباب كثيرة وليس

بعضها يادله من البعض فلا يتعين السبب. رجل ادعى نكاح امرأة وهي نكاح فشهد  
الشهود وانها امرأته. وقضى القاضي بها ثم جاء آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت  
إلى الثانية لأن القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم يظهر خطأه بيقين وذلك بأن يوقت الثانية وقتا  
يكون قبل الأول. ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة وقد كان دخل بها أحدهما وهي في  
بيت الآخر. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح صاحب البيت الأول. ولو ادعى  
زيد وعمرو نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رح  
يقضه لزيد وعليه الفتوى ثم قال أبو يوسف رح فان سألتها القاضي وقال من زوجك فقالت  
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضيه بها للعمرو وقال استحسن ذلك في  
جواب المنطق وكذا في البيع. وكذا لو قال رجل لأختين فاطمة وخديجة تزوجت  
فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رح يقضيه بنكاح فاطمة. ولو قالت امرأة  
تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الأخر منذ سنة فهي  
للذي اقربت بنكاحه أمس. ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي نكحت  
قال أبو يوسف رح اسأل الشهود يا أيهما بدلت أقضيه به. ولو قالت تزوجتها  
جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الأمس. ولو أن رجلين  
اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضيه لهما بميراث ذرير واحد لأن  
حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو محتمل الشك. ولو مات أحد المدعين  
فاقرت المرأة أن نكاح الميت كان أو لا صح تصديقها. رجل ادعى على امرأة انها امرأته  
واقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذا الرجل آخر وذلك الرجل يهودي  
واقامت البينة على ذلك قال محمد رح يقبل بينة الزوج المدعى لأن الشهود لما  
شهدوا وعليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقارها على نفسها

. . . من بينتهما. ألا ترى أن رجلاً لو أقام البينة على رجل أنه اشترى منه  
 ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل أخرا أنه باعه منه وهو يجحد بأن  
 البينة بينه المدعي على صاحب الثوب لما قلنا. ولو قالت المرأة حين أقامت البينة  
 على الرجل أنها أمرته ادعها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة. وذلك كما مر <sup>أما</sup>  
 البينة على رجلها رجلان بالنكاح ولم يوقتا فإيهما صدقته المرأة فهو زوجها امرأة قالت  
 لرجل أنا امرأتك فقال مجيباً لها أنت طالق كان إقراراً بالنكاح وهي طالق ولو  
 قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوجة وأنت طالق فليس هذا بإقرار  
 عند أبي حنيفة ر. ح. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فانت طالق يقع  
 الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون إقراراً بالنكاح. ولو ادعى على  
 امرأة نكاحاً وأقام البينة وأقامت اخت المرأة البينة أنها أمرته وإن أباهما زوجها  
 منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعي عليها أم كذبته. ولو ادعى  
 على امرأة نكاحاً وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن اختها امرأة المدعي والرجل المدعي ينكر ذلك  
 ويقول ما هي بزوجتي فإن القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعي ولا يقضي  
 بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة ر. ح. وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على إقرار  
 المدعي بنكاح الغائبة. وقال أبو يوسف ومحمد ر. ح. يتوقف القاضي لا يقضي بنكاح  
 الشاهدة. فإن حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما ادعت اختها يقضي  
 بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها بتلك البينة التي أقامت الشا-  
 هة ويفرق بين الزوج والشاهدة. فإن أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة  
 ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة  
 فإن قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بانقضاء

عدتها وكذبته الشاهدة في طلاق الغائبة يقضيه بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة  
 وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلانها  
 ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج باحدا وابنتها فهذا وما لو ادعت  
 نكاح الاخت سواء في قول ابي حنيفة ر.ج. ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج باحدا  
 دخل بها او قبلها او مسها عن شهوة او نظر الى فرجها عن شهوة ففرق القاضي بين الشاهدة  
 وبين المدعي ولا يقضيه بنكاح الغائبة. رجل تزوج امرأة ثم اقر ان فلانا كان زوجها  
 طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة  
 ولا يفرق بينها وبين الزوج. فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضيه له بالمرأة. ويشترق  
 بين المرأة وزوجها الثاني. وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة كما قال الزوج  
 الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليهما من الزوج الاول حين اقرار الزوج الاول  
 بالطلاق وعليهما العدة من ذلك الوقت ويفرق بينهما وبين الثاني. وان صدقته في جميع ما  
 قال كانت امرأة الثاني. ولو قال الزوج كان لهما زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها  
 وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل  
 وادعى انه الزوج الذي اقربه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب به الزوج الثاني كان  
 القول قول الزوج الثاني لانهما اقربا لنكاح المعلوم منهما والله اعلم

### فصل في الشهادة على النكاح

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها مدونة  
 النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص ر.ج. وهو الدخول من  
 الزوج. وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف تتجوز  
 بالشهرة والتسامع. ولا تتجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع.

تجوز بالمهر ايضا بالشهرة والتسامع. ذكر الحاكم الشهيد ربح في المنتقى والاشهاد  
على نوعين. عرف وهو ان يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشرا  
وهو ان يشهد عند رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من  
غير استتشاءد ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند  
ابن حنيفة ربح. وعن ابي يوسف ربح اذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال  
انا عاينت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح و  
غيره ولا يكتفي فيه بشهادة الواحد. ولو راى رجلا وامراة يسكنان في منزل و  
ينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الازواج حل له ان يشهد على  
نكاحهما. ولو قلتم عليه رجل من بلدة وانتسب له واقام عنده دهر لم يسعه ان  
يشهد على نسبه حتى يلقه من اهل تلك البلدة رجلين عدلين ممن يعرفه <sup>بشهادة</sup>  
على نسبه. واذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي و  
ابهم جازت شهادته وان فسر وقال اشهد على النكاح او على النسب لاني  
سمعت ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته كمن  
راى دارا وعينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه انه ملكه  
حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد وفسر فقال اشهد سره لاني رايت في يده  
يتصرف فيه تصرف الملاك لا يقبل شهادته كذا ذكر شمس الائمة الحلواني ربح ولم  
يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسر  
واذا سمع الرجل نكاحا او موتا او نسيا ووقع في قلبه انه حق ثم شهد عند عدلان  
بخلاف ما وقع في قلبه او لا لم يسعه ان يشهد بملووق في قلبه الا ان يستيقن  
بكذبهما. وان شهد عند عدل بخلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه ان يشهد

بما وقع في قلبه أولا الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فيما يشهد به.  
 ان عاين رجل بكاح امرأة او بيع جارية او قتل عمدا و اقرار رجل على نفسه بمال ثم  
 شهد عند الشاهد رجلان عدلان ان فلانا طلق امرأته ثلثا بحضرة ثمة او ان  
 مشتري الجارية اعتق الجارية او اقربايع الجارية قبل البيع انه اعتقها او ان امرأة  
 واحدة ارضعت الزوجين في صغرهما في المحولين ثم ان المرأة انكرت النكاح وانكرت  
 الجارية ملك المشتري لا يسع للشاهد ان يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية  
 لان الشاهدين او شهدا عند المرأة بالطلاق الثلث وعند الجارية بعثتها  
 لا يجوز للمرأة ولا للجارية ان تدعيها معها. فكذا لا يحل للشاهدين ان يشهدا  
 على النكاح والبيع. وان شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية  
 عدل واحد بالطلاق الثلث وعتق الجارية لا يحل للشاهد ان يمتنع عن الشهادة  
 على البيع والنكاح

### فصل في العنين

نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل اليها النساء لا يكون  
 لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع. وان لم تعلم وقت النكاح و  
 علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة. ولا يبطل حقها بترك الخصومة وان طال  
 الزمان ما لم ترض بذلك. وكذا لو كان الرجل يصل الي غيرها من النساء والجوار  
 ولا يصل اليها كان لها حق الخصومة. واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي سأل الزوج فان  
 قال قد وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت شيئا كان القول قولها وان قالت اننا بكر  
 فالقاضي يمينها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنان للحوط. فان قلن هي ثيب كان القول قول  
 الزوج. وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها. وان شهد البعض بالبكارة

والبعض بالثيابة يورجها غير من فاذا اثبت علمه الجسول اليها المجلد انما يصير سنة طلب الرجل  
 التاجيل او لم يطلب ويشهد على التاجيل ويحتسب لذات تاريخها. وكذلك لو اقر الزوج <sup>بصل</sup> ان لم  
 اليها ابطه سنة وتكفلوا الله بوجه سنة قمرية او شمسية قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده روح الله <sup>مجدد</sup>  
 رح هذا في الكتاب. ونقوى ابن سماعة عن محمد رح في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالآ  
 وهكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والناطفي رح رجاء ان يوافقه العلاج في الايام  
 التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا التاجيل الا عند القاضي مصر او مدية  
 فان اجأته المرأة او اجأه غير القاضي لا يعتبر ذلك التاجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وایام  
 حيضها وان مرض احد هما ضا شديدا لا يستطيع معه الجماع عن به يوسف رح فيه روايتان  
 في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما وفي رواية ما يزداد على نصف الشهر لا يحتسب  
 عليه ويعوض له لذلك عوضا وما دون ذلك يحتسب وعن محمد رح لا يحتسب التهرؤ ما دونه  
 يحتسب وهو اصح الاقوال ولو هربت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحج أو  
 يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بهرهما ولم  
 آتته. وان آتته الى السج. وعمه مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست <sup>المراة</sup>  
 بحق وكان الزوج يعمل اليها يمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والافلا وان كانت <sup>المراة</sup>  
 محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان احرمت بعد التاجيل لا يحتسب على  
 الرجل ويعوض له عن تلك الايام. وان كان الزوج مظاهرا عنهما ان قادرا على الاعتناق <sup>لقاض</sup> اجله  
 سنة وان كان عاجزا عن الاعتناق امهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل. وان ظاهرا بعد  
 التاجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه. واذا مضت السنة فمات القاضي او عزل  
 قبل ان تحير المرأة ولم يغير فقد مته الى القاضي الثاني واقامت البينة بخلافنا القاضي كان اجله  
 في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبني على الاول. وان مضت السنة من

وذلك التاجيل ولم يتحصلا ما نال لا يبطل حقه وان طأوعته فالمضاجعة في تلك الايام  
 فان ناصته الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله . وان آخر الزوج انه لم يصل اليها  
 اوقاتا فابكر فنظر اليها النساء وقلن انها بكر خيها القاضي فان اختارت زوجها واقامت عن  
 مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في  
 خيار الخيرة . فان اختارت الفرقة في مجلسها يامر القاضي بالتفريق ولا يقع الفرقة  
 باختيارها فان ابي الزوج ان يفريق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها  
 البعثة . وان طاب من القاضي ان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضي . فان اجله  
 المرأة سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصم سنة  
 وكذا الشيخ الكبير ان قال لا ارجوان اصل اليها والغلام الذي هو ابن اربع عشر سنة  
 اذا لم يصل الى امرأته وله امرأة اخرى يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تخاصم  
 ويؤجل سنة . وكذا الخنثى اذا كان يقول من مبال الرجل يؤجل سنة . ولو وجدت  
 المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصبح وان طال المرض والمعنوه  
 اذا تزوج وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتاجيل  
 العنين لا يكون الا عند قاضيه مصر او مدينة فلا يعتبر تاجيل المرأة ولا تاجيل غيرها  
 رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما بعد مضى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى  
 لا خيار لها . ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيلا لم يكن لها  
 حق الخصومة . ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت القرقة بينهما ثم تزوجها ثم  
 عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين . ولو تزوج  
 امرأة ولم يصل اليها وفرق القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة  
 اخرى تعلم بحاله مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه . والصحيح ان للثانية حق

الخصومة لان الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها. ولو وجدت المرأة  
 زوجها محبوبا خيرا القاضية في الحال ولا يؤجل لان الالة المقطوعة لا تنبت فلا  
 يفيد التأجيل. فان كان خلعها حلها كل المهر في قول ابى حنيفة ربح وعليها العدة  
 اذا فارقتها. وان كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها. وان فرق  
 القاضية بينهما بعد الخلوة ثرجاءت بالولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل  
 تفريق القاضية. وفي فصل العنين اذا فرق وهو يدعي الوصول اليها فجاأت بولد  
 لاقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضية وكذا لو شهد شاهدان  
 بعد تفريق القاضية على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يبطل تفريق القاضية  
 ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على ابطال تفريق القاضية ولو  
 وجدت المرأة زوجها محبوبا وهي رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فاقامت  
 معه زمانا وهو يرضى جمعها كانت على خيارها. واذا قالت المرأة هو محبوب والزواج  
 ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر بمس وراء الثوب ولا يكشف  
 عورته. وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضية امينا لينظر الى عورته فيخبره بحاله  
 لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة. رجل تزوج امرأة وكان ياتيها فيمادون  
 الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذا للزمانا  
 وهي بكر او ثيب ثم خاصمتها الى القاضية اجله القاضية سنة ويفعل ما قلنا. تزوج الامة  
 اذا كان محبوبا او عنيينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول ابى حنيفة وزفرج. فان رضى  
 المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في الغزل. وقال ابو يوسف  
 ربح الخيار الى الامة الا الى المولى كما قال هو في الغزل واختلفوا في قول محمد ربح ذكر بعضهم قوله  
 مع ابو يوسف كما في الغزل عند بعضهم ذكروا قوله فهو ماع ابى حنيفة ربح واذا فرق



كان لها حق الفسخ حرا كان الزوج او عبدا عندنا. وكذا المكتوبة الصغيرة او الكبيرة اذا  
 زوجها المولى برضاها فعتقت بالاداء او اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا. وهذا  
 الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة. ووقوع الفرقة فيها لا يتوقف  
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس الا اذا ابطلت الخيار بلسانها او  
 دلالة. وانما يفارق هذا الخيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون  
 طلاقا وفي خيار الخيرة يكون طلاقا. واما الخيار لعدم الكفاة اذا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ  
 كان للاولياء من العصبية حق الفسخ. وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضى وقبل القضاء  
 النكاح قائم بجميع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث. وخيار المولى لا يبطل بسكوته  
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسخا لاطلاقه لو  
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة  
 وان اجاز المولى بطل حقه. وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفؤ شروعت  
 الفرقة بينهما ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للمولى ان يفرق بينهما  
 ولو زوجها المولى غير كفؤ فطلقها الزوج طلاقا رجعيا ثم راجعها لم يكن لهذا الولي  
 ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للمولى ان يفرق  
 بينهما. ورضاء الولي بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني. ولو زوجها احد  
 الاولياء غير كفؤ لم يكن لهذا الولي والامن دونه حق التفريق. واما خيار البلوغ غم  
 الاب والمجد اذا زوج الصغير والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجها القاضى  
 فسن ابيحنيفة رج فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الائمة السخري رج الظاهر  
 ثبوت الخيار في نكاح القاضى. وكذا اذا زوج الصغيرة امها عن ابيحنيفة رج في خيار  
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوته. اما المعتوهة اذا زوجها اخوها او عمها شرعت قلت كان

لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت. وان زوجها الاب او الجدة لا خيار لها. وان ربيها  
 ابنها لا رواية فيه عن ابي حنيفة ر. قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كما لو زوجها  
 الاب وعن محمد ر. ان لها الخيار. والمولى اذا زوج امته الصغيرة فعتقت  
 ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه <sup>الصحيح</sup>  
 انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى ملك الرقبة والكسب جميعا فكان ولايته  
 فوق ولاية الاب والجدة. ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه. منها ان  
 خيار العتق يثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والأنثى. ومنها  
 ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس و  
 خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر. وخيار البلوغ للشيب والغلام لا يبطل <sup>بطل</sup> الا بالانكاح  
 فان قال الغلام نقضت النكاح ونوى به الطلاق عن ابي حنيفة ر. انه يكون  
 طلاقا وان نوى ثلثا فثلث. ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت  
 نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما. وعند تفريق  
 القاضي يسقط كل المهر ان كان الفرقة قبل الدخول وان كانت بعد الدخول  
 كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للشيب لا يبطل الا بالابطال <sup>لتمكن</sup> نصا. او بالانكاح  
 من الزوج او طلب المهر او طلب النفقة بخلاف حل العتق المخيرة فان ذلك يبطل بالقيام  
 عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان  
 له الخيار اذا علمته وتعذر بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر وتعلم  
 بالخيار لا تعذر بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق  
 وخيار عدم الكفاءة فان بلغ الشيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد  
 ر. كارات الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد و

تقول رايست الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له ايسع لما ذك قال نعم لانها واخبرت  
 انها رات الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطلب خيارها وروى عنه انها اتت  
 عند الشهود او عند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت فقالت  
 بلغت امس واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان واخترت نفسي  
 قبل قولها ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في  
 مكان منقطع عن الناس فبعثت الجارية لتات بشهور تشهد هم بطل خيارها الا ان يكون  
 على الفور وينبغي ان نقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا اقامت ذلك  
 لا يبطل حلفها بالتأخير حتى يوجد التمكن. واما اذا ثبت لها خيار البلوغ والشفعة فتقول  
 طلبت المحقين ثم تفسروا تبدل في التفسير بالاختيار وقيل تطالب الشفعة وتبكي صرخا فيكون  
 البكاء بهذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاء بهذه الصفة ردا

### للنكاح باب الرضاع

الرضاع اثبات حرمة المناكحة منزلة النسب والصحبة كما ان الحرمة بالنسب اذا  
 ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنوافل فكذا اذا ثبت بالرضاع يتعدى  
 الاصول للرضعة وفروعها واخواتها واخواتها. وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الام تثبت في جانب  
 الاب وهو الفعل الذي ينزل لبنها بوطيه. وقال الشافعي رحمه الله لا تثبت في جانب  
 الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل. فعندنا الفعل اب الرضيع وام الفعل  
 جدته واخواته عماته واولاد الفعل اخوته لا تبطل الرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح  
 موطوءة الفعل ومنكوحته ولا للفعل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته. ولو كان الفعل  
 امرأتان جلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لاب. وان  
 كان احدهما بنتا لا يجوز النكاح بينهما ولو كان ابنتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل

كما لا يجوز الجمع بين الاختين من النسب. قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا  
وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمس اوقات يكفي الصغير <sup>حدا</sup> كل واحد  
منهن. قال اصحاب الظواهر لا بد من ثلث رضعات. وكما يحصل الرضاع  
بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالاقطار في  
الاذن والاطيل والجمافة والامة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه  
يحصل بالاحتقان. ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رحمه الله مقدرا بثلاثين شهرا  
اذا ارتضع في هذه المدة يثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم ولو ارتضع  
بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي  
رحمته مقدرا بحولين ان ارتضع في الحولين يثبت الحرمة فطم او لم يطم و  
بعد الحولين لا يثبت فطم او لم يطم. وقال زفر رحمه الله مقدرا بثلاث سنين  
واجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الاب مقدرا بحولين  
حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين اجرة الرضاع فابى الاب ان يعطي لا يجبر  
ويجبر في الحولين. وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا فطم الصبي في الحولين  
فتعو والصبي واكتفى بالطعام فارضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا  
ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال. اذا مص الرجل ثدي امرأته و  
شرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال. بكر لم تزوج  
قط نزل لها لبن فارضعت صبياً صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع  
بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا  
الزوج ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها  
لا بها صارت. والاشارة الى ان الرضاع يثبت بالامتناع لا بالتقرب

طاب اللين قبل الموت او بعده . وقال الشافعي رحمه لا يثبت الرضاع بلبين يحلب  
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بولي الميته واذا أنزل لرجل لبن فارضع  
 به صبيا لا يثبت به حرمة الرضاع . لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولدته اخت  
 ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده موطوءة  
 فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد وانجياه ولكل واحد من  
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة  
 شريكه وان كانت اخت ولده من النسب . ونظائرهما كثيرة اذا ارتفع الصبيان  
 من لبن بهيمة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما . واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم  
 صبيين ان طبخ الطعام بان طبخ بلبنها ارث الا يثبت المحرم بينهما في قولهم جميعا  
 كان اللبن غالبا او مغلوبا . وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت  
 المحرم في قولهم قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان  
 يتقاطر يثبت المحرم والأصح انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن  
 لا يثبت المحرم عند ابي حنيفة رحمه وقال صاحباه يثبت المحرم . كما لو خلط  
 لبن الأدمى بلبن المشاة ولبن الأدمى غالب يثبت المحرم . وكذا لو شردت خبزا  
 في لبنها وتشرب الخبز اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن  
 يثبت المحرم . هذا اذا اكل الطعام لقمة فان حسيه حسا يثبت المحرم في قولهم . وان  
 خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا يثبت المحرم في قولهم وان كان  
 اللبن مغلوبا لا يثبت وكذا لو جعل الداء في لبن المرأة ان كان الداء غالبا لا يثبت  
 المحرم عندنا . وان كان مغلوبا باللبن يثبت المحرم ثم فسر محمد رحمه فقال ان لم يغبر  
 الداء اللبن يثبت المحرم وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه ان غير طعم اللبن

ولونه لا يكون رضاعا وان غير نسب هما دون الآخر يكون رضاعا. وقيل على قول ابي حنيفة  
 رج اذا جعل اللبن في دواء او خلط بالماء لا يثبت المحرمة على كل حال. ولو خلط لبن المرأة بلبن  
 امرأة اخرى فاو جرسبيا قال ابو يوسف رج وهو رواية عن ابي حنيفة رج الرضاع من اكثر  
 ثلث استويا يكون منهما. وقال محمد رج يثبت الرضاع منه على كل حال. امرأة لها لبن  
 طلبة هار زوجها وتزوجت بزوجه آخر فجلت من الثانية وارضعت صبيا قال ابو حنيفة يبرح  
 الرضاع من الاول ما لم تلد من الثانية فاذا ولدت كان الرضاع من الثانية عن ابي يوسف  
 روايتان في رواية ان عرفت نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثانية وينقطع حكم الاول في رواية  
 جلت من الثانية ينقطع حكم الاول وقال محمد رج الرضاع منها حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت  
 المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت باخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي  
 تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن كان  
 منه. رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فارضعت صبيا كان  
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه  
 المرأة. رجل زني بامرأة فولدت منه وارضعت بهذا اللبن صبيا لا يجوز لهذا  
 الزاني ولا لاحد من ابائنه واولاده نكاح هذه الصبية. وذكر في الدعوى رجل قال  
 لملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع امه عتق المملوك ولا تصير الجارية ام  
 ولدا. رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا ثم يبيع لبنها ثم  
 در لها لبن بعد ذلك فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا  
 الرجل من غير المرضعة. الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق. بيانه ان تزوج  
 صبيا فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على  
 زوجها لانها صار من امهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعة فارضعتها امه او اخته

أو ابنته حرمت الرضعية على زوجها. وكذلك لو تزوج هرضعتين فأرضعتها امرأة  
 واحدة معا أو واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لأنه صار جامعين الاختين  
 ولكل واحد منهما نصف الصداق - - في الزوج بذلك على الرضعة أن  
 تعدت الفساد عندنا. والتعمد أن ترضعها من غير حاجة إلى الارضاع بأن كانت  
 شبعان ويقبل قولها أنها لم تتعمد الفساد وإن كانت مجنونة وهي امرأة لا يجز  
 عليها والمجنونة نصف الصداق إن كان قبل الدخول وكذلك لو أخذ  
 الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فأرضعها فالتائمة بمنزلة المجنونة ولو أخذ  
 رجل لبن الكبيرة فأخرج صبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق  
 ثم يرجع الزوج على الرجل أن تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث رضيعات  
 فجاءت امرأة وأرضعتهم على التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الأولى  
 لأنه صار جامعين الاختين في نكاح وبقيت الثالثة امرأة لأنها صارت اختا  
 للأوليين بعد ما فسد نكاح الأوليين. فإن أرضعت واحدة منهن أو لا ثم  
 الثنتين معا حرمن جميعا لأن الاختية تثبت دفعة واحدة. ولو تزوج صغيرة  
 وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بانتاجيعا والمهر للكبيرة إن كان لم يدخل بها  
 لأن الفرقة جاءت من قبلها. وللصغيرة نصف المهر لأنها بانت بفعل الغير ثم يرجع  
 الزوج بنصف المهر الصغيرة على الكبيرة إن تعدت الفساد وإن لم تتعمد لا يرجع  
 وله أن يتزوج الصغيرة بعد ذلك لأنها صارت ابنة أمه ولم يدخل بها وليس له  
 أن يتزوج الكبيرة على كل حال لأنها أم أمه. وإن كان دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا  
 نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلث رضيعات فأرضعتهم الكبيرة واحدة بعد  
 لأرضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا. أما الكبيرة والصغيرة الأولى لأنها صارتا

اما بنتا واما الباقيتا فانهما صارتا اختين في نكاح واحد. وان ارضعت بنتين  
 معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته  
 بعد ما بنت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان  
 صغيرة ثم صغيرة بنت الكبيرتان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلانها بارضاع  
 الاولى صارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح  
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأة كانت  
 له فبطل نكاحها والصغيرة الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي بنت منه قبل  
 الدخول وليس في نكاحه غيرها فلا تحرم. رجل زوج ام ولده من عبد صغير له فار  
 من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغيرة. اما على المولى  
 فلا نهى اصارت منكوحة ابنه فتحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغيرة لانها صارت  
 موطوءة الاب ولانها امه. رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فار  
 ام الموطوءة بنت الصبية لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة وعدة فبطل  
 نكاح الصبية. رجل تزوج صبية ثم عمها لا يصح نكاح العمه. فان ارضعت ام  
 العمه الصبية لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمه لم يصح فلا يصح لهما  
 بين الاختين. رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد  
 فارضعت احدى المرأتين رضيعة وارضعت المرأة الاخرى الرضيعة الثانية  
 بنت الرضيعتان عن زوجها لانها صارتا اختين تحت رجل واحد ففسد  
 نكاحهما ولا ضمان على المرضعتين وان تعدتا الفساد لان المفسد للنكاح  
 الاختية والاختية حصلت بفعلها جملة فلم يكن الفساد حاصلًا بفعل احد  
 خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لامرأتين له في حضرة موته ان دخلتما الدار فانتما

طالقان ثلثا فدخلتا بائنا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل  
 بصنعهما جلة لا بفعل احدهما. ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج <sup>ضعيتين</sup>  
 والمسئلة بحالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لا فساد  
 النكاح لا يضاف الاحدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب  
 فساد نكاح الصغيرتين ههنا صيرورتهما ابنتين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة  
 تفردت بافساد نكاح الصغيرة التي ارضعتها. رجل تزوج امرأة فشهدت امرأه انها  
 ارضعتها الا ثبت المحرمه بقولها وان كانت عدلة وان تغزو كان افضل وقيل مالك  
 رح يثبت المحرمه بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الطائفة فتثبت بقول الواحد  
 كما لو اشترى لحما فاخبره عدل انه ذبيحة الجوسم يحرم عليه. وانما نقول ههنا لانها  
 شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت المحرمه كما لو قامت على الطلاق و  
 وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال  
 الشافعي رح يفرق بينهما بشهادة الارب وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت  
 المحرمه بشهادتهن فذلك لك قبل النكاح. وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت  
 امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح  
 ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسعها المقام مع الزوج  
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها. اذا  
 اقر الرجل بامرأة انها اخته من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان تزوجها وان اصر  
 لا يصلح له ان يتزوج ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما  
 وان اصر فرق بينهما. وكذا اذا اقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان  
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقرت بذلك ولم تصر ولم تكن بنفسها حتى تزوجت نفسها

منه جازنكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها  
وقد مررت هذه الجملة في فصل المحرمات. فان قال قلت المرأة بعد النكاح كنت اقررت قبل  
النكاح انه اخي من الرضاع وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك فلم يصح النكاح  
لا يفرق بينهما. وبمثل ذلك لو اقر الزوج بعد النكاح وقال كنت اقررت قبل النكاح انها اختي  
من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقرت بعد النكاح بان الزوج  
اخوها من الرضاع واصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا استند  
ذلك الى ما قبل النكاح. اما الزوج لو اقر بعد النكاح واصر على اقراره فرق بينهما فكذلك اذا استند  
اقراره الى ما قبل النكاح

### فصل في الحضنة

احق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفرقة الام فان ماتت الام او تزوجت فلم  
الام فان ماتت او تزوجت فام الاب. فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وام فان ماتت او  
تزوجت فالأخت لام. فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لاب وام. فان ماتت او تزوجت فابنة  
الأخت لام. لم تختلف الرولية في ترتيب هذه الجملة. اما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة  
والأخت لاب. في رواية كتاب النكاح الأخت لاب او له من الحالة. وفي رواية كتاب الطلاق  
الحالة اولي. وبنات الأخوات اولي من بنات الأخوة وبنات الأخت لاب وام او لام او له من  
الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لاب مع الحالة. والصحيح ان الحالة  
اولي. واولي الحالات الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب. وبنات الأخوة اولي من  
العمات. والعقوب في العمات على نحو ما قلنا في الحالات. ولاحق للامته ولم الولد في الحضنة  
وأهل الذمة في الحضنة بمنزلة اهل الاسلام. ولاحق للرتبة. وانما يبطل حق الحضنة  
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن باجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغيرة

كالجدة اذا كان زوجها جد الصغيرة او الام لو تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقهها والنساء  
 احق بالحضانة مما ليستغن الصغيرة فان استغنى بان كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس <sup>وحده</sup>  
 وفي رواية ويستنجي وحده فالاب بالغلام ولو له الام بالجارية حتم تخيض وعن محمد رح حتم  
 تبلغ حد الشهوة. ومن لا اولاد لها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستغناء في  
 الغلام والجارية. وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية كالعصبة او لم يقدم  
 الاقرب فالاقرب. ولا حق لابن العم في حضانة الجارية. فاذا اختلف الزوجان  
 فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوجه آخر وانكرت المرأة كان القول قولها. وان ادعت  
 انها تزوجت بزوجه آخر لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقه في الحضانة فان  
 تعين الزوج كان القول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق  
 ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا احق بامسا <sup>كه</sup>  
 وقال الموالد هو ابن سبع سنين وانا احق به فان القاضيه لا يحلف احدهما لكن  
 ينظر الى الصبي ان رآه يستغنى عن الوالد بان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده  
 يدفعه الى الاب والا فلا ان القاضيه لم يعجز عن الوقوف عليها يبطل حق الام وهو  
 الاستغناء. واذا اخلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر سنة فضمها الام الى  
 نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للاب ان  
 ياخذ البنت لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد  
 على هذه الرواية لفساد الزمان. ولذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت  
 حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب معسر وعمة موسرة ارادت العمة ان تربي  
 الولد بما لها مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تايء ذلك ونطالب الاب بالاجر  
 ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح ان يقر للام اما ان تمسك الولد بغير

اجروا ما ان تدفع الى العمة. واذا امتنعت، الام عن امساك الولد وليس لها نزع اخلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله على امساك الولد وقال مشائخنا رحمهم الله لا تجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب اين بچه را دارم فجاءت امرأة اخرى وجعلت في المهد وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعته قالوا حنثت في يمينها لان امساك الرضيع يكون بالارضاع. خالة الصغيرة اذا ابت ان تمسك الصغيرة وتتعاهد قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهم الله والصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالحالة اولى. امرأة خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهد فسقط المهد ومات الصبي لاشيئ عليها لانها لم تضع فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها فجاء طراد وطرما في البيت لاضمان عليها اد بلبع الحارية مبالغ النساء ان كانت بكر وكان للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها. والغلام اذا عقل واجتمع رآه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

### باب النفقة

النفقة تتعلق باشياء منها الزوجية والاحتباس فتجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية يدخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة تجامع مثلها فان كانت لا تتجامع لانفقة لها. والنكوح اذا كانت امه ان بواها المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة ولم الولد. والتبوية ان يخلع بينها وبين زوجها ولا يستخذمها المولى. وان بواها بيتا ثم بدله ان يستخذمها كان له ذلك. فان بواها بيتا وكانت تسير الى المولى في اوقات وتخدمه من غير استخذامه

لا يسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فيه كالحرة ولا يحتاج الى  
التبوية. والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى  
ولا نفقة للمريضة اذا المتزف الى بيت زوجها. فان زفت قالوا لها النفقة. وعن ابي يوسف  
انه لانفقة لها ان كانت لانطق الجماع. واذا زفت المرأة الى زوجها وهي صحيحة فرضت في بيت الزوج  
مرضاً لا يحتمل الجماع ان كان بنيتها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها. وان  
كان لم يدخل بها فرضت مرضاً لا يحتمل الجماع لانفقة لها. وان اعشى عليها اغماء كثير اخبروه  
بنزلة المرض. وان بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضاً لا يحتمل الجماع وذبحت الى  
منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء امسكها وعليه النفقة و  
ان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة. قالوا انما تجب النفقة على  
الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يتمكن الزوج من  
الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة  
في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار ابيها قالوا ان كانت بحال يمكنها  
النقل الى منزل الزوج بمحفة او نحوها فلم تنتقل لانفقة لها. وان كان لا يمكن نقلها  
فلهما النفقة. ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة. فان كانا صغيرين لا يطبق  
الجماع لانفقة لها. وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب  
نفقة امرأة ولده. ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر.  
والنفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى. اما الماكول فالدقيق والماء والخبز  
والمالح والدهن. فان قالت لا يطبخ ولا اخبر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز  
وعلى الزوج ان ياتيها بطعام هي رأتها من يكفيها عمل الطبخ والخبز. وفرق بين  
المرأة وخادمها. وخادم المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

على زوج المرأة لأن نفقة الخادم مقابل بالخدمة فإذا لم يخدم لا تجب. وأما نفقة المرأة  
فمقابل بالاحتباس وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج. وقال الفقيه  
أبو الليث رح إذا صنعت المرأة عن الطبخ والخبز إنما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام<sup>هي</sup>  
إذا كانت المرأة من بنات الأشراف لا تخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الأشراف  
ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز أما إذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج أن يأتيها بطعام<sup>هي</sup>  
ولا تقدر في النفقة عندما وإنما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف  
الأوقات والأماكن. وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك الأدم لأن الخبز لا يؤكل  
عادة إلا مادوماً. وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم أن أعلى ما يطعم الرجل  
أهله الخبز واللحم. وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت. وأدنى ما يطعم أهله الخبز واللبن  
أما اللبن فلا بد منه خصوصاً في ديار الحر وهذا كله في عرفهم. أما فقهاء نفقة المرأة  
تختلف باختلاف الناس والأوقات. ولا يقدر النفقة بالدراهم وقال الشافعي رح النفقة  
مقدرة على الموسر مدان. وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح  
لأن الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات. وأما الملبوس  
ذكر محمد رح في الكتاب وقد روى الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة. واختلفوا في  
تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء  
الليل يلبس في الليل. وذكر درعين وخمارين أراد به صيفيان وشتويان. فالصيف ما يكون  
رفيقاً يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد. ولم يذكر السر ويل في<sup>الصف</sup>  
ولا بد منه في الشتاء. وهذا في عرفهم. أما في ديارنا يجب السر ويل وشباب آخر كالجمبة والفر<sup>ش</sup>  
الذي ينام عليه والحماف وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خروجية  
خروجها برسيم. ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه الخروج

وليس على الزوج تهمة اسباب خروج المرأة عن النفقة انما تجب على قدر يسار الرجل وعسره  
وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الخصاصي رحمه يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل  
اذا كان من الاشراف ان يأكل الحواري والطير المشوي والباجات والمرأة فقيرة تأكل في  
اهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجة لوابجيتين ولو كانا موسرين كان عليه  
نفقة الموسرين لا اسراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تقييد فيه وان  
كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لان نفقة  
لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت  
نفسها لاستيفاء المهران كان المهر موجبا او وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة  
وان كانت سلمت نفسها ثم منعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة رحمه وقال  
صاحبه رحمه تكون ناشرة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعت زوجها عن الدخول  
عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها اليه منزلا او يكثرى لها منزلا فتح لا تكون ناشرة  
ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة وان غصبها غاصب وهرب  
بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقةها لما مضى وكذا اذا حبست ظلما او بحق ذكر  
في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة رحمه وعن ابي يوسف  
ان حبست بدين لا تقدر على ادائه يجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد  
لان نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الحبس وان وجد ثمة مكانا  
يصل اليها قالوا يجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لان نفقة لها في قول محمد رحمه  
وقال ابو يوسف رحمه لها نفقة الإقامة لان نفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام  
او نفلا كان لها نفقة الحضر لان نفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر يكفيها  
النفقة بدراهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار او اكثر فينفق عليها في السفر بدراهم ولا يلزمه

الزيادة. وإن حبس الزوج بدین فان لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة. وإن  
 حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة  
 والرتقاء تستحق النفقة. رجل تزوج بامرأة واوفاها مهرها الا ان الزوج يسكن  
 في ارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان  
 لها النفقة لانها محقة وليست بناشرة. رجل غاب عن امرأته وتزوجت  
 امرأته بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضي بينهما  
 وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا  
 على الثاني. اما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة  
 لا قبل الفقرة ولا بعد ها في العدة. واما الزوج الاول فلانها صارت ناشرة  
 رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة  
 ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول  
 في قول ابي حنيفة ر. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم  
 القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم بالزوج الاول فطلقها ثلثا وجبت عليها العدة  
 عنهما ولا نفقة لها على احد. اما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا واما على  
 الاول لانها صارت ناشرة على الزوج الاول والنكاح فسقطت نفقتها مادامت  
 تعتد من الثاني فاذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة  
 وكذا المرأة اذا ارتدت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها و  
 وجبت عليها العدة لا يكون لها النفقة. وكذا اذا طاعت ابن الزوج او قبلته  
 او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة. ولو كانت العدة  
 من طلاق بائن او ثلث لا تسقط ذكرنا المأكول والكسوة. اما السكنى فتحققها

في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستجير عيها من معاشره الزوج. فان كان  
 للرجل والدة او اخت او ولد عن غيرها في منزلها فقالت صيرني في منزل على حدة  
 كان لها ذلك لانها لا تأمن على متاعها وتستجير عيها عن المعاشره اذا كان البيت  
 واحدا. فان كانت دارا فيها بيوت واعطى لها بيتا تغلق وتفتح لم يكن لها ان تطلب  
 بيتا اخر اذا لم يكن ثمه احد من اهل الزوج يؤذيها فان لم يكن هناك احد فشكت  
 الى القاضي ان الزوج يؤذيها ويضربها وسالت مسكنا بين قوم صالحين يعرفون  
 احسانه واساءته ان علم القاضي ان الامر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه  
 من التعدي. وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوما  
 صالحين اقرها القاضي هناك وسال عن جيرانها فان اخبروا ان الامر كما قالت المرأة  
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي. وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها يتركها  
 القاضي في تلك الدار وان لم يكن في جيرانه من يثق به امره القاضي ان يسكنها بين  
 قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع اباها او امها او احدا من اهلها عن الدخول  
 عليها في منزلها اختلافوا فيه قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن  
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر من لا يكون  
 محرما وبنته الزوج. وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في  
 كل جمعة وانما يمنعهم عن السكونه عندها وبه اخذ مشايخنا وعليه  
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم  
 لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر. وقال مشايخ بلخ ربح في كل سنة وعليه  
 الفتوى. وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج لزيارة المحرم كالحالة والعمة والاخت  
 فهو على هذه الاقاويل. وان كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادمها ولا تقضى

لاكثر من خادم واحد في قول ابى حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. تفرض نفقة  
 خادمين قالوا انما تقرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الاشراف ولم ياتها الزوج  
 بطعام مهين. وان قال الزوج انا اخذ منك او تتخذ منك جارية من جواربي الصحيح ان  
 الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم اذ في الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة  
 ويفرض لخادمها قميص واذا ركب اس وكساء كارض ما يكون وخف لانها تحتاج الى الخروج  
 لمصالحها الخارجة من الرسالة الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لان  
 شعرها ليس بعورة. ذمى تزوج بمحارمه فطلبت النفقة فان القاضي يقض لها بالنفقة  
 في قول ابى حنيفة ر. وقال صاحباه ر. لا يقض. ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا  
 تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج  
 او معسر المرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب  
 مائة وطعم كثير لا يفرض لها النفقة. وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف  
 شهر اشهر. قال مشايخنا ر. ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترا يفرض  
 عليه النفقة يوما يوما لانه عسر لا يقدر على تحجيل نفقة الشهر دفعة واحدة. وان كان  
 من التجار يفرض عليه شهر اشهر. وان كان من الدهاقين يفرض سنة فسنة ينظر  
 الى ما كان ايسر. ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة اشهر كسوة. واذا فرض القاضي  
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ماضية من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا تصير النفقة ديناً  
 الا بالقضاء او بالتراض. فان كانت امرأة استدانت قبل الفرض وانفقت على نفسها  
 لا ترجع بذلك على الزوج. وان فرض لها القاضي او صالحت زوجها من النفقة على شيء  
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها الاستدانت رجعت بذلك  
 على الزوج امرها القاضي بالاستدانة او لم يأمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفيها

كان لها ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضى الكسوة لستة  
 اشهر واعطاها فاضاعت الكسوة او سرق لا يقض لها بكسوة اخرى مالم يمض ستة اشهر  
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فخرقت قبل مضى المدّة ولو لبست لبسا معتادا  
 فخرقت قبل الوقت قضى القاضى لها بكسوة اخرى وان مضت المدّة والكسوة قائمة ان  
 لم تلبسها في تلك المدّة يقض لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب  
 اخر قضى القاضى بكسوة اخرى وان لم تلبس معها ثوبا اخر لمضت المدّة والكسوة قائمة <sup>يقض</sup> لا  
 بكسوة اخرى مالم تخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلك او  
 سرق او اكلت واسرفت ولم يبق قبل مضى المدّة لا يقض بنفقة اخرى وان لم تسرف فلم  
 يبق يقض بنفقة اخرى ويقض القاضى بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته  
 فان قال الرجل انا معسر وعلي نفقة للعسرين كان القول قوله لان فقيم المرأة البينة و  
 في ثمن المبيع والقرض اذا ادعى المدعيون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذا لك في المهر  
 والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى  
 عليه بنفقة الموسرين وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن لها بينة  
 وطلبت من القاضى ان يسئل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان  
 حسنا وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضى ذلك وان اخبره عدل ان <sup>هو</sup> موسر  
 قضى القاضى بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة ويشترط العدد والعدالة  
 في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة وان قال اسمعنا انه موسر او بلغنا ذلك  
 لا يقبل القاضى ذلك ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فخاصته الى  
 للقاضى فرض القاضى عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فساعة وهو نظير  
 ما لو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض القاضى عليه

النفقة بالدراهم وهي لا تكفيها فان القاضيه يزيف في النفقة. ولو قضى القاضيه عليه  
 بالنفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضيه يغيره لك الحكم. ولو قالت المرأة انه يريد  
 السفر فخذني كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضيه على اعطاء الكفيل كما  
 لا يجبر القاضيه على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب ان يغيب المدين  
 قبل حلول الاجل. وعن ابي يوسف رح انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة. وهكذا  
 عن محمد رح في بعض الروايات ثم عند ابي يوسف ومحمد رح يأخذ منه كفيلا بنفقة  
 شهر واحد وعن ابي يوسف رح في رواية ان القاضيه يسأل الزوج كم تغيب فان  
 قال شهرا يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرا يأخذ كفيلا  
 بنفقة شهرين. وكذا السنة. واما في الدين المؤجل فالوا على قياس ما روى عن ابي  
 يوسف رح في النفقة لو اخذ كفيلا كان حسنا. وذكر في المنتقى له ان يأخذ كفيلا  
 بالدين المؤجل اذا اراد المطلوب ان يسافر قبل حلول الاجل. وذكر شمس  
 الأئمة المحلوا في رح اذا بقى من الاجل شيء قليل فاداد الغريم ان يسافر ورسال  
 الطالب من القاضيه ان يأخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضيه لا يجيبه الى  
 ذلك ولا يأخذ منه كفيلا. قال وهذا في قولهم جميعا. ولم يستحسن ابو يوسف  
 رح في الدين المؤجل فكان هذا نقضا عليه. وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر  
 لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة مالوا مجرداره كل شهر كانت  
 الأجرة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرج من الدار اذا جاء راس  
 الشهر الثاني. وعند ابي يوسف رح اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الأبد استحسانا  
 وكذا لو قال رجل لامرأته تزوجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر كان على  
 الأبد. ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة

السنة. وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة الدار أو ما عشت كان كفيلاً بالنفقة  
 ما دامت في نكاحه. وإذا كفل إنسان بنفقة شهر أو سنة وطلقها زوجها باناً  
 أو رجوعاً يؤخذ الكفيل بنفقة العدة. رحل خاصة المرأة في القاضية <sup>نقلاً</sup> بنفقة  
 أب الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاها مائة درهم ثم طلقها تزوج لم يكن نكاحاً  
 أن يسترد منها ما أعطاها من النفقة لأن إعطاء الأب بمنزلة إعطاء الابن  
 ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد منها ما عجل إذا طلب المرأة  
 من القاضية أن يفرض لها النفقة ففرض وهو معسر فإن القاضية بأمرها ما لا يستد  
 ثم يرجع على الزوج إذا ايسر ولا يحبس في النفقة إذا علم أنه معسر. وإن لم يعلم  
 القاضية أنه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبس القاضية في أول  
 مرة لكن يأمر بالانفاق ويخبره أنه يحبس إن لم يتفق فإن عادت المرأة  
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبسه القاضية. وكذا في دين آخر غير النفقة فإذا  
 حبسه القاضية شهرين أو ثلاثة يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة  
 أشهر والصحيح أنه ليس بمقدور بل هو مفوض إلى رأي القاضية أن  
 كان في أكبر رأيه أنه لو كان له مال يضحى ويؤدي الدين يغلب سبيله ولا يمنع  
 الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان  
 ولا يمنع عن التصرف. وإن كان غنياً لا يخرج حذو يؤدي الدين والنفقة  
 الأبرياء الطالب فإن كان له مال حاضر أخذ القاضية الدراهم والدنانير  
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لأن صاحب الحق لو ظفر بحسن حقه  
 كان له أن يأخذ. وكذا إذا ظفر بطعام في النفقة. وإن كان الدين دراهم  
 فوجبه نانير مد يوفيه في القياس ليس له أن يأخذ وفي الاستحسان

له ان ياخذ. ولا يبيع القاضيه عروضة في النفقة والدين في قول ابي حنيفة رح. وقال  
صاحبنا وهو قول الشافعي رح للقاضيه ان يبيع. واذا فرض القاضيه النفقة للمرأة كل شهر  
فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة. ولو كانت المرأة استندت  
بعد الفرض بامر القاضيه ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة .  
لو فرض لها القاضيه النفقة ولم يامرها بالاستدانة فاستدانة او صاغت زوجها  
من اللينة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت او لم تستدن كان لها ان ترجع على الزوج  
بما فرض لها القاضيه مادام حيين. واذا مات احد هما لم يكن لها ان ترجع في تركة الميت.  
وكما تسقط المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلفوا فيه. قال  
بعضهم لا تسقط. وقال القاضيه الامام ابو علي النسفي رح وجدت رواية في السقوط  
وذکره القائل ان على قول محمد رح تسقط. ولا رواية فيه عن ابي يوسف رح. وذكر شمس  
الائمة الحلواني رح زاد الخصاص لسقوط النفقة المفروضة سببا اخر فقال تسقط بموت  
وموتها وتسقط اذا طلقها وابانها. ولو فرض القاضيه للمطلقة نفقة العدة فلم ياتخذ حتى  
انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط. وذكر شمس الائمة  
الحلواني رح اذا فرض القاضيه للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط  
وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض. القاضيه اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج  
استقرض كل شهر كذا وانفق على نفسيك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان  
يقول وترجع بذلك علي امرأة جاءت الى القاضيه وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان  
وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضيه  
ان يفرض لها النفقة فهذا علي وجهين. اما ان كان الغائب مال حاضر في منزله  
من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والثياب الذي يكون من جنس

الكسوة والقاضي يعلم انها منكوجة الغائب، فان القاضي يامرها ان تنفق على نفسها  
 بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما  
 استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره <sup>منها</sup> وياخذ  
 كفيلا لانها لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تاخذ ذلك  
 سرا وجهرا وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قض  
 الا انه ياخذ منها كفيلا ويحلفها نظرا للغائب . وان كان القاضي لا يعلم نكاحه  
 وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي <sup>بينه</sup>  
 قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد رحم . وقال شمس  
 الائمة السرخسي لا يقبل بيينة المرأة عند نأبالاتفاق وانما تقبل عند زفرج وقال  
 ورفق ابو يوسف رحم بين ما اذا كان للغائب مال حاضر وبين ما اذا لم يكن ان  
 كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتها وان لم يكن لا يقبل . وقال شمس الائمة  
 ابو ابي رحمه قال مشايخنا رحم كنا نظن ان بيينة المرأة على الزوج لا تقبل عند اصحابنا  
 اذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفرج . وانما عرفنا قول ابي يوسف رحم  
 في هذه المسئلة كما هو قول زفرج من الخصاف فقال تقبل بيينة المرأة على قول  
 ابي يوسف وزفرج في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل فالنكاح وليس في  
 قبول البيينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر لواقرا بالنكاح  
 كان لها ان تاخذ النفقة المقرضة . وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها عادة  
 البيينة على النكاح . ويجوز ان تقبل البيينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلا بنقل  
 عياله او عبده الى بلد فاقامت المرأة البيينة على الطلاق والعقد تقبل  
 هذه البيينة فقط . ان المكاه . ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن ابي يوسف

رج في رواية اذ لم يعلم بتقاضيه بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البيعة  
على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب و  
ان كنت كاذبة لم افرض فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاء في زماننا  
يقبلون البيعة على النكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللمناس حاجة وعلى قول  
من يقبل هذه البيعة لا يحتاج المرأة الى اقامة البيعة ان الغائب لم يخلف لها النفقة  
وكما لا يفرض القاضي على الغائب اذ لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يامرها القاضي بالا  
وكان ابو حنيفة رج يقول ولا يامرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان الغائب ودية  
في يد رجل من جنس النفقة او دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الوديعة والدين  
ان كان المودع والمديون مقرا بالوديعة والنكاح والدين يامرهما اداء النفقة نظر المرأة كما  
لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يخلفها بالله ما استوفيت النفقة وتأخذ منها  
كفيلا في قولهم وان شاء ضمنها ومعنى هذا الضمان ان يقول لها لا اصدقك ولكن اقضك  
فان كنت صادقة لاشئ عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة ولو من  
الدين في البداية بالاتفاق عليها وبعدها امر القاضي المودع والمديون اذا قال المودع دعت  
المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابينة ولو كان على الغائ  
دين اخري النفقة فاحضر صاحب الدين عزما اخر للغائب او مودعا للغائب لا يامر  
القاضي المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال والدين ولو دفع المودع  
الوديعة الى امرأة صاحب الوديعة لاجل النفقة او الى ولد او الى والديه ان دفع بامر القا  
لضمان عليه وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالوديعة دينها  
الوديعة فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فاقامت المرأة  
البيعة على ما ادعت لم تقبل بينهما اما في المال فلا يفتت ما لا للمواثيق وانهما الد

بخصم عنه. وأما إذا أقامت البينة على النكاح فلا نهات ثبت النكاح على الغائب وليس من  
 الغائب خصم حاضر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه رحمهم الله ولو أن  
 المرأة استدلت على زوجها بالغائب يعني استنوت طعاما بالنسيئة لتقضي الثمن من مال الغائبة  
 أن استدلت بغير امر القاصي لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه حتى  
 لو حضر الغائب لا يكون لها أن ترجع على الغائب. وإن استدلت بامر القاضيه رجعت بذلك  
 على زوجها. والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر. ولا ساع على الغائب عروضة في النفقة  
 وإذا بعث الرجل إلى امرأته بثوب فقال الزوج هو مهران وقال هو من الكسوة وقالت المرأة هي  
 صالحة. كان القول قول الزوج. إذا لو أعطاهم فقال هي نفقة. وقالت المرأة هي مديونة  
 كان القول قول الزوج. وكذا لو كان على الرجل ديون مستلمة فادى شيئا وقال هو من  
 دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذلك الزوج. إن تقيم المرأة البينة أنه بعث  
 إليها مديونة. وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج. وكذا لو أقام كل واحد منهما  
 البينة على قرار الآخر كانت البينة بينة المالك. وكذا لو اختلف الزوجان بعد عرض  
 النفقة في مقدار المفروض أو فيما مضى من الرمان بعد فرض القاضيه كان القول قول  
 الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة للمرأة لأنها تثبت الزيادة. رجل له عمامة واحدة  
 لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك  
 في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في الدين والنفقة في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن  
 ذلك حجر وهو لا يرى الحجر. وقال صاحبيه رحمه الله يباع عروضة في الدين والنفقة وإذا  
 استعجلت المرأة نفقة مدتها ماتت قبل مضي تلك المدّة ليس للزوج أن يسترد  
 شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يورثها حصّة  
 ما مضى من المدّة وترد الباقي على الزوج إن كان قائما ومن تركتها إن لم يكن قائما لأنه عيال.

النفقة للأسقاط الواجب وقتئذ، ظلت النفقة بالموت فاسترد المعلن لفوات الغرض  
 كما لو أعطى لأمرأة نفقة لغير وجهها فماتت، بأن له أن يسترد ذلك، ولو أعطى النفقة  
 للتي طلقها ثلاثاً في عدة المحلل لغير وجهها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه .  
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له أن يرجع إلا  
 ان يكون على وجه الصلة . وقال غيره من المشايخ رح ان اعطى النفقة بشرط فقال  
 انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه ولم تزوج كان له أن يرجع عليها  
 وإن لم يذكرك ذلك إلا انه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع  
 وقال الشيخ الإمام لأجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل  
 حال لأنه رشوة إلا ان يصح على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر يق  
 للابن اقراصه ويحبر عليه فان ائيه يفرض عليه النفقة . امرأة قالت  
 لزوجها انت بري من نفقة ابداً ما كنت امرأتك ان لم يكن فرض القاضي عليه  
 النفقة كانت البراء باطلة لأنها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضي فرض عليه  
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت بري من نفقة ابداً ما كنت امرأتك صحت  
 البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأته بعد مضى شهر صحت البراءة عما  
 مضى دون ما بقى كما لو أجرد اده كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فمضى بعض السنة  
 او بعض الشهر صحت الأجارة من الشهر الأول ومن السنة الأولى وذكر في  
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت  
 العدة بالشهور صح الصلح وان كانت بالحيض لا يصح ولو صالحته المعتدة  
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لأن السكنى حق الله تعالى  
 فلا يصح اسقاط المرأة . رجل اتهم بأمرأة فظهر بها قبل فزوجها ابوها منه .

ابي الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا  
 اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان  
 الحمل منه يجوز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولا يجوز في قول ابي يوسف  
 رح ولا يجبر على نفقتها في قولهم اما على قول ابي يوسف رح فلفساد النكاح  
 واما على قولهما لانه لا يحل له وطيرهما ما لم تصحح لهما وهل يجب على الزوج  
 ثمن ماء الاغتسال وساء الوصف قال مستباح بلح رح يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب  
 الصلوة احرأه مات لم يترك مالا قال ابو يوسف رح كفنها على الزوج وعليه  
 القسوى فالأصل عند ان كل من يجب عليه نفقته في حياته يجب عليه  
 بعد وفاته وقال محمد رح استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه  
 نفقته في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره استدن  
 عيا امرأتي وانفق عليها كل شهر كذا فقال المامور انفقت وصدقته المرأة لا يرجع  
 المامور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضيه فرض لها كل شهر عشرة دراهم  
 فاذا اقرت المرأة ان المامور انفق عليها قبل قولها الا انها اخذت بقضاء القاضيه اما  
 في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها دينا فلا يقبل قولها وكذلك هذا  
 في الولد الصغير رجل قال لغيره انفق على امرأتي او على عيالي فانفق المامور بالمعروف  
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الامنة السرخسي رح المامور ان يرجع على الأعراف انفق  
 العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب من القاضيه  
 ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسحا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر  
 للمعجل قبل الدخول فان فرق القاضيه بينهما وهو شفيع المذهب نفذ قضاءه  
 لانه قضيه في فصل محتهد فيه ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاءه عند الكل

وان كان القاضيه حنفيا لا ينبغي ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا  
ووقع اجتهاده على ذلك وان قضيه مخالفا للرأية من غير اجتهاد عن ابي حنيفة في نفاذ قضا<sup>ته</sup>  
روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه. وان لم يقض القاضيه ولكنه امر شفعوا باليقض  
بينهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضيه ماذونا بالاستخلاف او كان ماذونا الا ان  
القاضيه والا واخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضيه فيما ارشاه  
باطل عند الكل. وان لم يأخذ شيئا ففرق المأمور جاز تفريقه. وان كان الزوج غائبا فرفعت  
المرأة الامر الى القاضيه واقامت المرأة البينة على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة و  
طلبت من القاضيه ان يفريق بينهما فان كان القاضيه حنفيا فقد ذكرنا. وان كان شفعوا  
وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رجع جاز تفريقه لانه قضيه في فصلين التفريق بسبب  
العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء  
على الغائب لا يجوز لكن لو قضيه ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز التفريق. وقال  
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رجع لا يصح هذا التفريق لان القضاء على  
الغائب انما يجوز عند الشافعي رجع وينفذ في احدي الروايتين عن ابي حنيفة رجع اذا ثبت  
المشهود به وهما هنا لم يثبت المشهود به عند القاضيه وهو العجز لان المال غائب  
ورائح فصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان  
الشاهد مجازا في هذه الشهادة. فاذا علم القاضيه بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن  
في ارض المملكة يريد به ارض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة  
لا اقدر عليك في ارض المملكة ولا اكل من مالك قال لو ليس لها ذلك وانتم ذلك  
يكون على زوجها لو امتنعت المرأة عن السكنى معه تصير ناشزة وقد ذكرنا  
قبل هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشزة

ويكون لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لا شبهة فيه بخلاف  
أرض السلطان وماله

### فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما ملك وهو البيت  
عندها للصحة والمواضة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب  
عمل القلب والجماع ينفي عن الشاطئ وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه  
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمي فيما أملك ولا  
تؤخذ بي فيما لا أملك. حر وأبعد تحتها امرأتان كان عليه أن يستوى  
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها  
ثم الرأي في البداية إليه. الثيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة  
والمسلمة والكاتبة في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحبوب  
والنخصر والعنين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي. والجديدة والعقيقة في  
القسم سواء عند ما كانت الجديدة بكرا أو ثيبا. إذا أقام عند الجديدة ثلاثة  
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك. وله أن يبدل أبا الجديدة قال الشافعي  
رحم إن كانت الجديدة بكرا يكون عند ما سبعة أيام ثم يسوى بينهما بعد  
ذلك ويقيم عند كل واحد منهما يوما وليلة وإن كانت الجديدة ثيبا يقيم  
عند ما ثلاثة أيام ولياليها ثم يسوى بينهما. ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة  
أو مكاتبة أو أم ولد فتزوج عليها حرة فللمحرة يومان وللأمة يوم. وإن أقام عند  
الأمة يوما ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الأخرى اليوما. ولو أقام عند الحرة  
يوما ثم اعتقت الأمة بتحول إلى المعتقة. ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة

ماذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازماً ولو جعلت المرأة  
 زوجها جعلاً على ان يزيد لها في القسم يوماً ففعل لم يجب ولها ان تسترد المالك وكذا  
 لو حطت عنه شيئاً من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعلاً على ان تجعل  
 يومها الفلانة فهو باطل ولو امره القاضي بالقسم والقسوية فجاء فرافعته الى القاضي  
 اوجبه القاضي عقوبة لا تركابه المحذور ويأمره بالعدل ولو اقام عند احد امرأتين  
 شهر قبل الخصومة او بعد هاتم خاصته الاخرى في ذلك امره القاضي بالقسوية <sup>بينهما</sup>  
 في المستقبل وما مضى كان هدر اليس لها ان تطلب ان يقيم عند هامثل ذلك ولو  
 كان عنده امرأة طعنت في السن فادان يستبدل بها شاباً فطلبت القديمة  
 ان يسكنها وينزع امرئ يقيم عند الجديدة اياماً وعند الاولى يوماً فتزوج على هذا  
 الشرط جاز فيه. نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً الآية واذا  
 سافر مع احدى امرأتين بغير اقراع جاز عندنا والاقراع افضل وقال الشافعي لا يجوز  
 الا بالاقراع فلو انه سافر مع احدى امرأتين فلما قدم طلبت التي لم يسافر معها ان يقيم  
 عند هامثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي ربح ان سافر بغير اقراع يكون ذلك  
 محسوباً عليه في حق الاخرى فيقيم عند الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة  
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بصحبة الاماء فطلب المرأة الى  
 القاضي امره القاضي ان يبني معها اياماً ويفطرها احياناً وكان ابو حنيفة ربح او لا يجعل لها  
 يوماً وليلة وللزوج ثلاثة ايام وليا اليها ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيها فيونسها بصحبة  
 اياماً واحياناً من غير ان يكون في ذلك شيء موقت وفي المنتقد ان تزوج امرأة وله امهات اولاد  
 وسراى فقال اكون عندهن واتيهما اذ ابد الى لم يكن له ذلك ويقر كن عندها في كل ربيع  
 يوماً وليلة وكذا في الثلث اليه عند من شئت. وله ان كان عند امرأتين وله امهات اولاد

وسرارى اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة ويقيم في يومين وليتين عند من شاء  
 من السرارى ولو كان عند اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند  
 السرارى الا وقفة تشبه المار ويكره للرجال ان يطأ امرأة وعندهما صبى يعقل او اعمى  
 اوضرتها او امته او امته رجل له امرأة وامه قالت المرأة لا اسكن مع امك وطلبت بيتا على  
 ليس لها ذلك والله اعلم

### فصل في نفقة العدة

المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا  
 حاملا كانت او لم تكن وقال الشافعي رحمه الله المبتوتة لا تستحق النفقة وتستحق  
 السكنى الا اذا كانت حاملا فتكون لها النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل  
 حال والمبانة بالخلع والايلاء واللعان وردة الزوج ومجامعة امها في النفقة  
 سواء. والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور <sup>تستحق</sup>  
 النفقة والسكنى. وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة  
 وقرى القاضيه بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى. واما اذا وقعت  
 الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم  
 الكفاية كان لها النفقة والسكنى. وان وقعت بفعل محظور كالزنى ومطالوعة  
 ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى. وان اختلعت بمال ولم يذكروا نفقة  
 العدة كان لها النفقة. وان اختلعت على نفقة العدة سقطت النفقة وان  
 اختلعت على نفقة العدة والسكنى تسقط نفقة العدة وكان لها السكنى. وان  
 اختلعت بشرط البرائة عن هونة السكنى بان قالت اكترى بيتا واعتدتم فيه كان  
 عليها ان تكترى بيتا وتعتد فيه. وان طلعت المرأة وهي في بيت كرهه فان الكراهة

على زوجها ما دامت في العدة. وأن أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح إلا <sup>براه</sup>  
 المنكوحة إذا كانت أمه قد بواها المولى بيتا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها  
 كان لها النفقة فإن أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فإن أعادها إلى  
 بيته بعد ذلك عادت النفقة. وأن لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح  
 فهو طلاق لا نفقة لها. وإذا طلق الرجل امرأته ووجبت <sup>النفقة</sup> فارتدت  
 والعياذ بالله سقطت نفقتها. فإن أسلمت عادت النفقة. وإن ارتدت و  
 تحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم تعد النفقة والمنكوحة  
 إذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة. وإن طأعت المعتدة ابن زوجها بعد  
 الطلاق لا يسقط النفقة. وأن طلقها وهي ناشرة فليها أن تعود إلى بيت زوجها  
 وتأخذ النفقة فإن طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير  
 أنثى وينقض عدتها بالأشهر. وإن أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان  
 القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة  
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة  
 من وقت الطلاق إلى سنتين. فإن مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت  
 الحن لي حامل ولم أحض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد  
 في ذلك لأن هذا مما يشبهه فكان لها النفقة إلى أن تنقض عدتها بالحيض  
 أو تصير أنثى تنقض عدتها بالأشهر أم الولد إذا اعتقت ووجبت لها  
 العدة ليس لها النفقة وإذا أخرج أحد الزوجين مسلما إلى دار الإسلام ثم  
 خرج الآخر لا نفقة للمرأة. رجل كف لأخته عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء  
 طلقها زوجها كان للمرأة أن تستأجر الكفا. لأن نفقة العدة بمنزلة نفقة

النكاح المعتدة اذالم تحاصم في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لانفقة لها. واذا لو  
كان القاضيه مرض لها نفقة العدة فلم تاخذ حتى مات احدهما سقطت النفقة وان لم  
يمت احدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الائمة المحواشي رح تسقط النفقة  
ولو كان الرجل غائبا فاستدانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك  
على الرجل في قول ابي حنيفة رح الآخر. وقد ذكرنا هذا في نفقة النكاح فكذلك في نفقة  
العدة. واذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبست المنكوحة وكما  
تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة. واذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي  
صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة بثلاثة اشهر ويكون لها النفقة. وقال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان لم تكن مراةقة كان عدتها بثلاثة اشهر وان كانت مراةقة  
لا تنقض عدتها بالاشهر لاحتمال انها حلت بالوطي فينفق عليها ما لم ينلهم فراغ رجها  
فان حاضت استقبلت العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض.  
المعتدة اذالم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لانها ناشئة للمعتدة  
اذا ثبت ان تطبخ فهي كالممنكوحة ان كانت من بنات الاشراف او بها علة لا تستطبخ الطبخ  
والخبز كان على الزوج ان ياتيه بطعام مهيا او ياتيه بمن يطبخ ويخبز. وان لم تكن من بنات  
الاشراف وليس به علة فعلى الزوج ان ياتيه بالدقيق ونحو ذلك. المعتدة عن وفاة يكون  
نفقتها له مالها والمنكوحة نكاحا فاسدا اذا فرق القاضيه بينهما بعد الدخول ووجبت  
العدة ليس لها النفقة. رجل تزوج منكوحة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها منكوحة  
الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها. وان كان يعلم انها منكوحة الغير لا عدة عليها. وفي النكاح  
بغير شهود اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال. واذا دخل على معتدة لاجل <sup>طلاق</sup> الا  
حل يباح له ذلك فيه روايتان. واذا دفع الرجل زكاة مالها لم تعتدته او شهد لها بشيء

لم يحز رجل طلق امرأته ثلثا وكنتم قدامها ضحت حيصتين دخل بها فحبلت ثم اقربا الطلاق  
كان عليها النفقة ما لم تضع حملها والله اعلم

### فصل في حقوق الزوجية

للزوج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة. منها ترك الزينة اذا اراد الزوج  
الزينة. والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع. وهي طاهرة. والثالثة ترك الصلوة وفي بعض  
الروايات عن محمد بن ليس له ان يضربها على ترك الصلوة. وترك الغسل عن الجنابة والحيض  
بمنزلة ترك الصلوة. والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد ايفاء المهر رجل له امرأة  
لا اتصل به كان له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهام مهرها. وحكي عن ابي حفص البخاري  
انه قال ان لقي الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلق امرأة لا اتصل به رجل يريد ان يطلق  
امراته بغير نيبان او فاها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تسريح باحسان واذا  
ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك. فان وقعت لها نازلة  
فسالت زوجها وهو عالم فاخبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. وان كان الزوج  
جاهلا وسأل عالما عن ذلك فكذلك. وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج  
بغير اذنه لان طلب العلم فيها يحتاج اليه فرض على كل مسلمة ومسلمة فيقدم على خوال الزوج  
وان لم يقع لها نازلة وادعت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان  
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. فان كان الزوج  
لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه. ولا يسع  
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة. امرأة لها اب زمن ليس له من يقوم عليه  
وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعهدها كان لها ان تعصيه زوجها وتطيع الوالد  
مؤمنان الوالد او كافر الا ان القيام بتعهده الوالد فرض عليه فيقدم على حق

الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا باسباب معدودة  
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج المجلس العلم  
 اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا  
 وجدت محرمها ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن  
 الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهم ما عدا تهما ونيارة المحارم المرأة اذا  
 كانت قابلة فاستاذنت الزوج لمنع الولد وكذا اذا كانت تصل الموتة والى  
 مجلس العلم واذا كان عليها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا  
 من بيته بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تعمل بيد نهاشيا الزوج  
 قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى  
 الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها ما لم يثبت عندها  
 تخرج للفساد فرفع الامر الى القاضيه فاذا امره القاضيه بالمنع كان له ان يمنعها الا  
 قام مقام القاضيه وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تاجان تكون  
 معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعلم رب الدين حقوق  
 الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدي حقوق الشرع ليس للمديون ان  
 يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدي حقوق الشرع فلا يؤدي حقها  
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها تنوى عند  
 الطبخ والخبز انهم اداها مشغولين بالاكل يتنعون عن الشرب يمكن جسر  
 عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ريوج  
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تاري انها منكوبة او مطلقة

فما هذا ان يشهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهي تدعى الطلاق او تنكرا او  
 بالتلاوي قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى لا يشترط فيها  
 الدعوى فان عرفهما القاضى بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها ويقضى لها  
 بنفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفها القاضى  
 بالعدالة يسأل عن حالهما ويمنع الزوج عن الخلوة والدخول عليها بعد لا كان  
 الزوج او فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكوجة او معتدة لكن يجعل معها  
 امرأة عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة فمذمومة  
 عن الشهود فرض لها القاضى نفقة العدة ادعت الطلاق او لم تدع لانها لو لم  
 تكن مطلقة نصير ممنوعة عن الزوج فيسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان  
 لها النفقة فلا يسقط النفقة بالشك فان طالت المسألة عن الشهود ووجد  
 متها ما تنقضي به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوجة  
 فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقنا سقوط  
 النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لهما ما اخذت وان ردت  
 البينة خل القاضى بينهما وبين زوجها وترد على الزوج ما اخذت من النفقة لانه  
 ظهرانها اخذت النفقة وهي ناشئة وكذا لو قصه القاضى بالطلاق ثم ظهران الشهود  
 كاذبا عييدا ردت على الزوج ما اخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأة فطلبت النفقة  
 ففرض لها القاضى فاخذت النفقة اشهر ثم شهد الشهود انها اخته من الرضا <sup>ونفي</sup>  
 القاضى بينهما رجوع الزوج عليها بما اخذت من النفقة لانه ظهرانها اخذت نفقة  
 حق هذا اذا اخذت بعد فرض القاضى فان اعطاها الزوج سمحاً لم يرجع الزوج عليها  
 بشئ ولو شهد الشهود على امة في يد رجل انها حرة قبلت البينة لما اختلف في

الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض النفقة في مدة المسألة  
عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة. وفي فصل الطلاق  
ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوجة او معتدة فلا يجوز اخراجها وطهها ان كانت  
حرة جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة ويكون اجر الامينة  
في بيت المال لانها عاملة لله تعالى ويا امر المدعى عليه بالنفقة وان طالبت المسألة عن  
الشهود بخلاف فصل الطلاق فان شتمه اذا وجب ما ينقض به العد تسقط النفقة  
وههنا ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط. وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأدعي  
من اهل الخصومة فيجري الجبر في حقه بخلاف غير الأدعي من الحيوانات فان نفقة  
الحيوان تجب على المالك وبانه لا يجري فيها الجبر لانهما ليست من اهل الخصومة  
فان اعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضه بجريئها رجع المدعى عليه  
عليها بما اخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة الاصل او ادعت الاعتاق على المولى  
او لم تدع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق. وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير  
اذنه. وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشيء لانه انفق على  
مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بغير اذنه لان المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال  
وكذا رجل ذيد. امة شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها  
او يبيع. وان اجبر القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل وقضه  
القاضي بالحرية رجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما  
اكلت باذنه. رجل ادعى امة في يد رجل انها ماله فانكر المدعى عليه فاقام المدعى بينة عليها  
ادعى بضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويا امر المدعى عليه بالانفاق  
عليها لقيام الملك من حيث الظاهر فان انفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى

عليه ولا شيء عليها لأنه ظهر أنه انفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة  
وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لأنه ظهر أنها كانت مغضوبة  
اكت من مال الغاصب وجناية المغضوب على الغاصب هذا في قول أبي حنيفة  
رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح أنه يكون ذلك ديناً في رقية الأمة تباع فيه او  
بفديتها المولى فان بيعت او فداها المولى رجح المولى على المدعى عليه بالاكل من  
قيمتهما ومن النفقة التي لحقها وان كان المدعى عبداً ان كان صغيراً او مريضاً  
لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة يؤمر المدعى عليه بالاتفاق كما في الأمة لكن  
لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل ترك في يده ويؤخذ منه كفيلاً بالمدعى به  
الا ان يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف انه يغيبه فح يؤخذ منه وان كان العبد  
كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة  
بل يؤمر العبد بالاكْتساب والنفقة على نفسه من كسبه والأمة اذا كانت تقدر  
على الكسب كالمخبر والمخاطبة ونحوها فهي بمنزلة العبد والرجل اذا اخذ عبداً  
أبقاؤه رفع الأمر إلى القاضي فان القاضي أمر الذي في يده ان ينفق عليه ويرجع على  
المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالاكْتساب كيلاً بأبقواؤه والله اعلم

### فصل في نفقة الأولاد

نفقة الأولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك احد ولا تسقط  
بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لقمانه  
او مرض فيكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة  
عاجز لان من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس قال الشيخ الامام شمس الأئمة  
المحلوا رح وقد لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب بحرفة او لكونه من اهل السيوف

فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده. وإن كانت له قوة العمل قال وهكذا قالوا فيطالب  
 العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لا يسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والآنثى والولد.  
 الصغير إذا كان رضيعا فإن كانت الأم في نكاح الأب والصغير يأخذ لبن غيرها لا يجبر الأم على  
 الأرضاع. وإن لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الأئمة المحلوا في روح في ظاهر الرواية لا يجبر  
 أيضا عن أبي حنيفة وإليه يوسف روح يجبر. قال شمس الأئمة السرخسي روح يجبر ولم يذكر فيه  
 خلافا وعليه الفتوى. فإن لم يكن للأب ولا للولد الصغير مال يجبر الأم على الأرضاع عند  
 الكل. وإن استأجر الأم على أرضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الأجر في قولهم. وإن استأجر<sup>ها</sup>  
 لأرضاع ولد ليس منها كان لها الأجر. وإن كان طلق الأم وانقضت عدتها فاستأجرها  
 لأرضاع الولد صح الاستيجار وهي أول من الأجنبية. وإن كانت الأم في العدة من طلاق  
 بائن أو ثلث فاستأجرها لأرضاع الولد فيه روايتان. في رواية الأصل تستحق الأجر وفي  
 رواية الأجازات لا تستحق. وإن آتت الأم أن ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الأب  
 أن يستأجر امرأة ترضعه عند الأم ولا ينزع الولد من الأم فإن قالت أنا أرضعه بما ترضع الظئر  
 فهي أولى. وإن طلبت الزيادة لبس لها ذلك وبعد الطعام يفرض القاضي نفقة الصغار  
 على قدر طاقة الأب ويدفع إلى الأم حتى تنفق على الأولاد لأنها تصلح الطعام لكل الولد.  
 فإن لم تكن الأم ثقة يدفع إلى غيرها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها ولاد صغار  
 فافترت أنها قبضت نفقتهم خمسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت العشرين ونفقة  
 مثلهم في مثل تلك المدائة درهم ذكر في المستقن أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها  
 قبضت عشرين. فإن قالت بعد اقرارها قبض النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على  
 أبيهم نفقة مثلهم امرأة اختلعت من زوجها على أن أبرأتها من نفقتها ونفقة ولدها  
 رضيعا كان أم لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليها أن تود المهر الذي أخذت ولا نفقة

عليها للولد ويحسب له انفقتهما مادامت في العدة. امرأة ادعت على زوجها انه ينفق  
على ولدها الصغير قالوا ان كان النفاضة فرض عليه نفقة الولد وفرض الزوج على نفسه  
فادعت المرأة ذلك بعده في مدة وانكر الزوج حلف والا فلا رجل معسر له ولد صغير  
معسر له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق  
على ولده. وان كان لا يقدره على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويا امر الام حتى  
تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا ايسر وكذا لو كان الاب يجد نفقة  
الولد ويمتنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا  
لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام و  
انفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد  
وان كان لا يحبس بساثر ديونه. ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدين الام  
واكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف  
الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة بالنصف الباقي. وكذا اذا  
فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي  
فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال  
نفسها او من مسألة الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها. رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا مالم تجبر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك  
على الاب صغير يبلغ حد الكسب ولم يبلغ الرجال كان للاب ان يسلمه في  
عمل او يواجره يعمل او خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك  
دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شيء من  
كسب الولد عن نفقته يمسه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب

صيد وانحاف منه على المال اخذ القاض ذلك منه ويضعه على يدي عدل  
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير  
 ام بانت عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تاكل من كسب ولدها <sup>صغيرا</sup>  
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة فظاهر الرواية تكون على الاب خاصة  
 وكذا الغلام اذا بلغ اعى اوبه زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة  
 كانت نفقته على الاب خاصة. وقال المحصاف رح نفقة البنت البالغة والغلام  
 البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي  
 ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآ  
 خلصت جواب الاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب رجل به زمانة او به علة  
 لا يقدر على المحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ولا يجبر على نفقة الأولاد الصغار  
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولد. فان انفق الآ  
 بغير امر القاض لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فح يرجع  
 بذلك ديانة. وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع. صغير له اب  
 معسر وجد اب الاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا  
 له على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينا  
 على الاب. وان كان الاب زمنا وليس للصغير مال يقضه بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد  
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او حلة موسرة والاب معسر تؤمر بان تنفق  
 على الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب زمنا فان كان زمنا  
 لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولد المسلم. وكذا المسلم على نفقة ولد  
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولد المملوك رجلا ان بينهما جارية فجمعت

بولد فامعياه كانت نفقة الولد عليهما

### فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام

الابن الموسر يجبر على نفقة ابويه المعسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زنا او لا يقدر على عمل وللابن عيال كان على الابن ان يضم الاب للعياله وينفق على الكل. والموسر فهد الباب من يملك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الغا<sup>ض</sup>ل مقدار ما يجب فيه الزكوة. فان كان للفقير ابنان احدهما فائق في الغنا والاخر عليل نصابا كانت النفقة عليهما على السواء. وكذا لو كان احدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البالغات ابكارا كن او ثيبا والزوجة والمملوك. وروى هشام عن محمد بن رجل له اب مصر والابن محترف يكسب كل يوم درهما ينفقه له ولعياله اربعة دنانق كان عليه ان يصرف الفضل اليه. وكما يجب على الابن الموسر نفقة والد الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم او جارية اذا كان المص محتاجا اليه من خدمته. وليس على الاب نفقة امرأة الابن. <sup>ابن فقير</sup> محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب ايضا. وان كان الابن زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطفي رج ولا على نفقة تايه او امه وان كان الاب زنا والجدا اب الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب. واما الجد من قبل الام ذكر الناطفي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا

اذا كان صحيح البدن لازمانته به. وقال الخصاصف رح الجدل من قبل اللم اذا كان فقيرا ينفق  
 عليه وان لم يكن زونا وهو بمنزلة اب الاب فقير له اخ موسر وبنت بنت موسر كانت  
 نفقة على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت نفقة على البنت خاصة ولو كان له  
 ابن وابنة كانت نفقة عليهم ما على السواء. وقال بعضهم يكون نفقة على ما اثلا لا على  
 قد والميراث والفتوى على الاول. امرأة لها زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رح يجب  
 الاخ على ان ينفق عليهم ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر والاول  
 الاخ على نفقة ما. وقال الخصاصف رح يجب وقال شمس الائمة الحلواني رح الصحيح قول الخصاصف  
 والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم يخدمه او دابة  
 يركبها لا يجب نفقة على ذي الرحم المحرم. وقرئ بين ذوى الارحام وبين الوالدين والمولودين  
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وصلت الدار  
 لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية  
 الاخرى. وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه ان يبيعها ويشتري بثمنها نفيسة  
 وينفق الفضل على نفسه فح لا يجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها اب موسر يجب  
 الاب على نفقة ما الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة الا  
 للابوين فانهما يبيعان عرض الابن الغائب في نفقة ما في قول اب حنيفة رح وعندهما  
 رح لا يجوز للابوين بيع العرض للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة  
 اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم. الاب اذا انفق مال ولد  
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت الانفاق وانكر الاب يعتبر  
 حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا  
 وان اقاما البينة على ادعواهما كانت البينة بينة الابن لانها ثبت امر عارض خريفا

دخلا. أو الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما معه ولديهما وتجب  
 على المسلم نفقة ابويه الذميين. وكذلك نفقة الوالد المسلم على الاب الكافر  
 صغير مات ابوه وله ام وجد اب الاب كانت نفقته عليهما اذا رثا الثلث على  
 الام والثلثان على الجد. صغير له مال موسر وابن عقم ميسر كانت نفقته على الخال لانه  
 محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لأعلى كل من يرث. ميسر له ابن صغير  
 ميسر او ابن كبير ومن ميسر للرجل ثلث اخوة متفرقين اهل يسار كانت نفقة  
 الرجل على اخيه لاب وام واخيه لام اسد اس اعتبارا بالميراث واما نفقة ولد. يكون على ام الاب  
 وام خاصة اعتبارا بالميراث. والأصل فيه ان يجعل كل من كان محتاجا في حكم  
 النفقة كالعديم. يكره النفقة بعد علم من كان وارثا بعد الميراث. ولو كان  
 الولد ابنة كانت نفقة الاب والبنت على الاخ لاب وام خاصة. اما نفقة  
 البنت لما قلنا ان يجعل الاب كالمعدوم كما جعلناه في الابن في المسئلة الاولى  
 واما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وام لانه يرث مع البنت. لا  
 يرث غير من الاخوة فلا يجعل الابنة كالمعدومة بل يعتبر الوارثة  
 مع وجود البنت والاخ لام لا يرث مع البنت. بخلاف الابن لان احدا من  
 الاخوة لا يرث مع الابن فمست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدوم واذ جعلنا  
 الابن معدوما كان ميراث الابن بين الاخ لاب وام والاخ لام على ستة فيجب  
 النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة  
 الاب على اخواته على خمسة لان احدا من الاخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن  
 كالمعدوم. واذ جعلنا الابن معدوما كان ميراث الاب بينهن على خمسة ثلاثة  
 اخسة للاخت لاب وام وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرد فيجب

النفقة كذلك. ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وام خاصة عند علمائنا  
 رحمهم الله لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعملة لاب وام خاصة  
 وكذلك نفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابة مؤسرة  
 ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعد وم ثم ينظر الى من يرث  
 من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر  
 لا يحوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث  
 معه فيعتبر المعسر لظاهره وما يجب على المؤسر ثم يجب كل النفقة على المؤسرين  
 على اعتبار ذلك. بيان هذا الاصل صغير له اخت لاب وام واخت لام واخت  
 لاب وام الا ان الام والاخت لاب وام مؤسرتين ومن سواهما معسرة كانت  
 نفقة الصغير على الام والاخت لاب وام على رتبة ولا شيء على غيرها. ولو جعل  
 من لا يجب عليه النفقة كالمعدوم اصلا كانت نفقة الصغير على الام والاخت لاب  
 وام اخماسا ثلثة اخماس على الاخت لاب ولم والخمسان على الام اعتبارا بالميراث .  
 صغير له ام مؤسرة وله اخوان مؤسرين اخ لاب وام واج كانت نفقة الصغير على الام  
 والاخ لاب وام اسد اسد السدس على الام وخمس اسد اسد على الاخ لاب وام اعتبارا  
 بالميراث رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على الجد . فان كانت  
 للصغير ام مؤسرة وجد مؤسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية  
 اعتبارا بالميراث . وفي رواية الحسن رح عن ابي حنيفة رح كانت نفقة الصغير على الجد  
 كما لو كان مكان الجد اب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجه  
 الام كالمعدومة . ولو كانت الام مؤسرة وللصغير اخ مؤسر لاب وام وجد مؤسر اب  
 الاب قال ابو حنيفة رح وهو قول ابي بكر الصديق رض كانت نفقة الصغير على الجد احرأ

بمسرة لها ابن صغير ومثلت اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الحالة  
 لاب وام لان الام تحوز كل الميراث فتجعل كل واحد مئة وعند عدم الام كانت نفقة  
 الصغيرة على الحالة لاب وام خاصة اعتبارا بالميراث. واما نفقة الام على اخواتها  
 على خمسة ثلثة اخماسها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الأخت  
 لام. امرأة مسرة لها ولد موسر وابوان محسران كانت نفقتها على الولد دون الابوين  
 لا يشارك الولد في نفقة الوالدين احد كما لا يشارك الوالد في نفقة الولد احد في  
 ظاهر الرواية. وكذلك معتوه له ابن واب كانت نفقة المعتوه على الابن دون الاب امرأة  
 لها ابنان موسران فقضى عليهما بالنفقة فابى احدهما ان ينفق يقضى على الآخر بجميع النفقة  
 ثم يرجع هو على اخيه بنصف ذلك. امرأة مسرة لها ثلث بنات اخوة متفرقين او ثلث بنات  
 اخوات متفرقات قال ابو يوسف رج كل النفقة يكون على التي من قبل الاب والام وقال  
 محمد رج في ثلث الاخوات خمس للنفقة على بنت الاخت لام والخمس على بنت الاخت لاب  
 وثلثة اخماس على بنت الاخت لاب ولم وفي بنات الاخوة سدس النفقة على بنت  
 الاخ لام والباية على بنت الاخ لاب وام ولا شيء على الاخرى والله اعلم

### فصل في نفقة المملوك

عبد او مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد لا يجب  
 عليه نفقة الاولاد حرة كلنت المرأة او مملوكة. اما اذا كانت حرة فولد لها يكون  
 حرا فلا يجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكة كان الولد مملوكا للمولى الام  
 فكانت نفقتهم على مولى الام وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد  
 الا ان يكون له ولد ولد في مكاتبته من امته فيجب على المكاتب نفقة هذا الولد  
 وكذا المكاتب اذا تزوج امه فولدت منه اولادا ولم تلد حرة اشتراها فولدت

كانت نفقة الولد على المكاتب. ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبهما واحد  
 ومولاها واحد فولد لهما ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان  
 المولود يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لها فكلت نفقته عليها. وكذا المحر إذا  
 تزوج امة او مكاتبة او ام ولد لم يدرى كان عليه نفقة المرأة الا ان في الامة والمدة  
 وام الولد لا يجب على الزوج نفقةهما لم يبوأها المولى بيتا وفي المكاتبه يجب  
 نفقةهما على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب عدا الزوج نفقة الاولاد انما يكون  
 نفقة الولد على مولد الام اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد. فان كان مولد الامة  
 والمدبرة وام الولد فقيرا والزوج اب الاولاد غنيا لا يجب على الاب نفقة الاولاد  
 فمولى الامة لا يجب على الزوج لان ولد الامة يكون مملوكا لمولد الامة فينفق  
 عليه المولى او يبيعه كما لو عجز المولى عن الاتفاق على الامة فان كان الولد من المدبرة  
 او ام الولد ومولد الام فقير لا يمكن البيع ههنا فيوجز الاب ان ينفق على الولد ثم  
 يرجع على المولى. رجل تزوج امته من عبده وبواها بيتا ولم يبوأها كانت نفقة الامة  
 والعبد على مولاها فان اتيه ان ينفق عليهما امر بالبيع رجل تزوج ابنته من عبده <sup>فطلبت</sup>  
 النفقة تغرض لها النفقة على زوجها. رجل تزوج امة ولم يبوأها المولى بيتا حتى  
 طلقها طلاقا رجعيا كان لمولاها ان يامر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في  
 العدة. وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يتخذ بينهما وبين زوجها وهل له ان  
 يطلب نفقة العدة قال الخصاص رح له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك  
 وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية  
 فلا تستحق بعد الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعيا ثم عتقت كان لها ان تطلب  
 من زوجها ان سويها بيتا وينفق عليها حتى تنقض عدتها وان كان الطلاق بائنا

ليس لها أن تأخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم  
 يكن بولها بيتا فكذلك بعد الطلاق. وهذا يؤيد قول بعض العلماء في  
 لمسئلة الاولى. رجل وجد عبدا ابقا فآخذه ليورده على مولاه فانفق عليه  
 ان انفق بغير امر القاضيه كان منطوعا لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضيه  
 وسأل من القاضيه ان يامر به بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فان رأى الاتفاق اصلح  
 امره بالاتفاق وان خاف ان ياكله النفقة يامر القاضيه بالبيع وامساك الثمن  
 وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصرا وفي غير المصرا. ولو ان رجلا غضب عبدا  
 كانت نفقته عليه الى ان يورده على مولاه فان طلب من القاضيه ان يامر به بالنفقة  
 او بالبيع لا يجيبه لان المغضوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب  
 مخوفا يخاف منه علم العبد فتح يأخذ القاضيه ويبيعه ويمسك الثمن. ولو  
 اودع رجل عبدا فغلب فجاء المودع الى القاضيه وطلب منه ان يامر به بالنفقة او  
 بالبيع فان القاضيه يامر بان يوجر العبد وينفق عليه من اجره وان رأى ان يبيعه  
 فعل رجل اوصى بعبده لافسان وبخدمته لآخر كانت نفقته على صاحب الخدمة  
 فان عرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنعه عن الخدمة كان نفقته  
 على صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقة  
 وان تطاول المرض ورأى القاضيه ان يبيعه فباعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام  
 الاول في الخدمة. وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل بعماء يفعل بالودعة.  
 عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضيه  
 واقام البيعة على ذلك كان للقاضيه بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم  
 يقبل وان قبل يامر به بالنفقة. وكذا الحكم فيهما في الحكم في الودعة عند صفين.

اور من اومعتود اعتقه مولاه لا يجب على المعق نفقة بحال ما والله اعلم وهو احكم الحاكمين  
تم الجلد الاول من فتاوى قاضى خان



*Intanar*  
**QAZEE KEHAN**  
*On the Institutes of*  
*Aboo Muneef.*

Compiled with four Manuscripts and corrected for  
the Press by Moulvie Indhar and Bagoorah; Moulvie  
of the Supreme Court by Moulvie. Hajee Ahmed and  
Superintendent of the Government Madrasah, Moulvie  
Mohammed Soliman of Surat. Moulvie of the Gen-  
eral Committee of Public Instruction, in addition  
Sam Ditta attached to the Sadler Deewan Udaipur  
and Moulvie Fanneegoween & Fyzanee.

*In 4 Four Volumes.*

*Printed and Published by,*  
*Thomas Black,*  
*At the Asiatic Lithographic Press*  
*Calcutta 1835.*

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)